

اتجاهات حديثة في علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

دكتور

محمد إبراهيم مبروك

أستاذ علم الاجتماع والدراسات المستقبلية المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

إهداع

إلى أستاذى ومعلمى الأستاذ الدكتور / محمد سعيد فرج
أهدى هذا العمل حباً ووفاءً واعترافاً بفضله ، فهذا الكتاب
ليس إلا ثمرة من ثمار غرسه .

رؤية كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

تسعى كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
أن تكون مؤسسة تعليمية معتمدة ومتعددة محلياً وإقليمياً.

رسالة كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

تلتزم كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم بإعداد خريج مكتسباً
للمهارات المعرفية والذهنية والمهنية العامة طبقاً للمعايير القومية
الأكاديمية القياسية، قادراً على المنافسة محلياً وإقليمياً، مواكباً التطور
الטכנولوجي،

متفرداً في إجراء البحث العلمي لمواجهة المشكلات والأزمات
المجتمعية في إطار من القيم والأخلاقيات، مشاركاً في تحقيق التنمية
المستدامة.

تاريخ إعتماد مجلس الكلية ١١/١١/٢٠٢٠ بجلسته رقم (٣٠٩)
الخريطة الزمنية الدراسية لمقرر (. علم اجتماع الخدمة الاجتماعية)
الفصل الدراسي الأول - العام الجامعي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

م	الأسبوع	خلال الفترة	من	إلى	رقم المحاضرة	محتوى المحاضرات
			الى	من		محتوى المحاضرات
١	الأول	٢٠٢٤/٩/٢٨	٢٠٢٤/١٠/٣	٢٠٢٤/١٠/٣	المحاضرة الأولى	في نشأة وأهمية دراسة علم الاجتماع
٢	الثاني	٢٠٢٤/١٠/٥	٢٠٢٤/١٠/١٠	٢٠٢٤/١٠/١٠	المحاضرة الثانية	عوامل ظهور علم الاجتماع
٣	الثالث	٢٠٢٤/١٠/١٢	٢٠٢٤/١٠/١٧	٢٠٢٤/١٠/١٧	المحاضرة الثالثة	مصادن علم الاجتماع
٤	الرابع	٢٠٢٤/١٠/١٩	٢٠٢٤/١٠/٢٤	٢٠٢٤/١٠/٢٤	المحاضرة الرابعة	علم الاجتماع والعلوم الأخرى
٥	الخامس	٢٠٢٤/١٠/٢٦	٢٠٢٤/١٠/٣١	٢٠٢٤/١٠/٣١	المحاضرة الخامسة	نظريّة الحداثة
٦	السادس	٢٠٢٤/١١/٢	٢٠٢٤/١١/٧	٢٠٢٤/١١/٧	المحاضرة السادسة	نظريّة الحداثة
٧	السابع	٢٠٢٤/١١/٩	٢٠٢٤/١١/١٤	٢٠٢٤/١١/١٤	المحاضرة السابعة	نظريّتى نهاية التاريخ وصراع الحضارات
٨	الثامن	٢٠٢٤/١١/١٦	٢٠٢٤/١١/٢١	٢٠٢٤/١١/٢١	المحاضرة الثامنة	نظريات ما بعد الحداثة
٩	التاسع	٢٠٢٤/١١/٢٣	٢٠٢٤/١١/٢٨	٢٠٢٤/١١/٢٨	المحاضرة التاسعة	علم الاجتماع وسيناريوهات مستقبل مصر
١٠	العاشر	٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٥	٢٠٢٤/١٢/٥	المحاضرة العاشرة	صناعة واستشراف المستقبل في العلوم

الاجتماعية					
المفاهيم الاساسية فى علم اجتماع دراسة المستقبل	المحاضرة الحادية عشر	٢٠٢٤/١٢/١٢	٢٠٢٤/١٢/٧	الحادي عشر	١١
العلوم الاجتماعية ودراسة المستقبل	المحاضرة الثانية عشر	٢٠٢٤/١٢/١٩	٢٠٢٤/١٢/١٤	الثاني عشر	١٢
علم الاجتماع والتغيرات المناخية	المحاضرة الثالثة عشر	٢٠٢٤/١٢/٢٦	٢٠٢٤/١٢/٢١	الثالث عشر	١٣
فن تصميم واجراء البحث العلمى الاجتماعى	المحاضرة الرابعة عشر	٢٠٢٥/١/٢	٢٠٢٤/١٢/٢٨	الرابع عشر	١٤

بدء إمتحانات الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ اعتباراً من السبت ٢٠٢٥/١/٤ حتى الخميس ٢٠٢٥/١/٢٣

إجازة نصف العام الدراسي إبتداءً من السبت ٢٠٢٥/١/٢٥ حتى الخميس ٢٠٢٥/٢/٦

مقدمة:

إذا كانت الرغبة في فهم الواقع الاجتماعي والتأثير فيه من أهم الدافع التي أفضت إلى ظهور علم الاجتماع، فإنه حسبما يرى " فيليب كابان " بُرِزَ في إطار مجتمع جديد ، كان قد مر بثلاث ثورات ، سياسية (الثورة الفرنسية) ، اقتصادية (الثورة الصناعية) ، وفكرية (انتصار العقلانية والعلم والفلسفة الوضعية) ويشى ذلك إلى أن علم الاجتماع ظهر استجابة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي قوضت المجتمع التقليدي في أوروبا (المجتمع الاقطاعي) وذلك في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

وإذا كنا نعيش اليوم في عالم حافل بالقلق والتوتر وسرعة التغيير ، وملئ بالصراعات والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي ، فإن علم الاجتماع هو المنحى المعرفي قادر على إعادة انتظام وتوزن المجتمع والارتقاء به من خلال درسة الحياة الاجتماعية وما بها من أمراض اجتماعية تقييد مسيرة تقدم ورقى أي مجتمع .

فالمشكلات والقضايا الاجتماعية التي تقرّرها مجتمعات العالم كافة اليوم ، هي جزء من اهتمامات علم الاجتماع ، فهو دون غيره من العلوم - وفقاً لما رأى أوجست كونت - قادر على الوصول إلى التعميمات التجريبية أو النظريات أو القوانين العلمية التي تحكم تلك المشكلات والقضايا وتحكم فيها ، اي قادر على إسعاد البشر من خلال التوصل إلى الحلول الناجعة للمشكلات التي يعانون منها

، شريطة أن يرصد بدقة وعمق الأسباب الفاعلة وليس الغائية وحسب ، التي أفضت إلى بروز تلك الأمراض في المجتمع .

وإذا تبينت الرؤى إزاء موضوع علم الاجتماع ، وانقسمت النظريات واختلفت نحو تفسير الواقع الاجتماعي ، وتتنوع المناهج والأساليب والأدوات التي تدرس الظواهر الاجتماعية ، فإن ذلك الاختلاف وهذا التنويع كان إثر تبادل أيديولوجيات علماء الاجتماع ، تلك الأيديولوجيات التي ساهمت عوامل عده في تكوينها ، منها البناء الظبي الذي ينتمي إليه كل عالم ، والظروف الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية التي نشأ هؤلاء العلماء في إطارها .

وتجدر بالذكر أن إعداد مؤلف علمي عن علم الاجتماع يناسب طلاب الدراسات العليا ، يلزم أن يشمل على ثلاثة محاور رئيسة : الأول نشأة العلم ونظريته ، والثاني منهج العلم وأساليبه وأدواته ، والأخير أهم الاتجاهات العلمية الحديثة والتي تقع في إطار اهتمامات علم الاجتماع . وعليه جاء الكتاب الذي بين أيدينا . وإذا كان العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فإني على يقين بأن هذا العمل ينقصه بعض الموضوعات ، وذلك لأن الكمال لله وحده ، فمن الصعب أن يتضمن مؤلف علمي واحد كل الموضوعات التي تدرج تحت إطاره .

والله من وراء القصد

د/ محمد إبراهيم مبروك

الفصل الاول

فى نشأة وأهمية دراسة علم الاجتماع

تمهيد :

اذا كان علم الاجتماع هو ثمرة الفكر الانساني على مدى العصور المختلفة ، وبوجه خاص ثمرة الفلسفة العربية كما بربزت في فكر ابن خلدون في مؤلفه لل عمران البشري الذي يعني به علم الاجتماع ، فإن علم الاجتماع الحديث مدين في نشأته وبشكل مباشر لإنجازات المدرسة الفرنسية الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع .

فمن ثم ارتبط ظهور علم الاجتماع بمحاولة العلماء في أواخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، فهم التغيرات التي تمخضت عن الثورة الصناعية والثورة الفرنسية في أوروبا ، وفهم ظروف تلك التغيرات والنتائج التي أفضت إليها وأثرت في البنية الاجتماعية للمجتمعات الأوروبية . وعلى الرغم من صعوبة تحديد الأصول الأولى لأى ميدان من ميادين العلم ، فإنه يمكن تتبع بعض الكتابات في منتصف القرن الثامن عشر وحتى المراحل الأخيرة للفكر الاجتماعي . ونلاحظ أن السياق الاجتماعي الذي نمت فيه أفكار نشأة علم الاجتماع قد ساهم في ظهور الثورتين المشار إليهما . وجدير بالذكر أنه منذ نشأة علم الاجتماع ، تبانت النظرة إلى ماهيته ؛ نتيجة لاختلاف وجهات النظر إزاء

موضوعه ، ومع ذلك استطاع هذا العلم تطوير موضوعه وإرساء منهجه حتى أضحى من أهم العلوم الاجتماعية ، ومن ثم تعددت مدارسه وتتنوعت مجالاته .

ولقد حظى العلم بمكانة رفيعة منذ زمن بعيد ، فثمة اعتراف عام بأن العلم والعلماء يمسكون بمقاييس مستقبلنا ، وبالنسبة إلى علم الاجتماع فإن الخلاف إزاء اعتباره علمًا من عدمه ، يمتد بامتداد تاريخ هذا التخصص نفسه ، حيث بدأ ظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر بعد حدوث تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة على إثر انهيار المجتمع الإقطاعي ، وحينئذ اهتم العلماء بهم هذه التحولات والتعرف إلى أبعاد العالم الجديد الذي بدأ يظهر . وأفضت تلك المرحلة إلى مرحلة أخرى تعرف بحركة التتوير ، والتي تميزت بتطوير تصورات جديدة فيما يتعلق بالمجتمع والمنحي الاجتماعي عموماً .

وما من شك أن حركة التتوير مثلت حداً فاصلاً في الفكر البشري فيما يتعلق بالمجتمع ، حيث دعت إلى اتباع أسلوب جديد في التفكير يتسم بإعمال العقل الذي أصبح محك الحكم على الأشياء ، وليس النص الديني كما كان سائداً في مرحلة الإقطاع التي كانت سائدة فيها الفلسفة اللاهوتية ، والتي كانت تروج لبعض الأفكار ، أهمها أن سلطة الحاكم مستمدّة من الله ، وأن الفرد غير قادر على حل مشكلاته وأن المجتمع هو الذي يصنع الأفراد وأن النص الديني هو محك الحكم على الأشياء .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، بدأ علماء الاجتماع الأوائل دراسة مشكلات المجتمع ، والبناء الاجتماعي والتغيير الاجتماعي مستخدمين الوسائل العلمية .⁽¹⁾

وكانـت هذه الـدراسـات بمثـابة حـجر الأـسـاس فيما سـمـى بـعـد ذـلـك بـعـلم الـاجـتمـاع ، الذـى مر بـمراـحل كـثـيرـة حتـى صـك اسمـه وأـسـس منـهجـه فـى درـاسـة المـجـتمـع ، وـبـنـاءً عـلـيـه جاءـ الفـصل الـراـهن لـلـإـجـابـة عـلـى بـعـض الـاسـئـلة مـفـادـها : ما عـلـم الـاجـتمـاع وما مـوضـوعـه ؟ وما عـوـاـمل المـمـهـدة لـنـشـائـته ؟ وـكـيف حـدـد روـاد عـلـم الـاجـتمـاع مـوضـوعـه ؟ وما أـهم مـيـادـين عـلـم الـاجـتمـاع فـى الـوقـت الـحـالـى ؟ هـذـا ما سـنـتـعرـف عـلـيـه فـى الفـصل الـراـهن منـ خـلـال بـعـض الـمـبـاحـث كـما يـلى :

أولاً - ما عـلـم الـاجـتمـاع ؟

ارـتـبط عـلـم الـاجـتمـاع فـى القرـن التـاسـع عـشـر - ليس فـى فـرـنـسا وـحـدهـا - بـفـكـر أـوجـست كـونـت الذـى يـعد بمـثـابة حـجر الزـاوـية فـى الـفـلـسـفة الـوضـعـية فقد كانـ يـرى انه عـلـيـنا إـلا نـفـكـر فـى ظـواـهر الطـبـيعـة وـظـواـهر المـجـتمـع تـفـكـيرا مـيـتـافـيـزـيقـيا ولا دـينـيا، انـما نـبـدـأ بـمـلـاحـظـة الـظـواـهر مـلـاحـظـة دـقـيقـة وـوـصـفـها ثـم تـرـتـيبـها بـحـيث يـمـكـن التـوـصـل مـنـها إـلـى اـحـکـام عـامـة او قـوانـين عـلـمـية .

وـتـاسـيسـا عـلـى ذـلـك لمـ يـظـهـر مـصـطـلح عـلـم الـاجـتمـاع Sociology إلا فـى عام ١٨٤٢ فـى آخرـ مجلـد منـ كـتاب الـفـلـسـفة الـوضـعـية الذـى أـلفـه أـوجـست كـونـت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) والـذـى ظـهـر أـولـ مجلـد مـنـه عام ١٨٣٠ - وهـنـاك مـنـ ذـهـب إـلـى أنه ظـهـرت كـلمـة سـوسـيـولـوـجي فـى الـكتـاب نـفـسـه عام ١٨٣٩ - وـتـعود أـصـول كـلمـة " عـلـم الـاجـتمـاع " Sociology إـلـى الـكـلمـة الـلاتـينـية Socius (وـتـعـنى مجـتمـع) وـالـكـلمـة الإـغـرـيقـية Logos وـتـعـنى عـلـم أو درـاسـة ، وـيـشير ذـلـك إـلـى طـبـيعـة هذا العـلـم ، والـذـى لـه نـسـب مـزـدـوج ، كـما أـنـ لـه تـارـيخـاً حـدـيثـاً مـثـيرـاً للـجـدل بـوـصـفـه

أحدث العلوم الاجتماعية نسبياً ، والذى يحاول تثبيت أقدامه فى جميع جامعات العالم

وقد جمع " أوست كونت" بين كلمتى Logos و Socius ليعنى بهما دراسة المجتمع ، وعلى الرغم من أن أوست كونت يعد مؤسس علم الاجتماع كما يدعى علماء الغرب ، فإنه سبقه وتلاه علماء كثر أسهموا فى تحديد مجالات وموضوعات هذا العلم وأساليب البحث فيه ، ولعل أبرزهم العالمة العربى " ابن خلدون" الذى يعده العلماء العرب وبعض علماء الغرب المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع ، والذى سماه قبل أوست كونت بفترة تتجاوز أربعة قرون بعلم العمران البشري فى مقدمته الشهيرة .

ولقد استمرت الدراسات الاجتماعية أقرب ما تكون إلى الفلسفة الاجتماعية إلى أن جاء العالمة الإيطالى فيكو VICO (١٦٦٨ - ١٧٧٤) فى القرن السابع عشر ، والذى نصح باستخدام المنهج الاستقرائى والمقارنة فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، واتفق مع ابن خلدون على أن الظواهر الاجتماعية تسير وفق قوانين عامة مثل الظواهر الطبيعية تماماً.

وجاء بعد ذلك سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) والذى نادى بضرورة وجود علم يدرس المجتمع ، وأطلق عليه حينئذ " الفسيولوجيا الاجتماعية " وطالب بضرورة معالجة ظواهره بنفس الطريقة التى تعالج بها ظواهر العلوم الفسيولوجية ، ولقد أثر " سان سيمون" فى المفكرين الذين جاءوا بعده وكان أبرز من تأثر به هو " أوست كونت" (١٧٩٨ - ١٨٥٧) الذى اقتبس من سان سيمون فكرة إنشاء

العلم الجديد ، ولكنه كان قد أطلق عليه في بداية الأمر اسم " الفيزياء الاجتماعية " ، ولكنه عندما ظهر في عام ١٨٣٨ دراسة للباحث البلجيكي " أدولف كتيليه " بعنوان " الفيزياء الاجتماعية " ، عدل عن هذا الاسم وأطلق عليه اسم " علم الاجتماع " أو السوسيولوجيا "Sociologie" (بالفرنسية)، ووقفت رأى أو جست كونت أن علم الاجتماع يمثل ذروة الإنجاز العلمي ويحتل قمة العلوم ، وذلك لأنه يسهم في صوغ قوانين العالم الاجتماعي التي تعادل ما نعرفه عن قوانين العالم الطبيعي ، وعن طريق القوانين التي يتوصل إليها علماء الاجتماع نستطيع إصلاح المجتمع ورأى " جون ستيفارت ميل " أن هذه التسمية من مصدرين متباينين ، وأراد أن يوحد أصل المفهوم ، فاقتصر أن يكون اسمه " أثولوجي Ethology " بمعنى العلم الذي يدرس نفسية الشعوب ، إلا أن هذا الاسم لم يكتب له الزيادة والانتشار ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استخدم المفكر الإنجليزي هربرت سبنسر كلمة سوسيولوجي Sociology وجعلها عنواناً لمؤلفه الذي سماه " مبادئ علم الاجتماع " وعليه استقر اسم العلم بعد ذلك في مختلف بلاد العالم ، واهتمت جامعات العالم بتدرисه ، ومن ثم درس في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٦ ، وفي فرنسا عام ١٨٨٩ ، وفي إنجلترا ١٩٠٧ ، وفي بولندا والهند في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وفي مصر والمكسيك درس عام ١٩٢٥ ، وفي السويد ١٩٤٧ . وعليه ما تعريف علم الاجتماع ؟

إن الإجابة على السؤال الفائق ليست بالأمر الهين كما يعتقد البعض ؛ وذلك لأن لكل علم جوانب مختلفة يمكن أن يعرف على أساس كل منها أو على

أساسها جمِيعاً ، فكل علم موضوعه وأهدافه وطرق وأساليب للبحث فيه ، كما أن هذه الجوانب الثلاثة متغيرة ومتطرفة دائماً ؛ ولذا تظهر عديد من التعريفات المختلفة التي تتناول مفهوم هذا العلم. ولقد عرف "ريتشارد شيفر". علم الاجتماع بأنه الدراسة المنظمة للسلوك الاجتماعي والجماعات الإنسانية ، ويرى أن علم الاجتماع يركز بصفة رئيسية على تأثير العلاقات الاجتماعية في اتجاهات الناس وسلوكهم ، كما يركز على كيفية نشوء المجتمعات وتغييرها.

وفي هذا الصدد عرفه "هيررت سبنسر" بأنه العلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة ، والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم المختلفة . بينما عرفه إميل دوركايم بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية ، كما ذكر في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية ، يهتم بدراسة جميع أنماط الحياة والظواهر والمشكلات الاجتماعية بصورة عامة .

ويرى تيودور كابلو "أن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات التي تقوم بين الناس ، ولما يتربُّ على هذه العلاقات من آثار " ويضيف أن علم الاجتماع من أطرف العلوم الاجتماعية وأكثرها جذباً، ومع ذلك فهو ليس أسهلها ولا أبسطها في الدراسة ، ذلك لأن العلاقات الإنسانية- التي تمثل موضوع العلم وفقاً لرؤيته - يمكن أن تكون معتقدة أشد التعقيد ، كما يرى أن ثمة صعوبة في دراسات علم الاجتماع ، ترجع إلى أن العلاقات الإنسانية التي تكون محوراً رئيسياً وموضوعاً للعلم . تكون غير واضحة في كثير من الأحيان ، كما أن بعض جوانبها

يصعب ملاحظته مباشرة. ويشير "أنتوني غيدنر" إلى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية ، وأنه تخصص مذهل وشديد التعقيد ؛ لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككيانات اجتماعية ، ويترتب على ذلك اتساع نطاق الدراسة الاجتماعية ، ما بين تحليل وتقسيم التفاعلات العابرة بين الأفراد في الشارع من جهة ، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى ، ويوضح لنا علم الاجتماع تصرفاتنا وسلوكياتنا في الوقت الراهن والأسباب التي تجعلنا نتصرف بطرق متباعدة إزاء مواقف الحياة . فهو يوضح لنا الغث والثمين وأن الثمين قد لا يكون هكذا ، بلعكس هو الصحيح ، وكذلك يوضح لنا أن ثمة قوى اجتماعية وأحداث تاريخية تؤثر فيها وفي تصرفاتنا وفي السياق الاجتماعي بشكل عام .

ويعرف "تالكوت بارسونز" علم الاجتماع بأنه دراسة المجموعات البشرية، والعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية - والأسواق الاجتماعية- وبضيف "أنكلز" أن علم الاجتماع يهدف إلى " دراسة بناء ووظيفة النظم الاجتماعية " ويرى "بوسكوف" أن علم الاجتماع يدرس التفاعل الإنساني ويهدف إلى الوصول إلى تعميمات عن العلاقات بين الواقع الاجتماعية ، ورأى " رايت ميلز" أن وظيفة علم الاجتماع في المجتمع تتمثل في دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع ، والعلاقات المتبادلة بين مكوناته وما يطرأ عليها من تغيرات . وفي سياق متصل يعرف " ماكس فيبر" علم الاجتماع بأنه العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تقسيمي لفعل الاجتماعي ، وذلك من أجل معرفة أسبابه والنتائج المترتبة عليه .

ورأى "ميلتون بارون" أنه العلم الذي يقوم بالبحث عن الحقيقة والمعرفة المرتبطة بأنماط التفاعل الاجتماعي أو دراسة أنواع الأنساق الاجتماعية ، ومدى تأثيرها في ردود فعل الأفراد وسلوكهم . وأكد "وليكنز" على أنه العلم الذي يهتم بدراسة الأنشطة البشرية وعلاقتها المختلفة وطبيعة أسبابها وحوثها ونتائجها ، والقواعد والقوانين التي تنظمها وتحكم فيها ، وفي السياق ذاته عرفه " توم بوتومور" بأنه علم دراسة الحاضر ، وأنه نشأ نتيجة الحاجة الماسة لوجود علم يهتم بدراسة الحياة العصرية والبناء الاجتماعي والأنظمة الاجتماعية المتغيرة التي ظهرت في الحياة الاجتماعية . ومع ذلك أرى أن ثمة بعض القصور في تعريف "بوتومور" والذي فسر فيه أهمية العلم في دراسته للحاضر ، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة الماضي والحاضر ؛ من أجل استشراف المستقبل وهذا ما أفضى إلى نشأة فرع جديد من هذا العلم هو علم اجتماع المستقبل .

وعلاوة على التعريفات سالفة الذكر هناك من يرى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع في إطار الأسرة أو داخل الجماعات السياسية أو العلاقات التي تنشأ بين جماعة وأخرى من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية ، ودراسة هذه العلاقات يتمحصن عنها دراسة التفاعل الاجتماعي في المواقف المختلفة ، من أجل التعرف إلى درجة التكامل والتعاون والتنافس بين الجماعات الاجتماعية بمختلف أنماطها .

وبعد هذا الطرح الموجز عن أهم التعريفات التي حددت ماهية علم الاجتماع يتطلب السياق طرح سؤال هام مفاده : هل علم الاجتماع يعد علم ؟

وفي إطار الإجابة على السؤال السالف رأى "ريتشارد شيفر" أن علم الاجتماع يعد أحد العلوم الاجتماعية الهامة؛ وذلك لأن مصطلح العلم يشير إلى المعرفة المنظمة التي يتم التوصل إليها عن طريق المنهج العلمي واللاحظة المنظمة وعلم الاجتماع يعتمد على المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة منظمة، وثمة فرق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فال الأولى تختص بدراسة الجوانب المتعددة للمجتمع الإنساني، بينما الأخرى (العلوم الطبيعية) تهتم بدراسة الملامح الفيزيقية للطبيعة وطرق تفاعلها وتغيرها.

ونستخلص مما سبق أن ثمة اختلافاً بين العلماء إزاء تعريفهم لمفهوم علم الاجتماع وأن هذا الاختلاف نتيجة لاختلاف البنية المعرفية لكل عالم واختلاف ظروف النشأة والتكوين العلمي والذى أفضى إلى اختلاف الأيديولوجيات التى ينتمى إليها هؤلاء العلماء وأن اختلاف هذه التعريفات تم乎ض عن تباين النظرة إلى موضوع هذا العلم. فهناك من قال أنه دراسة النظم "سبنسر"، وهناك من رأى أنه دراسة الفعل الاجتماعى "ماكس فيبر وبارسونز". و أكد البعض على أن موضوعه هو الأفعال الاجتماعية وال العلاقات الاجتماعية "روبرت ماكifer ، جيلين، فيرتشيلد، تيرنر، جنزيرج" بينما رأى كل من ادوارد روس وباريتو ، بأن موضوعه هو دراسة الظواهر الاجتماعية ، ورأى آخر بأنه دراسة الجماعات الاجتماعية "جونسون" وذهب "لستر وارد، و هنرى جيدنجز، رينيه مونيه، و أو جست كونت ، إلى أن موضوعه دراسة المجتمع ، ورأى "أنكلز أليكس" بأنه دراسة المجتمعات والنظم وال العلاقات الاجتماعية "

ومع كل التعريفات السابقة تجدر الإشارة إلى أن كاتب هذه السطور يرى أن علم الاجتماع يمكن تعريفه بأنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد المجتمع ومن ثم يدرس ظواهر الاجتماع ، والنظم الاجتماعية والتقاعلات الاجتماعية ، والسلوك الاجتماعي للأفراد ؛ بهدف فهم وتقسيم الواقع الاجتماعي والتعرف إلى ظواهره الاجتماعية ، وأسباب ظهورها وإيجاد حلول لظواهر المرضية التي تصيبه ، ومحاولة استشراف مساراتها في المستقبل ؛ وكل ذلك بهدف السيطرة عليها من خلال التوصل إلى القوانين العلمية التي تحكم ظهورها .

ثانياً- موضوع علم الاجتماع :

إذا كان علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية الهامة ، التي تسعى لإيجاد حلول رصينة للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع، وكل مشكلة من مشاكل المجتمع تمثل موضوعاً من موضوعاته الرئيسية ، فإن التراث النظري لعلم الاجتماع يعكس تعدد الموضوعات التي يهتم بها هذا العلم منذ نشأته وحتى الآن . وفضلاً عن ذلك يتضمن علم الاجتماع في الوقت الراهن عدداً كبيراً من الآراء المختلفة فيما يتعلق بموضوعه ، ومع ذلك هناك ثلاثة اتجاهات: إزاء موضوع هذا العلم الأول، يرى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو البناء الاجتماعي ، وما يشتمل عليه من علاقات اجتماعية متعددة ، والثاني : يذهب إلى أن الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع يتمثل في التصورات الجمعية وتعنى أساليب تنظيم العالم معرفياً والتى تستمر فى الوجود قبل الأفراد الذين نشأوا عليها ، وتظل

بعدهم كذلك مثل اللغة ، أما الاتجاه الثالث : فيرى أن الفعل الاجتماعي الهدف كما حده ماكس فيبر هو الموضوع المحوري لعلم الاجتماع ، ويفترض هذا الاتجاه عدم وجود ما يطلق عليه البعض مجتمع ، وكل ما هناك هم أفراد أو جماعات تدخل في علاقات اجتماعية مع بعضها بعضاً ، وهناك طرق مختلفة لدراسة هذا التفاعل ، وهذا ما اتضح في نظرية ماكس فيبر واتجاه التفاعلية الرمزية ودراسة الأنثوميثودولوجيا للواقع الاجتماعي ، أو كما يفضل البعض أن يطلق عليه البناء الاجتماعي .

وفي السياق ذاته ذهب " أوسبيوف " إلى أن هناك عدة موضوعات يعتبرها العلماء أساسية ؛ لتحديد موضوع علم الاجتماع وهي : تفاعل الجماعات، والتفاعل البشري، والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية ، والتنظيمات الاجتماعية و موقفها من السلوك البشري والطبيعة ، والجماعات الاجتماعية، وأشكال الوحدات البشرية ، والكائنات البشرية في سياقها الاجتماعي ، والبني الأساسية للمجتمع البشري ، والعمليات الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية ، إلا أننى أجد أن الاتجاهات الثلاث التى طرحت فى السابق والتى اهتمت بتحديد موضوع علم الاجتماع ، تضمنت فى إيجاز غير مخل كل ما قاله أوسبيوف ، فيما يتعلق بالموضوعات الهامة التى يرتکز عليها موضوع هذا العلم .

وفي سياق متصل رأى أليكس انكلز أن من الموضوعات المتعددة التي يهتم بها علم الاجتماع يمكن رصد ثلاثة موضوعات رئيسة هي : المجتمعات والنظم والعلاقات الاجتماعية كما يلى :

أ- علم الاجتماع كدراسة للمجتمع :

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع من كل جوانب الحياة الاجتماعية ، ومن ثم فعلم الاجتماع يتخذ المجتمع وحدة التحليل ويصبح هنا هدفه التوصل إلى العلاقات التي تربط النظم التي يتكون منها المجتمع .

ب- علم الاجتماع كدراسة للنظم الاجتماعية :

يرى البعض أن النظم الاجتماعية مثل الأسرة ، الكنيسة والمدرسة والحزب السياسي وغيرها موضوع أكثر تميزاً لعلم الاجتماع على أساس أن المجتمع ككل يمثل وحدة التحليل ، وفي ذلك الصدد ذهب دوركايم في عام ١٩٠١ إلى أنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه علم دراسة النظم .

ج- علم الاجتماع كدراسة للعلاقات الاجتماعية :

إذا كانت المجتمعات تعتبر أنساقاً معقدة من النظم ، فإن النظم تعد أنساقاً معقدة من علاقات اجتماعية . فالأسرة على سبيل المثال تتكون من مجموعات عدة من العلاقات منها العلاقة القائمة بين الزوج والزوجة وال العلاقات بين الأبوين والطفل ، والعلاقة بين الأخوة ، وكذلك العلاقة بين الجدين وحفيدهما فكل علاقة من هذه العلاقات يمكن أن تدرس كنقطة مميزة من العلاقات .

ثالثا - العوامل الممهدة لظهور علم الاجتماع :

نشأ علم الاجتماع إثر الازمات الاجتماعية والثورات الفكرية والسياسية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ودفعت العلماء للبحث عن الطرق والأساليب التي من خلالها يعيد المجتمع توازنه وانتظامه، فالمناخ الفكري الذي ساد أوروبا حينئذ ساهم في نشأة هذا العلم وما من شك أن عصر التنوير وفلسفته يمثلون جزء من ذلك المناخ ويطلق عصر التنوير عادة على القرن الثامن فلسفته ومفكريه من أمثال "جون لوك ومونتسكيو هيوم وآدم سميث وكانت" وغيرهم .

والمتبوع للفكر الاجتماعي منذ ظهور المجتمعات البشرية مروراً بالفكر الاجتماعي الذي ظهر في حضارات الشرق القديم ، أو الذي ظهر في الحضارة الإغريقية (اليونانية) ، أو خلال العصور الوسطى المسيحية أو الإسلامية يجد أن هذا الفكر تطور بفضل التحولات الاجتماعية التي مرت بها الإنسانية خلال تلك الحقب . ومع ذلك فقد كان التغير الكبير في هذا الفكر خلال مرحلة التحول من المجتمع الإقطاعي بعد انهياره إلى المجتمع الصناعي الذي تبني أفكار فلسفة التنوير تلك الأفكار التي كانت بمثابة حجر الأساس الذي قامت عليها النهضة الأوروبية حتى يومنا هذا ، ومن ثم كانت تدعو إلى الحرية والفردية وأن العقل هو مك الحكم على الأشياء وليس النص الديني والنظرية الخطية للتقدم ، والاهتمام بالเทคโนโลยيا، وقدرة الفرد على حل المشكلات التي تواجهه وأن الفرد هو من يصنع المجتمع ، وليس العكس كما كانت تدعى الفلسفة اللاهوتية في ظل النظام الإقطاعي .

وقد عبر عن التغير الذى طرأ على الحياة فى إطار التحول من نمط المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الصناعى ، مفكري وفلاسفة التاريخ الذين دعوا إلى دراسة المجتمع بصورة أكثر دقة ، ونادوا بضرورة تأسيس علم حديث لدراسة الظواهر الاجتماعية يمكننا من التعرف إلى أسبابها الفاعلة والغائية ، وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت الدعوة صريحة لضرورة وجود علم لدراسة المجتمع . يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية ويحاول التوصل إلى القوانين العامة التى تحكم ظهور تلك الظواهر و تسهم فى حل المشكلات الاجتماعية التى تظهر فى المجتمع وتقوض مسيرة نهضته ، وكان هذا العلم هو علم الاجتماع .

وتأسيساً على ما سبق فإن البداية الحقيقية لنشأة علم الاجتماع فى أوروبا ترجع إلى عصر التنوير ، ويطلق هذا الاسم غالباً على القرن الثامن عشر وفلسفته وعلمائه ومفكريه من أمثال " فولتير ، وروسو ، وديدرو ، ودمبیر ، وكوندياك ، وأدم سميث ، و كانط ، وغيرهم من الذين نادوا بالإصلاح والهجرة من اللارشد وبعد عن الأفكار الدجماتيقية التى كانت تروج لها الفلسفة اللاهوتية ، وتدريب الناس على المنهج العلمي والعقلى فى التفكير والوصول إلى المعرفة ، وقد اتجه فلاسفة التنوير إلى نقد الأوضاع السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية السائدة ، وطالبوa بضرورة تغيير النظم التى تبدو غير منطقية ، والتى تتعارض مع الطبيعة الإنسانية ، وقد استطاعوا بأرائهم وأفكارهم ونظراتهم الناقدة للحياة والمجتمع أن يتوصلا إلى آفاق جديدة للتفكير فى شئون المجتمع ، وأن يمهدوا الطريق لظهور علم الاجتماع .

وفي هذا الصدد يرى "أنتونى غيدنر" أن نشأة علم الاجتماع ارتبطت بتغيرات هائلة كانت نتيجة لثورتين كبيرتين حدثتا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، الأولى حدثت في إنجلترا وامتدت تدريجياً بعد ذلك إلى دول العالم كافة وهي الثورة الصناعية ، والأخرى حدثت في فرنسا وهزت البنية الاجتماعية للمجتمعات الأوروبية وهي الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م .

ويتبين مما سبق أن ثمة عوامل فكرية واقتصادية وسياسية ، ساهمت في تمهيد الطريق لظهور علم الاجتماع كعلم يحتل مكان ومكانة بين العلوم الاجتماعية ، وسوف نسلط الضوء على هذه العوامل فيما يلى :

١- العوامل الفكرية :

يقصد بالعوامل الفكرية التي مهدت الطريق لنشأة علم الاجتماع ، الآراء والأفكار والاتجاهات النقدية التي ظهرت في أوروبا خلال عصر التنوير . وتتجدر الإشارة إلى أن هذه الأفكار والآراء لم يقبلها كل علماء الاجتماع ، بل وقف منها فئة كبيرة من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع موقفاً محافظاً ، وهم ما أطلق عليهم أنصار الفلسفة الرومانسية المحافظة أمثال بونال ، ودى مستر ، وبيرك ، وغيرهم ، والتي أعلنت عدائها لاتجاه الراديكالي الذي كان يدعمه أنصار فلسفة التنوير .

وقد مهد فلاسفة التنوير بأفكارهم الناقدة للحياة الأوروبية والمجتمع الأوروبي لظهور حركات التحرر الفكري والسياسي التي شهدتها المجتمع الأوروبي في

القرن التاسع عشر ، والتى ساهمت فى نشأة علم الاجتماع . وإذا كانت الفلسفة الرومانسية والمحافظة قد طورت كثير من أفكار علم الاجتماع المحافظ ، فإن فلسفة التویر النقدية قد أثرت التيارات الراديكالية والثورية فى الفكر الاجتماعى .

وعليه نستطيع أن نفرق بين تيارين فى علم الاجتماع ، الأول : هو التيار المحافظ الذى أسسه أوچست كونت ، ومن قبله سان سيمون ، ووجد امتداداً له فى المدرسة الغربية البرجوازية فى علم الاجتماع ، وهو التيار الذى يعد وريثاً شرعياً للفلسفة المحافظة والرومانسية ، أما التيار الآخر الراديكالى ، وهو الوريث الشرعى لفلسفة التویر النقدية ، وبالتالي النقيض المباشر للتيار المحافظ ، ومع ذلك ظل التيار الراديكالى بعيداً على أن يحظى بقبول أو اعتراف من قبل التيار المحافظ ، وأن يعد جزءاً من علم الاجتماع ، وذلك لفترة طويلة نسبياً من عمر علم الاجتماع حتى فرض نفسه فى مراحل لاحقة على المسرح النظري لعلم الاجتماع . ولقد أدت العوامل الفكرية إلى تكوين اتجاهات وأفكار أكثر طموحاً ورغبة فى تغيير المجتمع للأفضل ، واكتساب المزيد من الديمقراطية والحرية الفردية والمساواة فى العمل والإنتاج ورأس المال ، كما كان لهذه العوامل أثر واضح فى تكوين الوعى الطبقى وظهور الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للبنية الطبقية وقتئذ .

وأفضت العوامل الفكرية كذلك إلى ظهور عديد من الاتجاهات الفكرية المفسرة للظواهر الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية ، وأسهم ذلك فى تطوير وإثراء النظريات السوسنولوجية الباكرة ومناهج وطرق البحث التى ترتبط بعلم الاجتماع .

٢- العوامل الاقتصادية :

تتركز أهم العوامل الاقتصادية التي أثرت في نشأة علم الاجتماع في الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتي بدأت في إنجلترا ثم انتقلت منها إلى باقي دول أوروبا والعالم كافة ، وكانت تسمى بالنظام الإنجليزي وتضمنت الثورة الصناعية التي صاحبتها ابتكارات تقنية جديدة مثل استخدام الطاقة البخارية والمعدات الآلية ، وأدى توسيع الصناعة إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين من أراضيهم إلى موقع المصانع والأنشطة الصناعية ؛ مما تمضي عن اتساع المناطق الحضرية واستحداث أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ، وقد أسفر ذلك كله عن تغير في ملامح العالم الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم ، فضلاً عن ظهور عديد من الأمراض الاجتماعية (المشكلات الاجتماعية) في المجتمع .

ما أثار حافظة علماء الاجتماع بضرورة دراسة تلك الظواهر الحديثة والمشكلات ، دراسة علمية رصينة . وعليه أفضى ذلك إلى تطور هذا العلم وتطور أدواته ومنهجه .

وفي ذلك الصدد حدد " نيسبت " التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية ، والتي أثرت في نشأة علم الاجتماع ، وتحديد مشكلاته ، وبلورة مفاهيمه في خمسة جوانب رئيسة هي:

- ظروف العمل .

- التحول الذى طرأ على نظام الملكية .

- ظهور المدينة الصناعية .

- التقدم التكنولوجى .

- نظام المجتمع الحديث .

٣-العوامل السياسية :

تعد الثورة الفرنسية التى قامت فى عام ١٧٨٩ الحدث السياسى الهام الذى أثر فى نشأة علم الاجتماع وفي مسيرته ، ويدهب " نيسبت " إلى أن الثورة السياسية فى فرنسا والثورة الصناعية فى إنجلترا غيرتا وجه أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؛ وذلك لأن كل منهما ذات طبيعة فجائية ، وقد أحدثت هذه الطبيعة الفجائية تناقضًا بين القديم والجديد ، بحيث يمكن القول بأن كل منهما تعد أسطورة بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

وقد تحقق للثورة الفرنسية مالم يتحقق للثورة الصناعية من نتائج وآثار . فقد كانت تستند إلى أيديولوجية كاملة التكوين ، بل إن هذه الأيديولوجية كانت قد انتقلت من أدمغة المفكرين إلى عقول المثقفين ، ثم إلى قلوب العامة أنفسهم ، فأصبحت بمثابة عقيدة جديدة يعتنقها المثقفون.

وتجرد الإشارة إلى أن ثمة فوضى ودماراً وتفككاً ساد فرنسا بعد ثورتها ؛ الأمر الذى أثار أفكار المفكرين والعلماء الاجتماعيين نحو كيفية إعادة النظام إلى

المجتمع وإصلاح الدولة بعد الثورة الفرنسية ، والفوضى التى نتجت عنها ، وكيفية وضع أساس النظام الاجتماعى بعدها وحل المشكلات التى انتشرت فى المجتمع ، وبالطبع أفضى ذلك إلى إجراء عديد من الدراسات الاجتماعية التى كانت ضمن أهم الدراسات الرائدة فى علم الاجتماع ، وأدى ذلك إلى إرساء دعائم العلم الجديد وترسيخ منهجه .

رابعاً - لماذا ندرس علم الاجتماع ؟

ما من شك أن علم الاجتماع لا يهتم بدراسة المجتمعات الحديثة وحسب ، بل يمثل علما هاماً في الحياة المعاصرة ، من خلال تأثيره في مسيرة تلك الحياة وفي تغييرها للأفضل ، ونستطيع رصد بعض الآثار الإيجابية لعلم الاجتماع من خلال التعرف إلى جوانب التغير التي حدثت لبعض الظواهر الاجتماعية في المجتمع ، مثل : الزواج ، والعلاقات بين الجنسين ، والأسرة ، والسلوك السياسي ، فقد ساهمت بعض بحوث علم الاجتماع في إحداث بعض التغيرات بصورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق إصدار بعض القوانين والتشريعات التي كان ولا يزال لها أثر واضح وملموس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، هذا فضلاً عن تأثير أنماط التفكير والسلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمع بالمعرفة السوسنولوجية السائدة فيه . ولعل ذلك ما جعل علم الاجتماع في الآونة الأخيرة أكثر ارتباطاً بالهموم والمشكلات التي تواجه أفراد المجتمع ؛ مما يسهم في تعميق الفهم للواقع الاجتماعي الأمر الذي يساعد على تغيير وتحول تلك الواقع إلى الصورة المرغوب فيها .

إن الهدف من دراسة المجتمع وما يتضمنه من ظواهر ونظم وأنساق يختلف من فرد لآخر ، ومن اتجاه فكري لآخر ، ومن فترة زمنية لآخر ، ومن ثم فعلماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون إزاء أسباب دراستهم وحتى الطلاب الذين يدرسون ذلك العلم تتباين أهدافهم من دراسته. وعليه نستطيع القول إنه أياً كان هدف الدارس لهذا العلم ، فإن عليه لكي يصل إلى هدفه أن يطبق الأساليب والطرق العلمية التي تميز دراسة علم الاجتماع عن الدردشة أو الدعاية أو الأساطير والحكايات المتداولة عن أمور المجتمع والتي تقدم تفسيرات غير علمية وغير منطقية لدراسة العلاقات الاجتماعية بين الناس .

ولكن كيف يساعدنا علم الاجتماع في حياتنا ؟

وللإجابة على السؤال الفائز رأى أنتونى غيدنر أن علم الاجتماع يفيدنا في حياتنا من خلال الآتى :

أ- إدراك الفوارق بين الثقافات :

يسهم علم الاجتماع في رؤية العالم الاجتماعي ، من خلال رؤى مختلفة تثري من فهمنا للواقع الاجتماعي وللمشكلات التي تواجه المجتمع وتقوض مسيرة الارتقاء به ، وتوضح لنا الثقافات الفرعية التي توجد في المجتمع والاختلافات الجوهرية بينها جمیعاً .

ب- تقويم آثار السياسات :

يساعد البحث الاجتماعي فى تقويم نتائج المبادرات السياسية ، ويتعرف على الآليات التى أدت إلى نجاح برامج ومشروعات التنمية ، وكذلك الأسباب التى أدت إلى إخفاق برامج ومشروعات أخرى

ج- التأثير الذاتى :

تساعدنا دراسات علم الاجتماع على فهمنا لأنفسنا والبادئ الكامنة وراء أفعالنا ، والآليات التى تسهم فى تغيير المجتمع الذى نعيش فيه للأفضل ، فضلاً عن توفير المعلومات والبيانات الازمة لتخاذل القرار ؛ لكنه يستطيع التخطيط أو أخذ القرارات السياسية والاقتصادية على أساس علمية رصينة ، فضلاً عن أن دراسة علم الاجتماع تسهم فى علاج العديد من الظواهر الباثولوجية فى المجتمع مثل (ظاهرة الزواج العرفى ، والطلاق المبكر، وزواج القاصرات ، وإدمان المخدرات وغيرها من الظواهر ..) وفي السياق ذاته رأى محمد سعيد فرح أن هناك ثلاثة إضافات هامة يحققها علماء الاجتماع :

١- تكشف لنا الدراسة السوسيولوجية عن ظواهر اجتماعية غير ملحوظة من قبل .

٢- تضيف لنا الدراسات السوسيولوجية مجموعة من المعرف والمعلومات عن التفاعل الاجتماعى .

٣-تسهم دراسة علم الاجتماع فى ملاحظة التغير الحادث فى الظواهر المختلفة ، والتفاعل المستمر بين الظواهر المتباينة ومدى التأثير المتبادل بين ظاهرتين أو أكثر .

وفى سياق متصل أضاف عبد الباسط عبد المعطى أن لعلم الاجتماع وظيفتين رئيسيتين ، يتفرع عنهما وظائف آخريات : الأولى ، وظيفة علمية تهتم بتطوير العلم ذاته ، والنقد الذاتى للأبحاث والدراسات التى أجريت فى إطاره ؛ بهدف الارتقاء بالعلم والوصول إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة فى التوصل إلى القوانين العلمية التى تفسر الواقع الاجتماعى ، والظواهر الاجتماعية الموجودة فيه ، وتسهم فى استشراف مستقبل ظواهره وآليات التحكم فيها والسيطرة عليها ، والوظيفة الأخرى : وظيفة مجتمعية وهذه الوظيفة ينبثق منها وظائف عديدة مثل ، فهم الواقع وتفسيره ، والاهتمام بالظواهر الباثولوجية فيه ومحاولة التعرف إلى أسبابها ، والتوصل إلى آليات لعلاجها ، علاوة على ذلك توفير بيانات ومعلومات عنها لتخذى القرار تسهم فى أخذ قرارات سليمة حيالها ، تساعد على حلها وعلاجها .

ولكى يمكن لعلم الاجتماع أن يحقق وظائفه الإنسانية يلزم :

١-دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره .

٢-تقديم بدائل لتصورات التغيير .

٣- العمل على إنضاج وعي الجماهير بالمشاركة في المجتمع من خلال وضعها على طريق التفكير العلمي ، وتبصيرها بما هو حادث حولها سلباً وإيجاباً .

٤- ضرورة المشاركة في صنع القرارات وفي التخطيط المجتمعي .

خامساً- ميادين علم الاجتماع :

اهتم العلماء والباحثين في علم الاجتماع منذ نشأته بدراسة المجتمع ومحاولة تفسير الظواهر الاجتماعية به ورصد العلاقات التي تربط بين ظاهرة وغيرها من الظواهر ، وعليه تطور علم الاجتماع وتطورت نظريته وأساليب وطرق البحث فيه ، وأفضى ذلك إلى أن ظهر بجانب علم الاجتماع العام عديد من الفروع التي اهتمت بدراسة منحى من مناحي المجتمع أو قطاع هام من قطاعات الحياة الاجتماعية .

وتتجدر الإشارة إلى أن تقسيم ميادين فروع علم الاجتماع كان محل اهتمام كثير من رواد علم الاجتماع ، فعلى سبيل المثال نجد أن ابن خلدون قسم ظواهر العلم إلى :

أ- بحث في المورفولوجيا الاجتماعية (دراسة البيئة والنوع والظواهر الجغرافية) .

ب- بحث في السكان وهي تتناول تناول توزيع الأفراد على المساحة والكثافة والخلخل السكاني .

جـ- بحوث في أصول المريئيات تتناول دراسة الظواهر المتصلة بالبدو والحضر وأصول المدنيات القديمة .

دـ- بحوث في النظم العمرانية وتناول مختلف النظم الاجتماعية .

وبالنسبة لأوجست كونت الذي صك اسم هذا العلم فقد قسم علم الاجتماع إلى قسمين يهتم الأول بالأستانيكا الاجتماعية ، أو (البناء الاجتماعي) ويركز الآخر على الديناميكا الاجتماعية أو (التغير الاجتماعي) .

أما إميل دوركايم فقد قسم علم الاجتماع إلى :

أـ- المورفولوجيا الاجتماعية : وتشمل دراسة جغرافية البيئة وعلاقة ذلك بالتنظيم الاجتماعي ، ودراسة السكان .

بـ- علم الوظائف الاجتماعية ويشمل : الاجتماع الديني والأخلاق ، القضائي ، الاقتصادي ، اللغوي ، والجمالي .

جـ- علم الاجتماع العام .

وانتساقاً مع الطرح الفائز قسم " سوروكن" علم الاجتماع إلى علم الاجتماع العام وعلوم الاجتماع الخاصة . وتأسساً على ما سبق أمكن رصد أهم الميادين الحديثة و المعاصرة لعلم الاجتماع فيما يلى:

١- علم الاجتماع العام :

يهتم بدراسة ماهية العلم وصلته بالعلوم الأخرى ، ومناهج البحث وطبيعة المجتمعات ، ويبحث في نظريات علم الاجتماع ، وطرق دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية ، ويهتم بتصنيف أنماط المجتمعات والجماعات التي يتكون منها المجتمع ، ويهدف إلى استخلاص القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية المختلفة .

٢- علم الاجتماع النظري :

هو الدراسة العلمية الموضوعية غير المتحيزة للمجتمع ولا يهتم علم الاجتماع النظري بالتطبيق العملي لحل المشكلات الاجتماعية ، أو حتى اتخاذ إجراءات من أجل التقدم الاجتماعي .

٣- علم الاجتماع التطبيقي :

يقصد به الاستعانة بالنظرية الاجتماعية في تحليل وفهم الواقع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية أي تطبيق ما توصل إليه العلم من أجل فهم الواقع وتفسيره وحل مشكلاته .

٤- علم الاجتماع الحضري :

فرع من علم الاجتماع يهدف إلى دراسة الحياة والتنظيمات الاجتماعية وال العلاقات الاجتماعية في المدينة .

٥-علم الاجتماع الريفي :

يهتم هذا الفرع بدراسة شؤون الريف ومشكلات القرى والتخطيط للتنمية الريفية ودراسة العلاقات والظواهر والمشكلات الاجتماعية في القرية .

٦-علم الاجتماع الحربي :

هناك من يطلق عليه سosiولوجيا الحرب ويدرس الحروب من حيث نشأتها وعواملها وأسباب الكامنة في طبيعة الجماعات والنظريات التي فسرت الحروب والعوامل التي تسهم في إحراز النصر .

٧-علم الاجتماع الديني :

يدرس الدين كنظام اجتماعي له معتقداته وطقوسه كما يتناول الدين باعتباره حقيقة اجتماعية ، من حيث تطورها وتأثيرها في باقي الظواهر الاجتماعية .

٨-علم الاجتماع اللغوي :

يأخذ من اللغة محوراً للدراسة حيث يتناولها من حيث النشأة والتطور وانتقال التراث اللغوي عبر المعمورة ومدى تأثر اللغة بباقي الأنساق الاجتماعية ودورها في عمليات التغيير والانتشار الثقافي .

٩-علم الاجتماع السياسي : يدرس النظم السياسية وعلاقة هذه النظم بالأنظمة الاجتماعية الأخرى ويهتم علم الاجتماع السياسي بالحركات

السياسية والأيديولوجيات المتباعدة ، ويدرس الظواهر السياسية باعتبارها أجزاء هامة في بناء المجتمع والعمليات الاجتماعية ، وهذا ما يميز علم الاجتماع السياسي عن العلوم السياسية التقليدية .

١-علم الاجتماع الصناعي : يدرس التنظيمات الصناعية مثل المصنع أو تنظيم العمل ، ومن أهم مجالات علم الاجتماع الصناعي دراسة جماعات العمل في الصناعة والمهن الصناعية .

١١-علم الاجتماع التاريخي : يدرس المادة التاريخية للوصول إلى تعميمات سوسيولوجية ويتضمن المدخل التاريخي محاولة الكشف عن النزعات العامة في تطور أو تغير المجتمعات أو الحضارات وقد يحاول هذا المدخل التاريخي اختبار فرض محدد عن السلوك الاجتماعي مستخدماً معلومات استمدتها من الماضي .

١٢-علم الاجتماع المهني : يهتم بدراسة العمل كنشاط اجتماعي وما يتصل بالعمل من نواحي اجتماعية مختلفة ومشاكل التوقف التي يواجهها الفرد في المراحل المختلفة من حياته المهنية ، ودراسة العلاقة بين مختلف المهن والنواحي الأخرى من مكونات البناء الاجتماعي كالدرج الاجتماعي والنظم الطبقية في المجتمع .

١٣- علم الاجتماع الجمالى (الفنى) : ويدرس الفن ومعايير الجمال ويوضح مدى تأثير الإبداع الفنى بالبيئة الاجتماعية وظروف الحياة ، كما يدرس الفلكلور والفنون باعتبارها ظواهر اجتماعية .

٤- علم الاجتماع الأخلاقى : يهتم بدراسة العرف والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والعوامل التى تؤدى إلى دعم تلك المعايير .

٥- علم الاجتماع الأسرى أو العائلى : يعني بدراسة الأسرة وأشكالها ووظائفها وتطورها ومشاكلها والعلاقات بين أفرادها والعوامل التى تسهم فى فتور أو قوة تلك العلاقات .

٦- علم الاجتماع النفسي : يدرس نفسية الشعوب والقوى المؤثرة فى الجماهير ومنها العوامل المهيئه لقيام الانقلابات ، كما يدرس الرعامة ومقوماتها والرأى العام واتجاهاته والقوى المؤثرة فى الجماهير .

٧- علم الاجتماع القانونى : يدرس النظم القضائية المختلفة ويوضح إلى أى مدى تتلاءم تلك النظم مع المعايير والقيم الاجتماعية ، كما يهتم بدراسة الجرائم والانحرافات فى المجتمع .

٨- علم الاجتماع الاقتصادي : يهتم بدراسة وتحليل النظم والظواهر الاقتصادية ومدى تأثيرها وتأثيرها بباقي الأسواق الاجتماعية ، ويدخل فى

نطاق هذا العلم نظم الإنتاج وتوزيع الثروات ونظام الأجور والربح ومستوى المعيشة .

١٩ - علم الاجتماع التربوي : يعني بدراسة البناء الاجتماعي للنظم التربوية وكيفية الارتقاء بتلك النظم ، ويدرس كذلك علاقة النظم التربوية بالأنظمة الاجتماعية الأخرى.

٢٠ - علم اجتماع الأدب : يهدف إلى دراسة الأدب دراسة سوسيولوجية سواء لمعرفة رؤية الكاتب إزاء المجتمع أو لربط العمل الأدبي بالبناء الاجتماعي ، إذ يساعدنا الأدب على أن نتعلم شيئاً ما عن المجتمع استناداً على أسس التحليل الاجتماعي المقارن ، كما تعكس الأعمال الأدبية التغييرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع ، ولكن من وجهة نظر الأديب .

٢١ - علم الاجتماع الطبي : يدرس المظاهر الاجتماعية للمرض وبهتم بدراسة الاتجاهات نحو المرض وتوزيعات المرض في مناطق معينة وعلاقة المرض بتنظيم المجتمع ، كما يدرس البناء التنظيمي للمستشفى والأدوار الاجتماعية التي يؤديها الطبيب والممرضة والمريض .

٢٢ - علم الاجتماع الثقافي : يهتم بدراسة الثقافة وانتشارها ومظاهر التخلف والقوى الاجتماعية المؤثرة في التطورات الثقافية والحضارية والاجتماعية .

٢٣ - علم اجتماع السكان : يهتم بدراسة السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتأثير ذلك في المجتمع والظواهر الاجتماعية الأخرى .

٢٤-علم الاجتماع الجنائي : يهتم بدراسة الجريمة وأسبابها وتطورها وآثارها في البناء الاجتماعي .

٢٥-علم اجتماع المعرفة : يهتم بدراسة المعرفة وأنماطها وتطورها وآثارها في البناء الاجتماعي .

٢٦-علم الاجتماع الإعلامي : يهتم بدراسة وسائل الاتصال الجماهيري وآثارها في المجتمع وفي تطوره وتغييره

٢٧-علم اجتماع المستقبل : يهتم بدراسة المستقبل وبناء السيناريوهات المستقبلية واستشراف مستقبل الظواهر الاجتماعية والسيناريوهات المحتملة والممكنة لها .

٢٨-علم اجتماع الأزمات : يهتم بدراسة الأزمات التي تطرأ على المجتمع وأسبابها وآثارها في البناء الاجتماعي وطرق حلها والتحكم فيها في المستقبل ومنع تكرارها .

مراجع الفصل الأول

- ١- على الحوت واحمد النكلاوى : علم الاجتماع مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية ، منشورات جامعة الفاتح ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨
- ٢- ميل تشيرتون وآن براون : علم الاجتماع النظرية والمنهج ، ترجمة هناء الجوهرى ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٦٩٥ . ٧١٨.
- ٣- عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع النشأة والتطور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٣٥ .
- ٤- المرجع السابق ، ص ٣٥، ٣٦.
- ٥- عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع ، الكتاب الأول ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، غير مبينة سنة النشر ، ص ١٣ .
- ٦- أنتونى غدنز بمساعدة كارين بييردسال : علم الاجتماع مع مدخلات عربية ، الطبيعة الرابعة ، ترجمة فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤.
- ٧- عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ١٤ .

- ٨- محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، غير مبينة الناشر ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٦ - ١٤ .
- ٩- عبد الله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ، ٣٧ .
- ١٠ - أنطونى غدنز : مرجع سابق ، ص ٥٤ .
- ١١- محمود عودة : مرجع سابق ، ص ١٧ .
- ١٢ - عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص ٢٧ - ٢٩ .
- ١٣ - جون سكوت وجوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وأخرون ، المجلد الثانى ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ص ٣٨٢ .
- ١٤ - المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .
- ١٥ - سمير نعيم أحمد : أسس علم الاجتماع ، غير مبين الناشر ، ١٩٨٠ ، ص ٣٨ .
- ١٦ - عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع النشأة والتطور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٤ - ٦٨ .
- ١٧- سمير نعيم أحمد: أسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٤٣ .

١٨- ريتشارد شيفر : من علم الاجتماع النظري إلى علم الاجتماع التطبيقي والأكلينيكي ، فى قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، ترجمة مصطفى خلف ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، آداب القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٧.

١٩- عبد الله عبد الرحمن : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

٢٠- إميل دوركايم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠ ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٦.

٢١- تيودور كابلو : البحث الاجتماعي الأسس النظرية والخبرات الميدانية ، ترجمة محمد الجوهرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٣ ، ص ١٣.

٢٢- أنتونى غدنز: علم الاجتماع، مرجع سابق ص ص ٤٧ - ٤٨ .

٢٣- سمير نعيم:أسس علم الاجتماع ،مرجع سابق، ص ص ٣٨ - ٤٥ .

٢٤- عبد الله عبد الرحمن : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ - ٥١ .

٢٥- ريتشارد شيفر : من علم الاجتماع النظري إلى علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

٢٦-أنتونى غدنز : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٦٩٥ .

- ٢٧- تيودور كابلو : البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ ، ١٦ .
- ٢٨- أنتونى غينز : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .
- ٢٩- محمد سعيد فرح : ما ... علم الاجتماع ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، غير مبينة سنة النشر ، ص ١٤٥ .
- ٣٠- عبد الباسط عبد المعطى: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٧ ، ١٨ .
- ٣١- عبد الله عبد الرحمن : علم الاجتماع، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- ٣٢- جون سكوت وجوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .
- ٣٣- أوسبيوف : أصول علم الاجتماع ، ترجمة سليم توما ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٠ ، ص ص ٥٣ ، ٥٤ .
- ٣٤- أليكس أنكلز : مقدمة في علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣١ ، ٣٢ .
- ٣٥- محمد على محمد : تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٣ - ٣٦ .
- ٣٦- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩ - ٧٥ .

- ٣٧ - أنتونى غدنز : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- ٣٨ - جاستون بوتول : تاريخ علم الاجتماع ، ترجمة محمد عاطف غيث وعباس الشربيني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٥٧.
- ٣٩ - ريتشارد شيفر : مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .
- ٤٠ - أحمد زايد : علم الاجتماع ودراسة المجتمع : المداخل النظرية ، غير مبينة الناشر ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٤ - ١٢ .
- ٤١ - محمد على محمد : تاريخ علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ ، ٩١ .
- ٤٢ - أحمد زايد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع : المداخل النظرية مرجع سابق ، ص ص ١٢ - ١٤ .
- ٤٣ - جاستون بوتول : مرجع سابق ، ص ص ٥٧ - ٥٩ .
- ٤٤ - إليكس إنكلز : مقدمة في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ ، ٣٨ .
- ٤٥ - كمال التابعى وشريف عوض : مقدمة في علم اجتماع المستقبل ، دار النصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١١٠ - ١١٢ .
- ٤٦ - أنتونى غدنز : مرجع سابق ، ص ص ٧٠٤ - ٧٠٥ .

٤٧ - مايك أودونيل : نظرية علم الاجتماع : نموذج واحد أم نماذج متعددة ،
في قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، ترجمة مصطفى خلف ،
القاهرة ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٣٧ ،
١٣٨ .

٤٨ - عبد الباسط عبد المعطي : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، مرجع
سابق ، ص ١١٩ .

٤٩ - أليكس إنكلز ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

٥٠ - المرجع السابق ، ص ص ٤٠ ، ٤١ .

٥١ - أنتوني غدنز : مرجع سابق ، ص ص ٧٠ ، ٧١ .

٥٢ - كمال التابعى وشريف عوض : ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

٥٣ - أنتوني غدنز : مرجع سابق ، ص ٧١٠ .

٤٥ - ماك أودنيل : نظرية علم الاجتماع ، نموذج واحد أم نماذج متعددة ، في
قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

٥٥ - عبد الباسط عبد المعطي : ، مرجع سابق ، ص ١٣٦

٥٦ - أنتوني غدنز : مرجع سابق ، ص ٧١١ .

- ٥٧ - محمد حسين غلوم ، إيان كريبي ، مقدمة كتاب النظرية الاجتماعية من بارسونزالى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، العدد ٤٤ ، المجلس الوطنى للثقافة ، والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٩ ، ص ١٥-١٦.
- ٥٨ - ألكس أنكلز : مرجع سابق ، ص ص ٥٢-٥٩ .
- ٥٩ - مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٥٨ .
- ٦٠ - عبد الهادى الجوهرى : أصول علم الاجتماع ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢١١-٢١٣ .
- ٦١ - محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧ .
- ٦٢ - للمزيد انظر كل من :
- عبد الهادى الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٢-٢٢٥ .
- محمد سعيد فرح : مرجع سابق ، ص ص ١٤٨-١٥١ .
- عبد المنعم عبد الحى : أسس علم الاجتماع ، مكتبة فوزى الشيمى ، طنطا، غير مبينة سنة النشر .
- مصطفى الخشاب : مرجع سابق ، ص ص ٥٨-٦٠ .

الفصل الثاني

علم الاجتماع والعلوم الأخرى

تمهيد:

إن التعرف إلى الملامح العامة لعلم الاجتماع ودوره وأهميته في المجتمع يقتضي أن نقف على علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية الاجتماعية الأخرى. تلك التي تتدخل معه من حيث اهتمامها بجانب أو أكثر من جوانب المجتمع فعلم الاجتماع يهتم بدراسة وتفسير السلوك الإنساني سواء في الماضي أو الحاضر وكذلك محاولة استشراف هذا السلوك في المستقبل.

إن وضع حدود فاصلة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى سوف تكون محاولة قاصرة، ذلك أن السلوك أو الفعل الإنساني ينتمي إلى معظم هذه العلوم ومجالاتها، أو بالأحرى يرتبط بها، إن الارتباط جلي بين فروع المعرفة العلمية كافة^(١)، فعلى سبيل المثال تفسير أي ظاهرة في المجتمع لابد أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد السوسيولوجية والنفسية والاقتصادية والسياسية..... إلى غير ذلك.

ويرتبط سؤال العلاقة بين العلم وغيره من العلوم الاجتماعية والطبيعية التي تدرس المجتمع والإنسان، بتحديد موضوع العلم نفسه وتحديد موضوعات العلوم الأخرى. ولذا نجد أكثر من وجهة نظر تقابلنا تنتج عن اختلاف الآراء إزاء موضوعات علم الاجتماع ذاته والعلوم الأخرى ونطاقها^(٢). وعليه جاء الفصل الراهن للوقوف على صلة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والاجتماعية ودوره في الحياة العلمية والعملية، ولذا اشتمل الفصل على بعض المباحث سلسلة الضوء عليها فيما يلي:

أولاً: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية:

يشى تراث علم الاجتماع بتأثير علماء الاجتماع الأوائل بالتقدير العلمي في مجال العلوم الطبيعية وقدرتها على استنتاج القوانين والنظريات العلمية الرصينة التي تؤكدها الشواهد الميدانية أو إعادة التجربة العلمية، الأمر الذي ظهر في اقتباس بعض العلماء لبعض المفاهيم مثل "البايثولوجيا" - والفيزياء الاجتماعية، والاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية، والبناء العضوي والفيسيولوجيا الاجتماعية إلى غير ذلك من المفاهيم، بل لا يستطيع أحد أن ينكر أن الدافع الرئيس من نشأة علم الاجتماع عند رواده، هو محاولة التوصل إلى القوانين العلمية التي تحكم الظواهر الاجتماعية متلماً توصلت العلوم الطبيعية إلى القوانين العلمية التي تحكم الظواهر التي تقع في إطار دراستها.

ومما لا جدال فيه أن علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية لم تقطع أبداً، وذلك لأن الاهتمامات العلمية سواءً أكانت طبيعية أم إنسانية تظهر في مجتمع واحد يتأثر بها كل من الإنسان والطبيعة بل إن الهدف الرئيس من العلوم الطبيعية هو سيطرة الإنسان على العالم الطبيعي في المجتمع، والعمل من أجل تذليل البيئة لخدمة الإنسان وتحقيق سعادته في المجتمع. إن العلوم الإنسانية بما فيها من علوم الفلسفة والمنطق والأخلاق كما ظهرت في العصور القديمة وفي المجتمعات الشرقية أو في بلاد الإغريق توضح أن السبق العلمي كان لهذه العلوم. وهذا ما يؤكده علماء العلوم الطبيعية أنفسهم. كما جاءت عملية التطور خلال العصور الوسطى أحد مراحل الانتقال إلى العصور الحديثة، لتؤكد أن جميع نظريات ومناهج العلوم الطبيعية، كانت أفكاراً وخيالاً علمياً^(٣)، تم إجراء التجارب المتكررة حتى تم التحقق من صدقه.

١ - علم الاجتماع والطب:

تظهر الباثولوجية البيولوجية في المجتمع نتيجة التفاعل الاجتماعي بين الناس بعضهم بعضاً، فضلاً عن احتكاك الإنسان بالبيئة وما تحمله من عناصر أو فيروسات قد تصيب الإنسان، ورغم تقدم العلوم الطبية كأحد فروع العلوم الطبيعية الهامة في المجتمع فإنها لا تستطيع أن تتجاهل الدراسات الاجتماعية ونتائجها، حيث إنها تستقيد من نتائج تلك الدراسات في التعرف إلى المجتمع ومشاكله وتفسيرها.

فالطب كعلم يرتبط بعلم الاجتماع فثمة قواسم مشتركة بينهما فكلاهما يهتم بدراسة مشكلات الإنسان في المجتمع. عن طريق استخدام المنهج العلمي الذي يستند إلى طرق وأساليب وأدوات تم الاتفاق بصددتها بين العلماء. هذا فضلاً عن أن عالم الطب والطبيب يهتمان بأساليب وطرق دراسة الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت مادة علم الاجتماع من المواد المقررة في كليات الطب والصيدلة والتمريض في الوقت الراهن.

ونجد بكليات الطب قسم الطب المجتمعي ونجد في فروع علم الاجتماع، فرع يسمى علم الاجتماع الطبي Medical sociology كما نجد فروع أخرى متخصصة في علم الاجتماع الطبي والتي يطلق عليها سوسيولوجيا المستشفى Sociology of hospital المتوضنة وغير المتوضنة وتتنظيم إدارة المستشفيات، وأساليب رعاية المرضى.... والطاقة الإنتاجية المثلثى لكل من الفئات العاملة بالمستشفى مثل الأطباء، وهيئة التمريض، والفئات المهنية المعاونة الأخرى.

ويهتم علماء الطب والمجتمع بالاستقادة من خبرات تخصصاتهم المهنية ودراستهم الأكاديمية. فعالم الطب أو الطبيب المعالج لا يمكن أن يشخص حالة مرضاه دون الرجوع إلى كثير من المتغيرات السوسيولوجية: مثل التاريخ المرضي للمريض و أسرته وما يعرف بالحالة المرضية، والوضع الظيفي، والمهنة، والدخل والأسرة، ومستوى التعليم، والثقافة^(٤).... إلى غير ذلك.

٢ - علاقة علم الاجتماع بالهندسة:

ما من شك أن عالم الهندسة يُستقيد من نتائج البحوث والدراسات التي يجريها عالم الاجتماع ، فعند التخطيط للمدن وتعبيد الطرق وإقامة المدن والمجتمعات الجديدة على سبيل المثال، يهتم عالم الهندسة بالأبعاد والمتغيرات السوسيولوجية مثل البيئة الاجتماعية والوضع الاقتصادي و والطبيقي ، والمستوى الثقافي.... والتي قد تجعل المكان الجديد جاذبًا للسكان أم لا. كما أن رجل الاجتماع عند إجراء دراسته يهتم بالدراسات الهندسية التي قد تؤثر بشكل واضح في سكان المكان وتسعد حياتهم أو العكس.

بالإضافة إلى أن دراسة تاريخ العمارة والهندسة أو نوعية الإنشاء والبناء في المجتمع الحديث، لا يمكن أن يتجاهل مجموعة العوامل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية والطبية والتشريعات القانونية التي ارتبطت بها نماذج العمارة والهندسة التي وجدت بالفعل. كما ترتبط كثير من فنون العمارة والبناء بالتاريخ الاجتماعي للعصور، فعلى سبيل المثال نجد العمارة الفرعونية أو الإسلامية أو المسيحية ، أو تقسم وفقاً لطبيعة المجتمعات مثل البريطانية، أو الإيطالية^(٥) أو الفرنسية..... إلى غير ذلك.

٣ - علاقة علم الاجتماع بالفيزياء:

- إن الهدف الرئيس المشترك بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية والفيزياء من بينها - هو الفهم السليم للمجتمع والكون و ما يشتمل عليه كلية من

ظواهر ؛ رغبة في التوصل إلى القوانين العلمية، أو النظريات أو التعميمات التجريبية التي تجعل الإنسان يسيطر على الكون ويخلقه لإرادته ويعيش حياة سعيدة. فالهدف الأول للعلم هو إسعاد الإنسان والارتقاء به وتهيئته لعبادة الخالق في جو اجتماعي سليم نظيف من الأمراض البيولوجية والاجتماعية. فالحكمة من خلق الإنسان هي عبادة الرحمن.

وتتأثر علماء الاجتماع بالفيزياء، يتضح من كثير من المفهومات التي اقتبسوها من هذا العلم، ومنها مفهوم الفيزياء الاجتماعية والتي كانت ستصبح الاسم الجديد لعلم الاجتماع على يد أوستن كونت والذي عدل عن هذا الاسم بعد ظهور دراسة في الإحصاء موسومة بهذا الاسم. وعلماء الفيزياء يهتمون كذلك بدراسة مشكلات الكون والبيئة الخارجية والبيئة الطبيعية، والتعرف إلى الكائنات والمخلوقات التي تعيش فيها. وعليه ظهرت علوم بينية بين علم الطبيعة والعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بوجه خاص. مثل الأيكولوجيا Ecology الذي يهتم بالبيئة الطبيعية والاجتماعية أو بعلاقة الإنسان بالبيئة.

وإذا كان علم الطبيعة (الفيزياء) يهتم بالدرجة الأولى بدراسة عناصر البيئة المكانية أو الكونية، وعلم الاجتماع يهتم بدراسة مكونات وأسباب وعوامل ومظاهر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ذاته. وعليه فإن مهمة علم الاجتماع توجه لدراسة ظروف البيئة المكانية والاجتماعية والثقافية.

إن علاقة علم الطبيعة (الفيزياء) بعلم الاجتماع تتضح من خلال أهمية كلاهما فيما يتعلق بدراسة البيئة الطبيعية (المكانية) والاجتماعية والثقافية لخدمة الإنسان ومساعدته على التكيف في المجتمع الذي يحيا في إطاره^(٦).

٥-علاقة علم الاجتماع بعلم الأحياء (البيولوجيا):-

تأثر علماء الاجتماع الأوائل بعلم الأحياء (البيولوجيا)، واتضح ذلك في استعارتهم كثير من مفاهيم علم الاجتماع من هذا العلم. لدرجة أن بعضًا منهم شبه المجتمع بالكائن الحي وأن كل جزء فيه له وظيفة يقوم بها.

ونجد ذلك عند سبنسر ونظريته عن المماثلة البيولوجية، ومحاولته للكشف عن مواطن التشابه والاختلاف بين المجتمع والكائن العضوي، حتى يحدد نوعية الوظائف التي يقوم بها كل من الاثنين- المجتمع والكائن العضوي- ومعرفة طبيعة الخلل الوظيفي لهذه الأعضاء. جاءت كثيرة من أفكار علماء الاجتماع أو العلوم الاجتماعية الأخرى لتقتبس من أفكار دارون Darwin ونظريته في أصل الأنواع والبقاء للأصلح، لتطور مفاهيم ونظريات سوسيولوجية ترتبط كل منها بعلم البيولوجيا.

كما جاءت كثيرة من التحليلات السوسيولوجية الحديثة لتهم مرة أخرى بإحياء النظريات الدارونية عن التطور، أو نظرية المماثلة البيولوجية عند سبنسر، وتطلق على نفسها بالدارونية المحدثة أو النظريات التطورية الحديثة. والتي اهتمت بمعالجة عديد من التطورات سواء في المجال الاقتصادي أو التكنولوجي أو демografic^(٧) ... إلى غير ذلك.

ثانياً: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية:

أفضى تعدد أنشطة الإنسان في المجتمع إلى تعدد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة تلك الأنشطة. وعلى الرغم من أن جميعها تهتم بالإنسان والجماعات التي تعيش في المجتمعات الإنسانية، فإن كلاً منها يهتم بجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، ومن ثم كل جانب من هذه الحياة يهتم به علم محدد، وكل علم من هذه العلوم موضوعه المحدد ومجاله الخاص به^(٨).

ويطلق لفظ العلوم الاجتماعية على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والاقتصاد والسياسة، وعلم النفس، والتاريخ، والقانون، والخدمة الاجتماعية، والسياحة. ويلاحظ أن بعض أبحاث علم النفس لا تدخل في نطاق العلوم الاجتماعية وهي التي تتناول السلوك الحيواني ، حيث إنه لا يعد سلوكاً إنسانياً.

أما الجغرافيا فيقع جانب كبير منها وهو الجانب الذي يتناول السطح والمناخ خارج نطاق العلوم الاجتماعية، بينما تتدخل الموضوعات ذات الصبغة الاقتصادية في مباحث علم الاقتصاد. أما الموضوعات التي تتعلق بالجوانب البشرية فتتدخل مع مباحث الأنثropolوجيا والأيكولوجيا البشرية التي يهتم بها علم الاجتماع.

وبالنسبة للإحصاء -كما يرى البعض - فلا تعد علمًا اجتماعيًّا لأنه لا يحتوي على مضمون اجتماعي، وإنما يمثل أسلوبًا في الدراسة والبحث. كما يطلق اصطلاح العلوم الإنسانية في العادة على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة وعلم النفس، وقد يدخل في دائرتها التاريخ وكذلك الإدارة.

وتختلف العلوم الإنسانية عن الإنسانيات التي يقصد بها الأدب والفلسفة والفن^(٩).

وعلى الرغم من أن ثمة علاقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية أوضحناها في الصفحات الفائتة، فإن علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى أقوى. ويتبين ذلك فيما يلي:

١- علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد.

علم الاقتصاد يهتم بدراسة نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وقد عرفه "آدم سميث" بأنه العلم الذي يدرس طبيعة ثروة الأمم وأسبابها واستهلاكها وذلك عام ١٧٧٦ في كتابه الشهير ثروة الأمم. ولما كانت النظم والظواهر المختلفة في المجتمع تتفاعل فيما بينها، وتتبادل التأثير فإن علماء الاجتماع في دراساتهم يهتمون بدراسة تأثير الظواهر الاقتصادية في البناء الاجتماعي وآليات الحد من الآثار السلبية لهذا التأثير^(١٠).

وعليه يهتم علم الاجتماع بدراسات الاقتصاد ويستفيد منها وكذلك يهتم علم الاقتصاد بالدراسات التي تجري في إطار علم الاجتماع، حتى يستطيع دراسة الظواهر الاجتماعية و يصل إلى الحلول السديدة لها، والتي تسهم في الحد من المشكلة الاجتماعية والقضاء عليها. وعليه فثمة علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فعلى سبيل المثال الثروة كأحد أهم موضوعات علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع، ولا تنتج إلا عن طريق أيدي عاملة، ولا تتداول إلا بين أفراد تربطهم نظم وعلاقات اجتماعية^(١١).

٢- علاقة علم الاجتماع والإحصاء:

يهدف أي علم من العلوم إلى الدراسة العلمية للظواهر التي تقع في نطاق تخصصه والتوصل إلى العلاقات الارتباطية التي تربطها بغيرها من الظواهر الأخرى أو المتغيرات من أجل التعرف إلى العوامل التي تسبب ظهور تلك الظواهر في المجتمع، ومن أجل القياس الاجتماعي لتلك العلاقات يتم الاستعانة بالإحصاء والتي تعد القنطرة التي تمر من خلالها المعلومات والبيانات لتحول إلى قضايا مصاغة، توضح علاقات تربط الظواهر ببعضها. وعليه فأي علم من العلوم لا تتحقق له صفة العلم إلا إذا اعتمد على مقاييس إحصائية لقياس العلاقات بين المتغيرات التي يقوم بدراستها؛ الأمر الذي يشير إلى أهمية الإحصاء بالنسبة إلى العلوم كافة وليس علم الاجتماع وحسب.

٣- علاقة علم الاجتماع بالأنثروبولوجيا:

ظهر مصطلح الأنثروبولوجيا في بريطانيا عام ١٥٩٣ وكان المقصود به دراسة الإنسان من جميع جوانبه الطبيعية، والسيكولوجية والاجتماعية، والثقافية، وكلمة انثروبولوجيا من الناحية الاشتراكية مشتقة من الكلمة الإغريقية Anthropo أي الإنسان، واللفظة logy أي العلم أي معناها علم دراسة الإنسان. ويتبين من ذلك أن ثمة علاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في كونهما يدرسان المجتمع والإنسان حيث إن دراستهما وأبحاثهما تتصل على الإنسان. وفي الجامعات البريطانية نجد الانثروبولوجيا علمًا أكاديمياً ذا تقاليد أقوى

من تقاليد علم الاجتماع، بينما نجد الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع في كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معًا مجالاً واحداً من مجالات الدراسة. وهذا يشي بقوة العلاقة بينهما.

ومع ذلك فهناك أوجه اختلاف بين العلمين، فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً، فضلاً عن أن الانثروبولوجيين يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كافية شاملة.

أما علماء الاجتماع فيميلون - غالباً - إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع، لأن يدرسوا نظاماً معيناً أو عملية كالحرك الاجتماعي. وعادة ما يعيش الانثروبولوجيون في المجتمع الذي يدرسوه. حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة.

أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات أو الاستبيانات. فضلاً عن أن الوسط الطبيعي لعالم الانثروبولوجيا المجتمعات المحلية الصغيرة، بينما عالم الاجتماع يدرس التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة^(١٢).

٤- علاقة علم الاجتماع بالتاريخ:

تعنى الكلمة تاريخ أنها الإعلان عن الوقت وما وقع خلال هذا الوقت من حوادث ووقائع. فالتاريخ هو دراسة ماضي المجتمعات الإنسانية وعليه فال التاريخ علم اجتماعي لأنه يحاول معرفة الجوانب الماضية وتحقيقها وربطها بعضها

بعض. وثمة ارتباط بين علم التاريخ وعلم الاجتماع فإننا إذا أردنا أن نفهم أي ظاهرة أو موقف اجتماعي لابد من التعرف إلى تطورها في الماضي. والتاريخ والأحداث التاريخية هامة بالنسبة لعالم الاجتماع حيث إنه لا يستطيع أن يفهم ويفسر ظاهرة من الظواهر إلا بعد دراسة تطورها التاريخي والتعرف إلى تاريخ السياق الاجتماعي التي ظهرت فيه وهذا ما جعل رايت ميلز يرى في كتابه المخيلة الاجتماعية أنه لا مناص من المعرفة التاريخية لعالم الاجتماع حتى يستطيع أن يقوم بمهنته إزاء تفسير الواقع الاجتماعية والتي بدونها (المعرفة التاريخية) يصبح عاجزاً عن التفسير السليم للواقع الاجتماعي.

وعالم التاريخ كذلك يستفاد من الدراسات التي يجريها علماء الاجتماع في التعرف إلى طبيعة البناء الاجتماعي التي يكتب عنها وطبيعة العلاقات والبناء الطبقي والتحولات الاجتماعية التي مرت بها النظم الاجتماعية وكيفية تأثيرهما في المجتمعات.

وعلى الرغم من الارتباط بين علم التاريخ والاجتماع فإن ثمة بعض الاختلافات بينهما، فعالمن التاريخ يدرس الماضي وعالمن الاجتماع يدرس الماضي والحاضر ويسعى إلى استشراف المستقبل. فجوهر الخلاف بين علم التاريخ والمجتمع هو هدف الدراسة والزاوية التي ينظر كل منهما بها إلى الموضوع محل الدراسة. فعالمن التاريخ يدرس الظاهرة على أنها حدث أو فعل تاريخي، بينما عالمن الاجتماع يدرسها على أنها ظاهرة قابلة للتكرار مثل ظاهرة تعاطي المخدرات.

٥-علاقة علم الاجتماع بعلم النفس (١٣) :

يهم علم النفس بدراسة السلوك الإنساني بأنواعه كافة، الظاهر والباطن والشعوري وغير الشعوري، والفطري والمكتسب. كما يهم علم النفس بدراسة العمليات العقلية كالإدراك والتفكير والتخيل، والتعليم، والمشاعر، والد الواقع والحوافز... إلى غير ذلك. وتجري هذه الدراسات في إطار شخصية الفرد حيث إنها وحدة الدراسة في علم النفس. وهناك فرع في علم النفس يسمى علم النفس الاجتماعي وهو الذي يدرس السلوك الاجتماعي الناشئ عن التفاعلات الاجتماعية. وعليه فعلم النفس يهم بدراسة موضوعات يهم بها علم الاجتماع مثل الاتجاهات والرأي العام والفعل الاجتماعي، وقياس العلاقات.

وعليه فعلم النفس يشترك مع علم الاجتماع في دراسة السلوك الإنساني والشخصية الإنسانية في السياق الاجتماعي. وهناك اتجاه داخل علم الاجتماع يهم كذلك بدراسة الفعل الاجتماعي. ويستفيد علماء الاجتماع من الدراسات النفسيّة، وكذلك يستفيد علماء النفس من الدراسات التي تجري في إطار علم الاجتماع والتي توضح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

٦-علاقة علم الاجتماع بالإدارة:

يعد علم الإدارة من العلوم الاجتماعية التي انفصل حديثاً عن علم الاقتصاد وأخذت مفاهيم مثل Administration ، Management ولقد ارتبط

علم الإدراة بعلم الاجتماع فقد اهتم علم الاجتماع بدراسة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، وعليه ظهر فرع من فروع علم الاجتماع هو علم اجتماع التنظيم ليهتم بدراسة طبيعة الإدارة داخل التنظيمات الاجتماعية بدءاً من الشركات متعددة الجنسيات حتى جماعة أو تنظيمات عصابات الأحداث. وعليه يهتم علم الاجتماع بدراسة سلوكيات الأفراد داخل تلك التنظيمات من أجل الوقوف على المشكلات التي تواجه الأفراد في تلك المنظمات والتوصيل لحل فعال لها.

٧- علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة:

يرتبط علم السياسة بعلم الاجتماع حيث إن القاسم المشترك بينهما هو دراسة الإنسان. وهناك عدد غير قليل من علماء السياسة يؤمنون بتبعية الواقع السياسي للواقع الاجتماعي. ومن هنا فإنهم يحللون الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي للمجتمع ككل. وتم تتوسيع الروابط التي بين علم الاجتماع بعلم السياسة من خلال ظهور علم الاجتماع السياسي. وإذا كان علم الاجتماع العام يهتم بدراسة كل الظواهر الاجتماعية، فإن علم السياسة يهتم بدراسة الظواهر السياسية وتأثيرها في المجتمع. ولقد لعب ماكس فيبر و روبرت ميشلز دوراً هاماً في تطور علم الاجتماع السياسي. ومع ذلك هناك اختلافات أساسية بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي. ولقد عبر "ليبيست Lipset" عن ذلك قائلاً "يهتم علم السياسة بالإدارة العامة، أي كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة. أما علم الاجتماع السياسي فيهتم بالبيروقراطية ومشكلاتها الداخلية"(١٤).

٨-علاقة علم الاجتماع بالفلسفة:

ما من شك أن الفلسفة هي أم العلوم، وأن كل العلوم الاجتماعية والطبيعية انفصلت عن الفلسفة تدريجياً، حتى أصبح لكل علم من هذه العلوم ميداناً خاصاً ويتطور أساليب خاصة في البحث والتحليل. وعلم الاجتماع كغيره من العلوم نشأ في إطار الفلسفة، واهتم بدراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية، وتاريخ المجتمعات في نشوئها وتطورها. وظهر في إطار ذلك فلسفة التاريخ والتي لعبت دوراً جوهرياً في نمو علم الاجتماع واكمال ملامحه.

ومع أن علم الاجتماع وجد أن سبيله للنمو والتطور هو الابتعاد عن الدراسات الفلسفية، إلا أنه ليس في غنى عما تمده به الفلسفة من قواعد للاستقراء والاستبطاء ، كذلك فإن علم الاجتماع بدأ يقدم تفسيرات لكثير من القضايا الفلسفية، فدراسة الأخلاق والوظيفة الاجتماعية للدين كل هذه دراسات يسهم علم الاجتماع في دراستها.

فمنابع الفكر في العلمين واحدة، وإن العوامل التي تجمعهما أكثر من العوامل التي تفرق بينهما. ومن ثم لا غنى لعلم الاجتماع عن الفلسفة والعكس صحيح^(١٥).

٩-علاقة علم الاجتماع بالخدمة الاجتماعية:

إذا كانت الخدمة الاجتماعية كمهنة تسعى إلى تقديم العون والمساعدة للأفراد في المجتمع، واستمدت أطراها النظرية من علم الاجتماع والنفس وغيرها

من العلوم الاجتماعية الأخرى؛ الأمر الذي يشير إلى اعتمادها على دراسات علم الاجتماع ونظرياته والاستفادة منها في ممارسة المهنة في الميدان وفي المؤسسات والجمعيات الأهلية وكذلك في محاولة تفسيرها لبعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع وإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة مجالات الحياة الاجتماعية ويحاول الوقوف على المشكلات التي تظهر في المجتمع وإيجاد الحلول الرصينة لها. فإنه يترك للخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث الفرد والجماعة والمجتمع مواجهة تلك المشكلات والتدخل من أجل حلها من خلال برامج اجتماعية محكمة تعد لذلك.

- ١٠ - علاقة علم الاجتماع بعلم السياحة:

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع، والتفاعلات الاجتماعية والسلوك الإنساني والنظم الاجتماعية والظواهر الاجتماعية وكذلك العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع، والسياحة كنشاط إنساني ترتبط بعلم الاجتماع، حيث إنها تستفيد من دراسات علم الاجتماع لبعض الأماكن والمجتمعات الحضرية أو البدوية أو المناطق السياحية والتعرف إلى العادات والتقاليد والقيم التي تسود تلك المجتمعات والبناء الظبي لها، وكذلك أهم المشكلات التي تعاني منها وأساليب والإجراءات التي يلزم إتباعها لكي تتطور تلك المناطق، وتصبح مناطق مؤهلة للمعيشة وأيضاً مناطق جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية.

وكذلك يستفيد علم الاجتماع من الدراسات السياحية التي تجري في إطار علم السياحة حيث يتم التعرف إلى التطور التاريخي للمجتمعات والتعرف إلى الثروات الطبيعية وغير الطبيعية الموجودة في تلك المناطق وأن العلاقة الوشيكية بين علم الاجتماع والسياحة أفرزت فرعاً جديداً من علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياحي.

* * * * *

مراجع الفصل الثاني

- ١- عبد الهاذى والي: مدخل إلى علم الاجتماع: الزهراء للطباعة، والنشر، ١٩٩٥، ص ٢١، ٢٢.
- ٢- عادل مختار الهواري: أسس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشر ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥.
- ٣- عبد الله عبد الرحمن، مبادئ علم الاجتماع، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٤٩ - ٥١.
- ٤- عبد الله عبد الرحمن: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٧.
- ٥- عبد الله عبد الرحمن، مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٩.
- ٦- عبد الله عبد الرحمن: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق ص، ص ٦٠، ٦١.
- ٧- عبد الله عبد الرحمن: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ٨- محمد سعيد فرح : ما .. علم الاجتماع، منشأة المعارف ، الإسكندرية، د ت، ص ٢٠٣.
- ٩- عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع، الكتاب الأول.... ص ١٢٩.
- ١٠- عبد الهاذى والي، مرجع سابق، ص ٢٤.
- ١١- أمانى حامد إبراهيم، مبادئ علم الاجتماع العام، مركز التعليم المفتوح، جامعة الفيوم، ٢٠١٣، ص ٤٤.
- ١٢- عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص ٧٧.
- ١٣- عبد الهاذى والي: مرجع سابق، ص ٣٠، ٣١.
- ١٤- عبد الهاذى والي: مرجع سابق، ص ٢٤.

الفصل الثالث

نظريّة الحادثة: جدل العلاقة بين البناء والفعل

تمهيد :

يعكس التراث النظري لعلم الاجتماع تعدد الموضوعات التي يهتم بها هذا العلم منذ نشأته وحتى الآن . وفضلاً عن ذلك يتضمن علم الاجتماع في الوقت الراهن عدداً كبيراً من الآراء المختلفة فيما يتعلق بموضوعه ، ومع ذلك هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة إزاء موضوع هذا العلم ، الأول: يرى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو البناء الاجتماعي ، وما يشتمل عليه من علاقات اجتماعية متنوعة ، والثاني : يذهب إلى أن الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع يتمثل في التصورات الجمعية وتعنى أساليب تنظيم العالم معرفياً والتى تستمر في الوجود قبل الأفراد الذين نشأوا عليها ، وتظل بعدهم كذلك مثل اللغة ، أما الاتجاه الثالث : فيرى أن الفعل الاجتماعي الهدف كما حده ماكس فيبر هو الموضوع المحوري لعلم الاجتماع ، ويفترض هذا الاتجاه عدم وجود ما يطلق عليه البعض مجتمع ، وكل ما هناك هم أفراد أو جماعات تدخل في علاقات اجتماعية مع بعضها بعضاً ، وهناك طرق مختلفة لدراسة هذا التفاعل ، وهذا ما اتضح في نظرية ماكس فيبر واتجاه التفاعلية الرمزية ، ودراسة الأنثوميثنولوجيا للواقع الاجتماعي ، أو كما يفضل البعض أن يطلق عليه البناء الاجتماعي .

وفي السياق ذاته ذهب "أوسبيوف" إلى أن هناك عدة موضوعات يعتبرها العلماء أساسية ؛ لتحديد موضوع علم الاجتماع وهي : تفاعل الجماعات، والتفاعل البشري، وال العلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية ، والتنظيمات الاجتماعية و موقفها من السلوك البشري والطبيعة ، والجماعات الاجتماعية، وأشكال الوحدات البشرية ، والكائنات البشرية في سياقها الاجتماعي ، والبني الأساسية للمجتمع البشري ، والعمليات الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية .

وفضلاً عن ذلك تعد الرغبة الإنسانية نحو تحليل الحاضر ومعرفة ما يحمله المستقبل من أحداث ، ظاهرة تاريخية عرفها الفكر الاجتماعي خلال مراحل تطوره المختلفة ، وتمثلت في صفحات التاريخ وكتب السير ، والكتابات الأثرية بالحكايات والأساطير عن استخدام الملوك أو القياصرة أو الحكام أو الأباطرة للكهان والعرافين والمنجمين للكشف عما يخفيه الغد ، ويشهد على ذلك تاريخ الرومانيين والفراعنة في مصر . وما من شك أن معبد دلفي في اليونان أكثر المؤسسات التاريخية شهرة في هذا الميدان ، إلا أن هذا الاهتمام كان يعكس القلق الإنساني إزاء المستقبل .

غير أن التفكير العلمي والمنطقى في المستقبل كان مجدداً رديعاً طويلاً من الزمن ؛ نتيجة للاعتقاد بأنه أمر مجهول وخارج السيطرة البشرية، إذ كان ينظر إلى من يثير هذا الموضوع بأنه حالم أو مشعوذ أو فقد عقله ، إلا أن التحولات الاجتماعية التي شهدتها العالم ، وانتقال المجتمعات من نمط المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ثم مجتمع المعرفة ، وما صاحب ذلك من تقدم هائل في

التكنولوجيا والتقنية الحديثة ، بالإضافة إلى تأثير الحرب العالمية الثانية ، كل هذه الأمور دفعت الأفراد والمجتمعات والدول إلى الاهتمام بالتأثيرات المستقبلية للتقانة في البنية الاجتماعية .

وفي العقود الأخيرة تطورت محاولات تحليل الواقع و استشراف المستقبل من خلال التطويرات المتلاحقة في التخطيط والمنهجيات ، حتى ظهرت مناهج وأساليب علمية جديدة تحاول وصف المستقبل البعيد والقريب ، وهي ما عرفت بالدراسات المستقبلية .

وقد دخل علم الاجتماع مجال الدراسات المستقبلية ، معتمداً على أساليب وطرق الاستشراف العلمي ، وأقبل علماؤه على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات ، ويرز دورهم في هذا المجال إلى الحد الذي جعل العلماء المهتمين بدراسة المستقبل يستندوا إلى تصوراتهم عند استشراف الصور المحتملة للمستقبل ومشكلات التنبؤ به ، ووضعها محل اهتمام في مجالات تخصصهم . فكيف كانت نظرة علماء الاجتماع إلى مجتمعاتهم حينئذ وإلى المستقبل ؟

لقد ظهرت في مجال العلوم الاجتماعية نظريات لا يمكن حصر أعدادها واتجاهاتها ، ولا يمثل غياب موقف نظري واحد ووحيد في علم الاجتماع ، نقطة ضعف ، بل يدل على تنوع حيوي وغنى في الدراسات الاجتماعية بوجه عام ، ذلك أنه يبتعد بالعلوم الاجتماعية عن النظريات الاختزالية أو المتشددة . لقد كان اتجاه حركة المجتمع عند علماء الاجتماع الأوائل تمثل نمطاً خطياً للتقدم ، يتمثل في تحول المجتمعات من وضع اجتماعي بسيط إلى وضع اجتماعي أكثر تعقيداً

، ومن أجل ذلك فقد اهتموا بدراسة تاريخ مجتمعاتهم وتقهم ما ينطوى عليه من معانى ، وكان هدفهم من ذلك ليس تفسير التطورات التى شهدتها المجتمع خلال الماضى وحسب ، وإنما محاولة التنبؤ بمستقبل المجتمع ، والذى يهتم بالتعرف على آراء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع فى موضوع العلم والمجتمع ، وفي هذا الصدد نجد عديد من الآباء المؤسسين للعلم.

أولاً- ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦)

يعد علماء كثر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع ، ومن ثم يرى أن الظواهر الاجتماعية الموجودة فى المجتمع تسير وفق قوانين تشبه القوانين الطبيعية ، ونادى بضرورة قيام علم جديد هو علم العمران البشري لدراسة هذه الظواهر ، والتوصل إلى القوانين التى تحكم تسييرها . ويرى أن علم الاجتماع موضوعه هو دراسة المجتمع الإنساني ، وأن المجتمع كلاً تارخياً متغيراً ومتطوراً ، ويلعب الصراع بين العصبيات دوراً بارزاً فى تغييره وتطوره ، وحدد التوجه المنهجى لهذا العلم باللحظة والتحليل والتفسير فى إطار تاريخى ، حتى يمكن الوصول إلى القوانين التى تحكم المجتمع . ورأى أن هناك طريقاً واحداً ووحيداً لإنقاذ الدولة وضمان استمرارها ، وهو الإصلاح الشامل للقوانين والمؤسسات الأساسية فى الدولة .

وفي ذات السياق ، يرى أن الحاضر يشبه المستقبل مثلما يشبه الماء الماء . وأن العالم يسير بخطوات ديناميكية سريعة نحو التطور الاستمرارى وهكذا نجد أن توقعاته تشير إلى أن كل شيء تقريباً قابل للترقى . فقد ذهب ابن خلدون إلى أن الحياة الاجتماعية دائماً فى تغير وتطور وحركة ، وأن هناك قانوناً عاماً لتطور

المجتمع ، وقد صاغ هذا القانون على أساس المشابهة البيولوجية ، حيث شبه المجتمع بالإنسان ، وهو بهذا يسبق أصحاب المدرسة العضوية في علم الاجتماع الذين فسروا فكر التطور الاجتماعي في ضوء المتغيرات البيولوجية: فقد كان يرى أن المجتمع سيتطور في ظل خمسة أطوار ، حيث سينتقل من مرحلة البداوة (الطور الأول) التي تتسم بالبساطة ، حتى يصل إلى مرحلة الحياة الحضارية (الطور الخامس) والتي سيطغى فيها الطرف والتباين على جوانب الحياة الاجتماعية مما سيؤدي إلى خراب الدولة وسقوطها عاجلاً أم آجلاً .

ويتضح من ذلك أن المستقبل عند ابن خلدون يتمثل في مرحلة الحياة الحضارية التي سيقضى عليها طرف أصحابها ؛ مما يشير إلى أن نظرته للمستقبل نظرة تشاومية إزاء المرحلة المقدمة من تطور المجتمع (الحضارة المترفة) . وتنظره رؤيته التشاومية إزاء المستقبل ، بينما يعرض لموضوع الخلافة ووصفها بأنها السلطة المثالية للبشر ؛ لأنها تحافظ على مصالحهم في الدنيا والآخرة ، ومع ذلك يرى أن العرب لن يروها أبداً بعد الآن ، وحتى لو أدعنتها أي سلطة ، فلم تكون إلا إدعاء شكلي ؛ لأنها نظام سياسي محدد لن تتكرر في التاريخ ؛ ذلك لأن شرطى تحققها قد انتهيا مع الزمن ، وهما الأول : قرب الجيل الذى عرفها من الوحي الدينى ، فمن ثم كان التباهي بسيط بين ما هو دينى ، وما هو اجتماعى ؛ ولأن سيدنا محمد (ص) كان آخر الأنبياء فإن هذا الشرط لم يتكرر مرة أخرى ، والثانى: يرتبط بوجود عصبية قريش العربية ، وكرر "ابن خلدون" كثيراً فى مقدمته مقوله أن سلطة العرب انتهت تاريخياً وحلت مكانها

سلطة " العجم " فى المغرب والشرق . وهذا ما حدث بعدها ولا يزال ، وإن دل فإنما يدل على رصانة وعمق استشراف ابن خلدون لمستقبل المجتمعات .

ثانياً- أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧)

يعتبر أوجست كونت بإجماع الآراء مؤسس علم الاجتماع الحديث ، ومن ثم فهو الذى أطلق عليه هذا الاسم . فقد رأى أن وجود علم نظرى لدراسة المجتمع وسلوكيات أفراده ، أمر لا مفر منه لإصلاح حال المجتمع ، وعندما أراد ترتيب العلوم وضع كونت علم الاجتماع على قمة تلك العلوم وأطلق عليه ملك العلوم ، وعلى المشتغلين به " القديسين العلماء " . وأن علم الاجتماع هو الأكثر تعقيداً وأهمية من العلوم الأخرى . وكان يرى أن انفصال علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، لن يكون عملياً ومرغوباً إلا في المستقبل البعيد ؛ ولذا لا يمكن أن نجد عنده قائمة بموضوعات أو فروع علم الاجتماع .

واعتقد كونت أن علم الاجتماع هو نهاية التطور في تقدم العقل البشري ، وفي تقدم العلوم التي ابتكرها هذا العقل ، فهو العلم الذي يمثل أرقى مرحلة في تطور العقل البشري ، والعقل البشري وفقاً لكونت مر بثلاث مراحل خلال تطوره : هي المرحلة اللاهوتية ، ثم المرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً المرحلة الوضعية .

وذهب أوجست كونت إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة النظام الاجتماعي ، وتتنوع الأنظمة الاجتماعية في العالم ، وأن المجتمع عبارة عن نسق يتكون من أجزاء ، وأن علم الاجتماع يدرس الأفعال والاستجابات الخاصة بالنسق

الاجتماعي وأجزائه ، وعليه يصبح علم الاجتماع هو الدراسة العلمية المنظمة (لهذا الكل الاجتماعي) ولطبيعة المجتمعات الإنسانية وأنماط النظم الاجتماعية المختلفة .

ويرى كونت أن الحياة الاجتماعية تسيطر عليها قوانين الثبات والحركة ، مثل عالم الطبيعة ، ومن هنا جاء حديثه عن " الإستاتيكا الاجتماعية " و " الديناميكا الاجتماعية " ويقصد بالأولى قوانين الثبات ، والثانية قوانين الحركة . ويطلق لفظ الإستاتيكا الاجتماعية في العلم المعاصر على البناء الاجتماعي ، بينما يقصد بالديناميكا الاجتماعية التغير الاجتماعي .

ولقد كانت أفكار كونت متأثرة بما طرحته سان سيمون وكوندرسيه وغيرهم من أفكار ، ولقد تأثر كذلك بالأفكار المحافظة وخاصة أفكار " بونال ودى مستر " الفرنسيان إزاء الترابط والتماسك الاجتماعي ، والتي قدمت صورة للمجتمع تستند على النظر إليه بوصفه كلاً مترابط الأجزاء ، ولذلك آمن كونت بالتقدم وبأهمية العلم في إحداث التقدم ، ولكنه لا يريد أن يسهم التقدم في تفكك المجتمع أو في ظهور الفوضى .

ورأى كونت أن علم الاجتماع يقدم إسهامات في حل مشكلات المجتمع واستعادة الحياة بعد الفوضى التي أحدثتها الثورة الفرنسية ، وكان في ظنه أن العلم الاجتماعي يمكن أن يصبح مثل العلم الطبيعي قادراً على أن يتوصل إلى قوانين لفهم الحياة الاجتماعية ، ومن ثم القدرة على ضبطها والتحكم فيها ، ولذلك فقد اطلق عليه في بادئ الأمر اسم الفيزياء الاجتماعية ، ولكنه عدل عن استخدام

هذا المفهوم منذ عام ١٨٣٨ عندما وجد بعض العلماء يستخدمونه بمعنى غير الذى كان يريد. ولقد كان أو جست كونت ، ينظر إلى المجتمع على أنه كل مترابط ، ويشبهه بالكائن الحى ، ليدل بذلك على درجة الترابط بين مكونات الحياة الاجتماعية ، فقد كان يؤمن بالتقدم وبأهمية العلم فى تحقيق التقدم ، وإن المجتمع يتطور وفق مراحل مختلفة ، ويخضع التطور فى المجتمع لقوانين أشبه بالتطور البيولوجي .

ورأى أن المجتمع يمر في تطوره بثلاث مراحل(قانون الأطوار الثلاثة) المرحلة اللاهوتية التي يسود فيها الأفكار الدينية ، والمرحلة الميتافيزيقية التي تصطبغ بالصبغة الفلسفية ، والمرحلة الثالثة هي الوضعية ، وهي المرحلة التي يسود فيها العلم ، ويساعد على فهم المجتمع وحل مشكلاته . وبعد قانون المراحل الثلاث- وفقاً لكونت- أكثر من قانون لتطور المجتمع ، بل إن كل ميدان من ميادين المعرفة ، بل الفرد في تطوره وتربيته وتعليمه يمر بهذه المراحل الثلاث مثل المجتمع ، وعليه فالمستقبل عند "أوجست كونت" يكمن في المرحلة الوضعية (العلمية).

ثالثا- هيريت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣)

جاءت أهم أفكار "هيريت سبنسر" عن علم الاجتماع وموضوعه في كتابه "أسس (مبادئ) علم الاجتماع" الواقع في ثلاثة مجلدات ، والمنشور عام ١٨٧٧ ، ويرى أليكس أنكلز أن هيريت سبنسر كان أكثر دقة من كونت في تحديد موضوعات وميادين علم الاجتماع ، والتي كانت عنده تتمثل في الأسرة ،

والسياسة ، والدين ، والضبط الاجتماعي ، والصناعة أو العمل ، كما أقر أن علم الاجتماع يهتم بالمجتمعات المحلية ، وتقسيم العمل والتباين الاجتماعي ، والفن والجمال ، واعتبر سبنسر أن المجتمع ككل هو وحدة التحليل في علم الاجتماع . وكان يؤكد على أنه بالرغم من أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأجزاء ، فإن تلك الأجزاء بينها علاقة دائمة ، ويرى أنه يلزم علينا لكي نعرف أسس علم الاجتماع أن نتناول دراسة البناء والوظيفة منفصلة عن الظواهر الخاصة الأخرى التي ترد لظروف خاصة . فقد كان يرى أن المجتمع الإنساني مثل الكائن الحي ينمو ويتطور ، وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى اللاتجانس ، وأن الظواهر والنظم الاجتماعية عندما تستقر الحياة الاجتماعية ، فإنها تأخذ في الارتفاع والخصوص ، وأن تطور الظواهر والنظم يتوقف على نوعين من العوامل: الأول ، العوامل الداخلية التي تتمثل في التكوين الطبيعي ، والتكوين العاطفي ، والتكوين العقلي للأفراد الذين يتكون منهم المجتمع ، والعوامل الأخرى ، هي العوامل الخارجية والتي تكمن في البيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه وغيرها من الأمور التي تؤثر في الظواهر الاجتماعية ، كما يذهب سبنسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون ، وأن تطور المجتمع يتسم بالاحتمالية ، وأنه يسير في خطوات ثابتة لا تتبدل ، وأن التقدم الاجتماعي يسير وفق قانون طبيعي.

و يقدم " هيررت سبنسر" أفكاره عن تقدم الإنسانية ، حيث يتصور فيها المجتمع كما لو كان يشكل حالة خاصة من قانون عام، فهو يشبه بالكائن الحي ينمو من حالة الوحدة غير المتمايزة إلى بناءات متمايزة وأكثر تعقيداً ، حيث

يتطور نحو التقدم من التجانس إلى الاتتجانس . والمجتمع الاتتجانس وفقاً لسبنسر هو المجتمع المتقدم أو المجتمع الصناعي . ويرى سبنسر أنه من الخطأ التدخل في إصلاح المجتمع أو تغييره ؛ لأن التغيير تحكمه قوانين طبيعية لا تتغير . فالمجتمع عنده يعدل من نفسه عن طريق عملية تطورية تقوم على الانتقاء الطبيعي لنماذج اجتماعية جديدة ، والاحتفاظ بهذه النماذج التي تساعد الأفراد على تحقيق أهدافهم وحذف النماذج التي ليست لها فعالية ، وأن أي نموذج للسلوك يعيق هذا التطور ، يعتبر حالة مرضية (مشكلة اجتماعية) .

والمستقبل عند سبنسر تمثل في اعتقاده بأن نظاماً صناعياً (مجتمع صناعي) سوف ينبع ، بحيث يسهم في إقامة مجتمع متقدم ومرغوب فيه تسان فيه حقوق الأفراد ، وتنتهي به الصراعات والحروب والحدود القومية . وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن نظرية سبنسر تكونت تعداً من النظريات التقافية إزاء تصور المستقبل ، فإن الباحث يرى أن سبنسر جانبه الصواب عندما أقر باحتمالية التطور الاجتماعي ، وبأنه يكون وفق قانون طبيعي؛ ذلك لأن ذلك يشير إلى عدم مساعدة أفراد المجتمع في صنع مستقبلهم ، وهذا يتناقض مع النتائج العلمية للدراسات الحديثة في هذا الشأن .

رابعاً - إميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

ينظر إميل دوركايم إلى المجتمع كوحدة كلية متكاملة مكونة من مجموعة من الأجزاء مترابطة مثل الترابط العضوي لأعضاء الجسم في الإنسان ، وأن المجتمع لكي يحافظ على استمراريته فإن على مؤسساته مثل (النظام السياسي

، والدين ، العائلة ، النسق التعليمي) أن تعمل كلها في تناغم وانسجام فيما بينها ، ويعتمد استمرار المجتمع على التعاون بين أجزائه والذي يتحول إلى نوع من الإجماع والاتفاق بين أعضائه على مجموعة من القيم الأساسية . ويرى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة تأثير الأوضاع الاجتماعية في السلوك الإنساني مثال : تأثير الأزمة الاقتصادية على معدل الانتحار .

وعليه فالهدف العلمي لدى دوركايم من علم الاجتماع هو الكشف عن القوانين التي تسسيطر على الظواهر الاجتماعية ، وذلك بهدف إيجاد حلول سديدة للمشكلات الاجتماعية التي تقوض مسيرة المجتمع ، فكما قال " ريمون آرون " في كتابه " المجتمع الصناعي " لا يستحق علم الاجتماع لحظة عناء واحدة إن لم تكن له فوائد عملية .

وأشار دور كايم إلى الفروع الخاصة لعلم الاجتماع ، ورأى أن علم الاجتماع لم يصبح علمًا إلا إذا تخلى عن الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعي وميز بين العناصر والجوانب التي يمكن أن تكون موضوعات لمشاكلات اجتماعية محددة ، وأكد على أن علم الاجتماع له كثير من الفروع بما يكافئ التخصصات الموجودة في الظواهر الاجتماعية التي يجب على العلماء الاهتمام بها ، وقد أشار شأنه شأن كونت وسبنسر إلى أهمية تحليل العلاقات بين النظم الموجودة في المجتمع من ناحية ، وبينها وبين البيئة المحيطة بها من ناحية أخرى .

ورأى دوركايم أن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعي بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة ، وكان يؤكد على أن كل ظاهرة

اجتماعية لابد وأن ترتبط ببيئة اجتماعية معينة ، وبنمط محدد من أنماط المجتمعات ، فقد كان يرى أننا لا يمكن أن نفهم هذه الظواهر مالم ندرسها في علاقتها ببعضها البعض ، وفي علاقتها بالبيئة الاجتماعية التي تطورت فيها ، والتي تعد هذه الظواهر انعكاساً لها ، وقد كان يصف علم الاجتماع بأنه علم دراسة المجتمعات .

ونجد تصورات "دوركايم" إزاء المستقبل تقترب إلى حد كبير من رؤى هيربرت سبنسر ، وكانت فكرته للتطور الاجتماعي ترتكز على مفهومه للتضامن الاجتماعي الذي ربطه بتقسيم العمل ، فمن ثم رأى أن مرحلة التصنيع أدت إلى بروز نوع جديد من التضامن . وعليه فرق "دوركايم" بين نوعين من التضامن بما : التضامن الآلي ، والتضامن العضوي، وربط بينهما وبين تقسيم العمل في المجتمع والتوسيع والتباين بين المهن والحرف المختلفة .

والتضامن الآلي تتسم به المجتمعات التقليدية التي ينخفض بها تقسيم العمل ، وتمارس فيها المعايير قوة ضاغطة ، ويسودها مستوى عالٍ من التماسك الاجتماعي ، وتتوحد فيها المعايير والتقاليد والمعتقدات ، وتنقارب فيها الآراء والأفكار . أما التضامن العضوي يرتبط بالمجتمعات الصناعية الأكثر تقدماً ، والتي تتميز بتزايد تقسيم العمل ، وانتشار علاقات تقوم على التعاقد ، وانخفاض مستويات التكامل ، وضعف التماسك ، وفي هذا البناء تضعف قوة أساليب الضبط الاجتماعي التي تمارس على الأفراد ؛ مما يؤدي إلى زيادة الانحرافات

والتمرد على المعايير أو رفضها ؛ وذلك نتيجة ضعف الترابط بين الأفراد والبناء الاجتماعي ، ويصبح البناء الاجتماعي غير قادر على تنظيم العلاقات بشكل ملائم .

ويتضح من التحليل السابق أن دوركايم وجد أن التضامن ظاهرة اجتماعية ، إذا تغير شكلها تغير المجتمع بنائياً تبعاً لها . أما عن الأسباب التي ينتقل المجتمع بناءً عليها من الحالة الآلية إلى العضوية ، فقد حددها دوركايم في " الكثافة الاجتماعية " ، والتقسيم الاجتماعي للعمل ، وأنماط الاتصال التي تيسر التلامس بين الأفراد ، وبالتالي الاشتراك والاتفاق القيميين وبين البيئة الاجتماعية ، وما يحيط بها من عوالم .

وعلى الرغم من أن المستقبل عند دوركايم يتمثل في المرحلة المتقدمة لتطور المجتمع ، وهي المجتمع الصناعي الحديث الذي يسوده التضامن العضوي ، فإن مفهوم اللامعيارية Anomie عند دوركايم يعبر عن خوفه وقلقه من المخاطر التي تهدد طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة التي عرفت نمواً اقتصادياً كبيراً وتفككاً هائلاً في بنيتها الاجتماعية ، فدوركايم المتأثر بنظرية التطور ليس هو عالم الاجتماع الوحيد الذي يتشارع من الاحتمالات الخطيرة التي يحتمل أن تهدد مستقبل مجتمعاتهم ، فيشاركه ابن خلدون ، وماكس فيبر في قلقه وتشاؤمه إزاء المرحلة المتقدمة لتغيير المجتمعات .

ويتضح من ذلك أن رواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر أشاروا إلى المخاطر المستقبلية والتي من المتوقع أن يواجهها المجتمع ؛ مما يشير إلى أنهم

قد سبقوا نظريات ما بعد الحداثة وخاصة نظرية "إيرلش بك" عن مجتمع المخاطر مع اختلاف أنواع المخاطر عند كل منها .

خامسا - ماركس

يرى ماركس ، أن قوة الدفع الأساسية للنمو في المجتمعات الحديثة تكمن في التوسع في استخدام آليات النمو الاقتصادي الرأسمالي ، وأن المجتمعات الحديثة تتسم باللامساواة الطبقية . فالصراع الطبقي هو أساس بنية تلك المجتمعات ، ويتمخض عن عدم العدالة الاجتماعية تفاوت بين أفراد المجتمع ، وفجوة طبقية كبيرة تسهم في نشوب الصراع الاجتماعي ، وأن الرأسمالية تحمل في أحشائها بذور فنائها ، وأنها نظام سينتهي ذات يوم عندما تعى الطبقة الكادحة من العمل بمدى الظلم الواقع عليها ، عنئذ ستقوم بثورة تطيح بالمجتمع بأكمله وبعدها تظهر الاشتراكية كنظام يسود المجتمع ، ورأى ماركس كذلك أن النظام الرأسمالي ساهم في اتساع النفوذ الغربي في كل أنحاء العالم .

وعلى الرغم من أنه لا يستطيع أحد أن ينكر دور العلماء الرواد في تأسيس موضوع العلم ومنهجه ، فإن ثلاثة منهم كان لهم الريادة دون سواهم في تأسيس هذا العلم ، كما ذهب أنتونى جيدنر (صاحب نظرية التشكيل) في كتابه المعون بـ"الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة : تحليل لكتابات كارل ماركس ودوركايم وماكس فيبر" ، ويرى أن كتابات كارل ماركس تعد نقداً وتحليلاً للمرحلة الأولى للرأسمالية ، في الوقت الذي شكلت فيه كتابات دوركايم الفرنسي وماكس فيبر

الألماني ، إعادة تأويل لأطروحتات الليبرالية السياسية ، وقد جمع الثلاثة الاتجاهان الرئيسيان في علم الاجتماع (الاتجاه المحافظ ، والاتجاه الراديكالي اليساري) ، وقد كانت كتاباتهم أصولاً للمدارس والنظريات كافة التي ظهرت بعدهم .

وإذا كان دور كايم واضحًا في تصوره للمجتمع بوصفه مصدراً لتشكيل الفرد ضمن أطروحة الثقافية (النظرية الجبرية) وكانت وظيفة علم الاجتماع عنده هي دراسة العلاقات الاجتماعية وتفسيرها ، وإذا كان ماكس فيبر يرى أن الفرد هو ركيزة الحياة الاجتماعية ، ويشكل المجتمع بإرادته الواقعية (النظرية الطوعية) وأصبحت مهمة علم الاجتماع عنده هو دراسة فعل هذا الفرد وتأويل أسبابه وفهم أهدافه ، فإن الصورة أكثر غموضاً عند ماركس أو هي بالأحرى تتراجح بين نظرتين : نظرة ماركس الشاب الذي يركز على دور الفرد ونشاطه في العملية التاريخية والاجتماعية ، ونظرة ماركس الشيخ ، الذي يرى أن المجتمع خاضع في حركته لقوانين الطبيعة ، لا قدرة للإنسان على تغييرها ، فمهى قدر محتم ، والحرية هي معرفة الضرورة ، وهذه النظرية الثانية المتراوحة بين الجبرية والطوعية، جعلت " ألفن جولدнер" يذهب إلى القول بوجود ماركسيتين ، أحدهما علمية ، والأخرى نقدية ، وقد ظهرت خلافات إزاء أي الماركسيتين هي الماركسية الصحيحة التي كانت سبباً في ظهور عديد من المدارس والنظريات المستقلة .

و على الرغم من أن أفكار "ماركس" كانت غير متوافقة مع كونت ودوركايم بشكل جلى ، فإن ثمة قاسم مشترك ربط أفكارهم ، ألا وهو تفسير التغيرات التى طرأت على المجتمع ؛ نتيجة للثورة الصناعية .

ولقد ركزت تصورات ماركس على أن التنظيم الاقتصادي بما يشتمل عليه من نظام ملكية يؤثر في التظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، حيث إنه يحدد ويشكل النظم الثقافية والأيديولوجية . وعليه فالبناء الطبقي والقيم الثقافية والمعتقدات ونسق الأفكار ، تعكس الأساس الاقتصادي للمجتمع، وأن طبيعة النظام الاقتصادي هي التي تولد الصراع الطبقي ، وأن هذا الصراع أمر يحدث في كل العصور ويحمل بذور تدمير النظام القديم على أيدي الطبقة الحاكمة المالكة لاقتصاد الدولة، وأن هذا الصراع يكون دائماً بين الطبقة العاملة المستغلة (البروليتاريا) ، والأخرى الطبقة المالكة لرؤوس الأموال (البرجوازية) ، والطبقة العاملة التي تعيش في ظل أوضاع اقتصادية متدرية عندما يتكون لديها الوعي بمصالحها ، فإنها تثور ضد الطبقة المالكة لرؤوس الأموال .

إن التغيير الاجتماعي - وفقاً لماركس - لا يسببه الأفكار والقيم والمعتقدات ، بل إن الأسباب الرئيسة للتغيير الاجتماعي تكمن في النظام الاقتصادي والصراع بين الطبقات ، فالتاريخ البشري كله ، هو تاريخ الصراع بين الطبقات والنظام الاجتماعي تنتقل من نمط إنتاج إلى آخر بصورة تدريجية أحياناً ، وعن طريق الثورة أحياناً أخرى ؛ نتيجة للتناقضات الكامنة في النظام الاقتصادي للمجتمع .

ويرى ماركس أن المجتمع يمر في تطوره بخمس مراحل هي : مرحلة الإنتاج البدائي أو الشيوعية البدائية، والرق (العبودية) ، والإقطاع ، والرأسمالية، ثم مرحلة الاشتراكية^(٣٦) ويشير ذلك إلى أن المجتمعات الرأسمالية التي نعرفها اليوم تمثل مرحلة انتقالية ، وقد يعاد تنظيمها من خلال تحولات جذرية في المستقبل ، ولا مناص من أن تحل الاشتراكية بشكل أو باخر مكان الرأسمالية في المستقبل: وعليه فإن الاشتراكية هي المستقبل المفضل عند ماركس ، والذى توقع حدوثه . وبالطبع لم يحدث ما توقعه ماركس بخصوص انتقال النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي .

وفي هذا الصدد يرى " رالف داهريندورف" أن ماركس كان يوتوبياً عندما تصور مجتمعاً بلا طبقات وبلا صراع ، وعلى الرغم من أنه بنى تنبؤاته على استقراء التاريخ ، وعلى تحليل النظام الرأسمالي ، فإنه ليس هناك من الشواهد الميدانية ما يؤكّد صحة تنبؤه . ويرى كذلك " ريمون آرون" أن فكر ماركس السوسيولوجي يكاد يتوقف صدفة عند النظام الرأسمالي ، ولذلك أطلق عليه عالم اجتماع وعالم اقتصاد النظام الرأسمالي ، ويفسر " آرون" هذا بأن " ماركس " لم يكن لديه تصور دقيق بماهية النظام الاشتراكي .

سادسا - ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠)

اهتم ماكس فيبر في كثير من كتاباته بشرح وتفسير المنهج الخاص به ، والذي أطلق عليه منهج الفهم لمناقشة ما كان يطراً على التمسك بالموضوعية والحياد ، فيما يتصل بإطلاق الأحكام القيمية في العلوم الاجتماعية . ولقد طرح فيبر تعريفاً عاماً لعلم الاجتماع قال فيه " إن علم الاجتماع هو العلم الذي يحاول

الوصول إلى فهم وتقسير لفعل الاجتماعي ؛ من أجل التوصل إلى تقسير علمي لمجراه ونتائجـه ، ويعتبر فيـير " الفعل الاجتماعي " أو " العلاقة الاجتماعية " هـى الموضوع الحقيقـى لعلم الاجتماع ، ولقد كتب فيـير عن بعض الموضوعـات فى إطار علم الاجتماع وهـى : الدين وبعـض جوانب الحياة الاقتصادية ، كالنـقود ، وتقسيـم العمل ، والأحزـاب السياسية وغيرها من أشكـال التنـظيم السياسي والسلـطة والبيـروقراطـية وغيرها من أنـماط التنـظيمـات ذات النـطاق الواسـع والطبـقة الاجتماعية والطبـقة المـغلـقة والمـديـنة والمـوسـيقـى .

حاول فيـير ، مثـلاً حاول المـفكـرين من معاصرـيه فـهم طـبيـعة التـغـير الـاجـتمـاعـي وأـسـبابـه ، وقد تـأـثر بـمارـكـس رغم أنه وجـه اـنتـقادـات كـثـيرـة إـلـى بعض مـفـاهـيمـه الرـئـيسـة ، فقد رـفـض المـفـهـوم المـادـى للـتـارـيخ ، (والـذـى يـعـنى أنـ التـارـيخ تـحرـكـه العـوـامـل الـاـقـتصـادـية والـصـرـاعـات) واعـتـبر أنـ للـصـرـاع الطـبـقـى أـهـمـيـة أـقـلـ ما رـأـه مـارـكـس . فالـعـوـامـل الـاـقـتصـادـية مهمـة فـى نـظـر فيـير ، غير أنـ الآـراء والـقـيم لـهـا أـهـمـيـة تـأـثيرـاتـ مثلـ على التـغـير الـاجـتمـاعـي وأـكـد فيـير على أنـ علم الـاجـتمـاع لا يـرـكـز علىـ الـبـنـى الـاجـتمـاعـية وأنـما جـل اـهـتمـامـه هوـ الفـعل الـاجـتمـاعـي ، وـيرـى أنـ الدـافـع والأـفـكارـ البـشـرـية هـى التـى تـسـبـبـ التـغـيرـ الـاجـتمـاعـي ، وأنـ الآـراءـ والـقـيمـ والـمعـقـدـاتـ تسـهـمـ فـى التـحـولـاتـ الـاجـتمـاعـيةـ التـى تـحدـثـ فـىـ المـجـتمـعـ ، وـرأـىـ أنـ عـلـىـ الفـردـ يـتـصرفـ بـحـرـيةـ وـيـخـطـطـ لـلـمـسـتـقـبـلـ ، وـلـمـ يـكـنـ فيـيرـ يـعـتـقـدـ كـمـ اـعـتـقـدـ دـورـ كـاـيمـ وـمـارـكـسـ أـنـ لـلـبـنـىـ الـاجـتمـاعـيةـ وجـودـاًـ مـسـتـقـلاًـ عـنـ الـأـفـرادـ ، بلـ كـانـ يـرـىـ أنـ

البني في المجتمع إنما تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقد بين الأفعال ، وأن مهمة عالم الاجتماع تكمن في تفهم المعانى الكامنة وراء هذه الأفعال .

وفي دراسته الشهيرة عن العلاقة بين البروتستانتية وروح الرأسمالية ، ذهب إلى أن الأخلاق البروتستانتية واحدة من العوامل التي أدت إلى ظهور الروح الرأسمالية الحديثة ، ورفض الرأى الذى يعتقد أن البروتستانتية هي السبب الأولى . وعليه رفض فيبر التفسيرات الحتمية ، وقد كان يعتبر أن الدين هو أحد العوامل التي أدت إلى نشأة الرأسمالية ، وليس هو العامل الوحيد ، وقال في ذلك " لست أهدف إلى أن استبدل الأحادية المادية بأحادية روحية فى تفسير الثقافة والتاريخ " وأكد على أن التغير الاجتماعى يمكن أن يحدث لأسباب عديدة . فالآفكار والاختراعات الحديثة ، والحروب ، وأفول جماعات القوة ، والأفراد المؤثرين وغيرها من العوامل كلها تسهم في التغير التاريخي ، وتعد جزءاً منه .

وهناك من رأى أن ماكس فيبر يمثل واحداً من أبرز نقاد الفكر الماركسي الأوائل ، ويقال أحياناً إن أعمال فيبر كافية وخاصة مؤلفه الموسوعى " الاقتصاد والمجتمع " عبارة عن حوار مع "شبح ماركس " ؛ ولذا لا تزال الأفكار النظرية والمنهجية التي طرحتها فيبر مؤثرة ومنتشرة في الأوساط العلمية حتى الآن ، ومن ثم فهو يرى أن العوامل غير الاقتصادية (القيم والثقافة ..) قد لعبت دوراً رئيساً في تنمية المجتمع الحديث ، وهذا الطرح يمثل صلب كتابه عن الأخلاق البروتستانتية الذي ذكرناه من قبل . فالقيم الدينية ، وخاصة ما يتعلق منها بالمذهب البيورتاني (البروتستانتية) هي التي أسهمت إسهاماً كبيراً في توليد

النظرة الرأسمالية التي لم يكن مبعثها التغيرات الاقتصادية ، كما يرى ماركس ، ويشير ذلك إلى أن هناك تعارض واضح بين أفكار ماركس وفيبر في فهم طبيعة المجتمعات الحديثة وأسباب انتشار أنماط الحياة الغربية في العالم . فبالنسبة إلى فيبر فإن الرأسمالية تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تشكيل وتطور المجتمع في العصر الحديث ، ومن العوامل المحورية وراء مكانة الاقتصاد الرأسمالي ، وربما تكون هي العامل الحاسم الأهم لتطور العلم والبيروقراطية .

ولتحديد وتفسير أنماط التشابه والاختلاف بين المجتمعات كان يستعين فيبر بالمنهج المقارن ، وقد كان يرى أن كل مجتمع يتمتع بمتفرد في جوانب معينة من الناحية التاريخية ، ولذا يلزم أن يتم دراسته منفرداً ، ويعتقد أن تفرد المجتمعات وتعقد العمليات والأبنية الاجتماعية يعكس تفرد الأفراد والجماعات ورأى فيبر أن الفرد يؤثر في المجتمع تأثيراً كبيراً ، واتضح ذلك من خلال طرحة لمفهوم الكارزما والتي تعنى " موهبة إلهية" وقد استخدم فيبر هذا المفهوم ليقصد به القادة المنتخبين الذين يراهم اتباعهم أشخاصاً غير عاديين .

وبشأن موقفه من قضايا الصراع وأثره في تغيير المجتمع ، ذهب " ألبرت سالمون" A. Salomon إلى أن فيبر اجتهد في التوصل إلى طرق لحل الصراع ، ورفض قدرة الصراع في تغيير المجتمع ، ورأى أن وجود الصراع لا يفضي إلى فناء المجتمع وتغييره .

ورأى عبد الباسط عبد المعطي أنه على الرغم من أن فيبر انحاز فكرياً وسلوكياً بجانب المصالح الرأسمالية متعافلاً الطبقات الاجتماعية العريضة من

العمال وال فلاحين وال موظفين ، فإن دوره سيظل واضحاً في إثراء علم الاجتماع ، بقدر تأثيره في من تلوه ، خاصة من منظري الغرب الرأسمالي ، فقد ساعدتهم في تحديد بعض الأسس المنهجية ، من خلال نموذجه المثالى ومن خلال مفهوماته ، ومن خلال دراساته الرصينة .

وسعى " ماكس فيبر " مثلاً سعى المفكرون من معاصريه إلى فهم طبيعة التغيير الاجتماعي وأسبابه ، وقد تأثر بماركس رغم أنه انتقد بعض مفاهيمه الرئيسية ، فمن ثم رفض المفهوم المادى للتاريخ (يعني أن التاريخ تحركه العوامل الاقتصادية والصراعات) ، ورأى أن ماركس بالغ في أهمية الصراع الطبقي ، وأن العوامل الاقتصادية هامة في التغيير الاجتماعي ، وأن الآراء والقيم لها أهمية مماثلة لها . وذهب فيبر إلى أن على علم الاجتماع أن يركز على الفعل الاجتماعي بدلاً من تركيزه على البنية الاجتماعية؛ وذلك لأن الأفكار البشرية والد الواقع في تصوره هي التي تقف وراء التغيير الاجتماعي ، وبمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تسهم في التحولات الاجتماعية، وبوسع الفرد في نظره أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل ، ولم يكن فيبر يعتقد كما اعتقاد دوركايم وماركس أن للبناء وجوداً مستقلاً عن الأفراد، بل إنه كان يرى أن المجتمع إنما يتشكل بفعل تفاعلي تبادلي معقد بين الأفعال . ومن هنا ينبثق دور عالم الاجتماع في فهم المعانى الكامنة وراء هذه الأفعال .

ولقد رفض " فيبر " التفسيرات الحتمية ، ومن ثم أشار إلى أن الأخلاق البروتستانتية أحد العوامل المسيبة للرأسمالية الحديثة ، ورفض الفكرة التي ترى أن

البروتستانتية هي السبب الأوحد لها ، وعندما درس العلاقة بين الدين وروح الرأسمالية ، كان يفترض أن الدين هو أحد العوامل التي أدت إلى نشأة الرأسمالية وليس هو العامل الوحيد . وعليه رأى فيير أن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث لأسباب متباعدة . فالأفكار والاختراعات الجديدة والحروب ، وصعود وأفول جماعات القوة ، والأفراد المؤثرين وغيرها من العوامل ، كلها تسهم في التغير الاجتماعي .

إن المجتمع - وفقاً لفيير - سينتقل من الحالة التقليدية إلى مرحلة التحديث العقلانية ؛ نتيجة لتطور عملية التصنيع وتحت تأثير الأخلاق البروتستانتية ، وعندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة من مراحل التطور تتاح له فرصة أكبر للضبط الاجتماعي والسيطرة والتنظيم ، وتسوده العلاقات اللاشخصية وعليه فالمستقبل عند فيير يتمثل في المجتمع الرأسمالي الصناعي البيروقراطي الذي وصل إلى أعلى مستوى من العقلانية .

ومع ذلك خسى " ماكس فيير " من ضياع الروح والتعاطف الإنساني إذا ما استمرت موجة العقلانية والبيروقراطية والعلمانية المادية في طغيانها على كل ملامح الحياة الاجتماعية. ويتبصر من ذلك أنه ذو رؤية تشاورية بالنسبة إلى مصير المجتمعات البيروقراطية العقلانية ، حيث رأى أن البيروقراطية والعقلانية لا تترك شيئاً من دون التأثير فيه ، سواء كان ذلك في العلاقات العامة أو الخاصة بين الناس ، و موقف ماكس فيير المضطرب إزاء المجتمعات الغربية الحديثة يشبه إلى حد كبير موقف ابن خلدون من المجتمع العربي المتحضر والمترف ، وبغض النظر عن أسباب القلق فإنهم يتفقان على أن تغير المجتمعات من حالة البساطة

إلى حالة التحضر والتعقيد هو السبب الرئيس لهذا الخوف عندهم فيما يتعلق بمصير تلك المجتمعات .

سابعاً - تالكوت بارسونز

نظر "تالكوت بارسونز" إلى المجتمع من منظور النسق الاجتماعي الذي يتكون من أنساق اجتماعية فرعية لكل منها أربع وظائف رئيسة هي : التكيف وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على النسق . وأن ثمة تفاعلاً بين الأنساق الفرعية بعضها بعضاً وبين النسق الأكبر . وعلى الرغم من وجود هذا الترابط والتداخل بين هذه الأنساق فإنها مستقلة فيما بينها .

والمجتمع عند "بارسونز" هو أحد الأنساق الرئيسية للفعل التي حددتها في أربعة أنساق : الأول النسق العضوي ، ثم نسق الشخصية والمجتمع ، والرابع هو نسق الثقافة . وينقسم المجتمع من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية: الاقتصاد ، والسياسة ، والروابط المجتمعية ، ونظم التنشئة الاجتماعية . والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن داخلي وخارجي ، فهو يدخل في علاقات متوازنة مع أنساق الفعل الأخرى (النسق العضوي، نسق الشخصية، نسق الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق أنساقه علاقات منتظمة ومتوازنة . وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير فإنه يظل متوازن ، حيث إن هذا التوازن دينامي ومستمر ؛ لذلك فإنه يجعل المجتمع يتكيف دائماً مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه .

وفسر بارسونز التطور والتغيير الاجتماعي من خلال قانونين رئисيين: قانون التطور العام الذي يحدد المبادئ التي يشتمل عليها التطور ، وقانون التدرج السبرنطيقي الذي يحدد اتجاه التغيير . واقتبس بارسونز القانون العام للتطور من

علم البيولوجيا ، حيث رأى أن المجتمعات الإنسانية تشبه الكائنات الحية البيولوجية ، فمن ثم يتحقق تطورها من خلال قدرتها على التكيف مع بيئتها ، ويتحقق ذلك من خلال عمليات النقاوت البنائيّة التي هي عبارة عن تطور النظم المتخصصة للدرجة التي تستطيع أن تؤدي فيها الوظائف الاجتماعية الضرورية لمقابلة الاحتياجات الخاصة المتزايدة باستمرار .

ويميز بارسونز بين نوعين من التغير الاجتماعي : الأول هو التغيرات قصيرة المدى ، وهي تغيرات تظهر داخل المجتمع ؛ نتيجة عوامل داخلية ، كالتوترات التي تفرض اتجاهًا للتغيير مثل تلك التي تفرزها الاختراعات والأفكار الجديدة ، أو عوامل خارجية كالتغيرات في الصفات الوراثية للسكان ، وتغير أساليب استغلال الطبيعة ، والحروب . أما النوع الثاني من التغير هو التغيرات بعيدة المدى ، وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباude ، ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية التي يرى أنها أفرزت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات .

وتتصفح رؤية بارسونز للمستقبل من خلال تصوريه للمراحل التي تتتطور من خلالها المجتمعات ، حيث يرى أن التطور الاجتماعي ما هو إلا امتداد للتطور البيولوجي ، وأن المجتمعات في تطورها مررت بمراحل بدأت بالمرحلة البيولوجية التي لها عمومياته التطورية . والتى انفصل النوع الإنسانى خلالها عن الأنواع الأخرى دون الإنسانية ، ثم جاءت المرحلة البدائية التي شكلت فى إطارها

البدايات الأولى للتنظيم الاجتماعي ، تلتها مرحلة انهيار البدائية ، حيث بدأ ظهور مقدمات التنظيم الاجتماعي الحديث ، وهي المرحلة التي شهدت وجود تطويرين هامين ، أولهما الدولة بشرعيتها الحديثة، أما التطور الثاني فيتمثل في الترتيب الاجتماعي على أساس طبقي ، وليس على أساس انقسامي ، ثم جاءت المرحلة الحديثة التي تمثل المرحلة التي تعيشها المجتمعات المتقدمة الآن . والتي تتسم بالبيروقراطية والعقلانية والتصنيع والديمقراطية .

ولم يكن بارسونز هو العالم الوحيد الذي رد تطور المجتمع إلى مراحل يمكن التعرف عليها ، فقد كان هناك مجموعة من العلماء يتصورون أن المجتمعات تسير في تطورها نحو مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل . ولعل من أشهر تلك النظريات التطورية في القرن التاسع عشر نظرية "لويس مورجان" الذي يرى أن المجتمع يمر في تطوره خلال ست مراحل تبدأ بمرحلة التوحش الدنيا ، ثم التوحش الوسطى ، تليها مرحلة التوحش العليا ، ثم مرحلة البربرية الدنيا ، فالبربرية الوسطى ، ثم أخيراً البربرية العليا ، وبعد هذه المراحل الست يتوصّل المجتمع إلى مرحلة المدينة التي لا تزال متداة حتى الوقت الحالي . بينما نجد " والت روستو" ١٩٦١ حدد مراحل نمو وتطور المجتمعات بخمس مراحل تبدأ بمرحلة المجتمع التقليدي ، ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق ، تليها مرحلة الانطلاق ، ثم مرحلة السعي نحو النضج ، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الجماعي الوفير .

ونستخلص مما سبق أن اتجاه حركة المجتمع عند علماء الاجتماع الأوائل ، كان يمثل نمطاً خطياً للتقدم يتمثل في انتقال المجتمع من وضع اجتماعي بسيط إلى وضع اجتماعي معقد ؛ ولذلك اهتموا بدراسة تاريخ مجتمعاتهم ؛ لفهم الواقع

الاجتماعي وقتئذ. ولم يكن هدفهم من ذلك تفسير التغيرات التي شهدتها المجتمع في الماضي وحسب ، وإنما محاولة تأويل الواقع والت卜ؤ بمستقبل المجتمع . وعلى الرغم من أن بعض تصوراتهم للمستقبل اتسمت بقدر من الصواب وعمق الرؤية ، فإن البعض الآخر جانبه الصواب .

وفي هذا الصدد غنى عن البيان أن الطرح السابق يمثل أبرز إسهامات بعض الرواد في مجال دراسة المستقبل ، فمن ثم هناك إسهامات أخرى لم يسلط الباحث عليها الضوء ، مثل إسهامات باريتو وتونيز.... وغيرهم الذين اهتموا بالتغيير الاجتماعي للمجتمع وانتقاله من حالة إلى أخرى .

وبإضافة إلى ما سبق لم يكن علماء الاجتماع في هذه المرحلة علماء مستقبل ، ولكن نظرياتهم قد طرحت تصورات ضمنية حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التي انشغلوا بدراساتها ، فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسات أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضي ، وأن المستقبل هو استمرار طبيعي للحاضر . فالزمن ممتد وممكن باستخدام المنهج العلمي ، أن نرى آفاقاً امتداده أن هذه الفكرة تظهر بشكل ضمني في هذه النظريات الاجتماعية المبكرة. فقد انطلقت هذه النظريات من واقع له جذوره في الماضي ، وكانت أفكاراً حول النمط العام للتغير هذا الواقع عبر الزمن ، بحيث يستطيع القارئ لهذه الأفكار أن يرى ماذا سيكون عليه المستقبل .

خاتمة:

إن الاهتمام بالمستقبل قديم الفكر الاجتماعي ذاته، ولقد مر بعدة مراحل خلال التاريخ البشري ، فقد شهدت العصور القديمة اهتمام الفلاسفة بطرح أفكار فلسفية يوتوبية حول ما ينبغي أن يكون عليه الواقع ، مثل المدينة الفاضلة عند أفلاطون ، والفارابي ، توماس مور ، وتوماس مونزا ، وكتاب فرانسيس بيكون "أطلنطا الجديدة" وغيره من الأعمال والكتابات اليوتوبية آنئذ ، إلا أن هذه الكتابات والأفكار جميعها اهتمت بالمستقبل المفضل (المرغوب فيه) أى بالسيناريو المعياري على حساب الصور الأخرى للمستقبل ، فضلاً عن أنها لم تحدد الخطوات والإجراءات التي من خلالها نستطيع الوصول إلى المستقبل المرغوب فيه وثمة اهتمام آخر بالمستقبل ظهر في القرن التاسع عشر عرف بأدب الخيال العلمي عند " أوارد بيلامي ، وجون فيرن ، وه . ج ويلز .. وغيرهم وهذا النمط من الأدب أفضى إلى تطور المعرفة العلمية ، حيث حقق العلم معظم الأفكار التي تتباين بها الخيال العلمي ، فمن ثم يبدأ من أحد الحقائق العلمية المتعارف عليها ، ويرسم من خلالها صورة أدبية يتباين من خلالها مجتمع الغد .

وفضلاً عن ذلك اهتم الآباء المؤسسين للعلوم الاجتماعية باستشراف المستقبل ، من خلال إشارات ضمنية في أعمالهم حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التي اهتموا بدراستها ، وعلى الرغم من التباين النسبي بين أفكار هؤلاء العلماء ، فإن ثمة مبدأ عام يربط أفكارهم ، وهو مبدأ التقدم الخطى . فال فكرة المحورية التي تقوم عليها دراساتهم ، هي أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضي ، وأن المستقبل هو استمرار طبيعي للحاضر .

مراجع الفصل الثالث

- ١- وليد عبد الحى : الدراسات المستقبلية : النشأة والتطور والأهمية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ، ٢٠١٠ ، ص ص ٨ - ٢ . <http://www.alhadhariya.org>
- ٢- أدولارد كورنيش : الاستشراف ومناهج استكشاف المستقبل ، ترجمة حسن الشريف ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٧ .
- ٣- محمد فالح الجهنى : الدراسات المستقبلية شغف العلم .. وإشكالات المنهج ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية فى : <http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-mostaqbelai>
- ٤- محمد الجوهرى : المدخل إلى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
- ٥- أحمد زايد : التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية، فى أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠ ، ص ٣١٣.
- ٦- محمد عبد المنعم شلبي : "علم اجتماع المستقبل والمجتمع المصري : دراسة استشرافية للأوضاع الاجتماعية المصرية - العربية فى ضوء النظام العالمي الجديد" ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ ، ص ١٠ .

٧-أحمد زايد : التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية، مرجع سابق ، ص ص

٣١٣

٨- محمد عبد المنعم شلبي : علم اجتماع المستقبل ،مرجع سابق ، ص ص

. ١٠ ، ١١.

٩-عواطف عبد الرحمن : الدراسات المستقبلية والإشكاليات والأفاق ، الكويت،

عالم الفكر ، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع ، يناير، فبراير، مارس ١٩٨٨ ،

ص ١٠ .

١٠- محمد عبد المنعم شلبي : علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

١١- سعد حافظ محمود : حول منهج الدراسات المستقبلية رؤية نقدية ، فى جورج

طعمه وسعد حافظ ، الدراسات المستقبلية وتحديات العصر ، عرض تحليلي

ونقدي ، الكويت ، طлас للدراسات والترجمة والنشر بالتعاون مع المعهد

العربي للتخطيط ، ١٩٨٨ ، ص ص ٧٦، ٧٥.

١٢-رؤوف وصفى : مقدمة كتاب ثلاث رؤى للمستقبل ، أدب الخيال العلمى

الأمريكى والبريطانى والروسى السوفيتى ، تأليف جون جريفيس، القاهرة ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩ ، ص ١١ .

١٣-باترك بارندر : ظلال المستقبل هـ . جـ. ولز والقصص العلمى والنبوءة ،

ترجمة بكر عباس ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى

للترجمة ، الكتاب رقم ٢٤ ، غير مبينة سنة النشر، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

٤-أدوارد كورنيش : المستقبلية مقدمة فى فن وعلم ...، مرجع سابق ، ص ص

. ١٢٦ - ١٣٢

- ١٥- عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١١.
- ١٦- سعد حافظ محمود، مرجع سابق ، ص ٧٧.
- ١٧- أحمد زايد : التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥.
- ١٨- أنتونى جيدنر (بمساعدة كارين بيردسل)؛ علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨، ص ٦٩٩.
- ١٩- أنتونى جيدنر ، المرجع السابق، ص ٥٥.
- ٢٠- كمال التابعى وشريف عوض : مقدمة فى علم اجتماع المستقبل ، القاهرة، دار النصر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٠٤.
- ٢١- محمد الزوادى : " المقاربة العمرانية الخلدونية للتغير الاجتماعي ونظيراتها لدى رواد علم الاجتماع الغربى ، عالم الفكر ، العدد ١ ، المجلد ٣٩، الكويت، المجلس الوطنى للفنون والآداب ، يوليو- سبتمبر ٢٠١٠ ، ص ١٧٨.
- ٢٢- على أو ميل : الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، غير مبينة سنة النشر، ص ص ٢٠٧، ٢٠٨.
- ٢٣- أحمد زايد : علم الاجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية، (دون ناشر)، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ١٣.
- ٤- نيقولا يتماشف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وأخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ ، ص ٤٨.

- ٢٥- آلان سوينجو ود : تاريخ النظرية في علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٧٢-٧٦.
- ٢٦- محمد على محمد : علم الاجتماع ودراسة المستقبل : تحليل نظري ومنهجى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢ ، ص ص ١٧ ، ١٨ .
- ٢٧- أنتونى جيدنر : علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ٦٥ .
- ٢٨- جراهام كينلوتشى: تمهيد فى النظرية الاجتماعية ، تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧ ، ص ١٠٠ .
- ٢٩- مريم أحمد مصطفى وآخرون : التغير ودراسة المستقبل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ص ٦٦ .
- ٣٠- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد رقم ٤٤ ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ١١٨ .
- ٣١- محمد الزوادى : المقاربة العمرانية الخلدونية للتغيير ، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٧ .
- ٣٢- أنتونى جيدنر : علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٨ .
- ٣٣- جوناثان تيرنر: بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، منشأة المعارف، ١٩٩٩ ، ص ١٠٤ .
- ٣٤- أنتونى جيدنر : علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ٦٩ .

- ٣٥- كمال التابعى: *تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية*، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٧٧.
- ٣٦- أنتونى جيدنر: *علم الاجتماع ، مرجع سابق*، ص ٧١١.
- ٣٧- عبد الباسط عبد المعطى : *اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، مرجع سابق* ، ص ص ١١٠، ١١١.
- ٣٨- أنتونى جيدنر: *علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠، ٧١.*
- ٣٩- كمال التابعى وشريف عوض : *مقدمة فى علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٢١.*
- ٤٠- جراهام كينلوتش: *تمهيد فى النظرية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.*
- ٤١- محمد الزوادى : *المقاربة العمرانية الخلدونية للتغير الاجتماعى ، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٧.*
- ٤٢- مريم أحمد مصطفى وآخرون : *التغير ودراسة المستقبل ، مرجع سابق، ص ١٠٦.*
- ٤٣- أحمد زايد: *علم الاجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية، مرجع سابق، ص ٢١٠.*
- ٤٤- كمال التابعى وشريف عوض : *مقدمة فى علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.*
- ٤٥- أحمد زايد : *علم اجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية ، مرجع سابق، ص ص ١١١، ١١٢.*

٤٤- يقصد بالعوميات التطورية ، والعوامل التي تساهم في إحداث التطور الاجتماعي ، وهى التنظيم البيروقراطى، ونظام السوق والمال ، والنظام التشريعى الشامل ، والمنظمات الديمقراطية (انظر : محمد الجوهرى وأخرون : التغير الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٢)

٤٥- جراهام كينلوتش: تمهيد فى النظرية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .

٤٦- كمال التابعى وشريف محمد عوض : مقدمة فى علم اجتماع المستقبل، مرجع سابق، ص ص ١٣١ - ١٣٨ .

٤٧- أحمد زايد : التغير الاجتماعى والدراسات المستقبلية ، مرجع سابق، ص ص ٣١٥ ، ٣١٦.

الفصل الرابع

نهاية التاريخ وصراع الحضارات: ارهاصات مابعد الحداثة

تمهيد:

إذا كان علم الاجتماع في نشأته قد عكس اهتمامات وقضايا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فإن علم الاجتماع اليوم يعكس القضايا والاهتمامات الأساسية لما يطلق عليه عصر ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة. ومع ذلك يتواصل الاهتمام المحوري لعلم الاجتماع بعلاقة الفرد بالجماعات الاجتماعية ، وبعلاقات القوة ، وبأسباب التغيير الاجتماعي ونتائجها. والمشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعكس الواقع الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا المعاصر وأزماته المختلفة^(٢). ولم تكن كل هذه المجهودات إلا محاولة لتجويد ذلك الواقع وتحسينه وعلاجه من الباثولوجية الاجتماعية ؛ من أجل مستقبل أفضل .

وعليه جاء الفصل الراهن ليسلط الضوء على الاهتمامات الفكرية للنظريات الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع وتصوراتها .

-النظريات الاجتماعية الحديثة:

بعد انتهاء ما سمي بـ " الحرب الباردة " بين النظمتين الرأسمالية والاشتراكية في مطلع تسعينيات القرن العشرين ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، ظهر

فى الفكر الاجتماعى السياسى الأمريكى اتجاهان فى مناقشة مستقبل الجنس البشرى ، والعلقة بين الشعوب والأمم وحضارتها. وينتسب هذان الاتجاهان إلى النظريات السوسنولوجية العامة التى تعنى بالقوانين العامة لتطور المجتمع الإنسانى ، الأول : هو اتجاه " نهاية التاريخ " الذى بدأ " فرنسيس فوكايانا " عرضه فى مقال يحمل العنوان المذكور " The End of History " عام ١٩٨٩ ، ثم أكمل صوغه فى كتاب يحمل عنوان " نهاية التاريخ والإنسان الأخير History and The End of The last man" عام ١٩٩٢ . والثانى : هو اتجاه " صراع الحضارات " الذى طرحة صمويل هنتجتون فى مقال نشره عام ١٩٩٣ ، ثم أصدر هنتجتون كتابه عن الموضوع بعنوان " صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمى

The clash of civilizations and The Remaking of world order " عام ١٩٩٧ . فكيف كانت نظرة هذان العالمان إلى المستقبل؟

١- فرنسيس فوكايانا ونظرية نهاية التاريخ :

رأى " فوكايانا " أن التغيرات التى يشهدها العالم لا تدل على نهاية الحرب الباردة فحسب ، بل تدل على نهاية التاريخ بوصفه تاريخاً ، وتتبئء بالوصول إلى نقطة النهاية لخط التطور الأيديولوجي للبشرية ، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية ، بوصفها الشكل النهائى للحكم الإنسانى ، معبراً عن أن انتصار الغرب يتمظهر ، وقبل كل شيء فى انهيار أية بدائل منهجية قادرة على الحطول محل الليبرالية الغربية.

فالديموقراطية الليبرالية قد تشكل "نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية" والصورة النهاية لنظام الحكم البشري ، وبالتالي فهى تمثل "نهاية التاريخ" ، بينما شابت أشكال الحكم السابقة عيوب خطيرة وانتهاكات للعقل ، أدت في النهاية إلى سقوطها ، فإن الديمقراطية الليبرالية قد يمكن القول بأنها خالية من مثل تلك التناقضات الأساسية الداخلية ، وليس معنى ذلك القول بأن الديمقراطيات الراسخة المعروفة في زمننا هذا ، كالولايات المتحدة ، أو فرنسا ، أو سويسرا لا تعرف الظلم أو المشكلات الاجتماعية الخطيرة ، غير أن هذه المشكلات - كما يرى فوكاياما - وليدة قصور في تطبيق مبدأ الحرية والمساواة ، اللذين قامت الديمقراطية الحديثة على أساسهما ، ولا تتصل بعيوب في المبدئين نفسيهما.

ويشير "فوكاياما" إلى أن فكرة نهاية التاريخ ليست فكرة جديدة ، فكارل ماركس كان قد نظر إلى الشيوعية باعتبارها نهاية التاريخ ، وهيجل كذلك قبل ماركس رأى أن نهاية التاريخ كانت في عام ١٨٠٦ إثر معركة إيبينا ، معتبراً أن انتصار جيوش نابليون على الملكية البروسية قد مثل انتصار لمثل الثورة الفرنسية ، وإيداناً بالتعيم الوشيك للدولة القائمة على مبادئ الحرية والمساواة . وهو في هذا الصدد يقول "كان في اعتقاد كل من هيجل وماركس أن تطور المجتمعات البشرية ليس إلى ما لا نهاية ، بل إنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية والرئيسة . وهكذا افترض الاثنان أن "لتاريخ نهاية" هي عند هيجل الدولة الليبرالية ، وعند ماركس المجتمع الشيوعي . وليس معنى هذا أن تنتهي الدورة الطبيعية من الولادة والحياة والموت ، وأن الأحداث الهامة سيتوقف وقوعها ، وأن الصحف التي تنشرها ستتحجب من

الصدور ، وإنما يعني هذا أنه لن يكون ثمة مجال لمزيد من التقدم في تطور المبادئ والأنظمة الأساسية ، وذلك لأن جميع المسائل الكبيرة ستكون قد حلّت . إن العالم الذي وصل فيه خط التطور الأيديولوجي للبشرية إلى نقطة النهاية بانتصار الليبرالية الغربية ، سيكون عالماً خالياً من الأيديولوجيا ، وسينقسم - كما يرى فوكاياتا - إلى كتلتين رئيسيتين : كتلة بلدان العالم الثالث ، التي ستظل غارقة في مستنقع التاريخ ، وستشكل ساحة لنزاعات المستقبل ، وكتلة البلدان الغربية التي وصلت إلى نهاية التاريخ ، وستكون أكثر انشغالاً بالاقتصاد مما هي عليه بالسياسة ، وليس من المستبعد أن تبرز في المستقبل نزاعات بين الدول التي لا تزال تقع في التاريخ ، والدول التي وصلت إلى نهايتها .

وقد أنهى فوكاياتا أطروحته بشعور يتمازج فيه الفرح والألم ، حيث قال " ستكون نهاية التاريخ حدثاً جد حزين ". فالنضال من أجل التميز ، والمخاطرة بحياة الفرد من أجل هدف مجرد خالص ، والصراع الأيديولوجي على نطاق العالم ... ستحل محلها جميعها الحسابات الاقتصادية ، والحلول التي لا تنتهي للمشاكل التقنية ، والاهتمامات البيئية ، وإشباع المطالب للمستهلكين ، في حقبة ما بعد التاريخ لن يكون ثمة شعر ولا فلسفة ، فقط الوصاية الدائمة على متحف التطور الإنساني . ويشير ذلك إلى أن فوكاياتا متشكّك حول إمكان أن يؤدي التطور التاريخي العلمي إلى سعادة الإنسان ، حيث يرى أن التأثير النهائي لهذا التطور في سعادة البشر أمر غامض .

ويكمل فوكاياتا رؤيته لمستقبل الجنس البشري في كتابه الصادر عام ١٩٩٥ بعنوان " الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الرخاء " The Trust :

"social virtues and The creation of prosperity" والذى يبحث فيه عن سبل النجاح والازدهار فى عالم " ما بعد التاريخ" ، ويرى فوكايانا أن المجتمعات التى تتمتع بدرجة عالية من الثقة مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، تطور نوعاً من المنظمات التى يتطلبها الاقتصاد العالمى بسهولة أكبر بكثير من تلك المجتمعات " العائلية" ذات المستوى الأدنى من الثقة مثل الصين ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وكوريا الجنوبية . وعليه يشير فوكايانا إلى أنه يضع يده على المفتاح المحدد للثقافة القومية ألا وهو " مستوى الثقة الموجودة فى المجتمع" فهو يرى أن الثقافة أهمية حاسمة فى الحياة الاقتصادية ، وأن المجتمعات التى تتمتع بدرجة عالية من الثقة هى وحدها التى تستطيع أن تخلق نوعاً من النشاط الاقتصادي الواسع القادر على المنافسة فى الاقتصاد العالمى الراهن .

ويرز فوكايانا ثلاثة نماذج للثقة ، يعتمد الأول على الأسرة ، والثانى على المنظمات التطوعية خارج الأسرة ، والثالث على الدولة ، وكل من هذه النماذج شكل التنظيم الاقتصادي المناسب له . فالمجتمعات التى تتمتع بروابط أسرية قوية تواجه صعوبات إدارة مؤسسات أو شركات مهنية كبيرة ، أما المجتمعات التى تتمتع بدرجة عالية من الثقة ، وعدد كبير من المؤسسات التطوعية (مؤسسات المجتمع المدنى) فتستطيع خلق منظمات اقتصادية كبيرة دون مساعدة الدولة.

وعليه فمجتمعات مثل الصين وإيطاليا وفرنسا وكوريا الجنوبية (التي تلعب فيها الأسرة دوراً كبيراً) يمكن أن تحقق نجاحاً اقتصادياً ، ولكنها لن تتمكن من الصمود فى المنافسة الاقتصادية فى العالم الراهن. أما بلدان مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، فهى المؤهلة لخوض الصراع حتى النهاية بسبب وجود تلك

المؤسسات التطوعية ذات الدرجة العالية من الثقة . وبهذا يعود فوكايانا ليؤكد فكرته الأصلية في كتابه الأول "نهاية التاريخ" الذي يرى أن الديمقراطية الليبرالية التي تسود الحضارة الغربية ، وفي أمريكا خاصة ، هي المستقبل المرغوب فيه والمتوقع .

٢- صموئيل هنتجتون والصدام بين الحضارات:

بعد ما يقرب من أربع سنوات على ظهور أطروحة نهاية التاريخ لفوكايانا ، ظهرت أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتجتون ، وأشار بعض المحللين السياسيين إلى أن أطروحة هنتجتون هي عكس أطروحة فوكايانا ، فيبينما يعلن الأول تصاعد الصراع بين الحضارات ، يعلن الثاني انتهاء الجدل والتدافع والتاريخ إلا أن هنتجتون خلافاً لفوكايانا ، الذي أعلن انتصار الغرب ونموذجه الليبرالي الديمقراطي ، ينطلق من أن التاريخ لم ينته بعد ، ويبدى خشيه الواضحة على مستقبل الغرب ، ومستقبل هيمنته الكونية ، معتبراً أن السياسة الدولية صارت تتحرك بعد انتهاء الحرب الباردة ، خارج حقيقتها الغربية لتغدو مرتكزة على التفاعل بين الحضارات غير الغربية وحكوماتها لم تعد في نظره موضوعاً للتاريخ بوصفها أهدافاً للاستعمار ، بل صارت نداءً للغرب بوصفها محركة للتاريخ وصانعة له .

أما نقطة الخلاف الثانية بين فوكايانا وهنتجتون ، فتمثل في أن هذا الأخير لا يعتقد بأن العالم ، وبفعل عملية التغيير الجارية يسير نحو حضارة كونية متاغمة ، بل يقدر بأن الثقافة الغربية لا تخترق سائر أرجاء العالم إلا على

مستوى السطح وحسب . أما العمق فإن هذه الثقافة لا تستثير سوى القليل من الأصداء في مناطق عديدة في العالم .

إن البعد الرئيس والأكثر خطورة في السياسة الكونية الناشئة ، سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات مختلفة ، فصدام الحضارات هو الأخطر والأكثر تهديداً للسلام العالمي. إن الصراع في العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً ، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر ، والمصدر الغالب للصراع تقافياً ، فقد كان الصراع قديماً بين الملوك والأباطرة ، ثم بين الشعوب (الدول القومية) ، ثم بين الأيديولوجيات ، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ، سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد " مما يهم الناس ليس هو الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية ، بل الإيمان والأسرة ، والدم ، والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس ، وما يحاربون من أجله ، ويموتون في سبيله" ويرى أن الدين دوره محوري في العالم الحديث ، وربما كان القوة المركزية التي تحرك البشر وتحشدهم . فهو يتوقع حدوث حرب باردة أو ربما سلام بارد بين الإسلام والغرب ، فيرى أنه من المرجح أن تشهد السنوات الأولى في القرن الحادى والعشرين صحوة مستمرة في القوة والثقافة غير الغربية ، وفي الصراع بين شعوب الحضارات غير الغربية والحضارة الغربية ، وبين بعضها وبعض الآخر . وسيكون أشد الصراعات هو " بين الغرب والآخرين " وخاصة بين المجتمعات الإسلامية والآسيوية من جهة ، والغرب من جهة أخرى ، ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات في المستقبل ؛ نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي والتوكيد الصيني " .

ويرى أنه لا يجوز استمرار اعتقاد الغرب في عالمية ثقافته ؛ لأن هذا الاعتقاد زائف ولا أخلاقي وخطير ، وإن الحرب العالمية القادمة ستكون على الأرجح بين الغرب من جهة ، والصين والعالم الإسلامي من جهة أخرى ، وأيًّا كانت النتيجة المباشرة لهذه الحرب الكونية الحضارية ، فإن النتيجة الأشمل على المدى البعيد ستكون حتمًا هي الانهيار الكبير في القوة الاقتصادية والديمقراطية لكل المشاركين الرئيسيين في الحرب .

ويشير إلى أن تجنب الحروب الرئيسة بين الحضارات في الحقبة القادمة يتطلب أن تحجم دول المركز عن التدخل في صراعات الحضارات الأخرى ، ويقترح على الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً القبول بثلاثة قوانين :

١- قانون الامتياز : أي أن تتمتع دول المركز عن التدخل في صراعات داخل الحضارات الأخرى ، وهذا أولى متطلبات السلام في عالم متعدد الحضارات متعدد الأقطاب .

٢- قانون الوساطة المشتركة : أي أن تتفاوض دول المركز مع بعضها ؛ لاحتواء أو إيقاف حروب خطوط التقسيم الحضاري بين دول أو جماعات داخل حضارتها .

٣- قانون العوامل المشتركة : وذلك بأن تبحث شعوب جميع الحضارات عن القيم والمؤسسات ، والممارسات المشتركة بينها وبين شعوب الحضارات الأخرى ، وأن يقوم الجميع بتوسيع تلك القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة .

ويختتم هننتجتون أفكاره بالدعوة إلى قيام نظام عالمي يستند إلى تعدد الحضارات وتمازجها بدلاً من صدامها ؛ وذلك لأن صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي . ويتبين أن نظرية هننتجتون شخصت الواقع الاجتماعي ، ولفتت الانتباه إلى ما يمكن أن يأتي به المستقبل من صراع بين الحضارات ، ووضعت تصور لمعالجة تلك الصدامات بين الحضارات .

وغمى عن البيان أن هذه النظرية وجه إليها عديد من الانتقادات من قبل العلماء والمفكرين ، إلا أن محمد عابد الجابري رؤية بخصوصها حيث يرى أن صدام الحضارات من الناحية العلمية مجرد وهم ، ... ولكن هذه الفكرة من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية تشتمل على قضية ، يتعين علينا كمفكرين أن نعمم الوعي بمضمونها وأهدافها الخبيثة.

وعليه فإذا كان ماركس يرى أن تاريخ المجتمع هو الصراع الطبقى فإن هننتجتون يرى أن صراع (صدام) الحضارات هو السمة الغالبة على المستقبل ، ولا يزول إلا بنظام عالمي جديد يقوم على التساند بين الحضارات .

الفصل الخامس

نظريات ما بعد الحادثة: نقد السردية الكبرى

تمهيد

تشهد الإنسانية في الوقت الراهن تحولات اجتماعية هامة، تمخضت عن الثورة الكونية التي تمر بها ، والتي تعد إحدى أهم الثورات التي شهدتها الإنسانية والتي جاءت عقب الثورة الصناعية ، وتمثل البدايات الأولى في ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية ، والتي جعلت العلم قوة أساسية من قوى الإنتاج ، تضاف إلى الأرض ، ورأس المال والعمل.

وعليه بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير ، ليس في بنيتها التحتية فحسب ، وإنما في أسلوب الحياة ، والتقدير ، وأشكال القيم ، وأساليب الممارسة السياسية ، ومنذ الستينيات برز مصطلح " المجتمع ما بعد الصناعي " الذي أطلقه عالم الاجتماع الأمريكي " دانيال بيل " لوصف المجتمع الجديد ، إلا إنه مع مرور الزمن اتضح عجز هذا المصطلح عن التعبير عن التغيير الكيفي الذي حدث ، الأمر الذي أدى إلى بحث العلماء الاجتماعيون عن مصطلح آخر يستطيع وصف ما حدث - ولا يزال - في المجتمع العالمي من تغيرات ، فظهر مصطلح " مجتمع المعلومات " وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات ، وتناولها من خلال الحاسب الآلي.

إن الثورة الكونية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي ، تمثل ثورة ذو ثلاثة أبعاد فهى أولاً: ثورة سياسية وتعنى التحول من الشمولية والسلطوية إلى الليبرالية ، وهى ثانياً : ثورة في القيم وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية ، وهى ثالثاً : ثورة معرفية يعبر عنها الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة . ويتسلط الضوء على الثورة المعرفية نجد أن الحداثة تعد المشروع الحضاري الذى قامت على أساسه النهضة الأوروبية ، فقد كان مشروع الرأسمالية الأوروبية فى لحظة صعودها ، وابناعتها من عالم القرون الوسطى ، فقد قام مشروع الحداثة الغربى فى عصر التنوير على أنقاض المجتمعات التقليدية والإقطاعية ، وما كانت تتسم به من عبودية وتقويض لحرية الأفراد، وأفكار ميتافيزيقية؛ لتقسيير الواقع.

وعليه دخل البشر فى فلك الحرية ، وقد الحكم طابعه المقدس ، وصارت ممارسات الفكر العقلانية تتحرر من الحدود المقوضة لها ، فأدرك الإنسان منذ هذه اللحظة أنه هو صانع تاريخه ، بل إن العمل فى هذا السياق واجب ، الأمر الذى يفرض بدوره ضرورة الخيار . انطلقت الحداثة إذن عندما أعلن الإنسان تحرره من تحكم النظام الكونى ، وأصبح مفهوم التقدم الخطى وثيق الصلة بالحرية، كما أصبح العقل مرادفاً للحرية والتقدم . ونفهم من ذلك أن الحداثة كمشروع حضارى تعتمد على أسس ومبادئ هى الفردية، والعقلانية ، والحرية، وتبني النظرة الخطية للتقدم .

والحداثة مشروع حضاري متكامل متعدد الأبعاد ، فليس هناك حداثة واحدة بل " حداثات متعددة" هناك الحداثة الاقتصادية ، وأبرز مفكريها هم " آدم سميث ، ودافيد ريكارد ، وجون باتست ، وتوماس مالتوس" ، وهناك الحداثة الاجتماعية وأشهر ممثليها هم " سان سيمون ، وأوجست كونت ، وإميل دوركايم ، وجورج ذيمل" والحداثة السياسية ، وأبرز من عبر عنها " ماكيافيلي ، وتوماس هوبر ، وجون لوك ، وجان جاك رسو ، وأليكس توكفييل" والحداثة العلمية وأشهر علماؤها " كوبر نيكوس ، وجاليليو غالىن ، ويوهان كبلر ، وإسحاق نيوتن" وأخيراً الحداثة الفنية وممثلوها الشاعر الشهير " شارل بودلير ، وستيفان مالارمي ، ورامبو ، ومارسيل بروست " . وعليه يمكن القول إن ثمة حداثات متعددة ، غير أنها تقوم جميعاً على المبادئ الرئيسة التي تم ذكرها آنفاً.

وإذا كانت الحداثة من أهم المشايخ الحضارية الغربية ، فإنه يمكن القول إن التحول التاريخي الذي شهدته الإنسانية في العقود الأخيرة يتمثل في نقد مبادئ الحداثة والتبشير بمبادئ جديدة تعبّر عن فلسفة ما بعد الحداثة . وإذا كانت ما بعد الحداثة قامت بحركة نقدية لأفكار ومبادئ الحداثة ، فإنها انتلقت من مبادئ أساسية تؤمن بها أهمها :

- لقد رفضت ما بعد الحداثة الكثير من افتراضات ومقولات النظريات السوسيولوجية الكبرى التقليدية والمعاصرة . حيث إنها تشير إلى سقوط النماذج النظرية التي سادت الفكر والعلم الاجتماعي في القرن العشرين ؛ لأنها عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمصيره ، وتطلق عليها

الأنساق الفكرية المغلقة ، فهى تتمى مبدأ " موت المؤلف " أى زوال سلطة المؤلف الفكرية ، حيث ترى أنه لا يوجد نص كامل ، وأن النص يجب أن يكون به بعض الغموض حتى يشارك القارئ فى كتابته من خلال تأويله لمعانيه ، فمن ثم هناك علاقة ثلاثة بين " المؤلف ، والنص ، والقارئ " فالأول مات ، والثانى ناكس وغير كامل ، والثالث (القارئ) يشارك بدوره التأويلى للنص فى صنعه وصوغه .

• وبعد إلغاء الذات الحديثة التى تم خضت عن الحداثة من مبادىء ما بعد الحداثة ، فهى ترى أن الذات الحديثة من اختراع عصر الحداثة ، وأن أى تركيز على الذات يعني وجود فلسفة إنسانية ، ويعارض ذلك المفكرين ما بعد الحداثيين ، علاوة على أن اعتزازنا بوجود الذات ، يشير إلى وجود موضوع . وما بعد الحداثة ترفض ثنائية الذات والموضوع ، ولكنها تربط بين الذات والحداثة ، أى يرون أن الذات من اختراع الحداثة (المجتمع الحديث) وهى ريبة عصر التوир والعقلانية . ذلك أن العلم الحديث حين حل محل الدين ، فإن الفرد العقلانى (يعنى الذات الحديثة) حل محل الله ، كما كان يرى مشروع الحداثة الغربى . ومن هنا فالمفاهيم الحديثة التى ترتبط بالحداثة ، سواء كانت عملية مثل (الواقع الخارجى ، أو النظرية النسبية ، أو الملاحظة) أو سياسية مثل (سياسة حقوق الإنسان ، أو التمثيل الديمقراطى ، أو التحرر) كلها مفاهيم تفترض ذاتاً مستقلة . وإذا ألغينا الذات فمعنى ذلك إلغاء كل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها ، فمثلاً

بغير ذات تختفى الأهمية الكبرى التى كان يعطيها الماركسيون الليبراليون لمفاهيم مثل الوضع الاجتماعى ، والجماعة ، والشخص ، والطبقة ، فإذا أغينا الذات تماماً مثلاً استبعداً المؤلف (موت المؤلف) فإن الأدوات الرئيسية للبحث بصورته الحديثة ستختفى مثل (السببية أو إرادة الفاعل ، بالإضافة إلى أن أفكار الذات يؤكّد النزعة التساؤمية لحركة ما بعد الحادثة فيما يتعلق بفاعلية التدخل الإنساني ، والمخططات الإنسانية ، العقلانية ، ودور العقل في العالم الحديث . ولهذا تقدّم حركة ما بعد الحادثة دور الذى تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية ، والتى تصور الإنسان بأنه قادر وفاعلاً ويستطيع الاختيار ، ومع أنه في الواقع - وفقاً لرؤية ما بعد الحادثة - ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادي والسياسي والثقافى على وجوده .

• إن حركة ما بعد الحادثة - تقلّل من أهمية التاريخ ومكانته ، ومن كثرة الاعتماد عليه ؛ لأنّه ليس كما ادعت الحادثة بأنّ أهميته تكون في كونه شاهد على استمرار أو دليل على فكرة التقدم ، أو وسيلة البحث عن الجذور أو أساساً لفهم السببى للواقع ، وأن التاريخ بالنسبة لما بعد الحادثة هو مجال للأساطير والأيديولوجيات والتحيز . أنه من وجهة نظر ما بعد الحادثة اختراع للأمم الغربية الحديثة ، قام بدوره في قمع شعوب العالم الثالث وغيرهم من الحضارات غير الغربية ، ويبرورون تقليلهم لأهمية التاريخ بقولهم إن الواقع أو الحاضر الذى نعيشـه باعتباره نصاً ينبغي أن يكون هو محور اهتمامـنا ، وليس التاريخ مهمـاً إلا بالقدر الذى يسلط فيه

الضوء على الأحوال المعاصرة ، بالإضافة إلى ذلك فهذه الحركة ترفض أى فهم تعاقبى أو خطى للزمن أى الزمن لا يسير وفق مراحل ينتقل من مرحلة إلى أخرى ، بل قد يتراجع التاريخ ، بل إنهم يقدمون مفهوم آخر للزمن يتسم بعدم الاتصال والفوضوية ، فهم يروا أن الحادثة أدت إلى اختراع القنابل الذرية وأسلحة الدمار الشامل ، وإلى كوارث ، ولم تتحقق السعادة للبشر ، وأن مزاعمها فى التقدم الخطى للتاريخ الإنسانى مزاعم باطلة ، وإلا لماذا قامت الحرب العالمية الأولى؟ ولماذا ظهرت النازية والفاشية؟ ولماذا قامت الحرب العالمية الثانية؟ ليس هذا تراجع فى التاريخ ، إذن فى رأى ما بعد الحادثة أن التاريخ الإنسانى قد يتقدم وقد يتراجع ، وأن مزاعم الحادثة بخصوص هذا الشأن لا أساس لها . وبالنسبة للجغرافيا فهى بالنسبة لهم ليست شيئاً ثابتاً راسخاً لا يتحرك ، فهم يطلقون كما تحدثت "آشلى" على الجغرافيا اللامكان أى لا حدود بين الدول ، وأبلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية ، فهم يضعون السياسات الداخلية والدولية فى موضع يطلقون عليه (اللامكان).

• حركة ما بعد الحادثة أفكار عن دور النظرية ، فهم يعتبرون السعى إلى الحقيقة كهدف إحدى سمات الحادثة التى يرفضونها ، والحقيقة - كما صورها عصر التوир الغربى - تحيل فى فهمها والوصول إليها إلى النظام والقواعد والقيم والمنطق والعقل ، وكل هذه المقولات مرفوضة . فهم يرون أن الحقيقة من المستحيل الوصول إليها وترفض أى زعم باحتكار الحقيقة ؛ لأن ذلك إرهاباً فكرياً غير مقبول عندهم . وترفض من

ناحية أخرى النظرية الحديثة التي تزعم إمكانية أن تسسيطر نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص بأسره ، وأن الزعم بأن النظريات الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تطبق مقولاتها في أي سياق اختلفت فيه الثقافات أو اللحظات التاريخية عن منشأ النظرية رغم باطل (أي أن النظرية بنت مكانها) . وتريد حركة ما بعد الحداثة تقليل دور النظرية ، واستبدالها بحركة الحياة اليومية ، والتركيز على ديناميات التفاعل في المجتمعات المحلية ، تلقياً لعملية التعميمات الجارفة التي تلجم إليها النظريات ؛ الأمر الذي يؤدي إلى تغيب الفروق النوعية ، وإلغاء كل صور التعديدية الثقافية والاجتماعية والسياسية .

- ترفض ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل ، سواء أخذت شكل الإنابة Delegation بمعنى أن شخصاً يمثل الآخرين في البرلمان ، أو التشابه Resemblance حين يزعم المصور أنه يحاكي في لوحته ما يراه في الواقع ، وقد استمدت حركة ما بعد الحداثة رفضها للتمثيل من رواد كبار سابقين أهمهم (نيتشه ، وفريتنشتين وهيدجر) ومن فلاسفة معاصرینأهمهم (بارت وفوكو) .
- لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة في مجال الأستمولوجيا ومناهج البحث ، وتشمل هذه الأفكار بعض من المقولات عن الحقيقة ، والسببية ، والتنبؤ ، والنسبية ، والموضوعية ، ودور القيم في البحث العلمي ، وعن منهجية التفكير ودور التأويل الحدسي ، وعن مستويات الحكم ومعايير التقييم .

ثمة سؤال يدور في أذهان عديد من العلماء والمفكرين والمهتمين بحركة ما بعد الحادثة : هل نحن في مرحلة الحادثة أم في مرحلة ما بعد الحادثة ؟ هناك من يرى أننا في الوقت الراهن نعيش في ظل تحولات مجتمعية من المجتمع الصناعي الذي يعد السمة الأساسية للحادثة ، إلى مجتمع المعلومات العالمي الذي يتحول ببطء ، وإن كان ثبات نحو مجتمع المعرفة . إن العلم الاجتماعي في الوقت الراهن لا يشغل بالمجتمع الصناعي ، ولكنه يهتم بالثورة المعلوماتية والتكنولوجية والآثار التي أحدثتها في البنية المجتمعية لدول العالم كافة ، وأن كل هذا يشير إلى أننا دخلنا في ظل مرحلة ما بعد الحادثة التي تعبّر عنها العولمة بكل أبعادها وتجلياتها ، وإذا لم نكن منتجين للمعرفة التي أصبحت سلعة تباع وتشترى ، سوف نجلس في قاع المجتمع العالمي ، وسنظل تابعين مهشمين ليس لنا وزن أو مقدار عند الآخر . ولهذا يجب علينا صوغ مبادرات في مجالات التنمية والسلام العالمي والديمقراطية وحوار الحضارات ، حتى نواكب تحولات العالم من انحسار لمواجهة إلى تنامي التعاون .

وفي هذا الصدد يصف بومان Bawman الاختلافين التوأمين اللذين يفصلان مجتمع ما بعد الحادثة عن مجتمع الحادثة ، الاختلاف الأول ، هو أن مجتمع ما بعد الحادثة متحرر من " الواقع الزائف" أو الأوهام المقابلة للحادثة ، والثاني ، مجتمع ما بعد الحادثة ، يعد نمط جديد من الأوضاع الاجتماعية التي بنيت أو تأسست على مجموعة من الخصائص السلبية للحادثة مثل الدمار البيئي وفي تقويم ما يك أدونيل لنظرية ما بعد الحادثة ، رأى أن من أهم الجوانب السلبية فيها هو رفضها للنظريات الشمولية أو ما أطلقت عليه الأساطير الكبرى ، فضلاً

على أنها (ما بعد الحداثة) ليست نظرية شمولية ، أما الجوانب الإيجابية لها فهي تصور أنصارها بأن الثقافة أصبحت هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية ، وأن العولمة وخاصة وسائل الإعلام تشكل المرحلة العليا للثقافة ، وإنها نظرية يمكن أن تتصف بأنها حركة رومانسية ، بالإضافة إلى تأكيدها على الهوية ، والاختلاف والتعددية . وذهب بعض منظري ما بعد الحداثة إلى أن ما يتحكم في عالم اليوم هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ، وأن مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع . ومن هنا فإن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاتصال الحديثة مثل التلفاز والأفلام والصور والموقع الإلكتروني زاخراً بالأفكار والقيم المطروحة للتداول ، ولا صلة له بتاريخ المنطقة التي نعيش فيها . فهم يرون أننا نعيش في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار . ويتبين من ذلك أنه إذا كانت الصناعة هي المشروع الحضاري الذي قامت الحداثة في إطاره ، فإن العولمة هي المشروع الذي قامت ما بعد الحداثة في ضوئه ، والذي من أبرز سماته التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة .

لقد ارتبطت الحركة الفكرية المسمى ما بعد الحداثة بأسماء منظرين أمثال " جان بودريار ، وليوتار ، وميشال فوكو ، وايرليش بك ، ومانويل كاستلز ، وأنتونى جيدنر ... وغيرهم .

١- " جان بودريار:

يعد من أبرز المنظرين في مدرسة ما بعد الحداثة فعلى الرغم من أنه اهتم بدراسة المجتمع الاستهلاكي ، ومظاهر الاتصال ، وأنماط الإنتاج الرأسمالي ، وأنفاق الضبط الاجتماعي ، والتكنولوجيا . فإن نظريته المرتبطة بوسائل الإعلام

والاتصال تمثل أهمية خاصة ، فمن ثم يرى أن وسائل الاتصال الإلكترونية قد أنهت العلاقة التي تربطنا ب الماضي ، وتمحض عنها عالم يتسم بالخواء والفوضى ، فهو يرى أن الإشارات والصور تؤثر في حياتنا الاجتماعية بشكل كبير . فالمعنى والدلائل في الوقت الراهن الذي تسيطر فيه وسائل الإعلام الجماهيرية تستمد من تدفق الصور على نحو ما نشاهده في برامج التلفاز ، حتى أصبح الجانب الأكبر من عالمنا مصطنعاً نتفاصل فيه مع صور إعلامية لا مع أشخاص وأحداث وأمكنة واقعية حقيقة . وقد غدونا نتأثر بالمشاهد التي تعرض علينا عن الأحداث والكوارث والمشكلات أكثر بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الواقع . فالحياة عند بودريار تفككت وذابت في شاشات التلفاز .

إن التلفاز لا يعرض لنا العالم أو يعكسه أو يمثله ، بل إنه بصورة متزايدة يحدد ويعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه . فالتلفاز ينقل لنا ما يسميه " بودريار " عالم الواقع المفرط ، فالواقع الحقيقى لم يعد موجوداً بالفعل ، بل استعيض عنه بما نشاهده على شاشات التلفاز من مشاهد وصور وأحاديث وتعليقات . فالواقع يصبح واقعاً زائفاً بدرجة متزايدة ، ويتشكل هذا الواقع بواسطة وسائل الاتصال وغيرها من المصادر الثقافية ، ويفقد الناس التمييز بين الواقع الأصلي والزائف . وذلك لأنه يعتقد أن المجتمع الحديث قد تطور من محاكاة الشيء الحقيقى (كما فى عصر النهضة) إلى إعادة إنتاج ذلك الشيء (كما فى رأسمالية الاستهلاك) ليعود مرة أخرى ليحاكي عمليات المحاكاة (كما فى مجتمع ما بعد الحادثة) ؛ مما يشير إلى أننا قد فقدنا كل صلة بالعالم الأصلى ، والآثار

السلبية التي تترتب على ذلك ، هو ما نشهده من كوارث طبيعية ، وانتشار مرض الإيدز ... وغيره ، وهو ما يطلق على تلك الآراء نظرية الهاك Fatal Theory . وهذا يعكس نظرة تشاورية للمستقبل عند بودريار ، إذ أنه يتوقع مزيد من هيمنة وسائل الاتصال الإلكترونية ، وخاصة التلفاز على سلوك الأفراد وتشكيلها وتوجيهها ، وعلى التغيير القيمي ؛ مما يتربّع عليها عديد من الآثار السلبية ، ومزيد من الهاك في مجتمع يحاكي مجتمع محاكاً من قبل . وبناءً على ذلك نستطيع القول إن "بودريار" يتوقع أن المستقبل سيشهد مزيداً من سيطرة وسائل الاتصال الإلكترونية وخاصة تأثير التلفاز في سلوكيات الأفراد وتشكيلها وتوجيهها .

٢- جان فرانسوا ليوتار :

فهو يعد من أبرز فلاسفة ما بعد الحداثة ، ويمثل كتابه " حال ما بعد الحداثة : دراسة في المعرفة " الصادر عام ١٩٨٤ أساس فكر ما بعد الحداثة ، فمن ثم عرض فيه القضايا الأساسية للحداثة وما بعد الحداثة حيث رأى أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية ، هو سقوط النظريات الكبرى وعجزها عن تفسير الواقع الاجتماعي ، ويقصد بها الأنماط الفكرية المغلقة التي تتسم بالجمود ، والتي تزعم قدرتها على التفسير الكلى للمجتمع ، وأيضاً سقطت فكرة الحتمية سواء في العلوم الطبيعية - كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصر - أو في التاريخ الإنساني ، فليست هناك - كما أثبتت الأحداث - حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة ، وذلك لأن التاريخ الإنساني

مفتوح على احتمالات متعددة ، ومن هنا رفض فكرة التقدم الكلاسيكية التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطى صاعد من الأدنى إلى الأعلى على العكس يرى أن التاريخ الإنساني قد يتقدم ، ولكنه قد يتراجع .

ويرى "ليوتار" أن المعرفة مهما كانت ، حتى المعارف العلمية يجب أن تعرض بصورة سردية (قصصية) إذا أراد فهمها ، وعند عرضه لظاهرة ثورة المعلومات وحوسبة المعرفة ، رأى أن السرد القصصي للمعرفة قد قوض ؛ نتيجة تحول المعرفة إلى سلعة مثل سلع الرأسمالية. فلم يعد ينظر إليها بوصفها قيمة عليها ، بل أصبح ينظر إليها بوصفها سلعة لها فائدة ، ولذا فالمعرفة لا يمكن وصفها في سلعة تنتج رأس المال الذي يكون مصيره الزوال .

ومع ذلك يشير إلى أن المعرفة هي القوة المهيمنة في مرحلة ما بعد الحداثة ، ويرى أنه إذا كانت مرحلة الحداثة تعرف بأنها تطبيقاً عقلانياً للعلم على الطبيعة ، فإن ما بعد الحداثة تبدو وكأنها نتيجة من النتائج المعرفية للتكنولوجيا المعلوماتية الجديدة وهو بذلك يعتقد أن المعرفة هي التي ولدت ما بعد الحداثة لإنجاحها تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية التي كانت ثمرة من ثمرات ما بعد الحداثة ، وإن فالمعرفة عند ليوتار هي المستقبل رغم تحولها إلى سلعة يتولد عنها رأس مال مصيره الزوال .

٣- ميشال فوكو :

نجد ميشال فوكوه أن على الرغم من رفضه إدراجها في مدرسة ما بعد الحداثة ، فإنه يلتقي مع أنصار هذا الاتجاه في كثير من أفكاره . وفي هذا الصدد يقول "إن هناك ثلاثة ميادين ممكنة من النسبيات الأول : أنطولوجيا تاريخية

لذواتنا في علاقتنا مع الحقيقة ، تتيح لنا أن نكون أنفسنا كخالقى معرفة ، والثانى : أنطولوجيا تاريخية لذواتنا في علاقتنا بميدان سلطوى ، حيث نكون أنفسنا كذوات نؤثر في الآخرين ، والثالث : أنطولوجيا تاريخية لعلاقتنا مع الأخلاق ، تتيح لنا أن نكون أنفسنا كذوات أخلاقية " وتركتز كتابات فوكو على هذه الاهتمامات الثلاثة ، كما في " تاريخ الجنون " مثلاً و " مولد العبادة " و " الكلمات والأشياء " و " أركيولوجيا المعرفة " و " قضية السلطة " و " المراقبة والعقاب " و " إرادة المعرفية " أما المسألة الأخلاقية فيخصص لها فوكو كتابى " استعمال المتع " و " الاهتمام بالذات " ومع ذلك نجد أن اهتمام فوكو بالسلطة والمعرفة ، استغرق حيزاً كبيراً من كتاباته فهو يرى أن علاقات السلطة لا تقوم خارج أنواع أخرى من العلاقات الاقتصادية ، والعلاقات المعرفية والعلاقات الجنسية ، ولا وجود للسلطة بدون مقاصد أو أهداف ، وحيث تقوم السلطة تكون مقاومة . ففي قلب كل سلطة عصيان ، وفي عمق كل استبداد معلن أو مقنع ، مرئى أو لا مرئى ، تتبت حريات عنيدة وجموعة ، ترجع فردياً للجميع ، ولا تمارس بالنيابة . وإذا كانت المعرفة في علاقتها بهذه السلطة مأسورة في فكر تبؤى شمولى ، يعد بالخلاص من رقة القمع .

إن الخطاب يجسد المعرفة ، ولذلك فهو يجسد القوة و تعمل السلطة من خلال الخطاب على تغيير التوجهات والstances العامة لدى الناس تجاه مجموعة من الظواهر مثل الجريمة ، والجنون ، والنشاط الجنسي . وعليه تصبح المعرفة واحدة من قوى السيطرة والضبط . ويتبين من ذلك أن من يمتلك المعرفة يمتلك

القوة ، ويستطيع السيطرة على الآخرين وتغيير اتجاهاتهم ، وقيمهم أو بالأحرى السيطرة على سلوكياتهم .

وفي هذا الصدد يرى "ريتزر جورج" أن فوكو اهتم بالطريقة التي يتحكم بها الناس في أنفسهم وفي الآخرين ، من خلال إنتاج المعرفة ، وهو يرى أن المعرفة - ضمن أشياء أخرى - تولد القوة ، واهتم بالتقنيات المتبعة من المعرفة ، خاصة المعرفة العلمية ، وكيف أنها تستخدم بواسطة النظم (المؤسسات) المتعددة لممارسة القوة على الناس . وبشير ذلك إلى أن ثمة علاقات قوى كثيرة بعدد النظم (المؤسسات) الموجودة في المجتمع ، وأن المجتمع يتكون من صراعات على القوى لا حصر لها ؛ نتيجة لتفاوت امتلاك المعرفة ، وإذا كانت المعرفة هي التي تولد السلطة ، والثانية هي التي تغير المجتمع - وفقاً لرؤية فوكو - فإن المعرفة هي المستقبل عند ميشال فوكو ، أو بعبارة أخرى المستقبل يتجسد في المعرفة .

٤- "إيرليش بك" :

وبالنسبة إلى "إيرليش بك" أستاذ علم الاجتماع الألماني ، يرى أننا لا نعيش في عالم "ما بعد الحادثة" ، بل إننا نسير في الوقت الراهن إزاء مرحلة يمكن أن نطلق عليها "الحادثة الثانية" التي تعلمت فيها المؤسسات الحديثة ، بينما انقلب فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات . لقد بدأ المجتمع الصناعي القديم في الزوال ؛ ليحل مكانه "مجتمع المخاطر" .

و يعد " بك " الرائد الذى وضع مشكلة المخاطر على قائمة جدول أعمال علماء الاجتماع المعاصرين ، من خلال كتابه الشهير " سوسيولوجيا المخاطر " ، قد صاغ نظرية متكاملة أطلق عليها مجتمع المخاطر العالمى World Risksociety . إن المخاطر - وفقاً لك - تختلف فى أسبابها وأصولها وطبيعتها ، فإذا كانت الطبيعة مثلت المصدر للمخاطر التى أصابت المجتمع فى الماضى ، فإن المخاطر التى تواجه المجتمعات المعاصرة ترد إلى أنماط التنمية الاجتماعية ، والمرحلة المتقدمة التى بلغها التطور العلمى والتكنولوجى . حيث إن التغير التكنولوجى فى تقدمه المطرد ينتج عنه أنواع جديدة من المخاطر التى يجب على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها . ولا ينحصر مجتمع المخاطر على المنحى البيئى والصحي فحسب ، بل يتضمن عديد من التغيرات المرتبطة بحياتها المعاصرة ، مثل تغير وتتنوع أنماط العمالة ، وتفاقم الشعور بانعدام الأمن الوظيفى ، وتركز أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية ، وتأكل العائلة التقليدية ، وازدياد الأسرة النووية المتمرضة حول ذاتها ، وانتشار التحرر فى العلاقات الشخصية ، وغدت القرارات التى يتخذها الأفراد فى مناحى حياتهم كافة ، تشتمل على كثير من المخاطر ؛ نظراً لأن مستقبلهم لم يعد مستقراً وثابتاً ، كما كان فى المجتمعات التقليدية ، فعلى سبيل المثال أصبح الإقدام على الزواج يمثل خطوة تشوبها المخاطر نسبياً ، بعدهما كان يمثل فى الماضى مؤسسة مستقرة ودائمة إلى ما شاء الله ، وكذلك القرارات المتصلة بالتعليم والمؤهلات التربوية والمساواة الوظيفية والمهنية ، تكتفها المخاطر ، إذ من الصعب التنبؤ بالمهارات والخبرات العملية التى ستتطلبها مجالات الاقتصاد المتغيرة باستمرار .

إن هذه الأخطار تنتشر وتبرز بغض الطرف عن المحددات الزمانية والمكانية والاجتماعية. إن المخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية ، ولها آثار في الفرد والمجتمع في آن واحد .

وفيما يتعلق بمواجهة تلك المخاطر ، ذهب " باك " إلى أن مجابتها تتجاوز الدور المنوط به كلاً من السياسيين والعلماء ، بل يجب أن تسهم فيها الجماعات والحركات الاجتماعية والمجتمع المدني ، من خلال الضغط والتأثير في القرارات السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسات المرتبطة بالبيئة ، وغيرها من السياسات التي تساعد المجتمع على التقدم .

ونستنتج مما سبق أن " باك " يتوقع مستقبلاً غير مستقر للأفراد في العالم أجمع ، يتسم بعدم الثبات ومليء بالمخاطر المتعددة والمتنوعة التي ستنتج عن التطور التقني والتكنولوجي المطرد ، ويتبين من ذلك أن نظرته للمستقبل متشائمة

٥-مانويل كاستلز " :

وبالنسبة إلى " مانويل كاستلز " عالم الاجتماع الأسباني قد كان من أنصار الاتجاه الماركسي في بداية حياته الفكرية ، غير أنه مثل بوردييار ، أخذ يبتعد عن هذا الاتجاه في مرحلة لاحقة ، وتزايد اهتمامه بآثار الثورات التقنية في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري في البناء الاجتماعي .

ويعد " كاستلز" رائد تحليل مجتمع المعلومات العالمي ، من خلال تحليله للمجتمع الشبكي ، واتضحت أفكاره فى كتابه المعنون " عصر المعلومات" والذى يتكون من ثلاثة أجزاء هى : المجتمع الشبكي ، وقوة الهوية ، ونهاية الألفية. والأطروحة الأساسية التى يقدمها هى أن شكلًا جديداً فى الرأسمالية قد نشأ فى نهاية القرن العشرين ، وهى رأسمالية كونية فى طبيعتها ، وهذه الرأسمالية يقابلها قوى تتصارع معها ، هى الحركات الاجتماعية التى ترنو إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية ، وقدرة البشر فى التحكم فى مصيرهم ، وفي البيئة التى يعيشون فيها ، وهذا الصراع هو الذى يصنع الديناميكية لعصر المعلومات ، أى أن ثمة صراع يحدث بين الشبكة والذات . The Net and The self

إن " كاستلز" يرى أن ظهور مجتمع المعلومات العالمى الذى أدى إلى ظهور الشبكات ، تمثل فى مجتمعًا جديداً أفضى إلى تغيرات بنوية فى علاقات الإنتاج ، وعلاقات القوة ، وفي علاقات الخبرة . وجاءت أجزاء كتابه الثلاثة تتناول تحليلاً متعمقاً عن ذلك ، فمن ثم اهتم فى الجزء الأول بعلاقات الإنتاج ، من خلال تسلط الضوء على الاقتصاد الكلى على علاقات القوة والخبرة ، من خلال تركيزه على أزمة الدولة فى مواجهة المؤسسات الكونية ، وما يرافقها من أزمة فى الديمقراطية السياسية فى مواجهة الهويات المستحدثة ، بينما جاء الثالث يرصد فيه " كاستلز" تجليات عصر المعلومات ، وحدد أبرزها فى انهيار الاتحاد السوفيتى ، ونمو العالم الرابع ، واستبعاد أقاليم وجماعات اجتماعية ، ويزرع اقتصاد عالمى إجرامى .

ويرى "كاستلز" أنه إذا كان مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور "الشبكات" و"اقتصاد الشبكات" فإن الطابع الرأسمالي هو المسيطر على الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على التواصل والترابط الناجحين عن ثورة الاتصالات العالمية ، وأن الاقتصاد الجديد لم يعد يعتمد على الطبقة العاملة ، كما كان يذهب ماركس ، وإنما أصبح يقوم على التقدم في شبكات الاتصال والحوسبة التي أصبحت هي الأساسية لتنظيم عملية الإنتاج . ويعتقد أن الدول بمساعدة المنظمات العالمية ، وباستخدام تقانة المعلومات ، تكون قادرة على السيطرة على الأسواق المحلية ، ويضرب مثال على ذلك "فنلندا" التي تنتشر فيها ثقافة الحوسبة والنت في كل المؤسسات ، وبين معظم السكان مع شيوخ خدمات الرفاهية الاجتماعية . ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من الآثار التي ترتب على تقانة المعلومات ، وشبكات الاتصال الجماهيري على البناء الاجتماعي ، فإنها تمثل المستقبل عند مانويل كاستلز .

٦-أنتونى جيدنر :

وبخصوص "أنتونى جيدنر" فقد اتخذ موقفاً نقدياً راديكالياً من معظم النظريات السوسيولوجية التقليدية والمعاصرة ، حيث رأى أن كل النظريات السوسيولوجية ، سواء الكبيرة أو الصغرى أو المركزة ، لم تهتم بشيء اسمه Action والفعل Strueture . وعليه جاءت نظريته عن التشكيل الاجتماعي (أي الجمع بين البناء والفعل عند دراسة المجتمع ككل) مرتكزة على فكرة محورية هي : أن لابد على علم الاجتماع ونظرياته المتباينة أن يقتضوا بأن هناك ما يسمى بثنائية البنية ، وضرورة أن يجمع

(علم الاجتماع) بين البناء والفعل باعتبارهما العنصران الأساسيان اللذان يتشكل
منهما المجتمع .

ويرى " جيدنر " أن ما بعد الحادثة لا تشكل بالضرورة قطبيعة مع الحادثة ، بل
هي امتداد لها ، بل ما يطلق عليه ما بعد الحادثة تمس نفس السمات التي تحملها
الحادثة الراديكالية أخيراً . فنحن في الوقت الراهن نعيش في عالم منفلت ، تحيط
به المخاطر ، وينبغي علينا أن نضيف مفهوم الثقة إلى جانب مفهوم " المخاطر "
 فهي الآمال التي نعقدها على الأفراد والمؤسسات في مجتمعاتنا المعاصرة . وما
من شك أن العولمة والتحولات التي نتجت عنها أدت إلى فقدان مفهوم الثقة بريقه
والاهتمام به ، ولذا وجب علينا أن نثق في الهيئات والمنظمات التي تؤثر في
حياتنا حتى نستطيع أن نواجه المخاطر التي تقابلنا .

إن معيشتنا في العصر الحالي الذي يطلق عليه مجتمع المعلومات العالمي
تفضي إلى زيادة في مستوى " الانعكاسية الاجتماعية " التي تعنى أننا نقوم دائماً
بالتفكير في الأوضاع التي نعيشها ، وفي تأملها والتعمق فيها بما في ذلك أنماط
السلوك والممارسات والأفكار التي تراودنا في حياتنا اليومية ، وتظل لدينا في
جميع الأحوال القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي ؛
مما يشير إلى قدرتنا على السيطرة على المستقبل .

ويضيف " جيدنر " بأنه على الرغم من أن الدول المفردة فقدت جانباً من قوتها
التي كانت تتمتع بها في الماضي ، وقل نفوذها في وضع السياسات الاقتصادية

في ظل التحولات العالمية الراهنة ، فإن تضافر الجهود التعاونية بين الدول تزيد من السيطرة والتوجيه على هذا العالم المنفلت ، وأن الحركات الاجتماعية إذا كانت تلعب دوراً مؤثراً في المجتمع ، فإنها لا تستطيع أن تأخذ مكان ومكانة السياسات الديمقراطية المعهودة . ويشير إلى ضرورة تعاون الحكومات مع تلك الحركات ، وتتفيد مطالبها ؛ من أجل تحقيق الديمقراطية ، والتي لا تقتصر على "المجال العام " ، وإنما ظهر لها نمط جديد هو ديمقراطية العواطف ، والتي تعنى مشاركة الرجل للمرأة في الحياة العائلية على قدم المساواة . فمن وجهة نظر "جيدنر" أن المساواة بين الجنسين لا يجب أن تكون في المشاركة السياسية فقط ، بل ينبغي أن تصل إلى الحياة الشخصية حتى تصبح العلاقات بينهما قائمة على الاحترام المتبادل والتسامح . وبالنظر إلى آراء جيدنر نجد أنه ينظر إلى المستقبل في تحقيق الديمقراطية ، ليست في المجال العام فقط ، وإنما حتى في العلاقات العائلية ، هذا بالإضافة إلى ترسيخ مفهوم الثقة في المجتمع ، فهي الآلية التي ستغلب على مجتمع المخاطر ، وستجعلنا نصل إلى المستقبل المرغوب فيه .

الفصل السادس

صناعة واستشراف المستقبل في العلوم الاجتماعية

تمهيد :

وإذا كان عالم الأنثروبولوجيا " جوردون تشابلد" تكلم عن الإنسان الذى يصنع نفسه فى كتابه المعروف بهذا الاسم "Man makes Himself" ، فإن " دنيس جابور" تحدث عن الإنسان الذى يصنع مستقبله أو يخترع ذلك المستقبل ، ويقول فى هذا الصدد " إن أفضل وسيلة للت卜ؤ بالمستقبل هى أن نخترعه . فالمستقبل هو المساحة من التجربة الإنسانية التى يمكن للإنسان أن يشكلها كما يشاء ؛ ذلك لأن الماضي انتهى ولا نستطيع تغييره ، كما أن الحاضر سيختفى بمجرد رصده ، بينما المستقبل هو وحده الذى نستطيع السيطرة عليه والتحطيط له . فالإنسان له القدرة على اختراع المستقبل ، ولو فى حدود معينة ، وما من شك أن هذه القدرة هى التى جعلت المجتمع الإنسانى يصل للصورة التى عليها الآن .^(٣) فما هى الأسس المعرفية لاستشراف المستقبل ، وكيف يصنع ؟ هذان التساؤلان سنجيب عليهما فى هذا الفصل من خلال المباحث التالية .

أولاً : أهمية دراسة المستقبل:

إننا نعيش في مطلع القرن الحادى والعشرين في عالم حافل بالقلق والتوتر ، غير أنه ينطوى على وعود خارقة للعادة بالنسبة إلى المستقبل إنه عالم سريع التغير ، وتشوبه الصراعات العميقة والتوترات ومظاهر التفكاك الاجتماعي ، كما أنه يتعرض لصراع قوى من جانب التقانة الحديثة مع البيئة الطبيعية . ومع ذلك بوسعنا أن نتحكم بمصيرنا ، ونشكل حياتنا ونسيرها نحو الأفضل على نحو لم تكن الأجيال السابقة قادرة على تصوره في جميع الأحوال.^(٥) وذلك عن طريق الاهتمام بالمستقبل وبراسته، فمن ثم يعد الاهتمام باستشراف المستقبل أحد معايير القدم، فكلما زاد الاهتمام بدراسة المستقبل اتسع نطاق النظرة إليه، وكان ذلك دليلاً على درجة القدم.^(٦)

وفي هذا الصدد يقول " جون كنيث غالبريت " J.k Gallbraith " في كتابه " الدولة الصناعية الحديثة " إن "The New Industrial state " التخطيط للمستقبل أصبح سمة ضرورية من سمات الدولة الصناعية الحديثة ؛ ذلك لأن هذه السمة ترتبط بدرجة التقدم التكنولوجي ، فكلما حدث تقدم في التكنولوجيا المطبقة أضطر أصحاب المشروع إلى توجيه اهتمام أكبر بالمستقبل ، وكلما زادت هذه التكنولوجيا تعقيداً أو تكلفة زاد الاهتمام بالمستقبل^(٧) فضلاً عن ذلك دفعت الأزمات التي يشهدها العالم اليوم إلى التفكير في المستقبل ، حيث تتج الأزمة غالباً نتيجة إخفاق في معالجة المشكلات قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة

، وبالعودة إلى الوراء يسهل عموماً رؤية كيف يمكن بقدر قليل من التفكير والجهد-إذا استثمر في وقت مبكر - استباق الأزمة ومنع حدوثها ؛ مما يؤدي إلى تخفيف أعباء مالية كبيرة قد تكلفتها تلك الأزمة وقت حدوثها ؟ هناك أمثل شعبية عديدة تعبر عن هذه الحقيقة مثل " درهم وقاية خير من قنطرة علاج ".^(٨)

فالنظرة المستقبلية تسهم في تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع أيًّاً كانت درجة تقدم ذلك المجتمع ، ذلك لأن التقدم عملية ليس لها حدود تتوقف عندها ، وإنما هي حلقات متصلة متواصلة يحرص عليها العقل الإنساني الفعال على متابعتها ودفعها إلى الأمام . إنها تعبر عن رفض الواقع والتمرد عليه ، وترمى إلى تجاوز القصور الذي قد يعيي ذلك الواقع ، وتسعى إلى تحقيق غد أفضل عن طريق ارتياح مجالات جديدة في شتى مناحي الحياة.^(٩)

ولقد أسفرت الجهود المتواصلة للكشف عن أسرار الحياة والموطن المجهولة من العالم ، وارتياح مناطق ومجالات جديدة من العلم عن نتائج تجاوزت كل التوقعات التي كان يحلم بها ليس فقط الشخص العادى ، بل أيضاً الكثير من المفكرين والمتقيين المهمومين بالوضع الإنساني بشكل عام ، وتنثير في نفوسهم كثير من الخوف من قدرات العقل البشري ، والقلق على مصير الإنسان ومكانته من الكون ، بل وعلى مفهوم الإنسانية ذاته ، وقد كان من الطبيعي أن يكرس الكثيرون من هؤلاء المفكرين والباحثين أنفسهم ؛ لتبني مسار هذه الكشف ورصد النتائج التي سوف تترتب عليها وتأثيرها في المجتمع ، ووضع التصورات

المحتملة لما يمكن أن يكون عليه الوضع الإنساني في المستقبل القريب والبعيد ، واقتراح الوسائل والأساليب التي يمكن بها مواجهة هذه النتائج والتكيف معها ، وتخير المستجدات الناجمة عنها لمصلحة الإنسان ، وتقديم المجتمع . وأدى ذلك كله إلى قيام دراسة أو علم المستقبل ^(١٠) والذي أنشئت له عديد من الهيئات والمؤسسات والمنتديات المستقبلية في معظم البلدان ، حتى بلغ عددها عام ٢٠٠٢ أكثر من ٩٠٠ مؤسسة منتشرة في بلدان العالم . ^(١١)

وتجدر الإشارة إلى أن المستقبل لم يعد علمًا إلا في العصور الحديثة ، وفي بدايات القرن العشرين على وجه التحديد ، حيث بُرِزَ إلى الوجود شكل جديد من الجهد الإنساني يختلف اختلافاً نوعياً عما سبقه من محاولات في مجال البحث عن المستقبل ، وعلى الرغم من أن لعلم المستقبل جذور في تراث العصور السابقة الفكرى والأدبى والعلمى والدينى ، فإنه أصبح يحمل سمات عامة جديدة تجعله يختلف عن الاستطلاعات السابقة للمستقبل ، ومن سمات علم المستقبل اعتماده بصورة أساسية على العقل ، مقترباً بالخيال والحدس . ومعنى ذلك أن الأرض الأساسية للتفكير المستقبلي هي أرض الواقع والمعطيات لا أرض الأوهام والتخيلات . ومن سمات التفكير المستقبلي ، ووعى المشغلين به بأهمية الزمن ، فهم يدركون أن المشكلات اليوم جذوراً في الماضي ، وأن تلك المشكلات لا تنشأ بين يوم وليلة ، وإنما تكون تدريجياً وبصورة لا يلحظها غالباً الإنسان العادى ^(١٢) . وهكذا ترتبط مقولات الزمان ارتباطاً وثيقاً ؛ فلكى نفهم الحاضر ونستطيع تشكيل الغد بوعى كاف ، علينا أن نعلم كثيراً عن الماضي ^(١٣) ؛ ذلك لأن

المستقبل يستند إلى الحاضر ولا ينفصل عن الماضي ، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نستشف الأحداث المستقبلية دون الاستناد إلى الماضي والحاضر. (١٤)

ويشير ما سبق أن دراسة المستقبل ثمرة من ثمرات التقدم العلمي ، ولم يكن من الميسور التفكير فيها ، إلا على أساس من معلومات ومناهج علمية منضبطة ، فهى فى حقيقتها نبت مجتمع علمى لا يمكن أن تقوم لها قائمة فى مجتمع لا تسوده الروح العلمية . (١٥)

وتساعد دراسة المستقبل على تحقيق أهداف العلم المتتجاوزة لمرحلة الفهم ، فهى تتيح للباحث الأساليب والأدوات التى تمكنه من طرح التنبؤات و الاستشراف العلمى للمستقبل ؛ مما يفضى إلى استكمال أهداف العلم (الفهم - التنبؤ - التحكم) . (١٦)

وهناك من يرى أن دراسة المستقبل هى الخطوة الأولى للمشاركة الإيجابية فى صوغه ، حيث إنها ترشدنا إلى طريق المستقبل المرغوب فيه ، وتجعل قرارات اليوم متوافقة مع المستقبل الذى نريده ، علاوة على أنها تساعدنا على اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم الاستعداد لمواجهتها أو العمل على عدم وقوعها . فهى تؤدى إلى الاستعداد المبكر للمستقبل والمشكلات التى قد تحدث فيه ، واكتشاف أنفسنا وموارينا وإمكانياتنا الكامنة ، والتى ربما تحول إلى طاقة فعالة بفضل اكتشافها ؛ مما يتربى عليه تتمية شاملة للمجتمع ، فهى توفر قاعدة

معرفية قوية حول السيناريوهات البديلة للمستقبل ، يمكن لأفراد المجتمع الاعتماد عليها في تحديد اختيارتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .^(١٧)

وقد ذهب " أدوارد كورنيش "^(١٨) إلى أن لدراسة المستقبل فوائد عديدة منها :

- ١- المساعدة في عملية صنع القرار .
- ٢- تهيئة الناس للعيش في عالم متغير .
- ٣- توفير إطار للمصالحة والتوفيق والتعاون ، وهذا لا يطبق فقط على المنظمات والمجتمعات الصغيرة ، بل على الأمم والمجتمعات الدولية .
- ٤- الإسهام في نمو المعرفة العلمية ، وإثراء الفكر .
- ٥- المساعدة على الإبداع .
- ٦- المساعدة على حث الناس سواء شباب أو شيوخ على التعليم .
- ٧- توفير منظور لتطوير متكامل للناظرة الشخصية أو فلسفة الحياة .
- ٨- تقديم وسيلة للنقاوة أو " المتعة " .

وعليه يمكن أن نوجز أهمية دراسة المستقبل في أربعة محاور رئيسية ^(١٩) :

- ١- التنبؤ بالصعوبات والمشكلات المتوقعة والاحتراز منها أو مواجهتها .
- ٢- اكتشاف مطالب المستقبل والاستعداد له بما يمكن إعداده من أجل حياة أفضل .

٣- التغلب على خطر المفاجأة.

٤- قيام عمليات التخطيط واتخاذ القرار على ضوء أسس علمية مدرورة ووفق تصورات مستقبلية مرسومة.

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول إن الدراسات المستقبلية تعد إحدى أدوات ترشيد القرارات ، غير أن إجراؤها لا يعني ضمان حدوث ذلك الترشيد ، ومع ذلك يظل لتلك الدراسات دورها الإيجابي الهام كمرشد وموجه لاتخاذ القرارات السليمة ، وفضلاً عن ذلك يبقى لها دور عظيم الشأن ، حيث إن إجراؤها يمكن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التي تتبعها مدارس فكرية متباعدة ، وتنتشر بين عدد كبير من المثقفين والأكاديميين ، وبيان صور المستقبل في ظل تلك الأحوال يساعد في حسم كثير من المناقشات ، ويفضي إلى تكوين تيار فكري وطني وقومي حول المستقبل المرغوب فيه ، والآليات والإجراءات التي تساهم في الوصول إليه . (٢٠)

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية والاهتمام الواضح بها من قبل دول العالم المتقدم ، فعلى سبيل المثال يدرس في الجامعات والمعاهد الأمريكية أكثر من ١٥ مقرر في الدراسات المستقبلية (٢١) فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها في الثقافة العربية المعاصرة ؛ بسبب الاستغراق في الحاضر بمشكلاته وألامه ، علاوة على خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة تشجع على النظر إلى الماضي ، والتوقف عنده ، وتقوض أي محاولة للتطلع إلى المستقبل ؛ وبسبب وطأة الكثير

من القوى المحافظة التى ترى فى أى محاولة للتقدم تهديداً لوجودها^(٢٢) فالناس إزاء تصور المستقبل قسمان ، الأول المحافظون ، وهم الذين يحافظون على الموروث الفكري ، أياً كان ، ويعطونه الأولوية فى فراء الحاضر والمستقبل ، ويكون مفهومهم للحاضر والمستقبل منحازاً للماضى ، والثانى هم المجددون والمطورون ، وهم يسعون دائماً للتغيير والتطور ، ويكون مفهومهم للحاضر منحازاً للمستقبل الذى يتصورونه ، وحتى هذا المستقبل المطور نفسه فإنهم يغيرونه ويطوروه أحياناً .^(٢٣)

إن المستقبليين وهم مقتنعون تماماً بأن الأفكار تستطيع إزاحة الجبال ، مهتمون جداً بالتنمية المنهجية للأفكار ، فمن طرق الأفكار السليمة ربما تستطيع شعوب العالم أن تنهى الحروب والفقر والمجاعات والأمراض ، فكما يمكن إشادة بناء إذا اعتقد الناس أنه سيشاد ، يمكن أيضاً إقامة العالم المرغوب فيه . وإذا أمكن تصور هـ بشكل صحيح أى إذا استطاع الناس خلق إجماع حول شكل العالم المستحب المفضل ، وكيفية تحققـه . ومن أجل تنمية إجماع كهذا يعتقد المستقبليون أن الأفكار عن عالم المستقبل يجب أن تتولد وتدرس منهاً ، وهكذا يعني ضمنياً تطوير دراسة المستقبل بوصفها نشاطاً إنسانياً هاماً وتميزتها^(٢٤) .

ثانياً : أهداف دراسة المستقبل :

تسعى الدراسات المستقبلية لاستشراف آفاق المستقبل ، إذ إن التعرف إلى نمط التطورات والتحولات المستقبلية المحتملة ، والقوى والمتغيرات المسيطرة على حركة

المستقبل ، يساعد متذبذى القرار على إعداد الحسابات المستقبلية الازمة ، وتبني قرارات سديدة تحقق المستقبل المفضل . (٢٥) ومع ذلك فكل مجتمع يصنع لنفسه مستقبلاً خاصعاً لقدراته المؤسسية المنظمة ، وموارده الثقافية والطبيعية ، فعمليات التخطيط والتتبؤ بالمستقبل ، وصوغ سيناريوهات له كلها انعكاسات للقدرات المؤسسية في المجتمع . وما من شك أن المجتمع الذي يمتلك مؤسسات ضعيفة يضطرب مستقبلاً ، حتى يتخذ الخطوات الضرورية لتقوية مؤسساته . (٢٦)

وفي هذا الصدد رصد " روى أمara" ستة أهداف لدراسة المستقبل: (٢٧)

١- تحديد وفحص دراسة المستقبلات البديلة ، بمعنى أن طبيعة المستقبل لا تقوم على فكرة التنبؤ ؛ لأن التنبؤ يعني ضمنياً الوصول إلى مستقبل واحد ووحيد محدداً سلفاً ومعروفاً مسبقاً ، وهذا مرفوض في الدراسات المستقبلية التي تهتم بالوصول إلى السيناريوهات البديلة للمستقبل ، والتي قد تكون ممكنة أو محتملة أو مرغوبة .

٢- توصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لكل احتمال أو مستقبل بديل ، إذا اتفقنا بأن المستقبل صوره متعددة وأنه أيضاً محتملاً ، وعليه فإن هناك مستقبلات أكثر احتمالاً من بعضها الآخر .

٣- تحديد المناطق الحاكمة التي تمثل إنذارات أو تحذيرات من مستقبلات معينة ؛ وذلك لأن دراسة المستقبل تهتم أساساً بالتعرف إلى العديد من المفاتيح الممكنة حول التغيرات المتوقعة . ونحن نريد معرفة ماذا نبحث؟

وماذا نراقب؟ وما الإشارات التحذيرية المبكرة التي نكشف عنها؟ حيث يكون هدفنا هو تقليل عنصر المفاجأة مهما اختلف مصدره.

٤- فحص مجموعة من الأحداث والنتائج التي ترتبت عليها ، حيث إن ذلك يساعدنا في صوغ السيناريو والتخطيط لأى طارئ يحدث أثناء سير الأحداث في المستقبل ، وذلك لأن الفكرة الأساسية هي رصد الآثار التي ترتبت على حدث أو مجموعة من الأحداث وانعكاساتها على البنية الاجتماعية في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب أو البعيد .

٥- فهم العملية الضمنية للتغيير ؛ ذلك لأن عدم فهمها يؤثر بالسلب في عمليات الاستشراف ، وبوجه خاص طويل المدى بسبب جهلنا بالأحداث غير المتوقعة والطارئة أو العارضة . ففهم المستقبل وسيناريوهاته المحتملة يتوقف على معرفتنا بنوع العمليات الأساسية الفاعلة للتغيير والقوى المحركة له .

٦- فهم المستقبل المرغوب فيه والإجراءات والخطوات التي يجب أن تتخذ للوصول إليه ، فضلاً عن التعرف إلى المشكلات والمخاطر التي قد تواجهنا في المستقبل وتقوض أحلامنا إزائه .

ويستطيع المتتبع لنشأة وتطور الدراسات المستقبلية أن يرصد عديد من الأفكار حول مهام تلك الدراسات ، إلا أن أطروحة " دانيال بيل " في هذا الصدد هي الأكثر أهمية من غيرها ، فمن ثم حدد أهمية الدراسات المستقبلية في تسع

مهام: (٢٨)

- ١-أعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة possible futures ، أي بعض النظر بما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً ، وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية .
- ٢- دراسة مستقبلات محتملة probable futures ، أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدث خلال أفق زمني معلوم ، وفق شروط محددة (مثلًا بافتراض تغييره على نحو أو آخر) غالباً ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة .
- ٣- دراسة صور المستقبل images of The future ، أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواه ، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها ، وذلك باعتبار تصورات الناس حول المستقبل تؤثر فيما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر ، سواء من أجل التكيف مع تلك التصورات عندما تقع ، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع .
- ٤- دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية ، أي تقديم أساس فلسفى للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية ، والاجتهداد في تطوير مناهج وأدوات البحث في المستقبل .

- ٥- دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية ، وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافي للدراسات المستقبلية ، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها ، إذ أن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند

بالضرورة إلى أفكار الناس عن "معنى الحياة" وعن "المجتمع الجيد"

ومن "العدل" وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية.

٦- تفسير الماضي والحاضر من أجل استشراف المستقبل . فالماضى له تأثير فى الحاضر وعلى المستقبل ، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي ، كما أن النسبة الكبرى من دارس المستقبل يعتبرون أن أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها فى تشكيل المستقبل .

٧- إحداث التكامل بين المعارف المتعددة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعى ، وذلك أن معظم المعارف التى يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي إلا معارف تنتوى إلى علوم و مجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصين فيها ، ولذلك يطلق على الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية integrative أو الدراسات البينية . ولما كانت التوصية بفعل اجتماعى ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدتها برغم أهميتها ، بل يلزم أن تستدعي قيماً أو معايير أخلاقية معينة ، فإن على الدراسة المستقبلية أن تزوج بين المعرفة العلمية والقيم السائدة فى مجتمع ما .

٨- زيادة المشاركة الديمقراطية فى تصور وتصميم المستقبل ، أو ديمقراطية التفكير المستقبلى والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية ، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك فى اقتراح وتقدير الصور البديلة للمستقبل الذى يؤثر فى حياتهم وحياة أبنائهم .

٩- تبني صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها ، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع ، ويتصل بذلك تبني أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها ، والحلولة دون وقوعها .

ومع ذلك ينبغي الانتباه إلى أمرين بشأن الأهداف التسع السابقة : أولاً ، هو أنها أهداف لعلم المستقبل أو حقل الدراسات المستقبلية في مجموعة ، وليس من المتعين على أي دراسة مستقبلية أن تقوم بهذه الأهداف التسع جميعها ، فلها أن تختار منها ما يناسبها في ضوء موضوعها . والثاني ، أن هذه الأهداف ليست جميعها محل اتفاق بين دارس المستقبل ، حيث إن من أكثر الأمور التي يدور حولها الجدل في مجال الدراسات المستقبلية هي أهداف تلك الدراسات .

ثالثاً: إشكاليات دراسة المستقبل:

ثمة إشكاليات نظرية ومنهجية تقوض تطور الدراسات المستقبلية . ويتسلط الضوء على أهم تلك الإشكاليات النظرية نجد أنها تتركز في أربع رئيسة : (٢٩)

الإشكالية الأولى : تتعلق بمفهومنا عن المستقبل فهذا المفهوم ينطوي على مفارقة . فالمستقبل ليس له وجود كشيء مستقل ؛ لذا لا يمكن دراسته ، بل من الممكن دراسة أفكار عنه ، وقد يكون مصدر هذه الأفكار هو الماضي أو الحاضر ، وتقضى هذه الإشكالية إلى صعوبة صوغ صورة كاملة للمستقبل ، بل نتصوره ونشكله وفق اختيارات مفتوحة مشروطة بالواقع الموضوعي .

وتقود الإشكالية السالفة إلى نتيجتين مهمتين :

- ١- تعدد موضوع البحث المستقبلي . فالبحث المستقبلي باعتباره بحثاً اجتماعياً يتعامل مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد . وهناك عوامل عديدة ومتتشابكة ويفصلها أو التحكم فيها في وقت واحد تسبب تلك الظواهر ، علاوة على أن التحقيق التجريبى من صدق نتائج البحث المستقبلي متعدراً تماماً .
- ٢- موضوعية الباحث المستقبلي ، فمن ثم يصعب عليه تخلص ذاته من المعتقدات والأراء والتعصب الأيديولوجي لاتجاه أو أفكار معينة .

وبالنسبة للإشكاليات الثانية : يمكن إيجازها في أنه ليس هناك مستقبل واحد ووحيد بل مستقبلات ، وهذه المستقبلات التي تتراوح بين المحتمل والممكن والمفضلة ، وقيادة التغيير تكمن في الاجتهاد لتحويل السيناريوهات المحتملة إلى ممكنة سعياً إلى سيناريوهات مفضلة متقدمة عليها . وتحديد المحتمل يحتاج إلى علم مستقبلي ، وتصنيف الممكن يحتاج إلى فن مستقبلي ، وتوضيح المفضل يحتاج إلى سياسة مستقبلية .

الإشكالية الثالثة : تتصل بصعوبة الوصول إلى دراسة متكاملة عن المستقبل دون الاعتماد في دراسته على تخصصات متباينة ، وإن تكون دراسته على فترات مختلفة من الزمن . فالدراسة المستقبلية محملة بأكثر من تخصص فهي في الأساس دراسات بينية Inter Disciplinary studies في معظم تصوراتها ،

فإجراه أى دراسة مستقبلية على أى ظاهرة ، يلزم وضع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع محل اعتبار .

أما الإشكالية الرابعة : تتحدد في أن النظر إلى المستقبل يشوشه تماماً ، كما أن النظر إلى الذرة يغيرها ، والنظر إلى الإنسان يحوله ، وهذه الإشكالية تواجه العلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه خاص .

وبناءً عليه تتخذ دراسة المستقبل أحد سبعين :

١-ينطلق من الحاضر بمواصفاته وتشكيياته إلى المستقبل في شكل سيناريوهات " اتجاهية " (خالية من المفاجآت) وهى امتداد Exploratory للماضي والحاضر ، وهذا ما يعرف بالمقارنة الاستكشافية Approach .

٢-ينطلق من رغبات وأهداف مبتغاة ومرغوبة ؛ ليبحث في الحاضر عن الإجراءات والخطوات التي يتبعن الالتزام بها حتى نصل إلى المستقبل المرغوب فيه (المعياري) وهى ما تعرف بالمقارنة الاستهدافية Normative Approach وتتسم المقاربة الأولى بأنها امتدادية غير مبدعة (غالباً) فهى تعيد إنتاج الحاضر ، فى حين أن المقاربة الثانية مبدعة ولكنها قد تجنب إلى الخيال ، وكلاهما يشوش المستقبل ؛ ولذا ظهرت مقاربة ثالثة هي مدخل أو مقاربة Vision Approach مركبة من المقاربتين الاستكشافية (الأكثر دقة) والمعيارية (الأكثر خيالاً) لتعظيم مزايا كل منها .

وخلاله هذا أن نمط الدراسة المستقبلية يحدّد أهدافها ، فمن ثم يتمحض عنها أنماط متعددة من السيناريوهات ، إما سيناريو اتجاهي (خالى من المفاجآت) أو سيناريو بديل (محتمل أو ممكن أو مفضل) .

وإذا كان التحليل السابق تناول أهم الإشكاليات النظرية التي تقوض الدراسات المستقبلية ، فإن ثمة إشكالية تتعلق بالمنهجية ، يتمثل أهمها في تبادل المواقف بين الاستناد إلى المنهجيات الغربية عند إجراء الدراسة المستقبلية ، أو تطوير منهجيات مستقلة ، والدعوة إلى تطوير منهجيات مستقلة في بعض الكتابات تهتم بمستوى المنهجية والمنهج ، وليس بالضرورة الأدوات المنهجية . وهذه الإشكالية جاءت انعكاساً لأزمة المنهجية في الدراسات الغربية ، حيث تشير عدد من الكتابات إلى عدم وجود منهج متفق عليه في الدراسات المستقبلية .

وتتعلق بهذه الإشكالية على مستوى والمنهج إشكالية ثانية تتعلق بالأدوات المنهجية، فهناك من يرى أن الأدوات الجديدة للدراسات المستقبلية لها قيمة ، إلا أنه لا يجب الاعتماد عليها بشكل كلٍ ، فنشأتها الغربية تحملها تحيزات وأحكام غربية ، حيث إن استخدامها يتطلب درجة من الوعي بالسياق الاجتماعي الذي نشأت فيه ، ومن ثم إدراك أنها قد تنتج مستقبلات بديلة لا تناسب الاحتياجات والأهداف والقيم السائدة في مجتمعاتنا . وفي هذا الإطار برزت إشكالية الأدوات المنهجية في عدة كتابات في إطار المفاضلة بين الأدوات الكمية والكيفية ، أو

التأكيد على ضرورة الجمع بين المناهج الكمية (لتقضى إلى الدقة) والكيفية (لتقضى إلى الرؤية) . وهناك من يرى أن دقة النتائج لا ترتبط بأسلوب التحليل ، ولكن بعمق هذا التحليل (سواء كان كمياً أو كيورياً) وأنه إذا لم يتم وضع ضوابط منهجية صارمة يسهل الواقع في أخطاء علمية جسيمة .^(٣٠)

وثمة إشكالية أخرى تتعلق بمدى علمية الدراسات المستقبلية ، وإذا كانت وظيفة العلم كما ذهب " براثويت R.B. Braithwaite" في مؤلفه التفسير العلمي ، أنها تكمن في إقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث الواقعية أو المسائل التي يبحثها ، ومن ثم تساعدنا على الربط بين ما توصلنا إلى معرفته من أحداث ، كما تمكنا من التوصل إلى تنبؤات ثابتة تتعلق بذلك الأحداث التي لا تزال غير معروفة .^(٣١) وعلى الرغم من أن ذلك يشير إلى أن الدراسات المستقبلية تحقق الكثير من مفهوم العلم ، فإنها تفتقد النظريات الخاصة بها ، حيث تستند إلى نظريات من علوم أخرى بحكم أنها تقع في نطاق التخصصات البينية . وإذا كان يفهم كذلك من الاقتباس السابق أن للعلم وظائف أهمها ، تفسير الظواهر أو استكشاف الآفاق المستقبلية للظواهر الطبيعية والاجتماعية ، إلا أن هذا الدور تطور مع تطور المجتمع ، وأصبح للعلم قوة (سلطة) بمعنى أداة للتغيير العالم ، وبمعنى أنه تحول إلى عامل من العوامل المحفزة على التغيير أو المسببة له ، من خلال قدرته على السيطرة على الظواهر الاجتماعية والطبيعية ، والدراسات المستقبلية لم تصل حتى الآن إلى هذه المرحلة . ورغم أنها تسهم في اتخاذ القرارات ، ومع ذلك لا تعد أداة للتغيير ، وأن ذلك يعطيها صفة العلم ، ذلك أن

اتخاذ القرارات يعتمد على كم هائل من المعلومات ؛ من أجل أن تكون القرارات صائبة . (٣٢) فثمة فرق بين المعلومات والمعرفة ، فتطور المجتمعات رهين بتحول المعلومات إلى معرفة ، علاوة على ذلك لا تتوفر في الدراسات المستقبلية خصائص المعرفة العلمية كافة .

رابعاً : نشأة وتطور دراسة المستقبل :

إن الفكر المستقبلي قديم قدم الحياة البشرية ، فقد ذكرت الأديان السماوية بالماضي وأسراره ، وتحدثت عن المستقبل وعن اليوم الموعود (يوم الحساب) ، وانتشر قديماً العرافة والكهانة والتجيم ، واهتمت الحضارات القديمة (الفرعونية والبابلية واليونانية والهندية والصينية وغيرها) بالتقدير في المستقبل وما يحمله بين طياته من أحداث . (٣٣)

وعلى الرغم من أن اكتشاف المستقبل مر بمجموعة من التطورات المطردة عبر تاريخ الحياة الإنسانية ، فإنه لم يعتبر علمًا إلا في العصور الحديثة ، حيث برز إلى الوجود شكل جديد من الجهد الإنساني يختلف عما سبقه من اجتهادات في مجال البحث عن المستقبل . ورغم أن لعلم المستقبل جذوراً في تراث العصور السابقة الفكرى والأدبى والعلمى والدينى ، فقد أصبح يحمل سمات عامة جديدة تجعله يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاستطلاعات السابقة للمستقبل . (٣٤)

واختلفت آراء العلماء إزاء البداية العلمية الفعلية لدراسة المستقبل ، فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى ترى أن ظهور كتاب " توماس مور " بعنوان " اليوتوبيا " في القرن الخامس عشر ، والذى يطرح تصوراً مستقبلياً للمجتمع المثالى الذى يخلو من الاضطهاد والظلم والأنانية ، فإن هناك من يرى أن كتاب " مدينة الله " للقديس " أوغسطين " ربما يعد أول دراسة علمية فى هذا المجال ، تبعه بعد ذلك كتاب ابن خلدون " المقدمة " الذى نشر فى القرن الرابع عشر الميلادى (٣٥).

وتتجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات أخرى سبقت أوغسطين وابن خلدون ، فمن ثم نجد " أفلاطون " يحيى التبؤ بالمستقبل ويصفه بأنه أسمى الفنون ، وفى كتابه " الجمهورية " يؤسس دعائم مجتمعه المثالى ، والذى تتركز فيه الحياة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية حول مفهوم " العدالة " ، وجاء من بعده عديد من المحاولات لوضع مدن فاضلة ، وأحياناً فاسدة ، ومنها المدينة الفاضلة للفارابى ، وذلك فى كتابه " آراء أهل المدينة الفاضلة " .^(٣٦) وفي القرن السادس عشر ظهرت عدة محاولات أشهرها محاولة العالم الفلكي الفرنسي " ميشال نوستراداموس " (١٥٠٣ - ١٥٦٦) والذى احتوى كتابه (مائة عام القرن) عام ١٥٥٥ على توقعات مستقبلية تهم الشعوب الأوروبية أهمها " ثورة روسيا ١٩١٧ " وانفجار تشنونوبول " فى أوكرانيا .^(٣٧) ثم تلاه فى نهاية القرن السادس عشر كتاب الفيلسوف الإنجليزى الشهير " فرانسيس بيكون " المعروف باسم (أطلنطا الجديدة) والذى يقدم فيه رؤية مستقبلية للعالم من خلال تصوره لمجتمع جديد

يعتمد على العلم كوسيلة أساسية لتغيير العالم والتحكم في الطبيعة والارتقاء بالحياة .^(٣٨)

وهناك من يرى أن كتاب العالم الفرنسي "كوندورسيه" المعنون بـ(رسم تخطيطي لصورة تاريخية لتطوير العقل البشري) والذى ظهر فى أواخر القرن الثامن عشر ، يعد أول محاولة للنظر فى دراسة المستقبل على أساس منهجية علمية ، حيث تبأً بكثير من تطورات القرنين التاسع عشر والعشرين ، وربما القرن الحادى والعشرين ، وأثنى على هذا الكتاب "س . كولم. جيلفيان" عالم المستقبل الشهير فى القرن العشرين ، وكتب أن تسعه دارسين اعتبروا تنبؤات "كوندورسيه" الاجتماعية صحيحة فى ثلاثة أرباع الحالات ، ونسب إليه إنشاء أسلوب التنبؤ الاستقرائي واستخدامه ، وأنه أول من قام بتتبؤات مشروطة .^(٣٩) وفي القرن نفسه جاءت محاولة "سامويل مادن" فى كتابه " ذكريات القرن العشرين" وصدر عام ١٧٣٠ والذى تبأً فيه بعديد من الأشياء التى ستحدث فى القرن العشرين ، ولكن بعضها حدث فى عهده وكان مألوفة، ومع ذلك هناك عدد من الأشياء التى توقعها حدث فعلاً فى القرن العشرين مثل إنشاء صوامع الغلال فى كل قرى بريطانيا ، وسن بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة ومكانتها فى المجتمع ، ويعتبر الكثيرون من المهتمين بالدراسات المستقبلية أن كتاب مادن هو البداية الحقيقية الممهدة لظهور " علم المستقبل ".^(٤٠)

وهناك من يرى أن أول محاولة لاستطلاع مستقبل الجنس البشري على أساس علمية ترد إلى القرن التاسع عشر الذي شهد النبوءة الذائعة الصيت الخاصة بالسكان للاقتصادي الإنجليزي توماس مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٤٣) الذي طرح في دراسته الشهيرة عن نمو رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم لحل التناقض الاجتماعي الناتج عن الثورة الصناعية الذي تمثل في تزايد أعداد الفقراء وتصاعد احتمالات الصراع الطبقي في ظل سيطرة الطبقة الرأسمالية في المجتمع البريطاني وقتئذ ، وتوقع مالتوس أن يتم التغلب على هذا التناقض من خلال الأوبئة والمجاعات والحروب التي تتولى التخلص من الفقراء ، و"إيقاف تزايدهم الذي يهدد مصالح الفئات التي تتحكم في مصادر الإنتاج والثورة والنفوذ السياسي ، ولكن لم تتحقق توقعات مالتوس ، وتم حل هذا التناقض عن طريق آخر وهو الاستعمار ، وإذ بدأت بريطانيا توسيع في استعمار مناطق شتى من قارات آسيا وأفريقيا ، وقد تمخض عن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه المستعمرات تحسناً ملحوظاً في أحوال الطبقة العاملة في بريطانيا ؛ مما ساهم في إنهاء الصراع بصورة سلمية على حساب شعوب المستعمرات في العالم الثالث .^(٤١) وفي القرن التاسع عشر أيضاً وبداية القرن العشرين انتشرت الأطروحات المستقبلية المرتبطة بالخيال العلمي ، وبخاصة عند "جون فيرن" و"إدوارد بيلامي" و"اسحق أزرعون" و"هـ. جـ. ويلز" وغيرهم .^(٤٢) والتي كان للكثير منها الفضل في شيوخ الفكر المستقبلي وأيضاً في تطوير عديد من التقنيات والأجهزة العلمية والتمهيد لرحلات الفضاء .^(٤٣)

وعلى الرغم من إسهام المحاولات السابقة في تكوين رصيد معرفي للدراسات المستقبلية في إطار يتسم بالطابع العلمي ، فإن هذه الدراسات لم تكتسب معناها الاصطلاحى علمياً إلا فى أوائل القرن العشرين على يد عالم الاجتماع " س . Gilfillan" . S. colum الذى اهتم بتحديد دقة المتبئين السابقين ومن فهم عملية التنبؤ ، وربما يكون هو الشخص الأول الذى درس علم الطرائق methodologies بجدية بدءاً من عام ١٩٠٧ ، وربما يكون هو أيضاً أول من صاغ اسماً لعلم المستقبل ، ففى رسالته لنيل درجة الماجستير التى قدمها سنة ١٩٢٠ لجامعة كولومبيا اقترح اسم "mellontology" على حقل الدراسات المستقبلية ، وهى كلمة ذات أصل يونانى معناها أحداث المستقبل ، ولكنها لم تحظ بالانتشار والقبول فى الأوساط العلمية ؛ ولذلك طواها النسيان (٤٤) . وخلال العشرينيات من القرن العشرين ناقشت فى إنجلترا سلسلة من الكتب لعلماء مشهورين فى المستقبل فى شتى الميادين ، ففى كتاب " ايكاروس: أو مستقبل العلم " Icarus : or The future of science ١٩٢٤ كتب "برتراند راسل Bertrand Russel ما أصبح الآن الحكمة التقليدية الجديدة : " إن العلم لم يمنح البشر المزيد من ضبط النفس والتحكم بها ، ولا المزيد من الدقة واللطف ، أو المزيد من القوة لإضعاف عواطفهم : إن عواطف البشر الجماعية شريرة إلى حد كبير ، والأقوى منها هى الكراهة ، والمنافسة الموجهة إلى مجموعات أخرى ، فكل ما يمنح البشر القوة حالياً للانغماض فى عواطفهم الجماعية هو شيء سيء ، وهذا هو سبب خطر أن العلم سيعمل على تدمير حضارتنا " وفي عام ١٩٢٦ وصف الجنرال الفرنسي " فرديناند فوش Ferdinand foch الحرب القادمة التى

حدد بدء اندلاعها سنة ١٩٤٦ ، ومن التنبؤات الأخرى التي نشرت في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ، تنبؤات المخترع شارلز . ف. كيتيرننج Charles Kettering عام ١٩٣٥ الذي قال "اهتمامى منصب على المستقبل لأننى سأمضى بقية حياتى فيه" وفي عام ١٩٣٢ نشرت "لجنة البحوث الرئيسية" التي عينها "هوفر" عام ١٩٢٩ لدراسة الاتجاهات الاجتماعية مؤلفاً كبيراً بعنوان "الاتجاهات الاجتماعية الحديثة Recent social Trends" والذي يعد أشمل تقويم للنظام الاجتماعي في أمريكا ولا يزال علماء الاجتماع يقدرونها حتى الآن . وقد كان مدير المشروع عالم الاجتماع "ويليام أو جبiren William f. ogburn" والذي دعا في عام ١٩٣٥ إلى إنشاء علم المستقبل . وفي عام ١٩٣٧ نشرت "لجنة الموارد القومية والاختراعات الجديدة" والذي اهتم في جزء منه بأثر الاختراعات الجديدة خلال السنوات التالية ما بين عشرين وخمس وعشرين سنة ، وبخاصة ميكنة القطن في الجنوب وأثارها الاجتماعية ، ويشير فيه إلى أهم المشكلات التي قد تواجه أمريكا ويطرح أساليب لحلها .^(٤٥) إلا أن "أوسيب فلختهايم" الألماني قد توصل إلى اصطلاح بديل هو "Futurology" وهو الاسم الشائع لهذا المجال باللغة الإنجليزية^(٤٦) وذلك في كتابه "التاريخ وعلم المستقبل" عام ١٩٤٣ وقد دشن كتابه هذا عملية تطبيق واسعة لهذا العلم تستهدف التنبؤ البعيد في عديد من المجالات كالسياسية ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والبيئة.^(٤٧) أما الاصطلاح الفرنسي لعلم المستقبل فهو "prospective" الذي طرحته جاستون برجيه "عالم المستقبليات الفرنسي".^(٤٨) وفي الاتحاد السوفيتي والدول التي كانت تتنمي إلى منظومته يفضل استخدام مصطلح "prognosis" أي

الوصول إلى خلفية للمعلومات المستقبلية لمدى طويل ، وهى لازمة للنشاط الاقتصادي والخطيط الدقيق.^(٤٨)

ومع ذلك ذهب " هارولد شان H. G. shane " إلى أن أول إنسان قام بالكشف عن المستقبليات البديلة هو الفيلسوف والأديب الفرنسي " فولتير " (١٦٩٤ - ١٧٧٨) فمن ثم اقترح مصطلح " prevoyance " الذى يصف عملية استشراف المستقبل.^(٤٩) وشهدت الفترة الممتدة من الأربعينيات ، وبوجه خاص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و السبعينيات نقلة نوعية فى الاهتمام بالدراسات المستقبلية ، وتطوير مناهجها وأدواتها ، وإذا كان المستقبليون الفرنسيون يعدوا رواد فلسفة المستقبلية ، فإن العلماء والمفكرين فى الولايات المتحدة الأمريكية ازداد اهتمامهم بذلك الدراسات عقب الحرب العالمية الثانية ، وكان هدفهم الرئيس من تلك الدراسات هو الأمن القومى للولايات المتحدة، فقد كان " ه . ه أرنولد . H. Arnold " القائد العام لسلاح طيران الجيش ، قدم مساهمتين هامتين للحركة المستقبلية ، الأولى منها قد تكون التتبؤ الرئيس الأول للقدرات التقنية المقبلة، والثانية أنه أنشأ " معمل الفكر " الأول ، وقدم الجنرال " أرنولد " مساهمته الأولى فى المستقبلية عام ١٩٤٤ ، حين طلب من " ثيودور فون كارمان Theodor von Karman " إعداد تتبؤ عن القدرات التكنولوجية التى ربما تكون هامة للعسكريين ، ورصد تقرير " فون كارمان " عام ١٩٤٧ ، وكان عنوانه " آفاق جديدة Towards New Horizons " وقدم هذا التقرير عديد من التنبؤات التكنولوجية أدت إلى قيام " هيئة التنبؤ التكنولوجى بعيد المدى للجيش " وأوضح التقرير أن

القدرات التكنولوجية يمكن التبوء بها ، وكانت مساهمة " أرنولد" الثانية ، وربما الأكثر أهمية في الدراسات المستقبلية هي إنشاء مؤسسة علمية لتحليل البدائل السياسية ، فقد دفع شركة دوجلاس للطائرات" إلى تأسيس مشروع " راند RAND Research and Development (اختصاراً لـ والتطوير) في عام ١٩٤٦. وفي عام ١٩٤٨ انفصل مشروع " راند" عن شركة دوجلاس وأصبح يسمى " هيئة راند" AND Corporation تتلقى دعماً مالياً من مؤسسة فورد ، وكان هدفها المعلن هو تعزيز وتنمية الغايات الخيرية والتعليمية والعلمية المؤدية للرفاقة العامة وأمن الولايات المتحدة ، وبذلك تكون راند قد تحولت من مجرد دراسة نظم الأسلحة البديلة إلى استكشاف سياسة الدول ، ولقد كانت " راند" بوصفها معمل الفكر الأول أمراً جديداً يتباين عن معظم المنظمات وقتها.

وثمة تطوراً قد حدثاً في " هيئة راند" وكانا لهما تأثير خاص في دراسة المستقبل ، ففي عام ١٩٥٩ نشر " أولف هيلمر" عالم الرياضيات Olaf Helmut وزميله الباحث في " راند" Nicholas Rescher " نيكولاوس ريتشر" دراسة عن " نظرية المعرفة للعلوم غير الدقيقة" وأفضت هذه الدراسة إلى قاعدة فلسفية للتبوء مفادها أن شهادة الخبراء مسموح بها في الحقول التي لم تتطور بعد ، إلا أن ثمة بعض المشكلات ظهرت ترتبط بهذه القاعدة ، مما دفع " هيلر ونورمان دالكي " Norman Dalkey أحد أعضاء مجلس إدارة " هيئة راند" إلى صوغ " الأسس العلمية لتقنية دلفي" Delphi technique وفي عام

"Theodore J. Gordon" هيلمر وثيو دوزج . جوردون ١٩٦٤ استخدم أسلوب دلفى فى دراسة للتطورات المقبلة المحتملة (الاستخدام واسع النطاق لآليات التعليم ، والمستعمرات على سطح القمر ، والترجمات الحاسوبية من لغة إلى أخرى) ؛ مما أفضى إلى تطوير تلك التقنية التى أثبتت أن الأسلوب العلمي العقلانى فى ارتياح المستقبل يمكن تطويره ، وفي الستينيات أجريت دراسات عديدة اعتمدت على أسلوب دلفى ، وأيضاً دراسات للأسلوب نفسه ؛ مما أدى إلى تطويره وإضافة طريقة جديدة له هى مؤتمر دلفى .^(٥٠) وفي أوروبا قدم عالم الاجتماع الفرنسي "برترانددى جوفنيل" Bertrand de Jovenell كتابه "فن التخمين Art of conjecture" الذى نشره عام ١٩٦٤ والذى قدم فيه أساساً منطقياً وفلسفياً لهذا المجال ، وشارك "دى جوفنيل" مع مؤسسة فورد الأمريكية فى مشروع أطلق عليه المستقبلات الممكنة futuribles ، وفي العام نفسه نشر العالم الإنجليزى "دennis Gabor" كتابه اختراع المستقبل "Inventing The future" ثم نشر كتاب "ثيودورج جوردون" بعنوان "future" في عام ١٩٦٥.^(٥١)

وفي عام ١٩٦٦ ، أسس "كورنيش" منظمة مجتمع المستقبل العالمي " من أجل الارتقاء بدراسة المستقبل ويعلق على ذلك قائلاً "لقد أدرك مخططو السياسات أنه لا يمكنهم اتخاذ القرارات السياسية بمعزل عن ما يجرى في باقى العالم ".^(٥٢)

وبعد الإنتاج العلمي لمعهد هدسون " جزء هام فى تراث " راند "إذا أنشأه هيرمان كاهن " المحل السابق فى مؤسسة راند ، والذى طرح تقنية السيناريوهات وعادة التفكير فى المستقبل ، وقد قام " كاهن " ومعهد هدسون " ببحوث رئيسة حول المظاهر ذات التوجه المستقبلى للإستراتيجية العسكرية ، وهى جاءت فى كتب مثل " حول التصعيد : المجازات والسيناريوهات " و " التفكير فيما لا يفكر فيه " وبعد ذلك اهتم باستشراف قضايا المستقبل بعامة ، ونشر مع زميله " دانيال بيل " فى معهد هدسون كتاب " العالم سنة ٢٠٠٠ ، إطار للتكنيات عن الثلاثة والثلاثين سنة الآتية" والذى أوضح أن عالم المستقبل يمكن دراسته بطريقة جدية هادفة ويأدوت البحوث العلمية .^(٥٣) وكان من أبرز مؤلفات هذه الفترة أيضاً كتاب " شارلز دارون " المليون سنة التالية " وكتاب جورج سول " صورة الغد ".^(٥٤)

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن لحركة " بحوث السلام " إسهام جلى فى مجال دراسة المستقبل ، حيث وضع دارسون وعلماء مهتمون بالسلام دراسات وكتباً عن المستقبل ، فكتب " دونالدن. مايكيل Michael N. Donald " عالم النفس الاجتماعى مع " معهد بحوث السلام " فى واشنطن ، كتاباً عنوانه " الجيل الجديد : المنظورات الآتية لشبان اليوم والغد " فى عام ١٩٦٣ ، وكتب زميله المؤرخ " آرثر واسكوف Arthur Waskow " كتابه " ملاحظات من سنة ١٩٩٩ " كما أن الاقتصادي " كينيث بولدينج Kenneth Boulding " الذى كان حينئذ رئيس " مركز دراسة قرار الصراع " فى جامعة ميشigan ، استشراف مستقبل الإنسان فى كتابه " معنى القرن العشرين " فى عام ١٩٦٤ .^(٥٥)

وعلى الرغم من أنه كان هناك قبل السبعينيات بعض المنظمات المستقبلية ، فإن عديد من هذه المنظمات تكون في حقبة السبعينيات في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى ، بالإضافة إلى معاهد البحث التي طورت عدداً من الروابط والنواحي ، ففي إيطاليا أنشأ أوريلوبيتش الاقتصادي ورجل الأعمال ، نادي روما "The club of Rome" وهو مجموعة دولية من العلماء والإنسانيين والمخططين والعاملين في ميدان التعليم والمهتمين بدراسة مشكلات العالم من وجهة نظر عالمية ، وفي مكان آخر من أوروبا تشكلت مجموعة أخرى عرفت باسم " البشرية " سنة ٢٠٠٠ " بإيحاء من المؤلف روبرت جنك Robert Jungk " المولود في برلين ، وفي العاصمة واشنطن شكلت مجموعة من الأشخاص " جمعية مستقبل العالم " وقد وصل عدد المنتسبين لها في السبعينيات نحو عشرين ألف فرد ، والتي كانت تنشر نشرة إخبارية باسم " المستقبلي " The futurist التي تحولت إلى مجلة عام ١٩٦٩ ، وفي أمكنة أخرى صدرت مطبوعات أخرى منها " التحليل وال بصيرة " في فرنسا ، و " التحليل والتكمين " في برلين ، و " المستقبلي " في الدنمارك ، و " المستقبلات " في لندن ، و " المستقبلي " في إيطاليا ، و " المستقبلي " في ألمانيا ، والذين انضموا إلى تلك المنظمات كانوا من الأشخاص ذو الثقافة العالمية ، وكان أكثرهم من الأساتذة الجامعيين . وبوجه خاص في تخصصات علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد .^(٥٦)

ومع بداية السبعينيات ، بدأت بحوث المستقبلات وبحوث السياسات تتحول شيئاً فشيئاً ، من مجرد الإسقاطات الخطية "Linear projectings" التي تعتمد على مد صورة الماضي في المستقبل ، وصوغه إلى الاهتمام بمفهوم المستقبلات البديلة "Lternative futures" الذي يكشف عن أن هناك صور متعددة للمستقبل يمكن أن يتحقق أحدها ، وكذلك المستقبل يمكن التأثير فيه وتعديلها ، بل واختراعه من خلال إبداع السيناريو المعياري .^(٥٧) وعليه فقد زاد الاهتمام بدراسة المستقبل ، وصاحب ذلك إصدار سيل من الكتب والمقالات في أمكنته المختلفة من المعمورة ، ولعل أبرز هذه الكتب " صدمة المستقبل" لألفين توفلر عام ١٩٧٠ ، والمجتمع ما بعد الصناعي " لدانيال بل عام ١٩٧٣" وملامح مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع الموجة الثالثة " ألفين توفلر عام ١٩٨٠" ، وكذلك ثمة تقرير هام " لتوفلر" عن مستقبل المؤسسات ، نشر بعد فترة من احتجابه المعتمد في عام ١٩٨٥ ، ونشر أيضاً كتابه " تحولات القوة" عام ١٩٩٠^(٥٨) ليكمل ثلاثيته الشهيرة (صدمة المستقبل ، والموجة الثالثة، وتحولات القوة) .

وجدير بالذكر أن الدراسات المستقبلية لم تنتقل نقلة نوعية من خلال تطوير مناهجها وأساليبها ، وزيادة الوعى بأهميتها وقدرتها على استشراف المستقبلات البديلة ، إلا في حقبة السبعينيات ، والتي بدأت الدراسات المستقبلية فيها الانطلاق نحو العالمية فأصبحت دراسات لا تقتصر على المنطقة الجغرافية التي يقطن بها العلماء المستقبليون الذين يجرؤون تلك الدراسات، بل امتدت لتشمل أنحاء العالم كافة . ولا شك أن تراكم المعرفة العلمية في مختلف المجالات ، وعلى الأخص

فى المجال الاقتصادي ، فضلاً عن تطور أدوات ومناهج البحوث الكمية بعد ظهور الحاسوب الآلى ، بالإضافة إلى الأزمات المتعددة الأوجه التى تعترض النظام الدولى الراهن ، كل هذه الأوضاع مهدت الطريق وساعدت على هذه النقلة التى شهدتها الدراسات المستقبلية بخروجها من إطار المطبعة إلى العالمية (٥٩) . وثمة نماذج عالمية معروفة لهذا النمط من الدراسات نوجزها أشهرها فيما

يلى : (٦٠)

١- دراسة حدود النمو The limits to growth عام ١٩٧٢ لنادى روما ، والتى عرض نتائجها تحت خمسة موضوعات هى : السكان ، والموارد الطبيعية ، ورأس المال ، والزراعة ، وتلوث البيئة ، وكتب تقريرها " ميدوز وأخرون " .

٢- دراسة أخرى لنادى روما ، عنوانها " الإنسانية فى مفترق الطرق Mankind at turning point كتب تقريرها " ميزا دوفيك وبستيل " عام ١٩٧٤ والتى عرضت نتائجها وفق خمس مناحى هى : البيئة ، وتنتمى الجوانب الجغرافية والأيكولوجية ، والتكنولوجية . والجوانب السكانية والاقتصادية ، والعوامل الاجتماعية والسياسية ، التى درست تحت اسم الجماعات ، وتشمل المؤسسات والسياسات والقرارات ، وأخيراً الفرد ، وتحت هذا العنوان تمت دراسة الاتجاهات والقيم .

٣- نموذج - باريلوتش أو " نموذج أمريكا اللاتينية للعالم " الذى تم بواسطة باحثين من العالم الثالث ، وصدر باسم " مجتمع جديد أم كارثة " وكتبه " إميلكار هيريرا Herra A. " وأخرون عام ١٩٧٦ وعرض نتائجه وفقاً

لخمسة قطاعات إنتاجية هي : الغذاء والإسكان ، والتعليم ، والسلع الاستثمارية ، والسلع الأخرى والخدمات .

٤- نموذج "ليونتيف" الرياضي الذي عرض نتائج دراسته في كتاب "مستقبل الاقتصاد العالمي" واستخدم فيه تحليل المدخلات والمخرجات ، وقسم العالم فيه إلى خمسة عشر إقليماً ، صنفها بدورها إلى ثلاثة فئات ، ثم تناول اقتصاديات هذه الدول من منظور ٤٥ قطاعاً للنشاط الاقتصادي ، تمت دراستها بعد ١٧٥ معادلة رياضية ، تصف ٢٢٩ متغيراً اقتصادياً ، وسمى الكتاب "مستقبل الاقتصاد والعالم" وضعه "لينتيف" بالاشتراك مع Anne carter و petet perti ، وهو دراسة كلفتهم بها الأمم المتحدة ، ونشرتها عام ١٩٧٧.

٥- "نموذج العالم عام ٢٠٠٠" لدانيال بيل ، أعدته لجنة شكلها الرئيس الأمريكي بإشراف "جيرالد برانى Gerald Barney ، وعرضت نتائجها في مجالات السكان والدخل القومي ، والغذاء والطاقة والتكنولوجيا .

ولم ينحصر الاهتمام بالدراسات المستقبلية على الدول الغربية وحسب ، وإنما ثمة إسهامات عربية في هذا المجال بعضها فردي والبعض الآخر مؤسسى ، وقد جاءت هذه الدراسات انعكاساً للاهتمام العالمي بالدراسات المستقبلية ، وكثرة النماذج المطروحة في المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، وكذلك انعكاساً للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربي . وبالنسبة للأعمال الفردية التي ظهرت في أنحاء الوطن العربي كافة ، مثل دراسة "حسن صعب"

عنوان " المقاربة المستقبلية للإنماء العربي " بيروت ١٩٧٩ ، و دراستى قسطنطين زريق بعنوان " نحن والمستقبل " بيروت ١٩٨٠ ، و " مطالب المستقبل العربي " بيروت ١٩٨٣ ، و دراسة أحمد صدقى الدجاني بعنوان " رؤى مستقبلية عربية للثمانينات " ، عمان ١٩٨٣ ، و يدخل بعض الدراسات فى هذا الصدد فى إطار الدراسات القطاعية الجزئية مثل دراسة عمر الخطيب بعنوان " الوطن العربي عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية ، القاهرة ١٩٨٥ ، و دراسة هيدسون و آخرون بعنوان " العقد العربى القادم " ، بيروت ١٩٨٦ ، وهناك دراسات اهتمت بقطر عربى واحد ، مثل دراسة " المهدى المنجرة " بعنوان " المغرب الكبير عام ٢٠٠٠ ١٩٨٣ " . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة ، فإنها جميعها قد عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربى وما يحمله فى طياته من مخاطر ونذر .^(٦١)

و ثمة دراسات أخرى حديثة نسبياً يمكن إدراجها للمجهودات الفردية العربية فى هذا المجال ، وهى دراسة " أنطوان زحلان " بعنوان " الوطن العربي عام ٢٠٠٠ ، و دراسة " أنور عبد الملك " بعنوان " تغيير العالم " و دراسة " محمد عابد الجابرى " آفاق المستقبل .

وفي هذا الصدد نشير إلى بعض الدراسات المؤسسية فى الوطن العربى فى مجال المستقبل ، ومنها " مشروع المعهد العربى للتخطيط " حول نموذج عربى للمستقبلات " والتخطيط طويل المدى للبلدان العربية ، ومشروع المستقبلات العربية

البديلة لجامعة الأمم المتحدة ، والذى أشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث ، ونشر تقريره " إبراهيم سعد الدين وآخرون عام ١٩٨٢ بعنوان " صور المستقبل العربى " وصدر عن هذا المشروع ١٥ كتاباً نشرت عن عدد من دور النشر ومشروع "استشراف مستقبل الوطن العربى" لمركز دراسات الوحدة العربية (٦٢) والذى نشر تقريره " خير الدين حبيب وآخرون عام ١٩٨٨ بعنوان " مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات . "

وبالنسبة لمصر ، على الرغم من وجود بعض الدراسات التى اهتمت بدراسة المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فإن أشهر تلك الدراسات هو مشروع مصر عام ٢٠٢٠ الذى يشرف عليه منتدى العالم الثالث ، والذى نشر من إنتاجه نحو واحد وثلاثون كتاباً يرتبطوا بالموضوعات محل اهتمامه منها فى مجال علم الاجتماع ، "التنمية فى عالم متغير" ، لإبراهيم العيسوى عام ٢٠٠٠ ، و"الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر" ، لعبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، ٢٠٠٢ ، و"السكان وقوة العمل الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية" ، لماجد عثمان وآخرون ٢٠٠٢ ، و"منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر" ، لمحمد مختار الحلوji عام ٢٠٠٣ ، و"الاتصالات والمعلومات فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠" ، لعبد المنعم بلال / ٢٠٠٣ و"أجيال المستقبل : الطفولة والشباب" ، لسلوى عامر وآخرون ٢٠٠٣ ، "فى الثقافة المصرية "لعبد المنعم تليمي وآخرون عام ٢٠٠٣ ، و"التطور التكنولوجى فى مصر الآفاق والإمكانيات المستقبلية حتى

عام ٢٠٢٠ " لمحمد أدib غنيمي وآخرون عام ٢٠٠٣ ، و"العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي "، لعلى سليمان وآخرون ٢٠٠٣ .

ويستبين من الطرح السابق أن ظهور دراسة المستقبل وتطورها ، يرجع إلى عاملين جوهريين : الأول يتمثل في الأوضاع المجتمعية التي فرضت حاجة ملحة لهذا النوع من الدراسة، أما الثاني فيتجسد في الأوضاع العلمية المرتبطة بتطور العلوم ونظريتها ومناهجها والتى مكنت العلم من أن يتواكب مع هذه الحاجة المجتمعية

خاتمة:

انطلق الفصل الراهن من هدف رئيس وهو التعرف إلى الأسس المعرفية لاستشراف المستقبل ، ولقد كشف تحليل مباحث الفصل عن بعض الاستخلاصات العامة ونوجزها فيما يلى :

انطلق الفصل الراهن بهدف رئيس وهو التعرف إلى أسس علم اجتماع المستقبل ،ولقد كشف تحليل مباحث الفصل عن بعض النقاط نوجزها فيما يلى :

إن التفكير في المستقبل كان أحد أهم القضايا التي شغلت فكر الإنسان منذ بداية ظهوره على سطح الأرض ، وخلال كل مراحل التاريخ ، فضلاً عن ذلك أدت التطورات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة التي جاوزت كل ما كان يتوقعه الإنسان ، والناتجة عن تراكم المعلومات وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة

إلى ازدياد الاهتمام بدراسة المستقبل ، وذلك إيماناً بأن ثمة ارتباط بين درجة التقدم التي وصل إليها البلد والاهتمام باستشراف المستقبل .

ثمة فوائد عديدة لدراسة المستقبل منها ، التنبؤ بالصعوبات والمشكلات المتوقعة ومواجهتها أو العمل على الوقاية منها ، واكتشاف مطالب المستقبل والاستعداد له ، بما يمكن إعداده من أجل حياة أفضل ، والمساهمة في اتخاذ القرارات على أساس علمية مدروسة ووفق تصورات مستقبلية مرسومة ؛ وذلك لأن الدراسات المستقبلية إحدى أدوات ترشيد القرارات .

تطلق دراسة المستقبل من عدة أهداف نستطيع أن نخترلها في هدف عام رئيس وهو استشراف آفاق المستقبل من أجل التعرف إلى المشكلات التي قد تظهر فيه والعمل على الوقاية منها أو مواجهتها والقضاء عليها ، فضلاً عن استشراف السيناريوهات البديلة للمستقبل ، وصوغ السيناريو المفضل منها وطرح الإجراءات والأساليب والطرق التي يؤدي انتهاجها إلى الوصول إليه ؛ ذلك لأن هناك صور عديدة محتملة للمستقبل وليس مستقبل واحد ، لأن وجود مستقبل وحيد يعني أنه حتمي الحدوث ، وهذا يجافي الحقيقة .

تقوض بعض الإشكاليات دراسة المستقبل أهمها على المستوى النظري عدم وجود المستقبل كشيء مستقل ، ذلك لأننا لا ندرس المستقبل كشيء ، وإنما ندرس أفكار عنه ، وتعقد البحث المستقبلي وتشابكه مع عدد كبير من فروع

المعرفة ، وصعوبة تحقيق الموضوعية فيه ، وتعدد السيناريوهات المرتبطة بالمستقبل وصعوبة الوصول إلى دراسة متكاملة عنه ، وبالنسبة للاشكاليات المنهجية ، فهى تمثل فى تباين المواقف إزاء الاستناد إلى مناهج وأساليب مستقبلية تم ابتكارها وصوغها فى الغرب ؛ ذلك لأن نشأتها الغربية تحملها تحيزات وأحكام غربية ، حيث إن ثمة اختلاف بين السياق الاجتماعى الذى نشأت فيه ، والسياق المراد إجراء الدراسة فيه ، فهناك من يرى أنها تنتج مستقبلات بديلة لا تتوافق مع احتياجات وأهداف وقيم مجتمعاتنا ، وهناك أيضاً إشكالية المفاضلة بين الأدوات المنهجية الكمية أو الكيفية ، وأخيراً إشكالية ترتبط بمدى علمية تلك الدراسات .

من اكتشاف المستقبل ودراسته بمجموعة من التطورات المطردة عبر تاريخ الحياة الإنسانية ، وأن زيادة الاهتمام بالمستقبل وضع حجر الأساس لدراسته علمياً كانت على يد العلماء الفرنسيين ، بينما تطورت مناهجه وأساليب بحثه على أيدي الأميركيان ، وأنشأ له عديد من العاهد والروابط والنواوى في جميع أنحاء العالم ، فضلاً عن إجراء كثير من الدراسات التي أوضحت مدى تطور ونضج تلك الدراسات إلى الحد الذي أصبحت فيه تسهم في صنع المستقبل ، من خلال إبداع السيناريو المفضل (المعيارى) ورصد الإجراءات وأساليب التي توصلنا إلى المستقبل المرغوب فيه .

شهدت بداية السبعينيات نقلة نوعية في الدراسات والبحوث المستقبلية ، حيث انطلقت نحو العالمية فتحول اهتمامها من دراسة ظاهرة أو مجموعة من الظواهر داخل بلد ما إلى الاهتمام بدراسة العالم أجمع ، وهناك نماذج من هذه الدراسات منها دراستى نادى روما "حدود النمو" ، و"الإنسانية في مفترق طرق" ، ودراسة "مجتمع جديد أم كارثة" ، لإمليكار هيريرا وآخرون ، ، ودراسة "مستقبل الاقتصاد العالمي" ليونتيف ، ودراسة "العالم عام ٢٠٠٠" لدانيل بيل .

ولم يقتصر الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الغرب وحسب ، بل هناك إسهامات في الوطن العربي تدرج في نمطين ، الأول هو الدراسات التي تتسم بالطابع الفردي ، والآخر هي الدراسات المؤسسية . وثمة مشروع مؤسسي في مصر يهتم باستشراف المستقبل هو مشروع مصر عام ٢٠٢٠ ظهر من "نتائج" نحو عشرون كتاباً .

الفصل السابع

المفاهيم الأساسية في علم اجتماع المستقبل

تمهيد:

إن دراسة مفاهيم العلم أحد متطلبات الإلمام به وفهمه ، خاصة إن كانت هذه المفاهيم وافية من علوم أخرى أو ثقافات متباعدة أو خبرات تاريخية متنوعة .^(١) ويشتمل علم اجتماع المستقبل على عديد من المفاهيم والمصطلحات التي ينفرد بها عن غيره من العلوم ، والتي يتبعها الطالب في هذا المنحنى المعرفى أن يعيها ؛ حتى يستطيع فاك شفارة هذا العلم ؛ لذا سيعرض الباحث أهم المفاهيم الأساسية التي ينطوى عليها هذا الفرع من العلم فيما يلى :

أولاً : المستقبل :

يشير المستقبل إلى فترة من الزمن لم تصل بعد ^(٢) أو هو الزمن الذي يأتي بعد الحاضر .^(٣) وهناك من يعرفه بأنه ما يتصوره الإنسان ، وما يعمل على صنعه وإبداعه وتحقيقه . وتنزايده هذه القدرة الإبداعية مع حسن الإفاداة بشكل عقلانى من إنجازات العلم والتقدم التكنولوجى ، والترابط المعرفى فى مختلف المجالات .^(٤) ويشير ذلك إلى عدم وجود المستقبل ، وهذه حقيقة . أضف إلى

ذلك أن المستقبل لن يوجد حتى في المستقبل ؛ لأنه يوجد فقط حين يصبح حاضراً ، وعند هذه النقطة لا يعود آلياً مستقبلاً . عبرت بعض الأمثل الشعبية عن ذلك ، فهناك من قال "اليوم هو الغد الذي فلقت عليه أمس" .

وتتبّق هذه الطبيعة المتناقضة للمستقبل من حقيقة أن المستقبل لا حقيقة له كشيء مستقل فحين نتحدث عن المستقبل نعني فعلاً مستقبل شيء ما ، أي مستقبل موضوع ما ، أو وضع ما كما سيصبح في فترة زمنية آتية وهكذا . فالمستقبل يعد إشارة مختصرة إلى الحضارة الإنسانية ، أو جزء منها في فترة زمنية آتية . وللمفارقة فإن الاعتراف بعدم وجود المستقبل هو سبب أهميته . وعليه لا نستطيع دراسة المستقبل أو عالم المستقبل لأنهما غير موجودين ، ونحن في هذا الصدد ندرس أفكار بما سيكون عليه العالم في المستقبل ، أفكار تتبّق من مفاهيمنا بما كان عليه العالم في الماضي وكيف نرى أنه يتغير .^(٥)

ثانياً : استشراف المستقبل :

يعرف استشراف المستقبل حسب ما ورد في الموسوعة البريطانية بأنه "دراسة الاتجاهات الحالية من أجل التنبؤ بالتغييرات المستقبلية" .^(٦) ويعرف أيضاً بأنه "دراسة علمية ، ترزو إلى صوغ مجموعة من السيناريوهات المشروطة لمجتمع من المجتمعات ، أو لظاهرة من الظواهر ، واحتمالات تطورها المستقبلي ، وأثار هذا التطور في المجتمع ، بدءاً من معطيات الماضي والحاضر ، ومعتمداً على

المناهج والأدوات العلمية " (٧) . ويعرف أيضاً بأنه "دراسة التحولات المستقبلية للمجتمع من خلال التحليل الجيد للحاضر ، والتعرف على العوامل والمتغيرات التي تلعب دوراً فعالاً في حدوثها " (٨) .

وهناك من يرى أن استشراف المستقبل اجتهاد علمي منظم ، يهدف إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة ، والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات ، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً ، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع ، وهو بذلك يستكشف نوعية وحجم التغييرات الأساسية الواجب حدوثها في المجتمع ما ، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود . (٩) .

وتحمة ملاحظتان على هذا التعريف الأولى: أنه حدد مدة استشراف المستقبل بمدة تتجاوز العشرين عاماً ، ومع ذلك هذا يتناهى مع تصنيف الآماد الزمنية لدراسة المستقبل ، والثانية أنه ركز هدف الاستشراف في التوصل إلى السيناريو المعياري (المفضل) وأغفل أن ثمرة استشراف المستقبل قد تكون سيناريوهات امتدادية (اتجاهية) أو بديلة (إما محتملة ممكنة أو مفضلة) .

إن استشراف المستقبل لم يعد مجرد مجرد مسألة إشباع الفضول العلمي (المعرفي) لدى الإنسان لمعرفة المجهول ، وإنما أصبح مطلباً أساسياً وضرورياً لتحقيق التوازن مع المتغيرات المتوقعة في شتى مناحي الحياة . (١٠) حيث لا يرمي الاستشراف إلى رجم الغيب أو التكهن بأحداث المستقبل للأفراد أو للمجتمع أو للإنسانية كافة

؛ ذلك لأن الاستشراف ينطوى على مهارة عملية لاستقراء الاتجاهات العامة فى حياة البشرية ، التى تؤثر فى مسارات الأفراد والمجتمعات .

وعلى أى حال فإن هذا النوع من الاستقراء يسهم فى تهيئة الأفراد والمجتمعات والأمم لما سيأتى ، واتخاذ القرارات التى قد تقضى إلى المستقبل المفضل . وإذا كنا غير قادرين على توقع القادر من الأحداث ، فإن ما يمكن أن نستقرئه من الاتجاهات العامة ، يدفعنا إلى إعداد أنفسنا لما سيحدث . وجاء فى القرآن الكريم " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " وهذه دعوة صريحة وواضحة ل القيام بالخطوات الضرورية لتغيير ما بأنفسنا لتصبح أقدر على التكيف مع المستقبل .^(١٢)

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول إن ثمة فائدة حقيقة تعود على المجتمعات من عمليات الاستشراف العلمي ، فمن ثم يساهم الاستشراف في إنشاء الوعى الاجتماعى إزاء المستقبل ، وهذا الوعى يزيد بالطبع من مقدرتنا على استشراف المستقبل ؛ لذلك يتبعين علينا أن نفهم الاستشراف العلمي في إطار ما يمكن أن يقدمه ، وضمن هذا الإطار وحسب .^(١٣)

ثالثاً: المستقبالية: نزعة نحو الجديد والمجهول والمستقبل أساسها الخروج على المألوف والرغبة في المغامرة ، وهناك من يرى أن " مارينتى " F.T.Marinetti (١٨٧٦ - ١٩٤٤) أول المنادين بهذه النزعة .^(١٤)

وإذا كانت المستقبلية من المفهومات العلمية الحديثة ، فإن لها عديد من التعريفات اللغوية والاصطلاحية . وعليه فلظ المستقبلية في اللغة يفيد النسبة إلى المستقبل ، فالباء ياء النسب ، فيقال (مستقبلي) نسبة إلى المستقبل .

وفيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي للمستقبلية ، فهى مصطلح يراد به عدة معانٌ تتبادر وفقاً لوقع الكلمة في سياق الحديث ، فأحياناً ترد مضافة ، وأحياناً تكون مفردة ، ونهتم هنا بمعناها اصطلاحياً ، وهى مفردة دون إضافة فيقال (المستقبلية) ، وهى بهذا اللفظ تعبر تارة عن فلسفة معينة ، وتارة عن فن من الفنون ، وتارة عن منهج أو علم .

والمستقبلية فلسفياً اتضحت في الحركة الفكرية التي تمثلت في الكتابات الأدبية والروايات الخيالية واليوتوبيات ، التي سادت أوروبا وأمريكا ، وتعتبر فكرة تقدمية إنسانية ، حيث إنها تدور حول رؤية الأشياء والظواهر والأنظمة في حركة إلى الأمام ، وتقوم على التجرد من الذات الحالية والبحث في حياة القادمين حلاً لمشاكلهم .

والمستقبلية باعتبارها فلسفة لها عدة محاور تبحث فيها ، أبرزها فكرة الزمن ، والاكتمال ، وقدرة العالم على التغيير الشامل ، والصدفة والمفاجأة ، ودور كل من القوة الإلهية والإرادة البشرية في تحريك التاريخ ، وموضع الإنسان والأرض من النظام الكوني ، والمسؤولية الأخلاقية والإنسانية المتراثة بين الأجيال .

وبالنسبة إلى المستقبلية كعلم ، تعد طريقة أو أسلوب للتنبؤ وفق تصورات وخيالات الكتاب والعلماء ، وتطور في الوقت الراهن ليستشرف سيناريوهات بديلة محتملة وممكنة ومفضلة للمستقبل تسهم في صوغ نظرية شاملة ترشد هذا المستقبل وتوجهه ، وتكون منطقاً لسياسات اجتماعية مستمدة منها ، تعمل على إزالة أي مشكلات تقوض المستقبل .

أما عن المستقبلية كمنهج فتمثل أرقى الإضافات العلمية في القرن العشرين ، حيث تيسر عملية استشراف المستقبل (١٥) في عصر ارتبط تقدم الدول فيه بقدرتها على استشراف المستقبل وتوقع مشكلاته من أجل الاستعداد لمواجهتها.

رابعاً : الدراسات المستقبلية :

هناك بعض المترادفات في مجال دراسة المستقبل تستخدمن لتشير إلى معنى واحد ، رغم أنها ليست بنفس الدرجة من القبول والشهرة ، وهذه المفاهيم هي علم المستقبل futurology ، وبحوث المستقبليات Research ، futures policies ودراسات البصيرة foresight ، وبحث السياسات studies ، والتنبؤ التخطيطي prognosis ، والتحركات المستقبلية Research ، والمنظور المستقبلي prospective ، والتنبؤ المشروط Movements ، والمستقبلية futurism وغيرها . وغالبيتها تشير إلى محاولات صوغ سيناريوهات للمستقبل تمهد للسيطرة عليه . (١٦) وهناك من يرى أن اختلاف

سميات تلك المفهومات يرجع إلى حداثة تلك المنحنى المعرفى ، وإلى تبادل
تصنيف العلوم بين المجتمعات .^(١٧)

غير أن التسمية الشائعة لهذا العلم هي " علم المستقبل " والتى ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤ على يد " أوسيب فلختهايم " ، وجاء مصطلح المنظور المستقبلى فى منتصف الخمسينيات على يد الفيلسوف الفرنسي " جاستون برجيه " وزميله عالم الاجتماع资料 法蘭西斯·布雷澤 · جوفينيل . وعلى الرغم من تعدد تسميات هذا العلم ، فإن مفهوم " الدراسات المستقبلية " هو الأكثر قبولاً الآن فى العالم ، يليه مفهوم البحث المستقبلية ؛ ذلك لأن مفهوم علم المستقبل الأكثر شيوعاً في الغرب يواجه بانتقادات شتى في صدارتها كونه يصبح دراسة المستقبل بالصبغة البرجماتية الأمريكية دونأخذ العوامل القيمية والاجتماعية محل اعتبار ، وأضف إلى ذلك عدم تحقيقه لشروط العلم ، إذ أنه يركز على المعرفة وحسب ، في الوقت الذي يعترض على مفهوم المستقبلية لكونه مفرطاً في معاداته لكل ما هو تقليدي مألف ، ولكونه يمثل اتجاهًا يؤمن بالمادة ويرى فيها طاقة الحياة ، ويعيد السرعة والآلية ، فهو يدخل في منحى الفنون أكثر منه في باب العلوم ، حيث إنه يمثل في الأدب والفن نق Isa نصاً للاتجاهات التعبيرية والطبيعية ، وبخصوص باقي المصطلحات فلا تضاهي مفهوم الدراسات المستقبلية في قابليتها في الأوساط العلمية .^(١٨) وعليه يقتضي الأمر تسليط الضوء على بعض التعريفات التي اهتمت بها ، فقد ذهب " ويندل بل " على أنها الدراسات التي تسعى إلى اكتشاف أو ابتكار ، وفحص وتقدير ، واقتراح مستقبليات

ممكنة أو محتملة أو مفضلة .^(١٩) وتعرفها موسوعة Wikipedia^(٢٠) بأنها " الدراسات التي نستخدمها لاستشراف المستقبل ، من خلال دراسة الوضع الراهن اقتصادياً وتكنولوجياً ، والاتجاهات الاجتماعية ، وستعين هذه الدراسات بوحدة أو أكثر من أساليب وطرق البحث المستقبلي ، مثل أسلوب السيناريوهات ، وأسلوب دلفي ، وطريقة الاستثارة الذهنية ، والتحليل المورفولوجي . وتنطلق الدراسات المستقبلية من هدفين هما : هدف استطلاعى ، وآخر معياري (استهدافى) ، ويمكن أن تجمع هذه الدراسات بين هذين النمطين من أجل استشراف أفضل للخطط المستقبلية .

ويرى " جون ماكهل " أنها تمثل تخصصاً علمياً يتضمن كل صور ودراسات المستقبل ، من استقراء الاتجاه إلى المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) ، في حين أنها تتجه عند " أريك جانتش " إلى التنبؤ المشروط من منظور إثبات احتمالي وعلمى نسبي ، وكل هذا يتعلق بالخيارات والمترببات الخاصة بالمشكلات المرتبطة بالمستقبل . فالتنبؤ المشروط هنا يرتبط كما يقول " ماسيني " بمبدأ ماذا ... إذا ؟ ، أو ماذا يحدث لو ؟

وذهب " شان " إلى أنها تخصص علمي جديد يختص بصفق البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني ، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية . والغرض من هذا التخصص ، مساعدة متخذى القرارات ، وصانعى السياسات ، على أن يختاروا

بحكمة - فى إطار أغراضهم وقيمهم - من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل فى
زمن معين .^(٢١)

ويعرفها " أدوارد كورنيش " بأنها " العلم الذى يرصد التغير فى ظاهرة معينة ، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها فى المستقبل ، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على آخر " وعلى هذا الأساس تختلف الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية ، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف ، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة ، كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ فى أن الأخير يجسم فى أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً أو محدداً ، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك قط .^(٢٢)

وفي هذا الصدد تعرف الجمعية الدولية للمستقبلات world future Society
الدراسات المستقبلية فى أربعة عناصر رئيسية :

١- أنها الدراسات التى تركز على استخدام الطرق العلمية فى دراسة الظواهر الخفية .

٢- أنها أوسع من حدود العلم ، فهى تتضمن الجهود الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية .

٣- أنها تتعامل مع نطاق لبدائل النمو الممكنة ، وليس مع إسقاط مفردة محددة المستقبل .

٤- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آماد زمنية تتراوح بين خمس سنوات وخمسين عاماً .

ويتضح من التعريف السابق أنه وسع نطاق الدراسات المستقبلية ليتجاوز حدود العلم ، ولو اقتصر على ضم الجهود الفلسفية إلى العلم ، فهذا كان لا يبتعد كثيراً عن مجال العلم ؛ لأن الفلسفة أحد أنساق العلم ، فهى العلم الذى يبحث فى مناهج التفكير وأطروه ، وطرق تغيير العالم ، إلا أن المفهوم المطروح يتسع ليتضمن كل من الفن والفلسفة والعلم جنباً إلى جنب .^(٢٣)

خامساً : التخطيط والت卜ؤ الاجتماعي :

الساد جدل والتباس في الأوساط العلمية - ولا يزال - حول مدلول مفهومي التخطيط والت卜ؤ الاجتماعي ، الأمر الذي دفع " جاك أولاً" التصريح في كتابه المعروف خدعة التكنولوجيا بأن التخطيط ليس هو الت卜ؤ .^(٢٤)

وإن محاولة كشف الأقنعة عن هذان المفهومان ، تلزمنا طرح بعض التساؤلات الهامة التي تمثل الإجابة عليها إزالة للغموض والخلط إزاء هذان المفهومان ، وهذه الأسئلة هي : ما مدلول كل من التخطيط والت卜ؤ الاجتماعي ؟ وما جدواهما ؟ هل الت卜ؤ محلاً؟ ما الفرق بين الت卜ؤ والتوقع ؟ هل يفضل عند إجراء دراسة مستقبلية استخدام لفظ ت卜ؤ ؟

كانت استراتيجيات التخطيط وممارساته مهمة للتنمية ، وقد أضفى عليها المشروعية ودعم طموحها إزاء المستقبل المفضل ، وجسد الإيمان بإمكانية إحداث التغيير الاجتماعي وتوجيهه والسيطرة عليه حتى يصل إلى الوضع المرغوب فيه .
(٢٥) ولقد تطور التخطيط في مجال صوغ سيناريوهات بديلة ومعيارية متعددة للمستقبل، وفي هذا الصدد يرى "Daniyal Bilel" أن التخطيط ليس عملية آلية ، بل عملية عقلية تقوم على الاختيار ، ومن ثم فإن التخطيط لا يجب أن يقوم على فكرة الأهداف والموارد وحسب ، بل يجب أن يقوم على رسم مخططات بديلة ، وأن يبحث في مختلف النتائج المحتملة للاختيارات المتعددة .
(٢٦)

ويرى إبراهيم سعد الدين (٢٧) أن التخطيط هو تدخل واع لإعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتحدة لسلطة مركزية تملك إمكانيات كبيرة في التطبيق للتبسيير والمتابعة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق هذه السياسات .

وهناك من يرى أنه " محاولة ضبط وتوجيه الاتجاهات الجارية للتغيير ؛ للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة " .
(٢٨) ، ويذهب " أدوارد كورنيش " إلى أن التخطيط يعني تحديد الخطوات الازمة للوصول إلى أهدافنا . فاستشراف المستقبل تسبق منطقياً تحديد الهدف ، أي أننا نميز الأهداف الممكنة قبل أن نقرر أيّاً منها سنحاول تحقيقه . فالخطيط من هنا يلبي منطقياً تحديد

الأهداف ، فبعد أن يحدد الهدف نضع سلسلة من الخطوات الفعالة القوية لتحقيقه (٢٩).

وهناك من يعرفه بأنه " إعداد خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خلال فترة زمنية معينة ، وطبقاً لأهداف قومية محددة . فهو يوازن بين شتى النواحي التي تستخدم فيها الموارد ، واختيار النواحي التي تحقق أكبر منفعة ممكنة .^(٣٠) وعليه فالخطيط يتميز بالشمول أى شاملية الخطة لكافه نواحي الحياة فى المجتمع ، بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر ، ولا على قطاع دون آخر ، ومثل هذا الشمول لا يمكن الوصول إليه مرة واحدة ، وإنما يتبع علينا أن نصل إليه بالتدريج المخطط .^(٣١)

وعليه يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغيير السريع في الاتجاهات التي يمكن أن تتوقعها ؛ ولذا فهو يعتبر محاولة لإدراك أكثر التغيرات أهمية ، وأكثرها تأثيراً في العملية الاجتماعية الإضطرادية كلها ، ويتباين التخطيط عن التنظيم أو الإنشاء ، ذلك أن التنظيم عبارة عن ترتيب جديد لأنشئاء موجودة فعلاً في الواقع ، أما الإنشاء وإن كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتباره يؤدي إلى إقامة شيء جديد ، إلا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلاً ، ولكن التخطيط في جوهره يعتبر عملاً من أعمال الخلق والابتكار ؛ ولهذا لا يجب أن تفكر في التخطيط كما نفكر في البناء أو التنظيم ، ويمكن أن نفهم العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى، فنقول إن البناء الاجتماعي ينتقل من مرحلة التخطيط بعد نجاحه إلى مرحلة من

التنظيم تقوم على الإنشاءات التي تمت بناءً على تنفيذ التخطيط ؛ ولهذا يكون التخطيط إعادة بناء مجتمع متقدم تاريخياً نحو وحدة تنظيم تنظيماً كاملاً عن طريق البشر من مواضع مركبة معينة .^(٣٢)

وبالنسبة إلى التنبؤ ، يعرف لغوياً بأنه مشتق من النبوءة ، فتتبأ تعنى ادعى النبوءة ، وتتبأ بالأمر بمعنى أخبر به قبل وقته ، بينما توقع الأمر ارتقب وقوعه .^(٣٣) ويشير ذلك إلى أن التنبؤ كما ذكرت في مواضع متباعدة من الكتاب ، يعني حتمية حدوث السيناريو المتوقع في المستقبل ، رغم أن العلم هو لغة الاحتمال ، وأن قضايا المعرفة العلمية قضايا احتمالية ، وليس حتمية .^(٣٤) وفي هذا الصدد ذهب " عاطف أحمد فؤاد "^(٣٥) أنه يتبع علينا أن نستخدم في الدراسات المستقبلية مفهوم " توقع " بدلاً من " تنبؤ " ؛ لأن ادعاء " التنبؤ " المطلق بمسار البناء الاجتماعي لأى مجتمع كائناً ما كان في المستقبل ، يتافق مع طبيعة الظواهر الاجتماعية التي تتسم بالдинامية .

وفي إطار المقارنة بين استشراف الأنبياء للمستقبل واستشراف الخيال العلمي له يرى " باتريك بارندا " أن المتتبئ الديني يدعى الصدق ، بينما كل ما يدعيه الروائي هو مجرد احتمال .^(٣٦) أما التنبؤ الاجتماعي الذي يشير إلى العملية التي بمقتضها نحصل على معرفة حول أحوال غير معلومة لنا ، أو خافية علينا أنت نتيجة لاختيار أحوال أخرى معلومة لا يوجد اتفاق بين العلماء على المصطلح ، وعلى قدرة العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بوجه خاص على التنبؤ .

ويروا أنه على الرغم من أن ثمة اتفاق من علماء كثر على أن التنبؤ من وظائف العلم الاجتماعي ، وبقيس البعض مكانة النظرية الاجتماعية بالقضايا التي تنبأت بها ، ويربطون بين التقدم العلمي والتوسيع في التنبؤ الاجتماعي ، فإن بعض العلماء أقرروا بأن أهداف العلم الأخرى كالفهم مثلاً ذات أهمية أكبر من التنبؤ ؛ ذلك لأن قدرة علم الاجتماع على التنبؤ ضعيفة .^(٣٧)

" Spahr and Swenson " سبار وسوينسون وفي هذا الصدد ذهب إلى أن كثيراً من الباحثين يرون أن الوظيفة الرئيسية للعلم هي التنبؤ ، ولكن التنبؤ الدقيق لا يمكن الجزم به إلا في ميادين العلوم الطبيعية ، حيث ينعدم تأثيرات الإنسان في توجيه الحقائق ، وهذا ما لا يتواجد في العلوم الاجتماعية التي يكون الإنسان هو مادتها المحورية .

وقد أشار " كورت ليفن Kurt Levin " إلى صعوبة التنبؤ بالمستقبل باستخدام الاتجاهات الماضية ، فيرى أنه بذلك محاولات شتى للتنبؤ بالمستقبل على أساس " الاتجاهات التاريخية " مع أن قيمتها في التنبؤ محدودة جداً ، بل إنها تكون مضللة في بعض الأحيان ، وذلك لبعض الأسباب :

١- التنبؤ بالمستقبل حتى إذا تمأخذ العينة بشكل سليم يعتمد على أن الموقف سيبقى ثابتاً مستقراً ، أو أنه سيتغير بدرجة معلومة واتجاه معروف ، غير أن الأوضاع تتغير من يوم لآخر .

٢- ليس هناك طرق محددة لنحكم من الاتجاهات التاريخية ، المشكلات التي

قد تواجه التغير في اتجاه معين ، ذلك لأن طول مدةأخذ الجماعة بعادة

معينة لا يعني أنها جامدة ، فقد يعني ذلك أن الأوضاع المرتبطة بها لم

تتغير طوال الفترة التي ظلت فيها هذه العادة ذات سيطرة على الجماعة .

٣- لن نستطيع أن نصل إلى اتفاق حول الوسائل الناجعة التي يمكن

الاستعانة بها في إحداث التغير .

ويعني ما سبق أن هناك صعوبة في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ، ومع ذلك فقد

أمكن في بعض الميادين التنبؤ بالمستقبل بدقة كافية كميادين السكان والتعليم

والصحة .^(٣٨)

ومع ذلك ربما تكون هناك حاجة ضرورية للتنبؤ في مجتمعنا ، فعلى سبيل

المثال على الجيش أن يتبعاً بقدرات العدو ، ويجب التنبؤ بالنمو الاقتصادي

والقدرات التقنية ، ومع ازدياد قوة التقنية لا يصبح التنبؤ ضرورياً وحسب ، بل

أكثر تسارعاً أيضاً وكلما ازدادت قوة التقنية ، ازدادت خطورة الخطأ في التنبؤ .

ولا يرد فشل بعض التنبؤات إلى عدم الاعتماد على معظم الوسائل العلمية ،

أو التقنية للتنبؤ ، فقد تم التخلّى عن التنبؤ الخطى منذ أمد بعيد ، وبدلًا منه

تطور فرعان جيدان هامان ، الأول : هو علم المستقبليات والذي يضع

السيناريوهات المحتملة كافة محل اعتبار فى محاولة للتبؤ بالأرجح حدوثه التى يرتكز عليها هى اكتشاف الأخطار ، فربما تصوغ المجتمعات استراتيجيات للتغلب على هذه الأخطار ، أما الفرع الثانى فهو نظام النماذج ، ويقوم هذا النظام بتحليل الوضع القائم ، ويضع المعايير الأساسية ويدرس ما قد يحدث إذا تتوعد تلك المعايير ، ثم ينظر إلى جميع التقويمات قياساً على المعايير ، حيث يقدم هذا المنهج تصورات عريضة جداً للتطورات الممكنة دون أن يحدد تلك التى تمتلك أفضل فرص النجاح .^(٣٩)

وعلى الرغم من شدة الحاجة إلى التنبؤ في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والقائمة ، فإن هناك عدّة عوامل تقوض من القدرة على التنبؤ بالمستقبل ، حيث إن هناك صعوبة في الحصول على المعلومات رغم أن هناك ركاماً هائلاً من المعلومات التي ترد إلينا عبر النت ، ولكن ثمة ندرة في المعلومات الهامة ، وهناك أيضاً صعوبة تصور المرء نفسه في مواضع مغایرة ، سواء في الفضاء أو الزمن ، وهناك كذلك صعوبة الفهم التي تسفر عنها شدة سرعة تقدم التقنية والعلم واللذان يصبحان على درجة من التعقيد يصعب فهمها على علماء المستقبل ، علاوة على ذلك ثمة صعوبة في تخيل السيناريوهات ، حيث إننا نواجه باستمرار احتمالات سلبية ، ولا يمكننا أن نجد ملائنا في روايات الخيال العلمي .^(٤٠)

سادساً : السيناريو^(٤١) :

يعد السيناريو الداعمة الأساسية للدراسات المستقبلية ، وأفضل أساليب تلك الدراسات إثماراً واستدامة .^(٤٢) ويستخدم في المجالات الفنية والسياسية والعلمية ،

وهو في أصله لفظة إيطالية مشتقة من الكلمة "Scena" ، بمعنى النظر ، وقد شاع استخدامها في أوروبا في مجال الأعمال الفنية في القرن التاسع عشر ، وانقلبت بعدها على باقي دول العالم ، وظلت تتداول حتى ظهور علوم المستقبل في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا ، ولم يجد العلماء لفظة تعبّر عن أفكارهم وأمالهم في مجال المستقبل والتخطيط أفضل من الكلمة سيناريو . وثمة نوعان من السيناريو هما السيناريو الفني ، والسيناريو غير الفني . وقد عرف "ريموند سبوتيوك" Spoitook السيناريو الفني بأنه "تسجيل المعانى المchorة باستخدام الكلمات التي يمكن ترجمتها فيما بعد ، بانطباعات مصورة بواسطة الكاميرا والمخرج ، وعلى ذلك فإن السيناريو على الرغم من اعتماده على الكلمة في كتابته ، فإنه ينشأ من الصورة أولاً" .^(٤٣)

وبالنسبة للسيناريو غير الفني عرفه "أدوارد كورنيش" بأنه "سلسلة من الأحداث التي تتصرّفها تجري في المستقبل ، ويتمثل في تفكيرنا اليومي باقتحامات بسيطة عن عالم الغد أو الأسبوع التالي أو السنة التالية ، وهي جميعها سيناريوهات رغم أنها قلما تكون متقدمة تماماً كالسيناريوهات المحكمة التي يصوغها الباحثون المحترفون" .^(٤٤) وهناك من يطلق عليه وصف الحالة المستقبلية ، وأسلوب إدارتها من واقع كونها خطوطاً عاماً لقصص مستقبليات ممكنة ، أو أنها قصص حول المستقبل . وعادة ما تضمن قصصاً حول الماضي والحاضر ، كما يقال إن السيناريو وصف لمستقبل ممكّن أكثر من كونه عرضًا لتتبؤ محتملاً

مستقبل فعلى . ويعرف السيناريو أحياناً بأنه تتبع مفترض لأحداث مستقبلية ، أو أنه صورة متقدمة داخلياً لمستقبل ممكن .

ومن هنا فإن التعريف المقترن لسيناريو الأحداث ، هو أنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انتلاقاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائي مفترض . ويعرف كذلك بأنه منظومة عمل ، تبرمج من خلال جدول (برنامج) ؛ لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسية المستقبلية ، في إطار التخطيط المستقبلي للدولة ، أو المؤسسة ، وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية .^(٤٥)

ويبدأ السيناريو حين نسأل مثلاً " ماذا يحدث إذا وقع هذا أو ذاك ؟ " وعلى سبيل المثال " ماذا سيحدث إذا ذهبنا إلى ميدان التحرير أثناء المظاهرات ؟ ونحن ما أن نطرح السؤال نبدأ نتصور شتى نتائج الحدث . والموقف يقتضي طرح سؤال مفاده : ماذا يقدم لنا السيناريو ؟ ثمة فوائد عديدة للسيناريو أهمها :

١- يجعلنا نعي المشكلات المحتملة التي قد تحدث إذا كان علينا إتخاذ إجراء

معين ، فنستطيع آنذاك أن نتخلى عن الإجراء المقترن أو نستعد لاتخاذ الاحتياطات لتجفيم المشكلات التي قد تنتج وتقويضها .

٢- يمنحك السيناريو فرصة النجاة من عمل كارثي محتمل أو تحقيق فرصة رائعة .

٣- يمكن للسيناريو أن يثير سيناريوهات أخرى نستخدمها في تقويم وضع وتحطيط عمل .^(٤٦)

سابعاً: علم اجتماع المستقبل :

بعد علم اجتماع المستقبل من الفروع المعرفية ذات الطبيعة العالمية ، وقد تحول إلى ميدان مستقل واضح المعالم مهمته استشراف التغيرات الاجتماعية التي ستحدث في المستقبل ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة ؛ لمواجهة الآثار المترتبة على تلك التغيرات ، وبهتم علماء الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات الاجتماعية بدراسة المستقبل .^(٤٧) غير أن علماء الاجتماع يستطيعوا بحكم تخصصهم ، ودورهم في المجتمع أن يستشرفوا السيناريوهات المحتملة للمستقبل ، من خلال خبراتهم عن ماضى وحاضر مجتمعاتهم ، والذى يسهم فى إثراء رؤيتهم للغد والمشكلات التى ربما يأتي بها .^(٤٨) انطلاقاً من أنه لا توجد مشكلة اجتماعية تأتى من فراغ ، وكل مشكلة لها جذور في الماضي ، وسياق اجتماعى يساعدها على الظهور والانتشار في الحاضر .

وقد برز في مجال سوسيولوجيا المستقبل عديد من علماء الاجتماع ، أمثال " دنيال بيل " و " دى جوفينيل " و " أوسيب فلختهaim " و " س . كولم جيلفن Gilfillan وغيرهم من العلماء الذين لا يتسع المقام لذكرهم أو عرض أفكارهم إزاء المستقبل ، وأهم دراساتهم ، فعلى سبيل المثال قدمت " بيتنينا هوير " Bettina Huber " في عام ١٩٦٠ ببليوجرافيا تتضمن ٢٤٥ كتاباً ومقالاً ، نشرت خلال العشر سنوات الأخيرة في مجال علم اجتماع المستقبل ، وهذا لا يعني أن الاهتمام

بدراسة المستقبل فى إطار علم الاجتماع حديثة ، بل إن الاهتمام بها جاء مبكراً فى العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بوجه خاص ، حيث ارتبط بالتصنيع والمجتمع الصناعى ، وما أفضى إليه من مشكلات واضطرابات أثرت فى البناء الاجتماعى فيما بين منتصف القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، فقد كان المفكرون والعلماء الاجتماعيون الرواد وبخاصة الفرنسيين موجهين أعمالهم للمساعدة فى إبداع نظام اجتماعى جديد ، فإنهم لم يهتموا بفهم الواقع واستشراف آفاق المستقبل وحسب ، بل أيضاً طرح السياسات والإجراءات التى تسهم فى تحسين الحياة وتجويدها فى المستقبل أى بلوغ المستقبل المفضل .^(٤٩)

ما من شك أن الاهتمام بدراسة المستقبل والسيطرة عليه فى عصر النهضة الأوروبية ، قد ساهم فى إحداث تطور وازدهار للمجتمع ، وكذلك ساهمت زيادة المعرفة العلمية والتطور الاقتصادى وتطبيق مبادئ الحداثة ، وتقدير علوم الرياضيات والتوسع فى مجالات الحياة الاجتماعية ، أدت إلى نضوج الدراسات العلمية فى إطار علم اجتماع المستقبل ، حيث زادت قدرة الناس على تجاوز أوضاعها ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية وقتئذ ، وفرضت كل تلك الأوضاع على الناس النظر إلى مستقبل المجتمع . وبناءً عليه لم يعد المستقبل امتداداً خطياً تقدماً للماضى وحسب ، ولكن أصبحوا يهتموا بشكل متزايد بنتائج الأفعال فى الوقت الراهن ، وأثارها المستقبلية والسيناريوهات التى يمكن أن تحدث فى المستقبل نتيجة لها . فقد كان اهتمام علماء الاجتماع وغيرهم من العلماء الاجتماعيين بدراسة المستقبل ، هو المفتاح الرئيسي لهؤلاء المفكرين ، والذى

قادهم نحو تطور العلوم الاجتماعية بالدرجة التي ساعدتهم على الوصول إلى العالم الجديد المنشود .^(٥٠)

وإذا كان علماء اجتماع المستقبل قدّيماً شغلتهم المشكلات التي أفرزها المجتمع الصناعي وحقبة الحداثة الغربية ، التي كانت الصناعة أهم أعمدتها ، فإن علماء اجتماع المستقبل في الوقت الراهن يشغلهم التطورات التكنولوجية والتقانة - التي أفرزها التحول من المجتمع الصناعي إلى نمط مجتمع المعلومات الذي يتحول بخطى بطيئة نحو مجتمع المعرفة - والمشكلات الناتجة عنها وتأثيرها في البنية الاجتماعية في الوقت الراهن والمستقبل والمستقبلات المحتملة له في ظل تلك التطورات السريعة للوسائل التكنولوجية ، والمشكلات المحتملة حدوثها في المستقبل القريب أو البعيد .

ومع ذلك هناك عوامل قد تقوض الدراسة الاجتماعية للمستقبل أهمها ، أن المستقبل ربما يأتي متبايناً في بعض أوضاعه أو كلها عن الحاضر ؛ وذلك لأن القيم التي توجه السلوك الاجتماعي ، سوف تكون قد تغيرت . وفي ضوء ذلك يستطيع علماء الاجتماع بالتعاون مع زملائهم من علماء العلوم الاجتماعية ، أن يكونوا قاعدة تتطلق منها دراسات المستقبل بمختلف اهتماماتها ، وأول هذه الإسهامات هو وضع جغرافية اجتماعية للقيم الفردية والجماعية ، توضح الجماعات التي هي أكثر ارتباطاً بالقيم القديمة والجماعات التي تبدوا أكثر اتجاهًا إزاء المستقبل ، والأساليب التي تلجأ إليها كل جماعة من أجل تدعيم وترسيخ

قيمها ومعتقداتها . وهذا النوع من البحوث – وفقاً لما ذهب إليه روبرت نيسبت R.Nisbet – يجعل من البحث في المستقبل وسيلة لتسليط الضوء على الحاضر . (٥١)

وللأمانة فإن الاهتمام بدراسة المستقبل في دراسات علم الاجتماع يتزايد يوم بعد الآخر (٥٢) علاوة على أن التطور العلمي والتكنى ، ساهم في تطوير وإثراء مناهج وأدوات البحث في هذا الميدان المعرفي ، وازداد الوعى المعرفي لدى علماء الاجتماع بأهميته ؛ الأمر الذي أفضى إلى تزايد عدد المشتغلين به في الغرب والشرق .

ونستخلص من الطرح السابق أن علم اجتماع المستقبل ، هو المنحى المعرفي الذي يهتم بدراسة ماض وحاضر المجتمعات ؛ من أجل استشراف صور المستقبل المحتمل لها ، وهو يستعين بمناهج وأساليب وطرق علم الاجتماع ؛ لإجراء دراساته التي يتمخض عنها سيناريوهات بديلة للمستقبل ، ربما تكون ممكنة أو احتمالية أو مفضلة .

الفصل الثامن

علم الاجتماع ودراسة المستقبل : تحليل منهجى

تمهيد

يمثل الاستشراف الهدف الجوهرى للبحوث المستقبلية ، وهو يعنى جهد جماعى علمى منظم يستفيد إلى حد كبير من المعارف العلمية والمنهجية فى مختلف فروع المعرفة ..، ويقوم على فهم الماضى والحاضر ، والعوامل المتباينة التى أدت إليه ، بهدف الوصول إلى صور مستقبلية مشروطة ، أو سيناريوهات بديلة للمستقبل ، والعلاقة المستقبلية المحتملة بين الأنساق الاجتماعية فى المجتمع ، وبين الظواهر الاجتماعية بعضها بعضاً^(١). وبناء عليه جاء الفصل الراهن يسلط الضوء على المباحث التالية:

أولاً : العلاقة بين بحث المستقبل والبحوث الاجتماعية الأخرى :

على الرغم من أن هناك فرقاً ظاهراً بين بحث المستقبل والبحوث الاجتماعية الأخرى (الاستطلاعية ، والوصفية ، وبحوث المشروعات ، والبحوث التقويمية ، وبحوث الجدوى الاجتماعية)، فإن العلاقة التى تربط تلك البحوث مع بحث المستقبل لا يستطيع أحد تجاهلها ، فهى علاقة تفاعلية تبادلية ، تتقاطع فيها دائرة اهتمام بحث المستقبل مع دوائر البحوث الاجتماعية الأخرى

، حيث تستند بحوث المستقبل إلى نتائج البحوث الاجتماعية الأخرى عند إجراءها ، انطلاقاً من اعتمادها على معلومات عن ماضى وحاضر المجتمع بعامة ، أو تتعلق بالموضوعات التى تهتم بحوث المستقبل بتسلط الضوء عليها .

وتحمة تشابه بين البحوث الاستطلاعية وبحوث استشراف المستقبل ، يتمثل فى أن كل منها يهدف إلى الكشف عن وضع مجهول بالنسبة لنا ، إلا أن الوضع الذى تدرسه البحوث الاستطلاعية هو وضع قائم بالفعل ، بينما تهتم بحوث المستقبل بوضع محتمل للحدث فى المستقبل . إن الفرق بين البحوث الاستطلاعية وبحوث استشراف المستقبل يتمثل فى أن البحوث الاستطلاعية تعد حلقة أولى فى سلسلة البحوث الاجتماعية ، أو هى أول درجة فى سلم هذه البحوث ، وهى التى تمهد لبقية هذه البحوث جميعها ، بينما تحل بحوث المستقبل مرتبة متقدمة فى هذا السلم ؛ لأنها تعتمد على ما أنجز قبلها من بحوث اجتماعية ، ويعكس هذا أهمية البحوث الوصفية (التي تصف الوضع الراهن) ، وكذلك البحوث التاريخية التى تتبع القوى الاجتماعية ، والعوامل التاريخية التى أسهمت فى تشكيل ظواهر فى الحاضر . وعليه تتضح أهمية هذه الأنماط من البحوث الاجتماعية وغيرها ، حيث إن بحوث استشراف المستقبل تحتاج إلى معرفة عن الحاضر والماضى ، وللذان يمثلان النقطة المحورية لهذه البحوث .

وكذلك قد تتشابه بحوث استشراف المستقبل مع بحوث الجدوى الاجتماعية، من حيث إن كل منها يسعى إلى تصور احتمالات إيجابية وسلبية مستقبلية، وإن

كل منها يبحث عن المستقبل المفضل. غير أن بحوث الجدوى الاجتماعية شأنها شأن بحوث التقويم وبحوث المشروعات، تحاول أن تتعرف إلى النتائج الإيجابية، والسلبية المترتبة على اتخاذ قرار معين أو إقامة مشروع محدد أو اتخاذ سياسة ما. بينما تهتم بحوث المستقبل بدراسة المسارات المحتملة التي سيؤول إليها المجتمع أو أحد أنساقه ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو حتى أحد ظواهره في المستقبل القريب أو البعيد . وعليه فإن دراسات الجدوى الاجتماعية تسهم مع غيرها من الدراسات الاجتماعية الأخرى في توفير البنية المعرفية التي تستند إليها بحوث المستقبل . وبالطبع هذا لا يعني أن البحث الاجتماعية لا تستفيد من بحوث المستقبل ، بل على النقيض من ذلك فإن البحث الاجتماعية تستفيد من بحوث المستقبل ، حيث إن الثانية توجه أنظار الباحثين إلى قضايا ومشكلات لم يسبق أن تطرقوا إليها في دراساتهم ؛ الأمر الذي يفضي إلى دراستها من جانب تلك البحوث .^(٢)

وفي إطار دراستنا لبحوث استشراف المستقبل ، يجدر بنا الإشارة إلى أهم الخصائص المنهجية المرغوب توافرها في هذه البحث ^(٣) :

١ - الشمول والنظرة الكلية للأمور :

يتبعنا علينا عند الحديث عن دراسة مستقبلية عن الاقتصاد في مصر مثلاً لا نتجاهل الرؤية السياسية ، وحالة العلم والتكنولوجيا ، وأوضاع السكان والموارد البيئية ، والتغيرات في الإطار الإقليمي والإطار العالمي ، وأن ندرس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تشابكها

وتفاعلها مع بعضها بعضاً ؛ حتى تتوافر رؤية شاملة ومتكاملة لمستقبل هذا الاقتصاد .

٢- مراعاة التعدد :

أى تقادى الإفراط فى التبسيط والتجريد للظواهر المدروسة ، والتعتمق فى فهم ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات ، ولا يقين وдинامية . وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة فى مجملها ، من خلال منهج عابر للتخصصات ، حيث لا يجدى التفكير وفهم كيفية عمل كل جزء من أجزاء الظاهرة على حدا فى الخروج بصورة صحيحة عن هذه الظاهرة .

٣- القراءة الجيدة للماضى باتجاهاته العامة السائدة :

حيث تشكل فهم الاتجاهات الراهنة مفتاح جيد لفهم الاتجاهات المحتملة فى المستقبل ، ومن جهة أخرى تشتمل القراءة الجيدة للماضى على القراءة الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم ، واستخلاص دروس منها ، قد تقيد (بمنطق المحاكاة) فى فهم آليات التطور وتتابع المراحل ، وكذلك فى التعرف إلى المعوقات التى قد تعطل مسار المستقبل وإمكانات تجاوزها .

٤- المزج بين الأساليب الكمية والكيفية في الدراسة المستقبلية :

يندر أن تقوى الأساليب الكيفية وحدها أو الأساليب الكمية وحدها بمتطلبات إنتاج دراسة مستقبلية جيدة ، ومن وجهة أخرى ثبت أن تعدد الأساليب المستخدمة فى دراسة ظاهرة ما والمزج بين نتائجها دائمًا ما يؤدي إلى نتيجة أفضل مما لو جرى الاعتماد على أسلوب واحد .

٥- الحيادية والعلمية :

لما كان المستقبل يدرس من خلال بدائل متعدة ، يمثل كل منها سيناريو أو مساراً مستقبلياً ، يتافق مثلاً مع رؤية أو مصالح هذه القوة الاجتماعية - السياسية ، أو تلك في المجتمع ، فإن على دارس المستقبلات البديلة أن يتحلى بدرجة عالية من الحيادية والعلمية . أولاً في التعرف على البدائل ، وعدم استبعاد بدائل معينة لمجرد رفض الباحث لمنطوقاتها أو ادعاءاتها ، ثانياً : في تحليل هذه الادعاءات واستكشاف تداعياتها ، وتقديمها وفق مجموعة معايير متقد عليها سلفاً .

٦- عمل الفريق والإبداع الجماعي :

يعنى أن إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متقاهم ومتعاون ومتكمال ، فذلك أمر تفرضه طبيعة الدراسات المستقبلية التي تعتمد على معارف مستمدة من علوم متعددة ، والتي تستوجب دمج هذه المعرف وفق منظور أو إطار عابر للخصوصيات ، كما أن الجماعية مفيدة للوصول إلى تصورات وtentatives وحلول جديدة للمشكلات ، وذلك من خلال ما تتيحه من مواجهات بين المناهج والرؤى المختلفة لأعضاء فريق العمل .

٧- التعليم الذاتي والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج :

الدراسات المستقبلية لا تتجز دفعه واحدة بل one – shot exercise إنها عملية متعددة المراحل ، يتم فيها إنساب التحليلات وتعزيز الفهم وتدقيق النتائج ، من خلال أدوات متتابعة للتعليم الذاتي ، والنقد الذاتي ،

وتلقى تصورات أطراف قوى مختلفة وانتقاداتهم واقتراحاتهم ، والتفاعل معها من خلال اللقاءات المباشرة ، والأدوات غير المباشرة ؛ لإشراك الناس فى تصور وتصميم المستقبلات ، وكلما تكررت عمليات التفاعل والنقد والتقويم والاستجابة لها بالتعديل والتطوير فى التحليلات والنتائج ، ازدادت فرص الخروج بدراسة مستقبلية رصينة ، لاسيما من زاوية ارتباطها بالواقع الاجتماعى .

ثانياً: أنماط بحوث استشراف المستقبل :

تسهم عديد من العوامل فى تحديد نمط الدراسة المستقبلية التى يقوم الباحث بإجرائها ، ويمكن إيجاز تلك العوامل فيما يلى :^(٤)

١ - مجال الدراسة المستقبلية :

ترتکز الدراسات المستقبلية على دراسة الواقع الراهن ، وكيفية نشوئه وتطوره التاريخي ، ودراسة البنى والأنساق وال العلاقات والعمليات التي يتم خاللها التغير والتطور ، في إطار النسق الكلى للمجتمع . وإذا كانت الظواهر الطبيعية محل اهتمام لتلك الدراسات ، إلا أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية قد شغلت - ولا تزال - الجانب الأهم في الدراسات المستقبلية . وعليه فقضايا السكان والموارد البشرية والموارد الاقتصادية ، وقضايا الإنتاج والتنمية ، وتطوير المجتمع والتقدم

التكنولوجي ، تعد موضوعات محورية لتلك الدراسات ، غير أنه لوحظ أن غالبية الدراسات المستقبلية تحصر في محاولة فهم واستكشاف الأوضاع المحيطة بالإنسان ، بهدف السيطرة عليها وتوجيهها لصالحه ، ولا تهتم كثيراً بدراسة طبائعه وسلوكياته وأفكاره وقيمه .

٢ - التراكم المعرفي في مجال التخصص :

إذا كان الحاضر قد انبثق من الماضي ، فإن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى بالواقع الراهن وينبع منه ، كذلك تتحدد الاختيارات المتاحة للإنسان وفقاً للأوضاع التي تحيط به ، ورصيد المعرفة العلمية المتوفرة عن القوانين التي تحكم في الطواهر الإنسانية والاجتماعية تاريخياً وأنياً ، والكيفية التي تعمل بها ، وإمكان توظيفها لخدمة الإنسان . ولا شك أن هذه العوامل عرضة للتغير والتطور ، سواء تم ذلك بصورة تدريجية او اتخذ شكلاً جذرياً أو ثورياً ؛ ولذا فإن الدراسات المستقبلية التي تتم على أساس مستوى المعرفة المتاحة ، لا بد أن تكون هي نفسها عرضة دائمة للتغير ، في ضوء ما يتراكم لدينا من معرفة بالواقع ، وهذا يتعمّن أن تجري هذه الدراسات كل فترة من الزمن ، حتى تستفيد من التراكم المعرفي كى تطرح رؤى مستقبلية جديدة ، في ضوء ما يستجد من أحداث واتجاهات ، على أن هذا التراكم المعرفي يجب أن يكون على المستوى الأفقي ، بمعنى التوسيع فى بحث ظواهر جديدة ، والمستوى الرأسى أى التعمق فى بحث الطواهر نفسها

الموجودة بالفعل . ولا شك أن لهذا التراكم المعرفي أثره في تحديد اتجاه الدراسات المستقبلية ونمطها وحدودها وآفاقها ، فضلاً عن مناهجها وأساليبها البحثية .

٣- البعد الزمني

أبرز ما يميز الدراسات المستقبلية ، وعى المشتغلين بها بأهمية البعد الزمنى للظواهر التي يتصدون لدراستها ، فهم يدركون أنها لم تتشكل دفعة واحدة ، بل مرت بمراحل عديدة ، وهى النشأة ، فالتطور ثم النضج والاكتمال ، وأنه مهما كانت الصورة الآتية التي تبدو بها هذه الظواهر ، فإنها تنتوى إلى جذور ماضية ، وإذا كان تحديد العمر الزمنى للظاهرة المدروسة يعد من الشروط الرئيسة لأى دراسة علمية تتناول تاريخ الظاهرة أو أوضاعها الحالية ، فإن هذا الشرط بالنسبة إلى الدراسات المستقبلية يمثل شرطاً لا غنى عنه ، فمن ثم ينظر إلى عنصر الزمن كبعد قائم بذاته ، فالدراسات المستقبلية سواء كانت استكشافية (استطلاعية) أو (معيارية) أو تتضمن النمطين ، فإنها تقوم على تحديد مدى زمنى لتوقعاتها .

وبعد تعدد الأماد الزمنية للدراسات المستقبلية من أهم السمات المنهجية التي تتميز بها ، ويختلف المدى الزمنى لمراحل المستقبل وفقاً لاختلاف الظواهر وتبنيتها ، سواء كانت ظواهر طبيعية أو اجتماعية ، مما قد يعد مستقبلاً منظوراً بالنسبة لحالة المناخ أو الصحة ، لا يعتبر كذلك بالنسبة للتعليم أو القيم أو الفن ،

ويؤثر المدى الزمنى للتبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة فى الإطار المنهجى والإجرائى للدراسة المستقبلية .

وبعد تصنيف " مينسوتا " الذى قام بوضعه مجموعة من العلماء المنتسبين لجمعية المستقبليات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية ، من أشهر التصنيفات التى تستند إليها شتى المدارس فى ضوء تقسيم المستقبل إلى خمس فترات كما يلى :

- ١- المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة .
 - ٢- المستقبل القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام .
 - ٣- المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً .
 - ٤- المستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاماً من الآن إلى خمسين عاماً.
 - ٥- المستقبل غير المظنور ويمتد من الآن وإلى ما بعد خمسين عاماً أو أكثر .
- ٤ - الإطار النظري للدراسة :

يفرض العرف البحثى على الباحث ضرورة توضيح الإطار المنهجى والإجرائى سواء من ناحية المناهج المستخدمة أو أساليب جمع البيانات وتحليلها ، وسائل الخطوات التى اتبعها الباحث ؛ من أجل التوصل إلى تحديد الصورة المستقبلية للظاهرة المدروسة ، وهذا يتطلب فى نظر غالبية علماء المناهج أن يبدأ الباحث بتحديد الإطار النظري للدراسة المستقبلية موضحاً مختلف المتغيرات التى ستكون محور تركيزه ، فقد يكون تركيزه منصب على الأبعاد الدينامية للظاهرة التى يفيد فيها التحليل الكيفى ، ويتعين عليه هنا تبنى النظرية الماركسية ، وقد

يكون تركيزه على الأبعاد الكمية القابلة للعزل والتجزئة ، وهنا يفضل أن يكون منظوره هو البنائية الوظيفية التي تقوم على الثبات والتوازن .

٦- الانتماء القومي والأيديولوجى للباحث :

ثمة تنوع فى اتجاهات الباحثين المستقبليين وانتماءاتهم القومية والأيديولوجية ، بقدر تعدد وتنوع مناحى المعرفة العلمية . وما من شك أن الانتماء الأيديولوجى للباحث فى إطار التخصص الواحد أو انتماؤه إلى دولة متقدمة أو دولة نامية ، يلعب دوراً هاماً في تحديد مدخله في الدراسات المستقبلية التي يقوم بإجرائها ، وهذا لا ينطبق على الأفراد وحسب ، بل نعني به المدارس العلمية في مجال الدراسات المستقبلية ، فعلى سبيل المثال إذا كانت المدرسة الفرنسية قد اهتمت بالتركيز على القضايا الفكرية والأيديولوجية ، وسائل المسائل ذات الطابع النظري ، فإن المدرسة الأمريكية قد ركزت على المسائل العسكرية وقضايا التكنولوجيا والاقتصاد ، بينما اهتمت المدرسة السوفيتية بأمور التخطيط على المدى الطويل والمتوسط في شتى القضايا المجتمعية (الاقتصاد - التعليم - الصحة - الدفاع - الثقافة) وعليه تبنت النمط المعياري أو الاستهدافي في الدراسات المستقبلية ، ورغم ما يرددده معظم العلماء والباحثين في مختلف فروع المعرفة العلمية من أن العلم لا وطن له ، إلا أن الانتماء القومي والتوجه الأيديولوجي لهؤلاء الباحثين يفرض نفسه على الدراسات والبحوث كافة التي تجرى في شتى مناحى المعرفة ، وبوجه خاص العلوم الاجتماعية . وعليه يؤثر الطابع القومي والأيديولوجي في الخطوات

المنهجية والإجرائية للدراسة ونمطها ، علاوة على تأثيره في تحديد الأولويات البحثية والأهداف المنشودة من تلك الدراسات.

وفيما يتعلق بأنواع الدراسات المستقبلية ، فقد تنوّعت أشكال الدراسات المستقبلية وفق منهجيتها إلى أربعة أنواع نوجزها فيما يلى (٥) :

١ - الدراسات الحدسية:

يرى البعض أن هذا النمط من الدراسات المستقبلية ينتمي إلى العمل الفنى أكثر منه إلى العمل العلمى ، حيث يعتمد على الخبرة الذاتية للباحث فى المقام الأول ، ويفتقر إلى البيانات والمعلومات واللاحظات التى يمكن بالاعتماد عليها تقويم التنبؤات التى يتوصل إليها الباحث تقويمًا علمياً ؛ ولذلك يطلق على هذا النمط الدراسات الذاتية ، حيث إنها تتبع عن رؤية حدسية تعكس ذاتية الباحث وخبراته الخاصة ، وينطلق هذا النمط من محاولة التعرف إلى التفاعلات والتشابكات التى تؤدى إلى صورة معينة يتوقعها سلفاً الباحث ، دون أن يدعى إثباتها . فالحدس ليس إلهاً ولكن تقدير يراه بعض الناس الذين يشغلون بهموم مجتمعهم ، ويؤيدون بعض الأفكار والتصورات النظرية التي تفسر الواقع ومشكلاته .

٢ - الدراسات الاستطلاعية :

يعد هذا النمط من البحوث المستقبلية أكثر موضوعية من النمط الحدسى ، مع أن الذاتية لا تخلو تماماً منه ، إذ يسعى الباحث فيه إلى استكشاف المسار المستقبلي للظاهرة المدرستة فى إطار الافتراضات التى وضعها ، والتى لا تخلو من التأثير بموافقة الذاتية وأيديولوجياته وانتمائه القومى . غير أنه يعتمد أو ينطلق من قاعدة موضوعية من البيانات والمعلومات ذات الطبع الكيفى والكمى ، وبهتم هذا النمط بدراسة التأثيرات التى تحيط بالظاهرة المدرستة ، من خلال كشف تسلسلها بهدف استطلاع سيناريوهاتها المستقبلية المحتملة ، ويتم استخدام هذا النمط (الاستطلاعى) من خلال مجموعة من الخطوات ، تبدأ بتحديد المشكلة ورصد أبرز أبعادها أو ملامحها ، ثم محاولة التعرف إلى تفاصيل كل بعد أو ملمح من ملامحها ، وتحديد الأفق المستقبلى المحتمل له ، ثم تقويم هذه الاحتمالات .

٣ - الدراسات الاستهدافية (المعيارية) :

يمكن اعتبار هذا النمط تطويراً للنمط الحدسى المستمد من الخبرة الذاتية والتخيل ونفاد البصيرة ، ويبدأ هذا النمط بتحديد أهداف معينة سلفاً ثم يصوغ النموذج على نحو يسمح بتحديد الخطوات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة المستقبلية . ويتميز هذا النمط بقدرته على صنع المستقبل ، من خلال التدخل العمدى من أجل تغيير المسارات المستقبلية للظواهر المدرستة فى ضوء أهداف محددة سلفاً .

وقد استلزم هذا النمط أساليب بحثية تتواءم معه مثل ، أسلوب الاستثارة الذهنية الجماعية ، وأسلوب دلفي ، وعلى عكس النمط الاستطلاعى تبدأ خطوات هذا النمط (البحث المعيارى) من رسم صورة المستقبل المستهدف تحقيقه ، ثم ننتقل إلى الحاضر . ويعود أسلوب شجرة العائلة من أهم الأساليب المستخدمة فى النمط المعيارى ، ويقوم أسلوب شجرة العائلة على تحديد الهدف المرغوب فى تحقيقه مستقبلياً بالنسبة للظاهرة المدروسة ، وهذا يمثل قمة الشجرة ، ثم ننتقل من هذا الهدف إلى الحاضر الذى يتمثل فى سائر فروع الشجرة ، ونبحث فى البدائل المختلفة لكل فرع من هذه الفروع ، حتى نتوصل إلى رسم صورة كاملة للبدائل المستقبلية المرغوب فى تحقيقها ، ثم تحديد السياسات الالازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية ، ثم ربط مجمل هذه السياسات فى صورة متكاملة ، تتضمن العناصر والمؤشرات كافة .

٤ - الدراسات الاستطلاعية - الاستهدافية (نمط الأنماط الكلية) :

يشتمل هذا النمط على النمط الاستطلاعى والاستهدافى فى إطار موحد يجمع بينهما فى شكل تغذية مرتبة ، تعتمد على التفاعل المتبادل بينهما ، أى يجمع بين البحث الاستطلاعية التى تستند إلى البيانات والحقائق الموضوعية ، وبين البحث المعيارية التى تولى أهمية خاصة للقدرات الإبداعية والتخيل والاستبصار ، ويمثل هذا النمط خطوة متقدمة فى المسار المنهجى للبحوث المستقبلية المعاصرة .

وإذا نظرنا إلى الأنماط السالفة للدراسات المستقبلية ، نجد أنه لا يمكن ترجيح أحدها على الآخر ، حيث إن لكل منها هدف وضرورة ، ومع ذلك فإن جهود العلماء والباحثين قد تركزت في محاولة الجمع بين مزايا الأنماط الثلاثة الأولى ، والاستفادة منها في صوغ النمط الرابع المعروف بنموذج الأساق الكلية ، الذي يعد أرقى وأفضل نمط من أنماط تلك الدراسات حتى الآن .

ثالثاً : طرق وأساليب دراسة المستقبل :

يذهب المؤرخون إلى أن دراسة الماضي يمكن أن تساعدنا في دراسة المستقبل ، وبؤمن المستقبليون على ذلك ، إذ يروا أن أفكارنا كافة عن المستقبل قد انبعثت من الماضي لا من المستقبل ، حيث إن المستقبل لا يوجد بعد ، فما حدث في الماضي هو من أهم مصادرنا لما قد يحدث في المستقبل ؛ ولذا فهناك من يعرف المستقبليات بأنها " التاريخ التطبيقي " وأنها تبدأ من حيث انتهاء وتوقف أحداث الماضي ، ودور علماء المستقبل لا يتوقف على فهم ما حدث في الماضي ، بل يحاولوا استخدام معرفتهم لفهم احتمالات المستقبل ، وأن المستقبل لا الماضي هو بؤرة الفعل الإنساني عندهم ، وأن أهمية الماضي تكمن في إمكانية استخدامه لإنارة المستقبل .

ولكن كيف يمكن استخدام الماضي لدراسة المستقبل ؟ إن إحدى الطرق هي افتراض أن الأوضاع التي كانت في الماضي سوف تتواصل في المستقبل ، وهذا

مبدأ التواصل والاستمرارية ، أو ما يطلق عليه السيناريو المرجعى أو الاتجاهى أو الحالى من المفاجآت ، وفحوى هذا المبدأ هو أن المستقبل هو صورة مماثلة للحاضر . والمبدأ الثانى هو مبدأ المحاكاة ، ويعنى أن ملاحظتنا أن نماذج معينة من الأحداث تتكرر من وقت لآخر ، فإذا لاحظنا حدثاً نعتقد أنه يشبه حدثاً معيناً سابقاً ، فربما ننتبه أن هذا الحدث الجديد ستتلوه أحداث أخرى معينة مشابهة لتلك التى حذثت بعد الحدث الأول فعلى سبيل المثال (عندما نعرف أن هناك مظاهره مليونية أو اعتصاماً بميدان التحرير ؛ لتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير ، تتوقع حدوث خسائر بشرية ومادية) .

وتمثل رغباتنا عاملاً هاماً فى تشكيل أفكارنا فى المستقبل ، فنحن نشعر بالعطش ونطهر فكرة للحصول على كأس من الماء ، ونشعر بالقلق والملل ، ونطهر فكرة بالقيام بنزهة ، وغالباً يصل تفكيرنا على أمانينا المستقبلية إلى " أحالم يقظة " يعتقد كثيرون أنها لا فائدة منها ، ولكن " أحالم اليقظة " يمكن أن تساعدنا على كشف ما نريده ، فهي تلعب دوراً هاماً فى مساعدتنا على اتخاذ القرارات الصائبة . حيث إن بمعرفة الأفكار المرضية السارة ، وغير السارة ربما ننمى مفهوماً عن الأهداف التى نريد تحقيقها ، علاوة على أنها تتمى لدينا الدوافع وإعلاء الطموح ، والإصرار على الوصول إلى تلك الأحلام وتحويلها إلى حقائق ملموسة .

إن الناس جمِيعاً في حالة مستمرة من استشراف المستقبل ، وإذا لم يقوموا بذلك فستصبح حياتهم صعبة ومستحيلة ، فإننا إذا أردنا أن نقضى على ملل أصابنا نسمع بعض الموسيقى ؛ لاعتقادنا أو توقعنا أن هذا سوف يزيح الآلام النفسية التي نشعر بها نتيجة هذا الملل ، ولكن حين تتجاوز أوضاعنا اليومية إلى المستقبل الأبعد ، نصبح أقل ثوقاً بأنفسنا ، وأكثر وعيًا بأهمية استشراف المستقبل .

وحتى القرن العشرين ، كانت طرق استشراف المستقبل متواضعة ، فقد كان يتم غالباً " بالفطرة السليمة " إضافة إلى استشارات الخبراء ، ولا يزال معظم استكشافات المستقبل يتم بالطريقة نفسها ، ومع ذلك منذ بداية القرن العشرين حدثت تطورات وتحسينات منهجية ، أثرت طرق وأساليب استشراف المستقبل .^(٦)

وعليه تعددت طرق وأساليب دراسة المستقبل ما بين طريقة منحنيات النمو ، ومنحنيات الاتجاه ، والطرق التفسيرية ، وطرق التنبؤ السببية ، ومصفوفة التأثير المتقاطع ، والسيناريوهات ، والتحليل المورفولوجي ، والإسقاطات السكانية ، وطرق التنبؤ من خلال التمازن والإسقاط بالقرينة (المحاكاة) ، وأسلوب دلفي ، ومع ذلك قبل أن أبدأ في تسلیط الضوء على أهم تلك الطرق وأساليب ، أود ان أذكر بعض الملاحظات المرتبطة بها وهي :

- تباين تقسيم تلك الطرق وأساليب بين العلماء وكذلك أسمائها .

- أن الدراسة المستقبلية ربما تستند إلى أكثر من طريقة أو أسلوب عند إجرائها ، وأقر العلماء بتفضيل ذلك النهج .
- أن هناك بعض العلماء قسموا تلك الطرق والأساليب فسمين ، حيث ربطوا الأول بنمط الدراسة الاستكشافية (الاستطلاعية) ، ونمط الدراسة الاستهدافية ، وهناك فريق ثانى قسمها إلى طرق كمية وطرق كيفية ، وأخر نظمها إلى طرق غير نظامية ونظامية .

وتجدر بالذكر فى هذا الصدد أن هناك إجراءات مطلوبة قبل استخدام أى طريقة أو أسلوب لاستشراف المستقبل حدها (الثيتى ، والوذينانى) فيما يلى^(٧) :

- ١- استخدام التفكير الحسى ، وذلك عن طريق التفكير فى المستقبل ، وقياسه على الماضى أو الحاضر .
- ٢- استخدام الخيال العلمى للتبصر والتوقع المستقبلى والحصول على تصور عن المستقبل .
- ٣- تخيل المستقبل أو السيناريو المعيارى المستقبلى ، وذلك عن طريق وضع أهداف مثالية وتخيل ما يحدث حين تحقيقها ، وما الخطوات التى نسير فى إطارها لكي نحقق تلك الأهداف .
- ٤- تحديد المؤشرات الاجتماعية الموضوعية والمثالية ، التى يمكن فى إطارها تخيل المستقبل ، وتشمل هذه المؤشرات التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية .
- ٥- تحديد الاتجاهات الاجتماعية الظاهرة ، والاتجاهات الضمنية أو الخفية.

٦- تحديد النظريات والنماذج النظرية المناسبة؛ لتطوير نماذج وأساليب التخطيط الكمية واستخدامها.

وتأسيساً على ما سبق ، يعرض الباحث أهم وأشهر تلك الطرق والأساليب بإيجاز شديد فيما يلى :

١-أسلوب دلفى :

يعتبر الكثير من المستقبليين أسلوب دلفى بمثابة حجر الزاوية أو الأساس فى دراسات وبحوث المستقبل ، فضلاً عن كونه أشهر الأساليب الاستشرافية ، وهو يعد أسلوباً فقط للأغراض الاستشرافية ، كما أنه قادر بأشكاله المتباينة على التوليف بين الأساليب الحدسية والاستطلاعية والمعيارية ، فى إطار قادر على استشراف جماعى للمستقبل . وبعد ذلك منهجية أولية لتنظيم وزيادة الإجماع والاتساق بين الخبراء فى مجال قرار أو قضية ما فى المستقبل .^(٨)

أ- دلفى لمحة تاريخية :

يستمد أسلوب دلفى تسميته من اسم معبد دلفى بمدينة دلفى الساحلية القديمة ، والذى اشتهر كهنته بقدرتهم على التنبؤ بالمستقبل حينئذ ، فمنذ القرن الثامن قبل الميلاد وحتى القرن الثالث بعد الميلاد ، كان اليونانيون -

سواء من القادة والسياسيين ، أو من عامة الشعب وغيرهم من دول البحر الأبيض المتوسط بما فيها مصر - يلجئون إلى كاهنة دلفي Delfi oracle التي كانت تسمى بايثيا، pathia وأيضاً العراف ، بالقرب من معبد أبولو Apollo بمدينة دلفي ؟ للاستشارة بشأن المستقبل ، أو محاولة معرفته ، وكما كانت كاهنة دلفي هي الوسيط بين الآلهة وكهنة المعبد ، فإن الكاهنة بدورهم كانوا يقومون بدور الوسيط بين كاهنة دلفي وبين الأشخاص الذين سعوا إليها طلباً للمشورة بشأن المستقبل .

وقد اكتسب كاهنة دلفي ثقة كبيرة من جانب القادة والسياسيين ، وصلت إلى درجة العقيدة ، بحيث إنهم لم يكن يقدمون على اتخاذ أية قرارات هامة - خاصة ما يتعلق منها بالحروب والغزوات - إلا بعد استشارة كاهنة دلفي والحصول على نبوءة دلفي بشأن المستقبل .

أما بالنسبة للذى أطلق اسم دلفى على هذا الأسلوب الاستشرافي فهو " Kaplan " الأستاذ المساعد المتخصص في الفلسفة ، والذى كان يعمل آنذاك بمؤسسة راند RAND الخاصة بالبحوث والتنمية ، وقد أرجع كابلان تسميته هذه لأسلوب دلفى إلى أن تنبؤات ، أو نبوءة دلفى كانت تأتى فى شكل عبارات معيارية لا توصف فى حد ذاتها بأنه حقيقة او زائفة ، وهى تشبه تماماً ما ينتهى إليه مجموعة من الخبراء - الذين يعتمد عليهم

أسلوب دلفى - من آراء بالنسبة لما يمكن اتخاذه من قرارات أو وضعه من سياسات ، فهى كذلك لا يمكن وصفها بأنها آراء حقيقة أو آراء زائفة .^(٩)

ب- ماهية دلفى :

وفي إطار تحديد الوضع المنهجى لأسلوب دلفى ، يتعين علينا أن نشير إلى أن غالبية الباحثين الذين تناولوا هذا الأسلوب بالدراسة ، أو الذين اعتمدوا عليه فى بحوثهم ، يطلقون صفة " المسح " على البحوث التى تعتمد على أسلوب دلفى ، فمن ثم يوصف البحث بأنه مسح دلفى Delphi Survey تمييزاً له عن المسوح الاجتماعية فى صورتها التقليدية ، مستتدلين فى ذلك إلى أن أسلوب دلفى يقوم على مسح لآراء الخبراء .

وإذا انتقلنا إلى تعريف مفهوم أسلوب دلفى ، نجد أن معظم العلماء والباحثين اهتموا فى تعريفهم له بوصف هذا الأسلوب وبخطواته المنهجية أكثر من اهتمامهم بوضع تعريف محدد له .

فأسلوب دلفى يعد عملية اتصال Group Communication Process ، ويتضمن عدة جولات Rounds لمجموعة الخبراء ، وهو إذا كان عملية اتصال ، إلا أن هذا الاتصال لا يتم بطريق مباشر ، أو وجهاً لوجه ، وإنما يحدث ذلك بطريق غير مباشر ، وعن طريق وسيط ، وقد يكون هذا الوسيط هو فريق البحث أو المراقبة أو الضبط ، أو يتم الاتصال من خلال الإنترن特 . فأسلوب دلفى يتميز بأن الخبراء المشاركون يكونون غير معروفين ، أو مجهولين Anonymous

بالنسبة لبعضهم بعضاً ، والآراء تتسب إلى مجموعة من الخبراء ، ولا ينسب الرأى لصاحبه ، وأسلوب دلفى يقوم على التغذية المرتدة feed back لآراء الخبراء ، بحيث يتاح للخبير أن يراجع آراؤه التى سبق وان أبدتها ، ومن ثم يعدلها أو يغيرها ، أو يتمسك بها ، ويحدث ذلك فى صورة متكررة فى عدة جولات ، عادة تتراوح ما بين ثلات دورات أو أربع دورات ، وقد تزيد عن ذلك ، ولكن يفضل ألا تقل عن جولتين .

وفي تعريف أسلوب دلفى ، أكد البعض أنه مزيج من العمليات الكمية والكيفية التي تتناول مشكلة أو قضية معقدة ، بهدف استشراف المستقبل – وفي هذه الحالة يوصف أسلوب دلفى بأنه أسلوب دلفى التقليدى The Traditional Delphi ، أو أسلوب دلفى القيم أو الكلاسيكى The Classical Delphi ، أو أسلوب دلفى العددى The Numeric Delphi – أو بهدف الوصول إلى قرار معين ، وهنا يطلق عليه أسلوب دلفى الخاص بالقرارات The Decision Delphi ، أو بهدف الوصول إلى وضع سياسة معينة ، وهنا يسمى أسلوب دلفى السياسى ، أو أسلوب دلفى الخاص بالسياسات The policy Delphi (١٠) .

وعليه تظهر أهمية استخدام أسلوب دلفى في الحالات الآتية .

أ- الحاجة إلى إيجاد حل لمشكلة ما عن طريق أحكام جماعية لجماعة أو أكثر .

- ب- إذا كانت تلك المجموعات التي تقدم الأحكام ليس بها اتصال أو تدخل كاف .
- ج- إذا كان الحل سيصبح أكثر قبولاً إذا اشترك عدد أكبر من الخبراء في تطويره بدون مواجهة وجهاً لوجه .
- د- إذا كانت لقاءات المجموعة المتكررة ليست عملية ؛ بسبب ظروف الوقت أو المسافة .
- هـ- إذا كانت جماعة أو جماعات من المشاركون أعلى مكانة من الأخرى.
- ج- صيغ وأشكال أسلوب دلفى :

ثمة ثلاثة صور هامة لأسلوب دلفى يمكن حصرها فيما يلى :

الأولى : الصورة التقليدية لأسلوب دلفى Conventional Delphi : تعرف هذه الصيغة بتمرين دلفى Delphi Exercise وهى الصيغة الأكثر شيوعاً، وفيه يقوم فريق صغير باللحظة والمراقبة ، بوضع تصميم الاستبيان أو أى استطلاع للرأى حول موضع ما فى مجال معين ، ثم يرسل هذا الاستبيان إلى مجموعة من الخبراء الذين يقيمون بإرسال الإجابات إلى فريق الملاحظة الذى يقوم أفراده بتسيق وتلخيص نتائج الاستبيان ، ثم يقومون بتطوير استبيان جديد لنفس المجموعة التى أجابت فى المرة الأولى مع إتاحة فرصة واحدة على الأقل لأشخاص هذه المجموعة كى يراجعوا إجاباتهم السابقة ، ويعيدوا تقييم آرائهم فى

ضوء نتائج الاستبيان الأول (الجولة الأولى) ثم تتكرر الجولات بنفس الطريقة إلى نحو ثلات أو أربع جولات .⁽¹¹⁾

الثانية : مؤتمر دلفى Delphi – conference

يعرف هذا الأسلوب بأسلوب " الوقت الحقيقي " وفي هذه الصيغة يتم استبدال الحاسب الآلى بفريق الملاحظة بعد تغذيته ، بحيث يقوم بتجميع نتائج المجموعة المستجيبة فى زمن سريع (حقيقي) ، ويلاحظ فى هذا النوع أنه يجب أن تكون كل الملابسات وظروف كدالة لنتائج الاستبيان .

الثالثة : سياسات دلفى (أو أسلوب دلفى الخاص بالسياسات) The policy

:Delphi

وهي صيغة فعالة في حالات الحوارات والقرارات التفسيرية وغيرها ، وهي تعد أحدث صيغة لدلفى فقد ظهرت عام ١٩٦٩ ، وعلى العكس من كل أشكال دلفى لا يستهدف الوصول إلى إجماع في الرأي بين المجموعات المشاركة مهن الخبراء والمتخصصين ، ولكنه يستهدف تكوين وجهات نظر مختلفة وتحديد أقوى تلك الوجهات كحلول في أي سياسة رئيسية ، فإنه لا يجعل صانعى القرار متوجين للقرارات فقط ، بل يظهر حرية الرأي ، ويأخذ الأحداث المختلفة في الاعتبار ، فهو لا يفرض القرارات بطريقة ميكانيكية أو يكون إجماعاً في الرأي ، بل إنه الفريق المسؤول عن تصميمه يهتم بالتأكيد على الاختيارات الممكنة كافة القابلة

للمناقشة ؛ ولذا يأخذها في الاعتبار ، كما يقدر أي منطق لأى رأى علمي ، ويفحص قابلية أي رأى للتنفيذ ، وتعتمد منهجية سياسة دلفي على تكوين عملية اتصال بين الخبراء تمر بالخطوات التالية :

- ١- تكوين القضية (ما القضية التي يمكن الأخذ بها ، وكيف يمكن تنفيذها؟)
- ٢- وضع الخيارات (ما الاختيار الأكثر فائدة وفاعلية
- ٣- تحديد المواقف الأولية للمشتركين في القضية (أي تحديد مواقف المعارضة على الاختيارات المطروحة .
- ٤- شرح أسباب عدم الموافقة (ما الافتراضات ووجهات النظر والحقائق التي يدعم بها الخبراء اختيارهم؟)
- ٥- تقييم الأسباب (كيف يمكن أخذ وجهات النظر المتباعدة تبعاً للمعايير المتنوعة ؟ وكيف يمكن المقارنة بين الأسس المختلفة بعضها بعضاً ؟) وذكر الآراء بإعادة تقييم الآراء في ضوء وجهات النظر المختلفة ويراهينها .^(١٢)

د- الخطوات المنهجية لأسلوب دلفي :

أدى تنوع الغايات النهائية من استخدام أسلوب دلفي إلى قول البعض بأنه لا توجد منهجية واحدة لأسلوب دلفي ، وإنما تتعدد منهجياته بتنوع استخداماته .

ولعل أهم ما يميز منهجية أسلوب دلفي التقليدي ، هو توجهه نحو تحقيق تفاقم Consensus الخبراء في آرائهم ، وفي أحکامهم ، وفي تصوراتهم ، وفي تقديراتهم ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن منهجية أسلوب دلفي الذي يهدف إلى وضع السياسات ، تتجه نحو تحقيق أكبر قدر من التعارض في الآراء ، وبلورة الآراء المتعارضة في قطبين ، وتسليط الضوء على الحجج والمبررات التي تستند إليها ، وإبراز النتائج والآثار المترتبة على الأخذ بأى منها .

ولقد انبثق أسلوب دلفي من فكرة مفادها : أننا عندما نرغب في التنبؤ بالمستقبل ، فإننا عادة نستعين بمجموعة من الخبراء في المجال المرتبط بموضوع التنبؤ ، ونطلب منهم الوصول إلى تنبؤات أو استشراف المستقبل بشأنه ، وهذه التنبؤات هي من قبيل التنبؤات أو التخمينات المستندة إلى الخبرة ، مع العلم بأن هذه القاعدة في استشراف المستقبل ، هي القاعدة نفسها التي يقوم عليها أسلوب العصف الذهني ، أو التدفق الذهني Brainstorming والذي يعد أسلوب دلفي تطويراً علمياً له . فالفكرة الأساسية التي يقوم عليها أسلوب دلفي هي التوصل إلى صورة المستقبل المحتمل أو الممكن أو المرغوب فيه ، استناداً إلى آراء عدد من الخبراء والمتخصصين ، الذين يجمعون بين الخبرة في موضوع البحث ، والقدرة على الحدس والاستبصار والخيال الإبداعي ، على أن يتم التفاعل بين آراء هؤلاء الخبراء بطريق غير مباشر ، ومن خلال عدة من الجولات .

وتأسисاً على ذلك يمكن إيجاز الخطوات المنهجية لأسلوب دلفى فيما يلى:

(١٣)

١- تبدأ الخطوة الأولى من جانب فريق البحث ، والذى يطلق عليه فى هذا الأسلوب اسم فريق الرصد أو الضبط أو المراقبة Monitor Team كما يطلق على أعضاء الفريق اسم The facilitators حيث يقومون بتسهيل عملية النقاش بين الخبراء ، وتمثل هذه الخطوة فى إعداد دراسة شاملة تحيط بأبعاد الموضوع كافة محل التنبؤ ، وتوضع فى شكل تقرير موجز ، ويشترط فى فريق البحث أن يضم متخصصين فى موضوع البحث من التخصصات العلمية كافة المرتبطة به ، وباحثين لديهم الخبرة بأسلوب دلفى ، وكيفية تطبيقه وضوابط استخدامه .

٢- اختيار مجموعة من الخبراء الذين سيستمرون فى المشاركة طوال جولات دلفى ، وبعد الاختيار الدقيق الموضوعى وغير المتحيز The Delphi Rounds للخبراء بمثابة العامل الرئيس الذى يتوقف عليه نجاح أو فشل هذا الأسلوب ، ومستوى النتائج التى يتم التوصل إليها ، بحيث يراعى عند اختيارهم بجانب الخبرة فى موضوع البحث ومؤهلاتهم ، وبنيتهم المعرفية القوية والسلبية ، أو يتميزوا بالمرنة والاستعداد العقلى لقبول الحجج والآراء والأفكار الجيدة ، فضلاً عن القدرة على التعاون والاستعداد للمشاركة فى الجولات التى يتطلبها أسلوب دلفى .

وبالنسبة إلى عدد مجموعة الخبراء ، فإن ذلك يتحدد بناءً على عدة اعتبارات منها : موضوع البحث والغرض منه ، عدد المتخصصين أو الخبراء في الموضوع ، ومدى تنوّع التخصصات والخبرات ، والوقت اللازم لإنجاز البحث والميزانية المحددة له ، ووسيلة الاتصال المتاحة للحصول على آراء الخبراء ، والمدى الجغرافي الذي يغطيه البحث .

٣- إعداد فريق البحث لاستبيان الجولة الأولى First Round Questionnaire

، ويختلف شكل ومضمون استبيان الجولة الأولى من بحث إلى آخر ، فقد يحتوى على عدد من الأسئلة – عادة تكون مفتوحة النهاية – التي تتناول أبعاد القضية أو الموضوع محل البحث ، أو بعض أبعادها التي على الخبير أن يجيب عنها ، أو قد يحتوى على عدد من العبارات التي عليه أن يبدي رأيه فيها ، أو تقديرية لها ، أو حكمه عليها ، أو قائمة موضوعات عليه أن يقوم بترتيبها وفقاً لأولوية معينة ، أو قد يجمع الاستبيان بين أكثر من نمط من هذه الأنماط أو بينها جميعاً . في الوقت نفسه فإن استبيان الجولة الأولى قد يقتصر – في كثير من الأحيان – على سؤال واحد فقط على الخبير أن يعطي إجابته عنه ، فمثلاً قد يتطلب منه تصور أهم المشكلات التي ستواجه المجتمع في المستقبل ، أو تحديد القضايا التي على السياسات الاهتمام بها ، مرتبة وفقاً لأولوياتها ، أو أن يحدد أهم أبعاد القضية موضوع البحث . وغير ذلك من الموضوعات التي يمكن طرحها في سؤال واحد مفتوح النهاية في استبيان الجولة الأولى .

٤- بعد أن تصل الاستبيانات التي أجاب عنها مجموعة من الخبراء إلى فريق البحث ، أو فريق المراقبة ، يقوم فريق البحث بالتحليل الكمي للإجابات عن أسئلة الاستبيان ووضعها في شكلها الإحصائي ، مع حساب الوسيط وكل من الربع الأدنى والربع الأعلى لهذه الإجابات . كما يقوم فريق البحث كذلك بالتحليل الكيفي للإجابات الخبراء . ويقوم فريق البحث بإعداد تقرير موجز شامل عن النتائج الكمية والكيفية للجولة الأولى . وبناءً على ما أسفت عنه الجولة الأولى من نتائج ، يقوم فريق البحث بتعديل الاستبيان الذي قد يتضمن حذف بعض الأسئلة ، أو تعديلها أو إضافة أسئلة أخرى .

٥- إرسال التقرير الذي أعده فريق البحث عن نتائج الجولة الأولى ، والاستبيان المعدل بناءً على هذه النتائج ، وعلى تعقيبات وملحوظات مجموعة الخبراء إلى كل خبير ، مع نسخة من الاستبيان السابق متضمناً إجاباته عن أسئلته لمقارنتها بإجابات غالبية الخبراء ، والتمعن في الحجج والمبررات التي تدعم إجاباتهم . وغالباً ما يتضمن استبيان الجولة الثانية أسئلة وعبارات يكون من شأن الخبير استخدام أحد المقاييس للإجابة عنها سواء مقاييس ليكرت Likert Scale ، أو مقاييس جوتمان Gutmann Scale ، أو مقاييس ثرستون Theurstone Scale ، وتنتهي هذه الخطوة بإجابة الخبراء عن أسئلة الاستبيان الثاني في ضوء ما أسفت عنه نتائج الجولة الأولى .

٦- يقوم فريق البحث بتحليل نتائج الجولة الثانية ، ويقوم بإعداد تقرير يوضح مدى التقارب في الآراء أو التوافق بينها ، مقارنةً بالجولة الأولى ؛ ولأن أسلوب دلفي في صورته التقليدية يهدف أساساً إلى الوصول إلى درجة عالية من التوافق في الآراء أوفى أحكام وتقديرات الخبراء ، فإن إذا تحقق ذلك يكتفى بنتائج الجولة الثانية ، ويتم إعداد التقرير النهائي للبحث ، أما إذا لم يتحقق ذلك ، حيث يكون هناك تشتت جل في الآراء ، فإنه يتم إجراء الجولة الثالثة التي تتبع فيها نفس خطوات الجولة السابقة عليها .

٧- يقوم فريق البحث بتحليل الجولة الثالثة ، فإذا تبين أن نتائج هذه الجولة حققت درجة عالية من التوافق ، أو أن نتائجها لم تختلف كثيراً عن نتائج الجولة السابقة عليها ، بما يعني أن الخبراء متمسكون بأرائهم السابقة ، ولم يعدلواها ، فإنه يكتفى بهذه الجولة ، ويكون على فريق البحث الانتقال إلى المرحلة الأخيرة . أما إذا كانت درجة التوافق التي عبرت عنها نتائج الجولة الثالثة غير مرضية ، أو أوضحت النتائج أن هناك تغييراً مستمراً في آراء الخبراء ، فإن فريق البحث يستمر في إجراء جولات تالية إلى أن يتحقق التوافق ، أو يتبيّن تمك الخبراء بأرائهم وثباتهم عليها . ويلاحظ من البحوث التي تستند إلى تقنية دلفي أن عدد الجولات يتوقف على عوامل عديدة منه : طبيعة موضوع البحث ، ومدى وضوح أبعاده ، وتتنوع تخصصات الخبراء ، ومدى المرونة أو الجمود الذي يتتصفون به ، ومن ثم الاستعداد لقبول الرأى الآخر ، وتقبل الجديد وغير التقليدي من الأفكار والآراء .

- بعد اقتطاع فريق البحث بالنتائج التي تم التوصل إليها ، وأن إجراء جولات أخرى لن يأتي بإضافات تذكر للقضية موضع البحث ، وعليه تكون الخطوة الأخيرة هي إعداد التقرير النهائي ، وهو تقرير كمى وكيفى ، يوضح فيه - بجانب الخطوات المنهجية كافة التي اتبعوها ، والنتائج التي أسفرت عنها كل جولة من الجولات - الرأى النهائي الذى أسفرت عنه الجولة الأخيرة ، كما عبرت عنه غالبية الخبراء ، والحجج والمبررات التى استندوا إليها فى ذلك ، دون إغفال الأقلية ، وأيضاً للحجج والمبررات التى أبدوها . وقد يكتفى فريق البحث بتقديم هذا التقرير للجهات أو الهيئات المعنية بموضوع البحث ، وقد يطرح على لجنة أو فى مؤتمر ؛ لمناقشة ما توصل إليه من نتائج . ويعتبر البعض أن طرح التقرير النهائي أمام لجنة أو فى مؤتمر ، بمثابة الجولة الأخيرة من جولات أسلوب دلفى .

هـ - إيجابيات وسلبيات أسلوب دلفى :

مثل أى أسلوب من أساليب البحث الاجتماعى الأخرى ، يتميز أسلوب دلفى ببعض الخصائص التى تجعله مفضل عن غيره ، غير أن لهذا الأسلوب بعض السلبيات . وبالنسبة لإيجابيات هذا الأسلوب فتأتى من طبيعة الأسلوب نفسه وخصائصه المنهجية من جهة ، ومن التزام الباحثين المستخدمين له بالقواعد الحاكمة لخطواته المنهجية من جهة أخرى . فعلى سبيل المثال أن أساليب البحث الأخرى مثل أسلوب العصف الذهنى أو أسلوب التدفق الذهنى Brain Group Discussion ، أو أسلوب المناقشة الجماعية Storming

الجامعة التي تجعل من موضوع معين بؤرة اهتمامها Focus Group ، فإن الخبراء يتداولون الآراء ويتم الجدل والمناقشة والتفاعل وجهاً لوجه ، وينسب كل رأى لقائله . أما أسلوب دلفي ، فيتميز بأن الآراء التي يدلّى بها الخبير ، أو التي تصدر عن غيره من الخبراء تكون غللاً من الأسماء ، بحيث لا يعرف الخبير منهم من هو صاحب هذا الرأى أو ذاك التعقيب ، وهذه ميزة ينفرد بها أسلوب دلفي عن غيره من أساليب البحث التي تقوم على عملية الاتصال .

أما عن سلبيات هذا الأسلوب ، فقد أرجعها الكثير من العلماء إلى إساءة استخدامه من جانب الباحثين ، سواء استخدامه فى بحث قضياً أو موضوعات توجد أساليب بحثية أخرى أفضل فى بحثها ، أو فى تجاوزهم للقواعد الحاكم لاستخدامه ، والتى فى مقدمتها الموضوعية وعدم التحيز والشفافية ، من حيث الإفصاح عن الخطوات المنهجية التى اتبعتها الباحث ، وعن المعايير التى اعتمد عليها فى كل خطوة من هذه الخطوات .^(١٤) ومن ضمن الصعوبات التى تواجه هذا الأسلوب أيضاً ، صعوبة الاتصال وعدم الدقة فى اختيار الخبراء ، وتدنى مستوى إدارة عملية الاتصال ، وتبين المدارس الفكرية للمشاركين ، وفقدان الثقة فى محل الإجماع الذى يمكن الوصول إليه ؛ بسبب عدم التجانس بين الخبراء والمشاركين ، وسيادة رأى الأغلبية والأمانة العلمية لمجموعة المراقبة .^(١٥) أضف إلى ذلك أن هناك من الخبراء من يحب أن ينتسب رأيه له ، وأن يطرح رأيه بين الجماعة ، وأن يعرفوا ويميزوا بمعلومات معينة ، وبدون هذا التميز قد لا يرغبو فى إبداء آرائهم .^(١٦) فضلاً عن أن غالبية الخبراء لا يوجد عندهم وقت

فراغ لمشاركة فى أبحاث مجيدة ذهنياً كهذه ، طالما أنها دون مقابل مادى مناسب لكتافاتهم وقدراتهم ومكانتهم العلمية .

٢ - أسلوب السيناريوهات :

أ- ماهية السيناريو :

السيناريو وصف لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلى ؛ وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائى مفترض . والأصل أن تنتهى كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات ، أى إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة . فهذا هو المنتج النهاي لكل طرق البحث المستقبلى ، ولهذا فإن بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الأداة التى تعطى للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية Methodological unity وذلك رغم أن الطرق التى قد تستخدم فى إنتاج السيناريوهات تتبع تنوعاً كبيراً . فالسيناريوهات يمكن أن تبنى بأى من الطرق والأساليب الأخرى التى تستخدمها الدراسات المستقبلية كدلفى وغيرها ، أو بمجموعة معينة منها ، كما أنها يمكن أن تبنى بطرق أخرى لم تتعرض لها كالسيناريوهات التى تعتمد اعتماداً كلياً على الخيال العلمى أو الإبداع الأدبى ، والحدس أو الاستبصار والتى قد ينفرد بكتابتها شخص واحد لا فريق من الباحثين العلميين foresight .

فالسيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل ، وتقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني ، مع بيان نتائجها المتوقعة بإيجابياتها وسلبياتها . وقد ينطوى تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله ، ولكن ذلك يتوقف على التوجه الذي يأخذ به واضعى السيناريوهات أى ما إذا كان توجهاً استطلاعياً أم توجهاً استهدافياً .^(١٧)

وعليه فالسيناريو ببساطة هو سلسلة من الأحداث التي يتصور الباحث (واضع السيناريو) أنها ستحدث في المستقبل ، والتي تتعلق بموضوع البحث ، سواء كان المجتمع بأكمله أو أحد أنساقه ، أو مجموعة ظواهر أو ظاهرة واحدة . ويببدأ السيناريو حين نسأل " ماذا يحدث لو "؟ أو ماذا يحدث إذا حدث هذا أو ذاك ؟^(١٨)

وعليه فالسيناريو هو :^(١٩)

- أسلوب من أساليب دراسة المستقبل ، وظيفته وصف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها.
- وصف لوضع مستقبلى وسبل إدارته.
- قصص عن المستقبل يشمل الماضي والحاضر .
- وصف لمستقبل محتمل أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلى.
- سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة.
- صورة متناسبة لمستقبل محتمل .

وبإيجاز شديد بعد السيناريو وصف لوضع مستقبلى محتمل أو ممكн أو مرغوب فيه ، وتوضيح خصائص المسار أو المسارات التى تؤدى إليه ، بدءاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائى مفترض .

ب- السيناريوهات لمحة تاريخية: (٢٠)

يعتبر " هير مان كان" أول من أشار إلى استخدام السيناريو فى التخطيط عندما كان يعمل فى مؤسسة " RAND " خلال عقد الخمسينيات ، كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الإستراتيجية . ثم تطور استخدام " السيناريو " على يد " وينر " فى نهاية السبعينيات فى كتابه المسمى " عام ٢٠٠٠ " ، ووصف السيناريو على أنه فرض مصمم لتسلیط الضوء على خطوات عريضة ومهمة في اتخاذ القرارات في الأمور المطروحة.

وفي نهاية السبعينيات تزايدت أهمية السيناريوهات ، ولاسيما مع انتشار الصناعات النفطية والاتفاقيات الخاصة بالمعاملات البترولية ، وكذلك تم استخدامه في تقارير عالمية باللغة الأهمية ، مثل تقرير " حدود النمو " ، ثم ظهر تطور هام في شكل السيناريو ؛ ليتعامل مع العديد من الواقع والاتجاهات ، وليس مع سلسلة معينة وحسب ، هذه الواقع يمكن أن

تتضمن تحولات ديمografية مثلًّا أو تطورات تكنولوجية أو أحداث سياسية ، أو اتجاهات اجتماعية ، ومتغيرات اقتصادية ، أو كل ما سبق . وهذا ما يطلق عليه السيناريو المتعدد . **Multiple Scenario**

ج- فوائد السيناريوهات (ماذا يقدم لنا السيناريو؟) :^(٢١)

يقدم صوغ السيناريوهات المستقبلية عديد من الفوائد أهمها ما يلى : يجعلنا نعى المشكلات المحتملة التي قد تحدث إذا كان علينا اتخاذ إجراء معين نستطيع آنذاك ، إما أن نتخلى عن الإجراء المقترن ، أو أن نستعد لاتخاذ الاحتياطات ؛ لتجفيم المشكلات التي قد تنتج ، وتصغيرها إلى الحد الأدنى .

- يمنحك السيناريو فرصة النجا من عمل كارثي محتمل ، أو تحقيق فرصة رائعة ، وربما يمكن تمييز كلا الاحتمالين تجريبياً ، بتطوير عدد من السيناريوهات .

- يمكن للسيناريو أن يثير سيناريوهات أخرى نستخدمها في تقويم وضع وتحطيم عمل ، فعلى سبيل المثال يستخدم بعض العلماء السيناريو لتسلیط الضوء على مشكلة معينة محتمل حدوثها في المستقبل .

وبناءً على ذلك يمكن رصد بعض خصائص السيناريو فيما يلى :^(٢٢)

- كتابته تتطلب إبداع وخيال فكري عميق .

- يستند إلى منهج علمي دقيق ؛ للحصول على الحقائق .

- يستند إلى أحداث رئيسة وواقعية .
- يقوم على تحقيق أهداف وطنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو الوصول إلى أقرب ما يمكن من هذه الأهداف .
- عدد السيناريوهات يمكن أن يكون من اثنين إلى أربعة .
- تتم صياغته بسرية كبيرة في بيانات يستخدمها المتخصصون في المجالات المختلفة .
- يعتمد على عدد كبير من العلماء والخبراء .

د- أنماط السيناريوهات :

ثمة أنواع شتى من السيناريوهات ، منها ما سماه " هيرمان كاين " بالسيناريو الحالى من المفاجآت Surprise- free Scenario ، أو ما يسميه " جودت " بالسيناريو المرجعى Reference Scenario ، فى حين يسميه آخرون " سيناريو الاتجاه Trend Scenario وفى جميع الحالات تكون الأحداث التى يتم افتراض حدوثها فى هذا السيناريو هى الأحداث الأكثر احتمالاً ، أو كما يقول " جودت " أفضل طريق إلى المستقبل ، الطريق الذى يترك ما لا يمكن التنبؤ به (أي ما سوف يحدث إذا لم يتغير شيء) .

والسيناريوهات الأخرى - باستثناء سيناريو الاتجاه - مثل السيناريو المتطرف ، أو السيناريوهات المتناقضة ، أو السيناريوهات الوسيطة ، هى الأكثر أهمية .

وبشكل عام فإن السيناريوهات قد تكون استقرائية، أو معيارية. فالسيناريوهات الاستقرائية هي تلك السيناريوهات التي تستخدم البيانات المستمدبة بصورة رئيسية من الحاضر (وأحياناً الماضي) . ويتبع الخطوط الرئيسية من حيث الأمور الممكنة ، والأمور "المحتملة" ، وهذه السيناريوهات هي بالأساس سيناريوهات مبنية على " الاتجاه" ، كما أن البيانات المستخدمة " كمية" بصورة أساسية .

كما يمكن أن تكون السيناريوهات " متعارضة" أو " وسيطة" ، وبناءً على الافتراض مثل (إذا تم اتخاذ قرار ما سوف يحدث حدث ما) عندئذ هذه هي النتائج . وسيناريو الاتجاه هو نوع من التوجيه يتم عبره بناء السيناريوهات .

أما السيناريوهات المعيارية، فتصف الحالات البديلات الممكنة للموضوع المدروس ، على أن تكون الأشياء المتوقعة هي المرغوبة ، وأن تصف أيضاً الأساليب والإجراءات التي تتخذ للوصول إليه .^(٢٣)

وبالنسبة إلى الطرق التي تتكون بها السيناريوهات ، فثمة طريقتان هما : الأولى : الطريقة الصلبة ، وهى طرق تركز على العوامل التي يسهل تكميمها (كمعدلات النمو الديموجرافى والاقتصادى ، وكذا الميزانيات ، وأعداد البشر وتطورهم ، ... وغيرها) ولا تتضمن هذه السيناريوهات المتغيرات الكيفية ، مثل تغيرات القيم ، وتعتمد هذه السيناريوهات على النماذج ، والرياضيات والكمبيوتر ؛ للوصول إلى السيناريوهات المحتملة .

أما الثانية : فهي الطريقة الناعمة ، فهي تعتمد من ناحية على الحدس ، وتسمح بتدخلات الاختيارات الشخصية ، كما تميل إلى الوصف والكيفية بدلاً من الكمية ، وتعتمد على أعمال العقل البشري لإيجاد الحلول والدمج بين عديد من العوامل والمتغيرات لصوغ السيناريو .

ومن أمثلة الطرق الصلبة ، السيناريوهات التي تعتمد على تحليل التأثيرات المتقطعة ، أو ما يسمى بمصفوفة التأثير المتقطع Cross - Impact Analysis ، وكذلك السيناريوهات التي تلجم لاستعمال الحاسب الآلي للوقائع المترادفة مع بعضها بعضاً .

أما الطرق الناعمة في صوغ السيناريوهات ، فهي تعتمد على حكم الفرد وقدرته على اتخاذ القرارات ، وتكون عادة عن طريق علوم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي .. وغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى .

وتتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتم اختيار المتغيرات، ووضع المقدمات المنطقية، وجمع الأفكار الجوهرية لكل سيناريو حينئذ، فإن كتابة السيناريو ممكن أن تبدأ، وعندها من المهم فهم الفرق بين الأحداث أو الواقع Events من ناحية، والاتجاهات Trends من ناحية أخرى. وكلاهما يجب أن يكون في السيناريو ، ولكن كلاهما يختلف في الدور الذي يلعبه . فالحادثة أو الواقعة تكون أو متوقعة، ولكن لا تستمر، وتكون عادةً متصلة بوقت معين، كما تكون متبوعة بتغيير في

اتجاه الاهتمامات، أما "الاتجاه" فإنه يمثل من ناحية أخرى حركة الحادثة أو الواقعية ذاتها ، وهو عموماً يفتقر إلى حدود الوقت . ويمكن أن يوصف بأنه وقت مستمر لا ينقطع عادةً^(٢٤)

٣- الطرق التشاركية : Participatory Methods

ويقصد بها طرق البحث المستقبلي التي تتيح المجال لمشاركة القوى الفاعلة ، أو الأطراف المتأثرة بحدث ما في عملية تصميم البحث ، وجمع المعلومات اللازمة له ، وتحليلها ، واستخراج توصيات بفعل اجتماعي معين بناءً على نتائجها . وهذه الطرق أكثر استعمالاً من النشطاء في مجال المستقبليات ، أي من يقومون بالدراسات المستقبلية ذات التوجه الاستهدافي ، والتي يرتبط فيها الاستهداف بمارسات عملية للترويج والتعبئة والتحريض على اتخاذ فعل اجتماعي يساعد على تحقيق صورة مستقبلية مرغوب فيها ، أو على منع حدوث صورة أو صور مستقبلية غير مرغوب فيها . ومن أمثلة هذه الطرق التشاركية في البحث المستقبلي ، طريقة الممارسة المستقبلية بالمشاركة . Participatory future praxis وطريقة البحث التشاركي الموجه للفعل الاجتماعي Participatpry action research experiments ، وطرق إجراء التجارب الاجتماعية Futures work shops Ethnographic Futures Social ، والبحوث المستقبلية الإثنوجرافية research ، التي تركز على استطلاع المستقبلات الثقافية - الاجتماعية ، من

خلال مقابلات مطولة ومفصلة ومتكررة مع مجموعة من الأفراد المشتغلين بظاهرة ما (كالباحث والتطوير التكنولوجي) أو الذين يحتمل تأثيرهم بحدث ما .^(٢٥)

٥- أسلوب التحليل المورفولوجي :

يعد أسلوب التحليل المورفولوجي (دراسة الأشكال أو التركيب) من أفضل الأساليب استخداماً في حالة المواقف التي يمكن تحليلها إلى أجزاء أو مكونات قليلة أو كثيرة الاستقلالية ، والتي يمكن معاملتها بصورة ؛ لذا يعد أسلوب هام لدراسة المستقبل ، وهو امتداد لأساليب تحليل النظم Stem analysis ، ويشابه هذا الأسلوب مع أسلوب شجرة الدالة (المواعمة) Relevance tree ، إلا أن الأخير أكثر ملائمة للمواقف التي تحتوى على قدر كبير من التسلسل الهرمى المترابط ، كما أنه يستخدم لاتخاذ القرار أكثر منه لتنظيم التفكير .

ويتم استخدام أسلوب التحليل المورفولوجي عن طريق تحليل النظام المدروس على أجزائه ومكوناته الرئيسية ، ثم يتم التعامل مع كل منها بصورة مستقلة ، وبحث الحلول أو الأوضاع الممكنة لكل زء من هذه الأجزاء ، ثم اختيار الحلول الجزئية التي تعطى حللاً عاماً نموذجياً.^(٢٦)

٦- طرق التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة:

تقوم أساليب التمازج أو المشابهة Method of analogy على استخراج بعض الصور المستقبلية ، استناداً إلى أحداث أو سوابق تاريخية معينة ، والقياس على ما فعلته دول معينة في مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها لإنجاز مستوى تنموي معين مثلاً ، أما أساليب الإسقاط بالقرينة فهى تقوم على افتراض أن هناك ارتباطاً زمنياً بين حدثين ، حيث يقع أحدهما قبل الآخر عادةً، بحيث يمكن التنبؤ بالحدث اللاحق ، استناداً إلى الحدث السابق ، فمثلاً يمكن أن يؤخذ التقدم في الطائرات الحربية من حيث السرعة قرينة على التقدم في سرعة الطائرات المدنية ، ومن أشهر هذه الطرق طريقة السلسل الزمنية القائدة Leading Series التي كثيرةً ما استخدمت في التنبؤ بالدورات الاقتصادية ، حيث يؤخذ ببطء النمو في متغيرات اقتصادية معينة (كالمخزون أو التعاقدات الجديدة) قرينة على إبطاء حركة النشاط الاقتصادي في مجموعة .

٧- طرق تتبع الظواهر وتحليل المضمون :

يقصد بطريقة تتبع الظواهر Monitoring استخدام طائفة متنوعة من مصادر المعلومات في التعرف على الاتجاهات العامة لمتغيرات معينة ، مع افتراض أن الاتجاهات العامة التي يتم الكشف عنها هي التي ستسود في المستقبل ، وقد استخدم هذه الطريقة الباحث المستقبلي المشهور "Naisbitt" في التوصل إلى ما أطلق عليه الاتجاهات العامة الكبرى mega trends. أما طريقة تحليل المضمون content analysis فهي تركز على تحليل مضمون الرسائل messages التي تحملها الصحف والمجلات والبحوث والكتب ، وما يذاع في

الإذاعة والتليفزيون .. وغيرها . وتسجيل مدى تكرار عبارات أو كلمات تحمل قيمةً أو توجهات معينة، وبناء استنتاجات مستقبلية على تحليل هذه التكرارات.^(٢٧)

٨- طريقة الإسقاطات السكانية:

الإسقاط بشكل عام فى إطار علم الاجتماع يعنى التنبؤ أو الاستدلال من واقع بيانات متوفرة فعلاً عما سيقع في المستقبل .^(٢٨) وعليه فإن الإسقاطات السكانية طريقة يعنى بها حساب حجم السكان وخصائصهم في المستقبل ، استناداً إلى افتراضات حول الاتجاهات المستقبلية في الخصوبة والوفيات والهجرة .

وتحتمل فرق بين الإسقاط Forecast والتنبؤ Projection ، حيث إن التنبؤ - كما ذكر الباحث في موقع عدة من الكتاب - يشير إلى أن هناك مستقبلاً واحداً ووحيداً وحتمياً للظاهرة ، أو المتغير أو الشيء المدروس ، أما الإسقاط فيعكس تأثير افتراضات نظرية متعددة . ويذهب علماء السكان من الناحية النظرية إلى أن ما يقومون به يعد إسقاطاً بالنظر إلى عدم اليقين المتأصل في السلوك الإنساني ، ومع ذلك تعالج معظم الإسقاطات التي تقوم بها الأجهزة الرسمية ، بوصفها تنبؤات حيث إن عديد من القرارات الحكومية تقوم على أفضل تخمين لحجم السكان وتركيبهم في المستقبل .

ويتم تقدير كل مكون من مكونات التغيير السكاني (المواليد ، والوفيات ، والهجرة) ، باستخدام أساليب المكونات Component methods ، التي تعد

أكثر منهجيات الإسقاط شيئاً . وقد تضمنت محاولات تحسين دقة هذه المنهجية عدداً من أساليب تحليل السلسل الزمنية ، والقياس الاقتصادي التي أتاحت قدرًا أكبر من الثبات ، يصعب ربطه بإحكام بالعمليات الديموجرافية الأساسية ... وهناك من يشير إلى أنه مهما كانت دقة الأساليب الإسقاطية ، فإنه لا يمكن التنبؤ بالسكان في المستقبل ، بقدر كبير من الدقة .^(٢٩)

وبالنسبة لوصف الإسقاطات السكانية بأنه مجرد إسقاطات أم تنبؤات ، يرى كاتب هذه السطور طالما أنها تقوم على أكثر من افتراض لمكونات التغير السكاني (منها العالى والوسط والمنخفض) لتقديرات هذه المكونات ، فإنها تعد تقدم سيناريوهات محتملة للمستقبل ، وجب علينا أن نقول إنها تتيح لنا توقعات بالصور المحتملة للمستقبل ، وليس تنبؤات لأسباب ذكرناها سالفاً ولا يتسع المجال لذكرها هنا .

رابعاً : أساليب التحليل في الدراسات المستقبلية :

يقصد بتحليل المادة (البيانات) الطريقة التي تعرض بها تلك البيانات ، فهو محاولة لتحقيق المادة وتنظيمها . والبيانات التي تأتي إلينا من الميدان قد تكون بيانات كمية وقد تكون بيانات كيفية .^(٣٠)

ويدور جدل كبير في الأوساط العلمية بين الباحثين حول المقارنة بين كل من الأسلوب الكمى والكيفى والدراسات الكميه والكيفيه ، وصلاحية كل منها لضمان الوصول إلى أكبر قدر من الدقة والموضوعية . وثمة تفضيل للكمى على حساب الكيفى في كثير من البحوث والدراسات الاجتماعية المعاصرة ، على أساس أن التكميم بصورة المتباعدة أكثر دقة في التعبير .^(٣١)

وقد انتقل هذا الجدل المنهجى إلى ميدان الدراسات المستقبلية ، حيث يرى البعض أن الأساليب الرياضية توفر إمكانية التعامل مع المتغيرات الكميه بصورة تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدى إليه السياسات المختلفة من نتائج في الأمد الطويل .

وما من شك أن ثمة التباس وخلط غير مقصود بين المجالات البحثية التي يصلح لها كلا الأسلوبين الكمى والكيفى ، ومنطق استخدام كل منهما ، وحدود هذا الاستخدام . فضلاً عن أن هدف الدراسة يفرض على الباحث الاهتمام بأبعاد معينة دون سواها .^(٣٢) فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى التحليل الكمى ، فإنه كثيراً ما ينظر إلى البحث الكمى باعتبار أنه يتميز بكونه علمًا ثابتاً ينبع على أساس صلبة . فالباحثون الذين يعتمدون على المنهج الكمى ، يعتمدون على الأرقام والمعدلات والنسب المئوية ، التي جرت العادة على عرضها في جدول أو شكل بياني ؛ من أجل توصيل المعنى أو المدلول .^(٣٣) وهي غالباً تكون مأخوذة من بيانات غير كمية ، مثل المقابلات غير المقنية ، أو الاستبيان المفتوح ، أو

مذكرات تسجيل الملاحظات الميدانية ، أو سجلات الأرشيف بأنواعها المتباينة (٣٤).

قد لا يتناسب التحليل الكمى مع بعض الموضوعات ، كعمليات التفاعل الاجتماعى ، أو التحليل التاريخى ؛ ذلك لأن الرقم الذى نعطى له أهمية كبيرة هو شيء ثابت ، بمعنى أن الذين يعتمدون على التكميم يفصلون الحقيقة الاجتماعية فى وقت معين ، وبعد ذلك يتبعون بمسائل معينة ، بافتراض أن العلاقات بين العوامل والمتغيرات التى تقادس ، علاقات دائمة وثابتة عبر الزمن ، وهذا افتراض خاطئ ؛ لأن هناك ظاهرات أو أبعاد فى الواقع الاجتماعى أكثر دينامية وتغير عن غيرها ، وبالتالي فالإصرار على تكميمها يسمى بغیر العلمية . (٣٥)

وبالنسبة إلى التحليل الكيفي ، يتم التعبير عن البيانات الخام ، وعن نتائج التحليل بصورة غير كمية ، رغم أن التعبيرات الكمية العامة أو الإجمالية يمكن أن تكون داخلة كمكون أساسى في هذه الصياغات الكيفية ، كأن يقال "إن معظم الوثائق تذكر كذا " أو " إن العنصر الفلاني لم نعثر عليه على الإطلاق " أو " إن المتغير الفلاني قد تغير بكثرة جداً " . (٣٦)

ويركز أنصار هذا الأسلوب على رصد وتحليل الجوانب الكيفية ، مثل قضايا الصراع الاجتماعى والأيديولوجى والقيم والفنون ، وسائر الموضوعات التي يغلب عليها الطابع الكيفي ، وإن كانت لا تخلو من أبعاد كمية - كما سبق ذكره - ،

ومع ذلك هناك بعض أوجه النقد التي وجهت إلى هذا الأسلوب أهمها : الافتقار إلى الدقة والموضوعية ؛ بسبب اعتمادها على الأحكام الانطباعية والذاتية ، واتسامها بالجزئية وإسقاط بعض المتغيرات أو إهمالها أثناء التحليل ، علاوة على صعوبة تكرار الأبحاث الكيفية في أغلب الحالات ؛ مما يؤثر في ثبات وصدق الأبحاث التي تستند إلى الأساليب الكيفية في التحليل .^(٣٧)

وهناك أبعاد تؤثر في اختيار نوع التحليل يتعين على الباحث أن يضعها محل اعتبار ، ونوجزها فيما يلى :^(٣٨)

١ - موضوع البحث وطبيعة الظاهرة المدرستة :

ما من شك أن بعض أبعاد الواقع الاجتماعي تتباين ، وتنقاوت الأبعاد الكمية والكيفية بين ظاهرة وأخرى ، فمواضيعات التفاعل و التناقض الاجتماعي ، والصراع الاجتماعي والعلاقة الجدلية بين مكونات البناء الاجتماعي ، ومسائل الوعي الاجتماعي وما على شاكلتها ، والمواضيعات التاريخية ، وكل هذه الموضوعات يغلب عليها الطابع الكيفي مع وجود أبعاد كمية فيها . بينما هناك موضوعات تقتضى دراستها التركيز على التحليل الكمي ، خاصة الموضوعات التي تقيس الدرجة أو الشدة ، وما شابه ذلك ، ومع ذلك فدراسات الدخل والدراسات الديموغرافية ، قد يغلب عليها التحليل الكيفي ، وقد تجمع بين الأسلوبين وفقاً لطبيعة الظاهرة .

٣- الهدف من البحث :

- ٤

يفرض هدف البحث على الباحث الاهتمام بأبعاد معينة أكثر من غيرها ، فليس هناك بحث واحد باستطاعته أن يعني بالواقع الاجتماعي ، ويحيط بكل أبعاده الكمية والكيفية وصفاً وتقسيراً وتأوياً . وفي ضوء هدف البحث يقتضى الأمر تحليل البيانات بطريقة معينة كمية وكيفية ، كلاهما معاً ، وصفية أو تفسيرية ، والتركيز على متغير واحد أو عدة متغيرات .

٣- الإطار النظري للبحث :

قد يتطلب الإطار النظري للبحث تسليط الباحث الضوء على أبعاد دون غيرها من أبعاد الظاهرة التي يدرسها ، فقد يكون التركيز على الأبعاد الدينامية التي يفيد فيها التحليل الكيفي ، كما تطلب ذلك إطار المادية التاريخية (الماركسية) ، وقد يكون التركيز على الأبعاد الكمية القابلة للفصل والعزل والتجزئة . وإذا كنا ندرس موضوعاً في ضوء البنائية الوظيفية ، التي تهتم بالثبات والتوازن ؛ ذلك لأن الأبعاد الثابتة في البناء الاجتماعي أقرب للتناول الكمي من الأبعاد الدينامية والتفاعلية ، وما إلى ذلك .

٥- المنهج المستخدم:

هناك دراسات تعتمد على منهج واحد ، كالمنهج التاريخي ، أو أكثر من منهج وأسلوب . وكل منهج من هذه المناهج يقتضى تعايناً نوعياً مع البيانات التي يتم جمعها ، فمثلاً المنهج التاريخي ، ودراسة الحالة يفيد معها التحليل الكيفي للبيانات بالدرجة الأولى ، وإن كان هذا لا ينفي إمكانية استخدام التحليل الكمي إذا اقتضت ظروف البحث .

٦- مصادر جمع البيانات :

يتبع أسلوب تحليل البيانات وفقاً لاختلاف مصادر جمعها . فالسجلات التاريخية والمعاصرة المتمثلة في وسائل الاتصال ، تقتضي غالباً الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون ، وهذا التحليل له جوانبه الكيفية والكمية ، وله متطلباته الخاصة ، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في المقالات الحرة .

٧- أدوات جمع البيانات :

هناك أدوات جمع للبيانات يقتضي تحليل بياناتها استخدام نوع من التحليل الكيفي ، كتحليل المضمون كما في الأدوات غير المقنة ، كال مقابلة الحرة ، وهناك أدوات كالاستبيان المقنق تقتضي تحليلاً كمياً لتيسير إجراء المقارنات .

الفصل التاسع

علم الاجتماع والتغيرات المناخية وسيناريوهات التنمية المستدامة في مصر

- مقدمة -

تعد التغيرات المناخية من أبرز القضايا التي تشغل بال متخذى القرار والحكومات في الوقت الراهن، حيث تشكل إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة، لكل دول العالم بشكل عام ، والدول النامية بوجه خاص ومن بينها مصر ، حيث إن آثارها السلبية في تلك الدول يفوق آثارها في الدول المتقدمة رغم أن الدول النامية تسهم بنسبة ضئيلة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري ، والذي يفضي إلى تغير المناخ (طلبة ، ٢٠١١) .

وما من شك أنه لاتزال تعتمد العديد من اقتصاديات دول العالم على أنشطة حيادية رهينة بالظروف المناخية ، كالزراعة والصيد البحري واستغلال الغابات ، و الموارد الطبيعية والسياحية ، ولقد أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن مورد الطاقة كالبترول وغيرها، و التي تعتبر شريان الاقتصاد لكل الدول ، وبوجه خاص في الدول العربية ، هي الأخرى معرضة بشدة إلى الزوال ؛ بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك المفرط لها ؛ مما يجعل كل دول العالم أمام تحدي كبير يهدد الحاضر والمستقبل ، ويفرض عليها اتخاذ التدابير الملائمة التي تحد من تداعيات التغير المناخي (تسعديت ، ٢٠١٤) .

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتغييرات المناخية بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر في الغرب ، فإن الاهتمام بها زاد مع بدايات القرن الحادى والعشرين نتيجة زيادة الدمار الذى نتج عنها والذى كان أحد مظاهره، الزيادة المفرطة لعدد الأفراد المشردين فى جميع أنحاء العالم نتيجة للفيضانات أو الجفاف أو تأكل التربة أو إزالة الغابات ... إلى غير ذلك (حافظ ، ٢٠١٩).

وفي العقود الأخيرة تزايد وعي كثير من العلماء بأن تغير المناخ هو قضية العصر ، فهى تتدخل مع كل العناصر التى تبقينا أحياء (الغذاء والطاقة) وكذلك الوسائل التى نحصل من خلالها على المال مثل التجارة والصناعة والنقل ، فالتغيرات المناخية شيئاً يؤثر فى كل ما نفعله ، وهى ليست مجرد مسألة ستغير طبيعة حياتنا فى المستقبل ، ولكن الكيفية التى نعيش بها فى الوقت الحالى (نويل ، و باترسون ، ٢٠١٤ ، ١٥).

وتشير التقارير الدولية إلى أن مصر من الدول التى ستتأثر بالتداعيات السلبية الناتجة عن التغير المناخي بشكل كبير، وفقا لما جاء في التقارير الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، بالإضافة إلى التقرير العالمي للتنمية البشرية ٢٠٠٧ المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وكما ورد في تقرير التقييم الخامس الذى قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتبين التوقعات المناخية بأن التغيرات الراهنة والمستقبلية في الظروف المناخية تشكل خطراً بيئياً كبيراً قد يهدد مستقبل التنمية في مصر كما قد يؤثر بالسلب في استراتيجيات الحد من الفقر (عبد الجليل ، ٢٠٢١ ، ١٨٩).

وعلى الرغم من أن قضية التغيرات المناخية أصبحت حديث كل يوم ، فإنه تمت مناقشتها بشيء من الغموض يستعصى على فهم غير المتخصصين ؛ وذلك لأن الغالبية العظمى من التراث البحثي بها صيغ بواسطة علماء البيئة والزراعة والمناخ والعلوم والكميات والاقتصاد الزراعي ... وغيرهم من علماء العلوم الطبيعية ، وباطلاع الباحث على التراث العلمي المرتبط بالتغييرات المناخية، أتضح له ندرة الدراسات والبحوث الاستشرافية و التي تناولت القضية من المنحى السوسيولوجي والتي طبقت على مصر . وعليه جاءت الحاجة لدراسة سوسيولوجية تحليلية تسلط الضوء على أهمية استشراف مستقبل التنمية، في إطار التغيرات المناخية و الوقوف على تأثير التغيرات المناخية في التنمية المستدامة وأهدافها، وتقف على استراتيجيات التكيف معها ، محاولة استشراف الملامح المستقبلية لوضع التنمية المستدامة في مصر في إطارها خلال العقدين القادمين. وتأسисا على ذلك انطلقت الورقة الحالية للإجابة على الأسئلة التالية:

- ١- ما أهمية استشراف المستقبل ؟
- ٢- كيف يحدث التغير المناخي ، وما أبرز مظاهره؟
- ٣- ما عوامل ظهور التغيرات المناخية ؟
- ٤- ما أثر التغيرات المناخية في أهداف التنمية المستدامة ؟
- ٥- ما آليات مواجهة التغيرات المناخية؟
- ٦- ما السيناريوهات المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر خلال العقدين القادمين في إطار التغيرات المناخية ؟

وللإجابة على الأسئلة الفائمة تضمنت الورقة المحاور التالية:

أولاً- في أهمية استشراف و دراسة المستقبل

ثانياً- التغيرات المناخية ، المفهوم والأسباب

١- ماهية التغيرات المناخية

٢- اسباب التغيرات المناخية

ثالثاً- التغيرات المناخية وأثرها في التنمية المستدامة

١-أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاقتصادية

٢-أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاجتماعية

٣-أثر التغيرات المناخية في الأوضاع البيئية

٤-أثر التغيرات المناخية في الأوضاع السياسية والثقافية

رابعاً- استراتيجيات مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية

خامساً: سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر في إطار التغيرات

المناخية

١-سيناريو أزمة التنمية وتدمية الأزمة (المرجعى)

٢-سيناريو غياب التنمية وتدمية الفقر (المحتمل)

٣- سيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية (المفاجأة)

٤-سيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية (المعياري) .

أولاً - في أهمية استشراف و دراسة المستقبل:

ارتبط اهتمام الإنسان بدراسة مستقبله ومحاولته فهمه، بالتحولات الكبرى والأزمات والمشكلات التي عايشها في مجتمعه (عبد المعطي ١٩٩٢، ٥٥). وفي هذا الصدد رأى "بنى مالaska" Pentti Malaska أنه يتغير علينا للتغلب على تحديات مرحلة ما بعد الحادثة التي نعيش في إطارها الأن : أن نهتم بدراسة المستقبل ؛ حيث إنها تمدنا بالمعرفة عن الواقع الاجتماعية التي بموجبها نستطيع الوقوف على المشكلات التي تواجهنا في الوقت الحالى ، وعلى المشكلات التي ربما تواجهنا في المستقبل ، وتعيننا على الاستعداد لها (Malaska,: 2001 ، 225).

ولقد دفعت الأزمات التي يشهدها العالم اليوم إلى التفكير في المستقبل ، حيث تظهر الأزمة غالباً نتيجة الإخفاق في معالجة المشكلات قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة ، وعليه فدراسة المستقبل تقضي إلى معرفة كيف يمكن بقدر قليل من التفكير والجهد- إذا استثمر في وقت مبكر- استباق الأزمة ومنع حدوثها الأمر الذي يتربى عليه تخفيف أعباء مالية كبيرة قد تكلفتها تلك الأزمة وقت حدوثها ، وهناك أمثال شعبية عديدة تعبّر عن هذه الحقيقة مثل "درهم وقاية خير من قنطر علاج".(كورنيش: ١٩٩٤ ، ٤١٧).

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن دراسة المستقبل هي الخطوة الأولى للمشاركة الإيجابية في صنعه ، حيث إنها ترشدنا إلى المستقبل المرغوب فيه ، وتجعل قرارات اليوم متواقة مع المستقبل الذي نريده ، علاوة على أنها تساعدنا

فى اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم الاستعداد لمواجهتها أو العمل على عدم وقوعها . فهى تؤدى إلى الاستعداد المبكر لمواجهة المشكلات التي قد تحدث فى المستقبل ، كما تساعدنا على اكتشاف مواردنا وإمكانياتنا الكامنة ، و التى ربما تحول إلى طاقة فعالة فى المستقبل ، تسهم فى إحداث تنمية شاملة للمجتمع ، وذلك من خلال توفير قاعدة معرفية قوية حول السيناريوهات البديلة للمستقبل ، يمكن لأفراد المجتمع الاعتماد عليها فى تحديد اختيارتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية (العيسوى: ٢٠٢٠ ، ١ - ٥). فضلاً عن إنها أداة مهمة لصوغ السياسة العامة للدول ، حيث إنها ترفع الوعى العام للجمهور وتسهم في تحديد الأولويات العلمية والتكنولوجية (Paillard, 2006,56- 61) (وهذا ليس لأن المستقبل هو الزمان الذى سيأتى حتماً، وسنعيش فيه ، ولكن لأنه الزمان الذى يستطيع الإنسان تشكيله وصنعه (الرمضانى : ٢٠١٦ ، ٢٠١٦٣) وذلك لأن صناعة المستقبل كانت ولا تزال أيسر بكثير من استشرافه.

وستظل دراسة المستقبل تلعب دوراً قوياً في فهم المجتمع واتخاذ القرارات المصيرية به وسيظل المستقبل هو المفهوم المسيطر على عقول العامة والعلماء (Adam,2011,590- 595) ؛ ولذا يلزم على المجتمع العلمي فى العقود القادمة الاهتمام بالاستشراف وبالدراسات المستقبلية ؛ وذلك لأن الدراسات المستقبلية قادرة على المساهمة فى تغيير نوعية الحياة فى المجتمعات للأفضل حتى تصل إلى مستوى الرفاهة البشرية (Bell,2001,63- 7) . ولعل من أهم القضايا التى يلزم علينا أن نسلط الضوء عليها فى العقود القادمة هى التغيرات المناخية وأليات التكيف معها، ومستقبل التنمية المستدامة فى إطارها حتى نصل

إلى المجتمع المرغوب فيه و الذى تم صوغ تصورات عنه في استراتيجية مصر . ٢٠٣٠

ثانياً- التغيرات المناخية ، المفهوم والأسباب:

تعد التغيرات المناخية من أهم المخاطر التي تواجه العالم في العصر الحالي، وفي ضوء ذلك أشار "أولريش بيك" إلى إن الأخطار لا شيء في حد ذاتها بعيداً عن إدراكنا وفهمنا لها ، بل لا تعرف إلا مع تحولها للوعي العام ، وهى نتائج للتصورات الاجتماعية التي يتم تعريفها، وأكد ذلك أيضا كل من " ماري دوجلاس و أرون فيلادافسكى " حيث أشارا إلى أنه ليس هناك فارق ما بين أخطار الزمن السابق وأخطار المدنية الحديثة باستثناء الفارق في نوع الأدراك الثقافي (بيك، ٢٠١٣، ١٦٥) والذي يعد التعرف إلى ماهية مفهوم التغيرات المناخية وأسباب ظهوره أول خطوة تقودنا إليه .

١- ماهية التغيرات المناخية:

المناخ هو الطقس المعتمد خلال فترة زمنية معينة في مكان ما ومصطلح المناخ يشمل أنماط درجة الحرارة والرطوبة وهطول الأمطار والرياح و مختلف المواسم ، والأنماط المناخية تلعب دورا محوريا في عملية تشكيل الأنظمة الطبيعية ، وكذلك الاقتصاديات والثقافات البشرية التي يتم الاعتماد عليها (سيد ، ٢٠١٩ ، ٢٠-١٠) . وعرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغير المناخي بأنه تغير في حالة المناخ، والذي يمكن معرفته عبر تغيرات في

المعدل أو التغيرات في خصائصها، و التي تدوم لفترة طويلة ، عادة لعقود أو أكثر ويشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن ، سواء كان نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري (مصطفى، ٢٠١٩) .

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) يعرفها بأنها " كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بشكل إحصائي ، والتي يمكن أن تستمر لعقود متواصلة ، الناجمة عن النشاط الإنساني ، أو الناجمة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي " (طواهيرية ، ٢٠٢٠ ، ٣٥١ - ٣٦٢). ويتبين من هذا التعريف استمرار تأثير تلك التغيرات لأجيال قادمة .

وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التغير المناخي بأنه "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوى العالمى ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة " (فواز ، وسلامان ، ٢٠١٥ ، ١٩-١) .

٢-أسباب التغيرات المناخية:

كانت الطبيعة بما فيها من موارد ، هي التي تؤثر بدرجة أكبر في الحياة البشرية حتى تحولت المجتمعات إلى نمط المجتمع الصناعي ، والذي رافقه ظهور المجتمعات الحديثة التي برز بها تأثير الإنسان السلبي في العالم الطبيعي وموارده وبروز العديد من المخاطر الجسيمة والتي يعد التغير المناخي أحداها (جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٣٨) . والذي بدأ الاهتمام به

مع نهاية القرن التاسع عشر - كما ذكرنا انفا - حينما توصل علماء علم المناخ والأرض إلى بعض المعلومات الموثقة ؛ نتيجة دراسات عدّة ، و التي تفيد بأن مناخ الأرض في تغيير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبي في نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي ، وأن هذه الظاهرة (التغيير المناخي) تحدث بسبب رفع النشاط البشري لنسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة ، فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماطاً حياتية أكثر تعقيداً واعتماداً على الآلات، احتاجت إلى مزيداً من الطاقة، و بالتالي ارتفعت نسبة الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي.

و أوضح التراث البحثي أن التغيرات المناخية ترد إلى رافدين: الأول، الرافد الطبيعي والآخر، الرافد البشري .

أ- الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية:

وتتمثل أهم الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية في التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس، وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الذي يصل إلى الأرض ، وهذا عامل مهم جداً في التغيرات المناخية عبر التاريخ وهذا يؤدي إلى أن أي تغير في الإشعاع سيؤثر في المناخ ، كما تعتبر الانفجارات البركانية والتغير في مكونات الغلاف الجوي من أهم مسببات التغير المناخي (بنت الإمام ، ٢٠١٩ ، ٢١٤ - ٢٣٣).

بـ- الأسباب البشرية للتغيرات المناخية:

يشير عديد من العلماء إلى أن النشاطات البشرية هي السبب الرئيس لارتفاع درجة حرارة الأرض في الوقت الراهن ، وذلك بفعل انبعاث الغازات المسئبة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ، وخصوصاً غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان ، رغم أن هذه الغازات ضرورية للحياة لأنها تحافظ على الحرارة ، من خلال "الاحتباس الحراري" إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية ، وبالتالي إلى تغيير في نظام المناخ بشكل عام ، ولقد بلغت نسبة تركز هذه الغازات في الغلاف الجوي حدتها الأقصى منذ زمن طويل ؛ وذلك بسبب تزايد المصانع خلال قرن ونصف وزيادة استهلاك البشر للطاقة بشكل كبير ((تسعيمي ، ٢٠١٤، ٣٤-٢٠١٤). Briguglio. 2010, 23)). ونستنتج من ذلك أنه إذا كانت في العصور والأزمنة الماضية القوى الطبيعية هي الأقوى تأثيراً في التغيرات المناخية ، فإن في العصر الحديث ، ويوجه خاص منذ الثورة الصناعية (١٧٥٠) وحتى الآن نجد أن الأنشطة البشرية تسهم بدرجة كبيرة في التغيرات المناخية التي نشهدها (العمى ، ٢٠٠٨، العجمي .).

ثالثاً- التغيرات المناخية وأثرها في التنمية المستدامة :

إن المتأمل لتاريخ البشرية عبر الأزمنة المختلفة ، يجد أن أغلب المجاعات كانت نتيجة لعوامل طقس تغيرت ، فالجفاف الذي يصيب بعض الدول أو الفيضانات والسيول تؤدي إلى ندرة الغذاء ، وبالتالي حدوث المجاعات ، إذ تعتبر

عوامل الطقس والمناخ ذات تأثير كبير في الزراعات والإنتاج الغذائي ، ويشير ذلك إلى أن المناخ العالمي يتأثر بكثير من العوامل البيئية التي يتسبب فيها الإنسان ويؤثر كذلك في البيئة ويكون تأثيره أشد في البشر (المقرن ، ٢٠١٢ ، ٣٤).

وفي سياق متصل رأى عالم الاقتصاد بالبنك الدولي "نيكولاوس شتيرن" أنه إذ ارتفعت درجة حرارة الأرض درجتين مئويتين سوف يؤدي ذلك إلى وفاة ستة ملايين شخص من إفريقيا وحدها بسبب الملاريا وسيرتفع منسوب سطح البحر حوالي ثمانية أمتار وإذا ارتفعت درجة حرارة الأرض ثلات درجات مئوية فسوف ينقرض ٤٠ في المائة من أنواع الحيوانات وسيهدد جفاف شديد جنوب أوروبا . بينما إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض أربع درجات مئوية ، فسوف تنهار الزراعة في أستراليا وإفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم (بيك ، ٢٠١٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧)

ويشير ذلك إلى أن ثمة علاقة متبادلة التأثير بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة . فالبشرية بمساهمتها المستمرة في مناشط الحياة تسهم في تفاقم مشكلة التغيرات المناخية التي تطرح تهديداً واضحاً يقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدل اجتماعي متكامل في ظل بيئه مستدامة، ولقد بات الترابط بين التنمية والتغيرات المناخية أكثر وضوحاً في العصر الراهن ، إذ لم يعد النمو الاقتصادي مقبولاً بحد ذاته مالم يؤد إلى الحفاظ على البيئة الإنسانية وعدم استنزاف مواردها الطبيعية ؛ لضمان حقوق الأجيال القادمة (بشير ، ٢٠١٦ ، ص ٩٠) . فكيف يكون هذا التأثير ؟ هذا ما ستتناوله الورقة بإيجاز فيما يلى :

١- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاقتصادية:

أشارت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر في أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة كما يلى:

أ- التغيرات المناخية وارتفاع معدلات الفقر:

تشكل الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مصدراً رئيساً لكسب العيش لعديد من الأفراد وبوجه خاص الفقراء في المناطق الريفية الذين يكونون أشد تأثراً من غيرهم بتدحرج نوعية البيئة (جيدنر ، ٢٠٠٥ ، ٦٤) وترتبط الرفاهية التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان ارتباطاً وثيقاً بمناخ الأرض، فكل تغير في المناخ من شأنه التأثير في استدامة وثبات المتغيرات البيئية الطبيعية والمشيدة التي تحيط بالبشر (بشير ، ٢٠١٦ ، ٨٨). ولقد كشفت الدراسات الحديثة والمعاصرة عن أن ثلث تعداد إفريقيا جنوب الصحراء يعانون من ظروف معيشية متربدة بسبب التغيرات المناخية، ولا تزال تتسع هوة الفقر التي تفصل بين القارة الإفريقية وبقية دول العالم (العناني ، ٢٠١٦ ، ٣٣٦).

ب- التغيرات المناخية والجوع:

يعتمد رزق الفقراء وأمنهم الغذائي على سلع تم الحصول عليها من البيئة وخدماتها وفي الغالب يفتقر الفقراء إلى موارد بيئية مستدامة لإشباع احتياجاتهم مما يقلل من مقدرتهم على حماية البيئة وتحسين سبل العيش و يؤدي ذلك إلى تقويض فرص الإنتاج وبخاصة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى امتلاك الفقراء لمصادر الطاقة (جيدنر ، ٢٠٠٥ ، ٦٤٩) . وفي إطار ذلك ، أشارت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ في عام ٢٠٠٧ إلى أن

الإنتاج الزراعي سوف يزداد بنسبة ٨% في الدول المتقدمة بسبب المأمور الزراعية والتي ستتصبح أطول بينما سيقل في الدول النامية ومن بينها مصر بنحو ٩%， وأن هذه الدول هي الخاسر الأكبر من التغيرات المناخية.

وكشفت دراسة حديثة عن أن أهم القطاعات التي تتأثر بالتغيرات المناخية هو القطاع الزراعي نتيجة تغير معدلات وأوقات موجات الحرارة، والتي يصاحبها تأثيرات اجتماعية واقتصادية، ونقص في إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتغير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية، وتؤثر كذلك في زيادة معدلات التصحر، وزيادة الاحتياج إلى الماء. مما يقلل من إمكانية زراعة المناطق الهمشوية (يحيى، ٢٠٢١، ١٤٢١). الأمر الذي يؤثر في الأمن الغذائي ونقص المحاصيل ودخول المنتجين، وتغيرات في المخزون والتسويق والنقل والتي تحدث تغيرات في محاور الأمن الغذائي. ونتيجة للتغير في مستويات ومكونات الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى تغير في نظام استهلاك الغذاء وتغير نوعية الغذاء المستهلك مما يؤثر في صحة الأفراد كذلك (الجيوري، الدليمي، النعيمة، ٢٠٢٠، ١١٧).

وعلاوة على ذلك تقضي التغيرات المناخية إلى ارتفاع سطح البحر مما يؤدي إلى ضياع أراضي زراعية غرقاً، فضلاً عن تسرب الماء المالح إلى أجزاء أخرى على شواطئ وسواحل البحر، الأمر الذي يتربّ عليه فقدان أجود الأراضي الزراعية مما يؤثر في الأمن الغذائي. وأن ارتفاع درجات الحرارة كذلك يؤثر في

زيادة أعداد الآفات الحشرية وزيادة أمراض النبات ؛ مما يؤثر في إنتاجية المحاصيل وزيادة الاحتياج إلى الماء (ابراهيم ، ٢٠٢١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٠).

ج- التغيرات المناخية والعمل اللائق ونمو الاقتصاد:

أوضح "ستيرن" في تقريره عن اقتصاديات التغيرات المناخية المستقبلية أن هذه التغيرات سوف تؤثر في جميع عناصر الحياة، وسوف تؤثر في المياه والغذاء والصحة والبيئة بصفة عامة، وأن ملايين من الناس سوف يعانون من الجوع ونقص المياه. الأمر الذي يتربّب عليه تردي الأوضاع الاقتصادية وسوف تقوض هذه التغيرات النمو الاقتصادي لمعظم دول العالم ولكن بنسب مقاومة. (يحيى، ٢٠٢١ ، ١١٤٢) . وأشارت دراسة أخرى إلى أن التغيرات المناخية تؤدي إلى زيادة معدلات العواصف والأمطار وال WAVES الحارة مما يتربّب عليه نقص الإنتاج وهجرة العمالة وخسائر مادية كبيرة علاوة على زيادة معدلات البطالة (محيي، ٢٠١٠ ، ٣٥ - ٧٠) .

وفي هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر بقيمة نصف متر في مصر سوف تغمر المياه نسبة ٣٠ بالمائة من مدينة الإسكندرية ؛ مما سيؤدي إلى نزوح نحو مليون ونصف شخص أو أكثر، إلى المناطق المزدحمة في الدلتا، وقدان نحو ١٩٥ ألف فرصة عمل ووقوع خسائر في الأراضي والممتلكات قدرت ب ٣٠ تريليون دولار أمريكي (عبد الجليل ، ٢٠٢١٠ ، ١٩١)

د- التغيرات المناخية والصناعة والابتكار:

ما من شك أن ثمة علاقة ارتباط طريدي ما بين تردي الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن التغيرات المناخية وبين البنية الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية لبلد ما، وإذا كانت التغيرات المناخية تفضي إلى حدوث نزاعات وصراعات بين الدول؛ نتيجة لنقص الإنتاج وندرة الموارد المائية وتتقاض الموارد الطبيعية، فإن ذلك يؤثر بطرق وأوجه عديدة في المساعدات الإنمائية والدعم الدولي للدول، علاوة على أن تردي أوضاع السكان اقتصادياً، تقلل من فرص توافر وسائل تكنولوجيا حديثة، فضلاً عن تأثير الصناعة في الدول بالتغييرات المناخية، وأن كانت تلك التغيرات أشد تأثيراً في الصناعات الصغيرة والمتأهبة الصغر والتي يقع أغلبها في القطاع غير الرسمي الذي لا يمتلك مظلة تأمينية أو رعاية رسمية من الدول. ومن جهة أخرى تسهم الصناعات الحديثة في زيادة الطلب على مصادر الطاقة والموارد الأولية، الأمر الذي يشى بأنه كما أن للصناعة آثاراً إيجابية ؛ فإن لها أيضاً آثاراً مدمرة للبيئة أهمها زيادة الغازات الدفيئة التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وما تفضي إليه من تغير مناخي (جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٣٨) .

ه- التغيرات المناخية والمدن والمستوطنات البشرية:

تعانى المدن في جميع أنحاء العالم المتقدم من مشاكل بيئية ، وكذلك المدن في المجتمعات النامية تعانى أزمات بيئية أبرزها ما تفرزه التغيرات المناخية والتي على إثرها ينتقل عديد من الأفراد من مكان إلى آخر داخل أو خارج الدولة . وفي الوقت الذى يميل المهاجرون الوافدون من الداخل أو الخارج في المجتمعات

الغربيّة إلى الاستقرار في الأماكن القريبة من مركز المدينة ، فإن نظراًهم في البلدان النامية يميلون إلى التمركز في أطراف المدن الكبّرى، وفي مناطق رثة تفتقر إلى المتطلبات الصحية والمعيشية (جيدنر ، ٢٠٠٥ ، ٦٠٥) و تشير التقارير الدوليّة إلى أن التغييرات المناخيّة تؤدي إلى ارتفاع سطح البحر، وزيادة معدلات العواصف والأمطار والموّجات الحارّة؛ مما يؤدّي إلى تأثيرات اجتماعية واقتصاديّة تؤثّر بالسلب في استدامة المدن والمستوطنات البشريّة، حيث تقضي إلى تدهور أوضاع المدن وزيادة معدلات الأمطار والسيول والأّتربة المنقوله؛ الأمر الذي يتربّط عليه انهيار المناطق السكّنية خاصة المقامة على منافذ السيول. علاوة على زيادة معدلات الهجرة الداخليّة ، من المناطق التي تتأثر بالتغييرات بشكل مباشر إلى أماكن أخرى تتأثر بشكل قليل (محبي ، ٢٠١٠ ، ٣٥ - ٧٠).

وأشار إبراهيم عبد الجليل في دراسته (٢٠٢١) إلى أن من التأثيرات المتوقعة للتغيير المناخي في مصر في المستقبل تهدّيد الأمن الغذائي وأضرار تتعلّق بالاستثمارات الكبّرى في القطاع السياحي في الساحل الشمالي علاوة على انتقال ما يتجاوز عن ١٠ مليون شخص إلى منطقة وادى النيل .

و- التغييرات المناخيّة والأمن الغذائي:

عرف الأمن الغذائي في التقرير المشتركة للمؤتمر العالمي حول مصادر الغذاء، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للتجارة. بأنه

"حصول جميع الأفراد وبشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة، والكافية لتغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة". ونتيجة للتغيرات المناخية يتأثر النظام الغذائي، والذي يظهر في شكل انخفاض في مستويات إنتاج الغذاء وتغيرات في المخزون والنقل والتسويق ، والتي تؤدي إلى تغير في نظام استهلاك الغذاء وتغير جودته (الجبيوري، الدليمي، النعيمة، ٢٠٢٠ ، ١١٣ ، جينز ، ٢٠٠٥ ، ٦٦١). علاوة على نقص في الكميات التي يتم إنتاجها بسبب تعرض المحاصيل للتلف أو المرض. نتيجة لانتشار الآفات،

(. and Alvi, 2022, Alboghdady, and El- Hendawy.2016,) Yan

وفي إطار ذلك تشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع ، أن يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بمقدار متر واحد نتيجة الاحتباس الحراري العالمي ، وسينتج عن ذلك فقدان ثلث الأراضي الزراعية عالية الجودة في مصر ومن المتوقع ، أن تغرق بعض المدن الصناعية والهامة في مصر مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد وبور سعيد؛ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر (عبد الجليل ، ٢٠٢١ ، ١٩٠) .

٢-أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاجتماعية:

اشارت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر في الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة كما يلى:

أ- التغيرات المناخية والصحة:

أشارت عديد من الدراسات إلى أن التغيرات المناخية ، تؤثر في الصحة العامة للمواطنين بطرق متداخلة ومتعددة تتضمن التغيرات في درجة الحرارة ، والتعرض للحوادث والكوارث وضعف القدرة على الحصول على الغذاء وحدوث التلوث والأشعة الضارة، مما يشي إلى أن هذه التغيرات تسهم في زيادة فرص الإصابة بالعديد من الأمراض التي، تصنف بالأمراض المتوطنة أو أمراض المناطق الحارة مثل "الأمراض الطفيلية، والملاريا، حمى الوادي، الدرن الرئوي(السل) والحمى الروماتيزمية... وغيرها" (رضوان ، ٢٠١٥)

(Kalli, and Jena, 2022, 331-343). وفي ذات السياق أشارت دراسة (Leal Filho.et all,2022) أن معظم المخاطر الصحية مرتبطة بالمناخ وبالطقس المتطرف وأن أكثر تلك المخاطر تبرز في القارة الافريقية بشكل كبير إذ يزداد التعرض للأمراض المنقلة بالحشرات مثل الملاريا، والمنقلة بالمياه مثل الكولييرا (جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٦١).

ب- التغيرات المناخية والتعليم:

في إطار زيادة معدلات الفقر وتزدي الأوضاع الصحية وعجز الدول عن توفير نوعية حياة جيدة لسكانها بسبب الاضطرابات الناتجة عن التغيرات المناخية وارتفاع معدلات الحرارة وانتشار عدد من الأمراض، فضلاً على انخفاض معدلات توافر الطعام للسكان ، وتردي الأوضاع الصحية للمواطنين، فنتيجة لذلك تزدى أوضاع التعليم والتحصيل الدراسي للطلاب، مما يؤثر بالسلب في العملية التعليمية

بأكملها، ومحاورها الثلاث الطالب والأستاذ والمؤسسة التعليمية. (Coffman, 2009) وفي إطار ذلك أشار انتوني جيدنر إلى أنه في المجتمعات الفقيرة، والتي تتأثر بالتغييرات المناخية أكثر من الأماكن الأخرى يخوض الوقت المستهلك في جمع الماء وحطب الوقود؛ من أجل التكيف مع التغير المناخي من الوقت المتاح للتعليم ، والافتقار إلى خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية ، يثبط من عزيمة المعلمين والمتعلمين إزار التعلم (جيدنر ٢٠٠٥ ، ٦٤٩)

ج- التغيرات المناخية والمساواة بين الجنسين:

إذا كانت التغيرات المناخية تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان وأشار (Bessah et al, 2021) إلى أن تأثيرها السلبي في الأوضاع الثقافية في المجتمع يكفي تأثيرها في باقي الأبعاد الخاصة بالتنمية، والتي يترب عليها تردي أوضاع التعليم ؛ مما يتمحض عنه سيطرة الفكر التقليدي والذكوري في المجتمع، و غياب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، علاوة على ذلك في المجتمعات الفقيرة تتحمل البنات والنساء أعباء استثنائية في جلب المياه وجمع الوقود ؛ مما يقلل من وقتهن وفرصهن في التعليم ، والإمام بالقراءة والكتابة والنشاطات المولدة للدخل ، وكثيراً ما تكون للنساء حقوق غير متساوية بالذكور مما يحد من قدرتهن وفرصهن (جيدنر ، ٢٠٠٥ ، ٦٤٩) والشواهد الميدانية في مصر على سبيل المثال تؤكد ذلك، فلا تزال المرأة في بعض المناطق الريفية بمحافظات الصعيد حتى الآن ، لا تستطيع أن تحصل

على حقها في الميراث ، وأحياناً لا تستطيع أن تتزوج من أحد الأفراد خارج نطاق العائلة في أماكن أخرى.

د- التغيرات المناخية والمساواة داخل البلدان وفيما بينها:

ما من شك أن الآثار السلبية التي تنتج عن التغيرات المناخية؛ تقضي إلى تدهور أوضاع التنمية في كل دول العالم ، وأن الدول النامية هي الدول الأكثر تعرضاً للآثار السلبية المتربطة على التغيرات المناخية، حيث تضاعف تلك التغيرات من فقر الدول الفقيرة في العالم الثالث الأمر الذي يقلل من نسبة عضوية تلك البلدان في المنظمات الدولية، وغياب الإدارة السليمة للهجرة الخارجية منها والداخلية بين ريفها وحضرها ، وأنه كلما زاد حجم الهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية ، زادت التداعيات السلبية على الوضع الاقتصادي ، و زاد التفاوت الإقليمي بين المناطق الداخلية و "سوار" في دراسته عام ٢٠١٣ يرى أن المهاجرين بسبب التغيرات والكوارث الطبيعية نتيجة التغيرات المناخية سيكونون من ٢٠٠ مليون إلى مليار بحلول عام ٢٠٥٠ Zhang. and Wang.,2017,352- (373) وأن تردي الأوضاع العالمية نتيجة التغيرات المناخية يؤثر كذلك في نسبة المساعدات الإنمائية ، وكذلك معدلات الاستثمار الأجنبي في الدول غير المستقرة والمعرضة لکوارث طبيعية إنما التغيرات المناخية. ويتفق ذلك مع دراسات .(de San.,Diaz, and Becerril,2021)

٣- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع البيئية:

أشارت بعض الدراسات إلى أن التغيرات المناخية تقضي إلى تحرك أحزمة المطر في اتجاهات مغایرة لأماكنها المعتادة؛ الأمر الذي يتربّع عليه نقص الأمطار الساحلية ويفضي إلى نقص المياه في المناطق الساحلية. وتشير كذلك التقديرات إلى أن هناك احتمالاً بنقص موارد الأنهار في المستقبل نتيجة التغيرات المناخية (Rankoana,. 2020) وبالنسبة إلى مصر يتوقع نقص موارد نهر النيل نتيجة لتحرك أحزمة الأمطار من فوق الهضبة الأثيوبية والتي تمثل ٨٥٪ من موارد مصر النيلية، والهضبة الاستوائية والتي تمثل ١٥٪. وتشير الدراسات إلى أن مصر تعاني من ندرة المياه وأنها تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة ٩٥٪، وأن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة التبخر، وزيادة استهلاك المياه في كل المجالات خاصة في الزراعة التي تستهلك ٨٠٪ من إجمالي موارد المياه (إبراهيم، ٢٠٢١، ٢٤٥، ٢٤٠).

أ- التغيرات المناخية والطاقة:

يفتقّر أكثر من ملياري من سكان الأرض إلى فرص الحصول على الكهرباء والخدمات التي توفرها ، بما في ذلك الإنارة ، والتبريد ، والاتصالات وتعد هذه الخدمات جوهرية لتوفير التعليم ، والرعاية الصحية ، وخلق فرص للعملة الإنتاجية. وفي البلدان الأشد فقراً ، توفر ما يزيد على ٨٠٪ من الطاقة مصادر تقليدية مثل روث الحيوانات وفضلات المحاصيل وحطب الوقود (جيدينز ، ٢٠٠٥ ، ٦٥٥) .

وتعد التغيرات المناخية من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، مما يهدد الأمن العالمي. وإنها من أهم الموضوعات المدرجة ضمن أجندة الأمم المتحدة باعتبارها ظاهرة مهددة للأمن والسلم الدوليين، كما تسفر عنه من إهدار لمصادر الطاقة، ومجاعات وحروب وهجرات (بشير، ٢٠١٦ ، ص ص ٧٨ ، ٧٩). وأشارت إحدى الدراسات إلى أن التغيرات المناخية ، وما ينتج عنها من ارتفاع درجات الحرارة التي تزيد من الضغط على الطاقة للتبريد في المنازل وعلى الفيوض من ذلك زيادة استهلاك الطاقة في الشتاء للتدفئة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة الأمر الذي يتمحض عنه ارتفاع في أسعار السلع والخدمات (محبي، ٢٠١٠ ، ٣٥ -٤٠).

ب- التغيرات المناخية والعمل المناخي:

بيد أن هناك تفاوتاً بين دول العالم فيما يتعلق بقدرتها على إدارة الأزمات والكوارث، وإذا كانت التغيرات المناخية تؤثر في كل دول العالم المتقدم والنامي، فإن تأثيرها الأشد وطأة في الدول النامية، والتي تساهم بنسبة متواضعة في حدوث تلك التغيرات ، تتأثر بالتغييرات المناخية بدرجة تجعلها غير قادرة على تبني استراتيجيات للحد من المخاطر والكوارث، أو تفيذها إذا وجدت بشكل جيد على سبيل المثال حتى الآن استطاعت أن تتأقلم مع التغيرات المناخية وتخفض من الغازات الدفيئة. وتشير الإحصاءات إلى فقدان وغياب الكثير من الأشخاص

في كل دول العالم بسبب الكوارث والمخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية. (de San.and Becerril,.2021 التغيرات والتى تؤثر في دمج التغيرات المناخية في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعلمي.

ج- التغيرات المناخية والموارد البحرية المستدامة:

ينتج عن التغيرات المناخية آثار سلبية على الحياة البحرية، ومن ثم تتعرض الشعب المرجانية للعديد من التهديدات في ظل ارتفاع درجات الحرارة فوق معدلاتها الطبيعية. ويعود ذلك بالطبع على وضع السياحة في العديد من الدول التي تعتمد السياحة فيها على الشعب المرجانية مثل مصر والتي تحتل مرتبة متقدمة من بين الدول الأعلى في قوائم السياحة القائمة على الشعب المرجانية والتي يؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر الأحمر فيها إلى زيادة الأعماق التي تعيش فيها الشعب المرجانية، وبالتالي حجب الضوء عنها، وموتها وفقدان العديد من الحيوانات البحرية وتدهور الحياة البحرية الغنية بتنوع الأسماك (عامر، ٢٠٢٢ ،١٣٣ ،١٣٥) . وتعود كذلك التغيرات المناخية في المستوطنات البشرية التي تعتمد على الصيد التجاري وعلى مصائد الأسماك. (العجمي، ٢٠٠٨ ،١٨٠).

د- التغيرات المناخية وأثرها في النظام الايكولوجي والتصحر:

أشارت تقارير المنظمات الدولية المعنية بالتغييرات المناخية إلى أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات التي تتأثر بالتغييرات المناخية في دول العالم كافة، حيث تؤدي إلى تدهور الأراضي وحدوث التصحر، وأن ثمة تأثيراً متبادلاً بين التغييرات المناخية والتصحر، حيث تؤدي الأولى إلى زيادة نسبة التصحر، وأن هذه الزيادة تقضي إلى زيادة في التغييرات المناخية، علاوة على أن التغييرات المناخية تؤدي إلى ارتفاع سطح البحر، والذي يؤدي إلى تدهور كثير من الأراضي الساحلية، وتزايد ملوحة مياه الخزانات الجوفية الساحلية وتدهور نوعية الحياة بتلك المناطق (إبراهيم، ٢٠٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥) وأشارت دراسة محي (٢٠١٠) إلى أن ارتفاع سطح البحر الناتج عن التغييرات المناخية يفضي إلى تدهور النظام الايكولوجي وتدهور الأرضي وغياب التنوع البيولوجي (محيي، ٢٠١٠ ، ٣٥-٧٠) وذهبت دراسة أخرى إلى أن هذه التغييرات تؤثر في المستوطنات البشرية، خاصة تلك التي تعتمد على الصيد التجاري والمستوطنات التي في مناطق الغابات (العجمي، ٢٠٠٨ ، ١٨٠).

ويهدد سوء إدارة الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها الموارد المائية بالخطر؛ مما يفضي إلى تقويض النمو الاقتصادي وسهولة التكيف البيئي مع التغييرات المناخية إذ يعيش ما يزيد عن ثلث سكان العالم في بلدان تعاني من نقص بالموارد المائية وتؤدى الموارد المحدودة من المياه إلى إضعاف إمكانيات التنمية في بلدان عديدة

علاوة على ذلك أصبحت النزاعات الناجمة عن استخدام المياه وتوزيعها سبباً في خلافات دولية كثيرة (جينز ، ٢٠٠٥ ، ٦٥٣)

٤- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع السياسية والثقافية:

اشارت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر في الأهداف السياسية والثقافية للتنمية المستدامة كما يلى:

أ- التغيرات المناخية والسلام والعدل:

أشارت الأمم المتحدة إلى أن التغيرات المناخية قد تسفر عن زعزعة استقرار بلدان، ودخول أخرى في نزاعات داخلية وإقليمية، وحضرت من أن ما يترتب على التغير المناخي من أزمات بيئية واقتصادية، قد ينعكس في صوره أزمات سياسية وأمنية. وضربت مثلاً على ذلك ببلاد المغرب العربي والساحل الشرقي الأفريقي وجنوب آسيا (محمد ، ٢٠٠٨ ، ١٤). وعلاوة على ذلك تشير الإحصائيات الجنائية إلى وجود صلة بين حرارة الجو أو برونته وبين كمية الجرائم المرتكبة ونوعها. ففي إيطاليا على سبيل المثال كشفت الإحصائيات عن أن نسبة الإجرام في الجنوب حيث ترتفع درجة الحرارة، عن الشمال. و في فرنسا وألمانيا ومصر. حيث تزيد نسبة الإجرام في جنوب هذه البلاد عنها في شمالها. وكذلك يختلف نوع الجريمة باختلاف المناطق (الحكيم ، ٤٩ - ١٠) وفي دراسة باريتشي (٢٠١٤) أوضح أن المناخ يؤثر في زيادة معدلات العنف والصراع والحروب الأهلية، والجرائم المنظمة مما يؤدي إلى اجتماع الثلاثي الكارثي "الفقر والعنف وتغير المناخ" (باريتشي ، ٢٠١٤ ، ١٧ - ٢٧) .

- بـ

التغيرات المناخية وأثرها في الشراكة العالمية:

يشير التقرير الموجز للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغييرات المناخية عام ٢٠٠٧ أن مصدر الاحتباس الحراري هو زيادة انتشار غازات ثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروز والميثان والفلور وكربون وتقوم هذه الغازات بحبس كميات متزايدة من درجة حرارة الشمس من الغلاف الجوي المنخفض، وتنبعها من الانطلاق في الفضاء (عقل، ٢٠١٦). وبالطبع يفضي ذلك إلى معدلات مرتفعة من درجات الحرارة وزيادة البحر، وقلة الموارد المائية، وزيادة الصراعات بين الدول على الماء والغذاء؛ مما يؤدي إلى ظهور حروب تمنع إحداث شراكات عالمية من أجل إحداث التنمية المستدامة أو تؤثر فيها بالسلب، ويؤكد ما حدث ولايزال يحدث بين روسيا وأوكرانيا ذلك، وكذلك ما يحدث في الداخل الأثيوبي بين القبائل، وأيضا في بعض المناطق بالسودان .ويرى "انتوني جيدنر" أنه لا يمكن للعديد من المشاكل البيئية العالمية مثل التغيرات المناخية أن تحل إلا من خلال شراكات بين البلدان الغنية والفقيرة (جيدنر، ٢٠٠٥ ، ٦٤٩) ويشير كذلك "أولريش بيك" إلى ضرورة تشكيل تحالف مشترك مع المشاركين في الاقتصاد العالمي من دول العالم لتقاسم تكاليف مواجهة التغيرات المناخية ويرى أن هذا التعاون الدولي قد ينهار لأن المكاسب والنفقات الناتجة عن اتباع سياسة نشطة لمواجهة التغيرات المناخية لا تتقاسم بشكل عادل بين الدول (بيك، ١٩٨، ١٩٩ ، ٢٠١٣) .

رابعاً - استراتيجيات مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية:

تعد التغيرات المناخية من أهم التحديات التي تواجه البشرية في الوقت الراهن والمتوقع أن يزداد تأثيرها في العقود القليلة القادمة؛ نتيجة للتغيرات العميقه التي أحذتها النشاطات البشرية في حياة الإنسان وفي عالم الطبيعة، والتي أشارت إلى آفاق مستقبلية جديدة تحوم حولها مخاطر تهدد نوعية الحياة وديموتها (استدامتها) والتوازن البيئي (مقدم، ٢٠١٩، ١٤٢٨). وأشارت تقارير عدّة إلى أن تغير المناخ على مستوى العالم يسبب مجموعة واسعة من التأثيرات في النظم البشرية والطبيعة. (Huynh, 2021, 493). وبالنسبة إلى مصر صفت ضمن مجموعة الدول ذات الترتيب المعتدل في مؤشر الأداء في مواجهة تغير المناخ، إذ تقدم ترتيبها من المركز ٣٠ في عام ٢٠١٦ إلى المركز ٢٢ في عام ٢٠٢١ من أصل ٥٧ دولة يمثل مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة بها أكثر من ٩٠ بالمائة من إجمالي انبعاثات العالم من الغازات الدفيئة (عبد الجليل ، ٢٠٢١ ، ١٨٩)

ومع تسامي الوعي العالمي بالتداعيات والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ، وما يرافقها من تهديد لوجود البشرية في حاضرها ومستقبلها، بات من الضروري الوقوف على الآليات التي نستطيع من خلالها، الحد من التداعيات السلبية لهذه الظاهرة (طواهرية، ٢٠٢٠ ، ٣٥١ - ٣٥٥). والتي حددها العلماء في استراتيجيتين: الأولى، إستراتيجية التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة، والأخرى إستراتيجية التكيف. (يحيى، ٢٠٢١ ، ١١٤١ ، ١١٤٧).

١ - إستراتيجية التخفيف من الغازات الدفيئة:

يقصد بها الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات عن طريق استخدام تكنولوجيا نظيفة، تستبدل الوقود، أي استخدام الطاقات المتجددة كالرياح، الشمس، المساقط المائية (فواز أو سليمان، ٢٠١٥ ، ١٣ ، ١٤). وكذلك تطبيق الزراعة الذكية مناخياً، التوسع في زراعة الغايات، فرض ضرائب على انبعاثات الغازات الدفيئة، تقليل احتراق الوقود الاحفورى باستخدام وقود الكتلة الحية من خلال المخلفات الزراعية والحد من استهلاك الطاقة. وأشارت دراسة الأمين وأخرون (Al-Amin et al, 2010) إلى أن إستراتيجية التخفيف تقضى إلى نتائج إيجابية إزاء مواجهة التغيرات المناخية وأن سياسة فرض الضرائب على المصانع التي ينبع منها كربون (ضريبة الكربون) يسهم في الحد من التغيرات المناخية .

وعلى الرغم من التكاليف المرتفعة التي تحتاجها تطبيق إستراتيجيات التخفيف فإنه حسبما يرى " اولريش بييك " هي تكاليف قليلة إذ ما قورنت بالتكاليف التي سنتكبدها إزاء عدم فعل أي شيء لمواجهة التغيرات المناخية وقد يكلف ذلك الاقتصاد العالمي نحو ما يقرب من ٢٠ بالمئة من إنتاجه سنوياً في العقود القادمة وعليه فإن ما يستثمره العالم اليوم من أجل مواجهة التغيرات المناخية سوف يعود أضعافاً مضاعفة (بييك ، ٢٠١٣ ، ١٩٥) .

٢ - إستراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية:

تعرف مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ التكيف بأنه تعديل في النظم الطبيعية والبشرية في مواجهة ظواهر مناخية حالية أو مستقبلية أو تأثيراتها بغية التخفيف من المخاطر الناتجة عنها. بمعنى التعامل مع الظروف الناتجة عن التغيرات المناخية. (فواز، سليمان، Hung.,and, Bayrak,.2022, ١٤ - ١٣, ٢٠١٥) . ويشير تقرير التقييم الخامس الصادر عن طريق الأمم المتحدة الدولي المعنى بالمخدرات والجريمة وتغير المناخ عام ٢٠١٤ إلى أن ارتفاع درجة حرارة النظام المناخي أمر لا لبس فيه ويرتبط بزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة؛ ولذا وجب التكيف مع التغيرات المناخية & (Gobreyes,.rlrke,2017) وتنطلب الحاجة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ تقاسم المسؤولية بين السلطات والجمهور (Kreibich,2011) وتأسيساً على ذلك تقوم الحكومات بتطبيق بعض السياسات للتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية منها: (فواز وسلiman ، ٢٠١٥ ، طواهرية ، ٢٠٢٠) .

- استبانت سلالات جديدة من المحاصيل التي تحمل الملوحة ودرجة الحرارة العالية.

- ترشيد استهلاك المياه.

- وضع سياسة متكاملة لإدارة وتنمية المناطق الساحلية.

- إنشاء قاعدة بيانات كاملة عن المناخ والتغيرات المناخية.

- تقليل المساحات من المحاصيل المصرفة في الاستهلاك المائي.
- وضع خطط ومعايير لاستخدام الأراضي.
- وضع سياسات طويلة المدى لحماية الموارد بالمناطق المتضررة من التغيرات المناخية بدرجة شديدة.

وإن كان الطرح الفائق بالسياسات التي تتبعها حكومات بعض البلدان للتكيف مع تغيرات المناخ وتداعياتها، فإن على الجانب الآخر أشارت العديد من الدراسات تم إجراؤها في مناطق متباعدة من العالم بأن السكان بمختلف الدول يتبعون بعض الأساليب والإجراءات المبتكرة، والتي تسهم في تكيفهم مع التغيرات المناخية والتحفيض من آثارها فعلى سبيل المثال أشارت دراسة (Alam & Mallick, 2022) إلى أن الصيادين في ساحل جنوب شرق بنجلادش، استعنوا ببعض الممارسات التي أسهمت في تكيفهم مع تغيرات المناخ منها: تركيب بئر أنابيب أو محطة تجميع مياه الأمطار من أجل تخزين مياه الشرب، ورفع قواعد المنازل للتعامل مع الفيضانات، واستخدام الألواح الشمسية، والغاز الحيوي والكهرباء للإضاءة. وكانت أساليب التكيف التي يتبعها السكان في مقاطعة ليمبوبو بجنوب إفريقيا للتكيف مع آثار التغيرات المناخية في الزراعة هي: دمج المعرف مع المهارات المحلية المبتكرة لتحسين إنتاج المحاصيل، وتوقع هطول الأمطار، وإعداد الحدائق، تغيير المحاصيل وموسم الزراعة لضمان غلة أفضل للمحاصيل، استخدام الأسمدة وزراعة المحاصيل الغربية وإنتاج المحاصيل المرنة التي تحمل الظروف المتغيرة والملوحة، علاوة على الاستعانة بتوجيهات موظفي الإرشاد الزراعي (Rankodna, 2022).

وعن أساليب تكيف المزارعين في مقاطعات الصين مع تغيرات المناخ أوضحت دراسة (zhu & yang, 2021) أن المزارعين يتبنون إستراتيجية زراعية أكثر تخصصاً تقوم على أساس تحسين الكفاءة التقنية ، والعمل على زيادة غلة المحاصيل الزراعية، أو استخدام محاصيل أو تقاوي عائد إنتاجها أكبر ، وتنكيف مع المناخ المتقلب وتقاوم الجو السيئ. وبالنسبة لاستراتيجيات التكيف المرتبطة بالثروة الحيوانية التي يتبعها المزارعون كشفت نتائج دراسة (Menghistu, Tesfay, Abraha & Mawcha 2021) أن المزارعين في منطقتي تيجراي وأمهرة في إثيوبيا يستعينون ببعض الاستراتيجيات مثل الرعاية الصحية للثروة الحيوانية وإدارتها، تنوع مصادر العيش، وتتنوع أنواع الحيوانات.

وفيما يتعلق باستراتيجيات التكيف التي تستخدمها النساء الريفيات، أشارت دراسة كل من نياهوندا وتليفانجاسي (Nyahunda & Trivangasi, 2022) إلى أن النساء في منطقة فيمي بمقاطعة ليمبوبو بجنوب أفريقيا يستعن بأساليب للتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية أهمها: سبل كسب العيش وتتوسيع المحاصيل والاستعانة بمعارف الشعوب الأصلية وخبراتهم، وتسخير الموارد الاجتماعية المتاحة أو الاستعانة برأس المال أحياناً من أسرهن، وأوضحت الدراسة أن أفضل طريقة لمساعدة المرأة الريفية على التكيف هو القضاء على الفقر وبناء قدرات النساء في الريف. وفي دراسة كريبيتش (Kreibich.2011) أوضحت دور حملات التوعية وإذكاء الوعى الاجتماعى للمواطنين بتداعيات التغيرات المناخية وألليات مواجهتها في الحد من آثارها السلبية وسهولة التكيف معها.

وفيما يتعلق بمحددات تكيف المزارعين مع التغيرات المناخية، أشارت دراسة (Yila & Resurrection, 2013) إلى أن مستوى التعليم والمهنة وتعليم رب الأسرة، وحجم حيازة الأرض، ونوع رب الأسرة، وتواجد الخدمات الإرشادية وسنوات الخبرة في مجال الزراعة، وحجم الأسرة المعيشة، وتواجد الإرشاد الزراعي من الجهات الرسمية، من أهم محددات تكيف المزارعين بنجورو شمال نيجيريا. ورغم أن النساء من أكثر الفئات التي تتأثر بتداعيات التغيرات المناخية، أوضحت دراسة (Mohapatra & George, 2021) أن النساء تستخدم استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي محدودة مقارنة بالذكور. وفي سياق متصل أشارت دراسة (Mugambiwa & Rukem, 2019) أن وعى السكان بالتغيرات المناخية وتداعياتها، وملحوظاتهم لها وترقبهم للظروف الجوية أو معرفتهم بها، يسهم في إدارة المناخ وتكيف سكان القرى مع التغيرات المناخية.

وبالنسبة إلى مصر قد اتخذت بعض الخطوات من أجل تحقيق التكيف المناخي، كما وضعت بعض المؤسسات استراتيجيات تكيف مختلفة وأصدر مجلس الوزراء المصري الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع المناخ والحد من الكوارث في عام ٢٠١١ . كما وضعت وزارة الموارد المائية والرى استراتيجية تغير المناخ في عام ٢٠١٣ والتي تستهدف تكيف قطاع المياه مع التغير المناخي (عبدالجليل، ٢٠٢٢، ١٩١، ٢٠٢١) . وتبع ذلك سياسات وإجراءات أخرى أهمها: (عامر، ٢٠٢٢ - ١٣٥)

- إنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية عام ٢٠١٥م.
- صوغ الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ كواحدة من أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية، لرفع مستوى التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية في الدولة لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية.
- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية وأبرزها التعاون مع البنك الدولي في مجال مواجهة التغيرات المناخية.
- تبني إستراتيجية الاقتصاد الأخضر من خلال وضع القطاع المصرفي بعد البيئي ضمن شروط تمويل المشروعات الحديثة بشرط أن لا تكون مصدراً يزيد من ابعاث الغازات الدفيئة التي تؤدي إلى التغيرات المناخية.
- التعاون والتنسيق الدولي والإقليمي المشترك في مجالات البيئة والمناخ.

خامساً - سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر في إطار التغيرات المناخية:

يشهد مناخ الأرض منذ الخمسينيات من القرن الماضي تغيرات مناخية غير مألوفة وارتفاعاً في معدلات الحرارة في الجو الأرض بسرعة غير معهودة، مما يتوقع أن يفضي إلى كوارث بيئية تؤثر في نواحي الحياة في مختلف بلدان العالم (العجمي، ٢٠٠٨، ١٧١). وعلى الرغم من تعدد سيناريوهات التغير المناخي، وفقاً للنقارير العلمية المنشورة من مراكز البحوث المناخية ، والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، فإن القاسم المشترك بينهم جميعاً هو توقع السيناريو

السيئ للمناخ العالمي. وما يرافقه من مخاطر على الأمن الغذائي والإنساني بوجه عام في العقود القادمة (حميداني، ٢٠١٨ ، ٤٦).

وبشكل تغير المناخ تهدىءاً لجميع بلدان العالم ، ولكن البلدان النامية تتوقع الدراسات والبحوث الحديثة أنها ستكون هي الأكثر تعرضاً للتداعيات السلبية من جراء التغير المناخي. فالتقديرات تفيد بأنها ستتحمل حوالي ٨٠ - ٧٥ في المائة من تكاليف الأضرار التي تجم عن تغير المناخ. فازدياد درجة حرارة كوكب الأرض ولو بدرجتين مؤثتين عن درجة الحرارة التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية. وهو الحد الأدنى المرجح أن يشهده العالم، يمكن أن يسفر عن انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٤-٥ في المائة بالنسبة لأفريقيا وجنوب آسيا. وذلك لافتقار معظم البلدان النامية إلى الموارد المالية والقدرات الفنية الكافية من أجل إدارة مخاطر تغير المناخ باستمرار (البنك الدولي، ٢٠١٠ ، ٥).

وأشارت عديد من الدراسات والبحوث إلى أن التغيرات المناخية ستحدث تغيرات في العقود القادمة على مستوى العالم، أمكن رصد بعض مظاهرها فيما يلي: (الجيوري، الدليس، النعمة، ٢٠٢٠)

١- يتوقع ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ١٥ - ٩٥ سم مما يتسبب في حدوث فيضانات قد تؤدي إلى غرق مدن ساحلية وربما غرق جزر بأكملها.

٢- ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمعدل ٣-٥ درجات مئوية عام ٢٠٥٠ مما تسبب ارتفاع منسوب سطح البحر ومزيداً من الآثار السلبية

على النظم الحيوية والاجتماعية وتذبذب في معدلات الأمطار يؤدي إلى حدوث حالات جفاف متكررة في بعض المناطق وسيول وفيضانات في مناطق أخرى مع زيادة معدلات الكوارث الطبيعية.

٣- أشارت الدراسات إلى أن زيادة ١,١ درجة مئوية في متوسط حرارة الأرض يمكن أن يوسع دائرة توالد البعض إلى مناطق جغرافية جديدة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

٤- زيادة نسبة التبخر بسبب ارتفاع درجة الحرارة قد يتولد عن ذلك شح في مياه الشرب في بعض المناطق وانعدامها أحياناً في أماكن أخرى.

٥- ازدياد معدلات حدوث الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي.

٦- ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعد أحد مظاهر التغير المناخي يتوقع أن تؤدي إلى تراجع في الإنتاج الزراعي على مستوى العالم خلال العقود القادمة.

وبالنسبة لمصر يتوقع أن تكون مصر إحدى الدول الأكثر تضرراً من الآثار الناجمة عن تغير المناخ. ولعل أبرز مظاهر تغير المناخ الذي من المتوقع أن تشهدها مصر في العقود القادمة هي ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط سقوط الأمطار، ارتفاع مستويات مياه البحار، وازدياد توافر الكوارث ذات الصلة بالمناخ. مثل مخاطر على الزراعة والأرض الزراعية، ووفرة المياه العذبة، والأمن الغذائي والإنساني (فواز، سليمان، ٢٠١٥٤، ٣). وجدير بالذكر أن الباحث اهتم في هذه الدراسة بالتعرف إلى السينarioهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية المستدامة في مصر في العقددين القادمين في إطار ظاهرة التغيرات

المناخية، وتأسисاً على ذلك يتوقع الباحث أن أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال العقدين القادمين ستتأثر بالتغييرات المناخية، وأنها سوف تسير وفق أحد أربعة سيناريوهات: سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة(المرجعى أو الاتجاهي) ، وسيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر(المحتمل)، وسيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية (المفاجأة) ، وسيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية (المعيارى) .

ولم تتعدد السيناريوهات التي صاغها الباحث لأكثر من أربعة ؛ ذلك لأن الدراسة هنا تتوقع تداعيات التغيرات المناخية على التنمية وحسب ، ولأن التوقعات الخاصة بالتغييرات المناخية حسمتها غالبية المراكز البحثية المتصلة بالمناخ وعلومه، والتي أوضحت أن القادم هو الأسوأ وأن درجات الحرارة ستترتفع لا محالة، وعليه جاءت محدودية عدد السيناريوهات ، والتي كان الاختلاف الجوهرى في شروطها الابتدائية مبنياً على درجة اهتمام الدولة بمواجهة تلك الظاهرة وبعض العوامل الأخرى التي يتوقع أن تغير الأوضاع في العقود القادمة. واعتمد الباحث على الأسلوب العلمي لبناء تلك السيناريوهات معتمداً على حدس الباحث والعديد من الدراسات والبحوث التي اطلع عليها في هذا الصدد والتي ترتبط بالمنهجية العلمية الرصينة لصوغ الدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل و الدراسات والبحوث التي سلطت الضوء على قضية التغيرات المناخية والتي تنتهي لفروع علمية متعددة؛ وتأسيساً على ذلك انطلق الباحث عند صوغ السيناريوهات المشار إليها من تحديد الظاهرة وأبعادها ، وانتقل إلى تصور التفاعلات والتداعيات ما بين المتغيرات الحاكمة لها وأبعادها، وحدد بعد ذلك حركة كل سيناريو راصداً الشروط

الابتدائية التي يفترض الباحث أن كل سيناريو ينطلق منها، وبعد ذلك طرح توقعات التداعيات المترتبة على ذلك حتى وصل إلى التصور الكامل لمسار كل سيناريو خلال العقدين القادمين كما يلى :

١- سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة :

يسمى هذا السيناريو بالسيناريو الخالي من المفاجئات ، أو السيناريو المرجعي أو الاتجاهي، والذي يفترض استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية السائدة حالياً في مصر كما هي في المستقبل حتى عام (٢٠٣٣) ، ومن ثم يفترض اهتمام الدولة بالتغييرات المناخية بشكل معندي خلال العقدين القادمين، رغم حدوث زيادة في معدلات الأمطار الشتوية وهطول بعض الأمطار، في فترات متقطعة من الصيف، وارتفاع في معدلات الحرارة والرطوبة، وزيادة في العواصف والأتربة، وانخفاض في معدلات الوعي بالتغير المناخي وتداعياته السلبية، وضعف قدرة الأفراد في المجتمع على التكيف مع التغييرات المناخية، وتواضع استراتيجيات المواجهة للتخفيف من الغازات الدفيئة من قبل الدولة؛ نظراً للتكليف المادي الباهظة التي يتطلبها تطبيق استراتيجيات التخفيف. واستمرار زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسبي في معدلات البطالة. وسيادة اقتصاد السوق الحر وسيطرة القطاع الخاص على السوق وترسيخ النظام الرأسمالي في إطار غياب واضح لدور الدولة في السيطرة على السوق

والحد من ارتفاع معدلات التضخم، واهتمام كبير بمشاريع البنية التحتية على حساب المشاريع الإنتاجية، وزيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي.

وتحسن في العلاقات مع بعض الدول مثل قطر وشد وجذب وفتور في العلاقات بين إيران وتركيا، ودعم مالي محدود من دول الخليج لتجاوز الأزمة الاقتصادية، التي تمر بها الدولة وعلاقات يسودها الشد والجذب بين أمريكا والاتحاد الأوروبي في حين علاقات جيدة بين روسيا والصين والهند رغم الوقوف على الحياد من الأزمة الروسية الأوكرانية، ودعم متواضع من الدول الغربية لمواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها.

وعجز بموازنة الدولة ونقص في بعض السلع بالأسواق، وارتفاع كبير في أسعار السلع، يعجز أمامه فئات عريضة من أفراد الشعب إشباع احتياجاتهم الأساسية، وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعلى الرغم من قيام الدولة بتشييد كثير من المساكن في مناطق متفرقة، والقيام بعدد كبير من المشروعات القومية فإنه لم يحدث نقله نوعية في مستوى معيشة المواطنين، بل زادت ضغوط الحياة وترتدى نوعيتها، نتيجة أمور عدة أبرزها إنشاء عديد من المصانع والمشاريع الخدمية ، والمرتبطة بالبنية التحتية، وقلة المشاريع الإنتاجية الجديدة، وسيطرة نظام السوق الحر على الأسواق وزيادة نفوذ القطاع الخاص، وتراجع دور الدول في التنمية علاوة على الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا وتداعياتها على كل دول العالم ومن بينها مصر، والتغير المناخي الذي بُرِزَ في دول العالم كافة ومن بينها مصر .

الأمر الذي أفضى إلى زيادة معدلات الاستيراد، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار، وارتفاع أسعار السلع وزيادة معدلات البطالة والإفراط من المؤسسات المالية الدولية، وارتفاع معدلات الفقر والجوع، والعمل غير اللائق ونمو الاقتصاد غير الرسمي، وتدهور أوضاع المدن وأنهيار بعض الوحدات السكنية خاصة المقاومة بالقرب من مناطق السيول، أو المساكن القديمة بالمدن وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وزيادة تهديد الأمن الإنساني وتوفير المواد الغذائية الازمة لشباع احتياجات المواطنين مثل أزمة "الأرز" وأعلاف الدواجن". و أفضى استمرار النمو السكاني المطرد إلى، تأكل عوائد التنمية علاوة على استمرار الخل في التوزيع الجغرافي للسكان، وإن كانت الدولة بدأت في تسليط الضوء على إنشاء مشروعات صناعية وزراعية في مناطق متفرقة من الصعيد والبحيرة ودمياط وبورسعيد... إلى غير ذلك.

وفي إطار ذلك تردد الأوضاع الصحية ، وازداد انتشار بعض الأمراض المزمنة والخطيرة، وازدادت أعداد الأفراد في المستشفيات ، وارتفاع أعداد طوابير الانتظار لتلقي الخدمة الصحية، رغم بعض المبادرات الإيجابية من قبل رئاسة الجمهورية لتحسين الأوضاع الصحية، والقضاء على الأمراض المزمنة.

وبالنسبة للتعليم يشهد في ظل هذا السيناريو استمرار تردي أوضاعه، ويغلب عليه الكم في حين غابت عنه الجودة ، بشكل جلي وانخفضت مستويات الخريجين، وازدادت معدلات البطالة نتيجة عدم توافقه مع متطلبات سوق العمل، وازداد انتشار بعض الظواهر المرضية المرتبطة به والتي أبرزها الدروس

الخصوصية في ظل عجز الدولة عن مواجهتها ، أو إيجاد الحلول السديدة لها والتي تشي بخل وظيفي في المؤسسة التعليمية بالدولة. ورغم جهود الدولة لتمكين المرأة في المجتمع لا تزال ثمة فروق نوعية في المعاملة بين الذكور والإناث في عديد من الأماكن بالمجتمع المصري ولا سيما في الريف وخاصة في ريف الوجه القبلي. ونظراً لذوي الأوضاع الاقتصادية وتداعيات التغيرات المناخية انخفض حجم المساعدات الإنمائية ، وتراجع الدعم الخليجي للدولة مقارنةً بالدعم الذي تلقته بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وزيادة واضحة في أسعار الطاقة ؛ نتيجة لزيادة الاستهلاك ولتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار. مما أفضى إلى زيادة في معدلات الغازات الدفيئة وزيادة كثافة الصوبة الزجاجية التي تؤدي إلى زيادة الاحتباس الحراري، وارتفاع درجات الحرارة. ورغم تنظيم مصر لمؤتمر المناخ والتعاون والشراكات في إطار اتفاقية المناخ "كيوتو" فإنه لا يزال الدعم الدولي لمصر متواضعاً لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية . وتدور بعض الأراضي الزراعية وتصحرها نتيجة لنقص المياه أو للزحف العمراني عليها أو لانتشار مخلفات المصانع بها. مما يشى بتهديد الأمن الغذائي والأمن الإنساني. رغم استقرار الأوضاع السياسية وغياب الاضطرابات والاحتجاجات والمظاهرات التي كانت تسسيطر على المشهد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢-سيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر :

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: تحول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مصر إلى الأسوأ حتى عام (٢٠٣٣) إذ يفترض إهمال الدولة لملف التغير المناخي، في إطار توقعات بزيادة غير طبيعية في معدلات هطول الأمطار، وارتفاع شديد في معدلات الحرارة والرطوبة، وزيادة كبيرة في معدلات العواصف والأتربة. وغياب الوعي الاجتماعي بالتغيير المناخي وتداعياته، وعدم قدرة الدولة لمواجهته لنقص الإمكانيات، وضعف قدرة الأفراد على التكيف مع التغير المناخي، واستمرار الزيادة المطردة للسكان. وغياب دور الدولة في التنمية وزيادة هيمنة النظام الرأسمالي ورجال الاعمال على الأسواق ، وارتفاع مفرط في أسعار السلع والخدمات، علاوة على غياب سلع عديدة من الأسواق. وانخفاض شديد في المشاريع الصناعية وعزوف الدولة عن تشيد المصانع الجديدة لنقص الدعم المالي اللازم لذلك. وزيادة الشرائح المنضمة للاقتصاد غير الرسمي، وعجز الدولة عن السيطرة على الأسواق.

وعدم استطاعة الغالبية العظمى من الأفراد إشباع احتياجاتهم الأساسية، وتواتر في العلاقات مع بعض الدول خاصة إيران وتركيا، وتراجع المساندة المادية للنظام الحاكم من قبل دول الخليج، واستمرار تحيد العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين دون الانحياز لأحد الأطراف على حساب الآخر، ودعم محدود جدًا من قبل الدول الغربية لمواجهة التغيرات المناخية.

ويتوقع الباحث في إطار التصورات المفترضة أن تسير الأوضاع في المستقبل نحو ارتفاع معدلات الفقر، وزيادة أعداد الأسر الفقيرة وتفاقم أوضاع المعيشة للمواطنين، وعجز الدولة عن سداد رواتب الموظفين بها وعجزها كذلك عن توفير السلع الغذائية في الأسواق، واضطراب في الأسواق وارتفاع مبالغ فيه في أسعار السلع والمستلزمات الغذائية، وعدم استطاعة الدولة إشباع احتياجات المواطنين ، وتوفير حياة كريمة لهم، واستمرار سيطرة نظام السوق الحر على الأسواق وارتفاع معدلات التضخم، وتدور أوضاع سعر الصرف للجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وبقي العملات الأجنبية. وانخفاض شديد في أعداد السائحين ينذر بانهيار السياحة في مصر، نظراً لارتفاع معدلات الاضطرابات، والمظاهرات المنددة بالأوضاع المعيشية المتردية، ولغياب الأمن، وظهور محاولات متعددة لاختطاف بعض السياح من قبل بعض الجماعات والعصابات الإرهابية والدولية المنظمة وانتشار الفوضى وغياب الأمن، وزيادة الديون الداخلية والخارجية وعجز الدولة عن سداد أقساط فوائدها.

وتغيرات مستمرة في الحكومات والوزراء والمحافظين وتردي شديد في أوضاع التعليم، وارتفاع معدلات الأمية والتسلب من المدارس، وتفاقم أزمة الدروس الخصوصية وعجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، وانتشار كبير في معدلات البطالة، وزيادة نسبة الملتحقين إلى القطاع غير الرسمي، وتدور أوضاع المدن وانتشار عديد من الأمراض الاجتماعية التي تهدد انهيار المجتمع مثل تجارة المخدرات والبغاء والإدمان ... إلى غير ذلك. وضعف أساليب الضبط

الاجتماعي، وعجز الدول عن تطبيق بعض القوانين؛ نظراً لانتشار الفوضى في كل أرجاء الدولة.

وضعف قدرات الدولة في التصدي للتغيرات المناخية وتداعياتها، واتساع مساحات الأراضي الزراعية غير الصالحة للزراعة بفعل مياه البحر وغرق أجزاء من السواحل وبوار العديد من الأراضي الزراعية وتدھور أوضاعها، وفقدان الأهالي السيطرة على تداعيات الأمطار الغزيرة وغرق بعض الأماكن وانهيار بعض المنازل في الريف المصري والمدن على إثر ذلك. وغياب الأمن الغذائي والإنساني ونقص شديد في الغذال والمحاصيل، وزيادة مفرطة في النمو السكاني يرافقها استمرار خلل في التوزيع الجغرافي للسكان.

وتفاقم الأزمة في قطاع الصحة نتيجة نقص عديد من الأدوية، وتردي الخدمات الصحية ونقص في الكوادر والكافاءات وضعف السيطرة على الأمراض المعدية والفيروسات المتحورة نتيجة لضعف الإمكانيات وتراجع كبير من الدول الغربية والعربية لمساندة الدولة في التغلب على مشاكلها الاقتصادية بعامة وأزمة التغيرات المناخية بوجه خاص، وانخفاض شديد لسعر الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، وزيادة مفرطة في استهلاك الطاقة والتي تقضي إلى زيادة معدلات الغازات الدفيئة. ويشى ما سلف إلى أن هذا السيناريو يمثل السيناريو الكارثى والذى يمكن إيجاز أبرز ملامح أوضاع التنمية المستدامة في إطاره كما يلى :

١-ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض كبير لقيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأخرى

- ٢-ارتفاع نسبة الفقراء في مصر، وعدم قدرة معظم السكان على إشباع احتياجاتهم.
- ٣-انخفاض إنتاج المحاصيل وضعف القدرة على توفير الغذاء.
- ٤-بوار أجزاء كبيرة من الأرض الزراعية التي تطل على السواحل؛ نتيجة لتسرب مياه البحر المالحة إليها، وضياع أخرى غرقاً، وزيادة معدلات التصحر.
- ٥-ارتفاع معدلات الإصابة بالأفات والأمراض النباتية، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي.
- ٦-نقص المياه العذبة، نتيجة لنقص مياه نهر النيل، وزيادة البحر علاوة على زيادة الاستهلاك؛ بسبب الزيادة السكانية المطردة.
- ٧-زيادة معدلات التلوث والأمراض، وخاصة أمراض المناطق الحارة (المalaria- الأمراض الطفيلية- الدرن الرئوي، وحمى النيل).
- ٨-تردي أوضاع التعليم، وارتفاع معدلات التسرب منه، وغياب المساواة بين الجنسين.
- ٩-نقص موارد الطاقة؛ نتيجة لزيادة الاستهلاك وزيادة عدد السكان، وارتفاع أسعارها مما يؤثر في نوعية حياة المواطنين.
- ١٠- زيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وغياب الإدارة السليمة لهما.
- ١١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية.

- ١٢ - زيادة معدلات الملحقين للعمل بالقطاع غير الرسمي، مما يهدى مليارات الجنيهات على الاقتصاد المصري من الضرائب، علاوة على ما يفرزه من أمراض اجتماعية وبيولوجية تقوض التنمية.
- ١٣ - زيادة معدلات الوفيات نتيجة للكوارث والمخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، وانهيار المبني الهشة أو المقاومة على الأماكن التي تكون منفذًا لمياه السيول.
- ٤ - انخفاض العائدات الدولارية من قطاع السياحة وتدهور أوضاعه.
- ٥ - زيادة تدهور النظام الايكولوجي وغياب التنوع البيولوجي.
- ٦ - زيادة معدلات العنف داخل المجتمع المصري.
- ٧ - زيادة معدلات الجرائم وتتنوعها.
- ٨ - زيادة التطرف والإرهاب ، نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وغياب الوعي الاجتماعي.
- ٩ - زيادة معدلات الطلاق والانحراف الخلقي.
- ٢٠ - انتشار الفوضى والاضطرابات.
- ٢١ - انتشار المظاهرات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

٣- سيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية (المفاجأة) :

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مصر خلال العقدين القادمين ومن ثم يفترض زيادة اهتمام الدولة بملف التغير المناخي وتخصيص صندوق خاص لمواجهتها تداعياته، وإنكاء الوعي الاجتماعي بالظاهرة وآثارها السلبية وآليات مواجهتها والتوسع في تطبيق استراتيجيات التخفيف والتكيف ، ومعدلات مرتفعة من الأمطار ، ودرجات حرارة شديدة وزيادة في العواصف والأتربة، في ظل زيادة قدرة الدولة والمواطنين على التكيف معها والتخفيف والحد من آثارها السلبية . وانخفاض طفيف في معدلات النمو السكاني ، واندماج شرائح كثيرة في الاقتصاد الرسمي ، ونقلة نوعية من الدولة نحو تشبيب العديد من المصانع والمشاريع الإنتاجية . وتحسن واضح في العلاقات مع غالبية دول العالم وتعاون تجاري مضاعف مع الدول العربية والافريقية الشقيقة . وانضمام الدولة رسمياً لتحالف روسيا والصين وزيادة دعم روسيا والصين والهند لمصر للنهوض بها ولمواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها.

وفي إطار التصورات السابقة يتوقع الباحث بدء الاكتفاء الذاتي من سلع عديدة ، وزيادة معدلات التصدير وانخفاض واضح في معدلات الاستيراد. وعودة دور الدولة في التنمية ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وتوفّر السلع في الأسواق وانخفاض الأسعار وتوفّر عديد من الوظائف الشاغرة

و انخفاض معدلات الفقر وزيادة الأجور للعاملين بالدولة ، وسن بعض القوانين التي تسهم في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وتحفظ من التلوث وتتمى الوعى الاجتماعى بالحفاظ على البيئة من التلوث مثل (قانون الكربون) وغيرها من القوانين الأخرى التي تعيد الانضباط بالمجتمع مثل قانون للدروس الخصوصية وبعض القوانين الخاصة بدمج القطاع غير الرسمي وقوانين لتحسين أجور العاملين وسن بعض القوانين الخاصة بالصناعة وتنوير الاستثمارات الخاصة بها وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتشيد قلعة صناعية في أنشطة متنوعة تؤول ملكيتها للدولة ، و تتجاوز من حيث الكيف والكم القلعة التي تم تشييدها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر في السبعينيات والتي تم تفكيكها فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك في التسعينيات، وتحسن أوضاع الصناعة وزيادة الإنتاج ، وإدراج مصر في قائمة الدول الصناعية الجديدة (جنوب افريقيا ،المكسيك ، البرازيل ،الهند ، الصين ، إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ،تايلاندا ،تركيا) تمهدًا للحق بدول النمور الآسيوية (تايوان ، سنغافورا، هونج كونج ،كوريا الجنوبية) والتمهيد لدخولها ضمن قائمة الدول المتقدمة

وعودة الدور القوى للدولة في التنمية وفي السيطرة على الأسواق يرافقه خفوق في دور القطاع الخاص ، وسيادة جو من الاستقرار الأمن يشجع المستثمرين والسياح على جعل مصر قبلة لهم . وتحسن تدريجي في معدلات الإنتاج وزيادته، وارتفاع معدلات الدخول ،وانخفاض نسبي في معدلات البطالة ويزور عديد من القيم والسلوكيات الإيجابية لدى أفراد الشعب تجاه الدولة

وممتلكاتها ونمو الانتماء والوعى الاجتماعى ، وانخفاض نسبى في معدلات النمو السكاني يرافقه تحسن في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتطوير المناطق العشوائية ، وبداية فعلية لتعمير الصحراء ، وبناء مجتمعات ومدن جديدة بها قلاع صناعية ، وتسهم في زيادة فرص العمل ، وخلخلة الكثافة السكانية في المدن الكبرى. و تطوير الزراعة وإدخال أساليب حديثة تعتمد على الزراعة الذكية . و تنمية الريف المصرى وتشيد بعض الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعى

. به

واستحداث سياسات وأفكار إبداعية جديدة في مجال التعليم تسهم في تحسن أوضاعه والتوسع في البحث العلمي وتطوير العديد من برامج التعليم الجامعي واستحداث برامج جديدة تتوافق مع احتياجات سوق العمل . وتحسن في الأوضاع الصحية وتشيد عديد من المستشفيات لاستيعاب المرضى وإنها طوابير الانتظار داخل المستشفيات ، فضلاً عن التوصل إلى علاجات لعديد من الأمراض المزمنة والخطيرة.

و تحولات إيجابية في سياسة مصر الخارجية وحضور سياسي قوى لمصر في الخارج ، ونجاح مصر في سداد بعض ديونها الخارجية وجدول باقى الديون وانخفاض في قيمة الديون الداخلية وإنها العجز في الميزانية وارتفاع معدلات التصدير ، في مقابل انخفاض في معدلات الواردات خاصة السلع الاستهلاكية .

٤ - سيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية (المعيارى) .

يمثل هذا السيناريو الوضع المفضل أو المستهدف أو المرغوب فيه وهو سيناريو معياري لأوضاع التنمية وينطلق من تصورات مفادها : اهتمام زائد من الدولة بالتغييرات المناخية وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في مواجهة تداعياتها ، والحد من آثارها السلبية . فى إطار زيادة الأمطار ، وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة ، وزيادة في معدلات الرياح والعواصف ، ويرافق ذلك سيطرة واضحة للدولة على تداعيات تلك التغيرات وتطبيق استراتيجيات التخفيف والتكيف بشكل كبير وفي مختلف أنحاء الدولة . وارتفاع كبير في الوعي الاجتماعى بالتغيير المناخي، وتداعياته ، وانخفاض في معدلات النمو السكاني ، وزيادة كبيرة في المشاريع الصناعية وخاصة في الصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة، وزيادة في معدلات التصدير وانخفاض شديد في معدلات الاستيراد ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع. ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ، وعودة دور الدولة في التنمية ، والسيطرة على الأسواق، وانخفاض كبير في أسعار السلع والخدمات . وتعاون دولي وعلاقات جيدة مع كل الدول على المستوى الإقليمي و الدولي وإنهاء الصراعات ، وبروز تحالفات اقتصادية جديدة مع روسيا والصين والهند ودول الخليج وبعض الدول الإفريقية . واستمرار التحالف مع روسيا والصين ، وأفول العلاقات الإيجابية مع أمريكا ودول أوروبا ، وشعور المواطنين بالحياة الكريمة اللائقة وتتوفر

فرص عمل عديدة وبدء التفكير في كيفية قضاء أوقات الفراغ والاستمتاع بنوعية الحياة الجديدة للمواطنين.

وفي ضوء التصورات السابقة يتوقع الباحث أن مصر ستصبح إحدى الدول المتقدمة ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، في ظل ديمقراطية في اتخاذ القرارات ، وحكومة تكنوقراط وتعددية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ، وتوافق واستقرار سياسي ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ، واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية ، وجيش قوى - من حيث الحجم والإمكانيات- ومنتور ومدعوم بأحدث الأساليب التكنولوجية العسكرية ، يستطيع حماية مصر والدفاع عنها والوقوف بندية بجوار جيوش الدول المتقدمة - ويناسب حجم ومكانة مصر الجديدة - وقئذ وسط العالم .

علاقات خارجية قوية مع الدول العربية ، وعودة لمكانة مصر بين أشقائها العرب ، وعلاقات جيدة مع روسيا والصين والهند ، وعلاقات متواترة - إلى حد ما مع باقى الدول الغربية ؛ بسبب موقع مصر الجديد بين دول العالم والمحاولات المستمرة من أمريكا والدول الأوروبية وإسرائيل لِإسقاطها أو تحويتها عن تلك المكانة .

وسيصبح هناك رؤية مستقبلية للتنمية خلال العقود القادمة ، ولا وجود لعجز الميزانية وارتفاع في الاحتياطي النقدي ، وتدخل الدولة في التنمية وسيطرتها على زمام الأمور الاقتصادية ، وتصبح قائد التنمية بمشاركة القطاع الخاص ، وتعامل الدولة بحرص شديد مع العولمة ، وتجرى اتفاقيات تعاون دولي

مع عديد من الدول العربية وروسيا والصين ، فضلاً عن إجراءات وقائية تتعلق بالتعريفة الجمركية ؛ للحد من آثار العولمة السلبية ، وحماية الصناعة المحلية ، ومكانة متميزة في التجارة العالمية ، وإنشاء قلعة صناعية دون إهمال الدعم الكامل للصناعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها وتشجيعها ، ومشروعات قومية واستراتيجية متعددة ، وتحول اقتصاد الدولة من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد القيمة المضافة .

زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، وأساليب متطورة للإنتاج الزراعي وإنتجاجية مرتفعة من المحاصيل تكفي لإشباع احتياجات السكان والتصدير ، واستراتيجيات حديثة غير نمطية تجارية ، وسياسات صناعية ، وزراعية متكاملة تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في هذه القطاعات ، وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والناتج القومي ، وانتهاج سياسة متكاملة للأجور تحقق العدالة والرضا الوظيفي ، وارتفاع في معدلات التصدير ، يقابلها انخفاض في حجم الاستيراد ، وتنمية مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل ، وربط الأجر بعدد ساعات العمل والإنتاج ، وانخفاض في معدلات البطالة ، وحدث تعاون بين الدولة والقطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع المدني المحلية ؛ لتطوير المجتمع والارتقاء به وتراجع في نسبة الفساد ، وعدالة اجتماعية في توزيع الثروات وعوائد التنمية ، وانحسار في الفوارق الطبقية في المجتمع ، وارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة نسبة إفاق الأسر على الغذاء ، وإشباع لاحتياجات السكان ، وانخفاض في عدد الأسر الفقيرة، وزيادة التحضر وتطوير وتنمية الريف وإنشاء مصانع عديدة به .

و ارتفاع مستوى التعليم بعامة والحكومى بوجه خاص ، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل ، وتحول المجتمع نحو إنتاج المعرفة ، وزيادة التحاق السكان بجميع المراحل التعليمية ، وارتفاع مستوى جودة الخدمات التعليمية ومستوى القائمين على العملية التعليمية ، وانتهاء ظاهرة الدراسات الخصوصية ، وزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية. ارتفاع في مستوى الخدمات الصحية ، ومعدل الإنفاق عليها ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث .

وفيما يتعلق بالوضع السكاني يفترض السيناريو نمو بطيء للسكان أقل من ١% سنوياً ، وارتفاع في الخصائص السكانية ، واتجاه نحو تحقيق توازن في توزيع السكان في الدولة بعد غزو الصحراء ، وتشييد عديد من المجتمعات والمدن الجديدة في كل أرجاء الوطن ، وزيادة في المساحات الخضراء في المدن وفي أماكن الترفيه ، واحتفاء بعض الظواهر السلبية مثل (التسول، وأطفال الشوارع، عمالة الأطفال) ، وارتفاع في سلوكيات الأفراد وتغيير قيمي نحو القيم الإيجابية . و استقرار أمني ، وانخفاض في معدلات الجرائم ، وتوافر خدمات البنية التحتية ، وتحسن في منظومة الطرق ووسائل المواصلات ، يؤدي إلى انخفاض في الحوادث الخاصة بالطرق . وفائق كثیر في المواد الغذائية مما يوفر الأمان الغذائي والأمن الإنساني وتحسن الأوضاع البيئية ، وتوافر مصادر متعددة للطاقة ، والحفاظ على الموارد البحرية وتنميتها والعمل على استدامتها واتساع الرقعة الزراعية وانخفاض في معدلات التصحر .

وتجرد الإشارة إلى أن الباحث يتصور أنه لتحقيق الصورة المعيارية السالفة و لبلوغ مصر المكانة التي تليق بها وتصبح في صدارة الدول المتقدمة ثمة عدة إجراءات وسياسات يلزم الاستناد إليها للوصول إلى ذلك وأهمها ما يلى :

- ١- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والنامية المجاورة ، وفتح أسواق تجارية فيها ؛ لتصريف المنتجات المصرية وتشييط الصادرات .
- ٢- إعادة دور الدولة في التنمية بشكل تدريجي.
- ٣- تشبييد عديد من المصانع في المناطق الريفية في كل المحافظات .
- ٤- رفع أسعار التعريفة الجمركية؛ لحماية الصناعات المحلية .
- ٥-ربط الأجر بالإنتاج وساعات العمل لتحفيز العاملين على زيادة الإنتاج .
- ٦- تطوير هيئة التصنيع والإنتاج الحربي وتكييفها بتصنيع كل ما يلزم للمصانع ، وتزويد المصانع بآلات مصنعة محلياً ؛ لتوفير العملات والترشيد من الاستيراد والاستغناء التدريجي عن الصادرات المرتبطة بقطع غيار المصانع .
- ٧- العمل على القضاء على اقتصاد "بئر السلم" بمساعدة تلك الفئات للخروج إلى النور والعمل في إطار الاقتصاد الرسمي والاستفادة منهم في دعم الاقتصاد القومي .

- ٨-فتح ملف صفقات الخصخصة المشبوه التي تمت في عهد الرئيس مبارك، وإعادة تقييم أسعار البيع سواء للأراضي الزراعية أو العقارية أو المصانع أو المؤسسات التي تم بيعها ، ويخير المستثمر بين دفع الفرق أو رد هذه الممتلكات إلى الدولة بالسعر الحقيقي لها بعد خصم حق الانتفاع بها طوال السنوات التي استغل فيها هذه المؤسسات أو الأراضي .
- ٩-ضرورة تحويل الصناديق الخاصة في كل قطاعات الدولة إلى موازنة الدولة ، وتصفيتها لوأد الباب الخلفي للفساد في الدولة .
- ١٠-رفع دعم الطاقة الكهربائية والمواد البترولية من الشركات والهيئات الأجنبية ، وبقائه في مؤسسات وهيئات الدولة بأسعارها العادلة ؛ حفاظاً على مستوى الأسعار .
- ١١-إنشاء شركات تصدير واستيراد حكومية ؛ لاستيراد وتصدير كل ما تحتاجه الدولة بدلاً من الاعتماد على الشركات الخاصة في ذلك الشأن .
- ١٢-إصدار قانون ينص على توحيد نسبة الربح على كل السلع الاستهلاكية؛ بما يسهم في توحيد أسعار السلع الاستهلاكية ، والقضاء على ارتفاع الأسعار المبالغ فيه .
- ١٣-إنشاء بعض شركات القطاع العام التي تتولى مهام استصلاح واستزراع الأرضي الصحراويه .
- ٤-إنشاء مجتمعات ريفية متكاملة المرافق والخدمات في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة ، تكون قريبة من الطرق والمواصلات الرئيسية ؛ لتوطين المهاجرين الجدد ، ولاستيعاب الزيادة السكانية من محافظات الجمهورية

المكتظة بالسكان ، أسوة بمشروع شباب الخريجين في الثمانينيات والتسعينيات ، ومشروع شمال وجنوب التحرير في الخمسينيات .

١٥- إنشاء عديد من المزارع الحكومية ؛ لإنتاج الثروة الحيوانية وتربيتها في مناطق الاستصلاح الجديدة ؛ لسد احتياجات الدولة من اللحوم ومنتجات الألبان والسيطرة على الأسعار في الأسواق فيما يخص تلك السلع ، وكذلك لسرعة تمية مناطق الاستصلاح الجديدة .

١٦- تطوير ودعم الاستثمارات في مجال الثروة السمكية في مصر ، بما يحقق الاستفادة القصوى بأنهار وسواحل مصر المتعددة .

١٧- إنشاء وزارة خاصة بنهر النيل ، يرتكز عملها الرئيس على حماية النهر والحفاظ عليه من التلوث والحفظ على المياه من الإهدار ، والعمل على زيادة موارده المائية وذلك سيخفف عبئاً كبيراً على الدولة لعلاج عديد من الأمراض التي انتشرت بسبب تلوث مياه نهر النيل ، والذي سببه توصيل صرف المصانع وكذلك الصرف الصحي به .

١٨- إنشاء صندوق قومي للتشغيل تشرف عليه الدولة ، يتولى إنشاء مشروعات صناعية وزراعية وتجارية ، تسهم في توفير فرص العمل للشباب .

١٩- إشراك المواطنين في إعداد السياسات العامة وصناعة القرارات ، من خلال الاتصال والتنسيق بين مؤسسات الدولة .

٢٠- إزكاء الوعى بأهمية الدراسات المستقبلية فى استشراف المستقبل وصوغه وذلك لأنها الخطوة الأولى لصوغ خطط تنموية سليمة تتماشى مع إمكانيات وقدرات الدولة.

الاستنتاجات العامة

- أن دراسة المستقبل تساعده على التعرف إلى المشكلات والأزمات التي يمكن أن تواجهنا في المستقبل والتوصيل إلى الحلول السديدة لها .
- أن دراسة المستقبل تُسهم في صوغ السيناريو المعياري المرغوب فيه للدولة وتسهم في تحقيقه.
- باستشراف السيناريوهات المتوقعة للظواهر يتحقق الهدف الثاني للمعرفة العلمية وهو توقع السيناريوهات المحتملة والممكنة للظواهر الاجتماعية.
- أن أبرز مظاهر التغير المناخي هي تغير درجات الحرارة ومعدلات سقوط الأمطار وأماكنها ، تغير درجات الرطوبة ، السيول والفيضانات وما يتربّ عليها من كوارث أخرى .
- أن الاحتباس الحراري أو الصوبة الزجاجية هي التي تمنع تصاعد درجات الحرارة مرة أخرى إلى طبقات الغلاف الجوى العليا .
- كشفت الدراسة أن العوامل الطبيعية والنشاطات البشرية هما الرافدان الرئيسيان لظهور التغير المناخي و تكوين الصوبة الزجاجية و التي تقضي إلى الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة.

- أوضحت الدراسات أن تأثير النشاطات الإنسانية أقوى و أكبر من العوامل الطبيعية فيما يتعلق بأسباب التغيرات المناخية.
- كشفت الدراسات عن وجود علاقة بين التغيرات المناخية و الأمن الغذائي و الأمن الإنساني.
- أوضحت الدراسة أن الإنتاج الزراعي يتأثر بالتغيرات المناخية و أن نسبته بدأت تقل مما هو سابق و أن المتوقع أن يزداد انخفاضاً و خاصةً في الدول النامية ومن بينها مصر.
- كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الفقر و الجوع و تشرد كثير من السكان في الدول النامية و موت كثير منهم جوعاً بسبب التغيرات المناخية.
- أوضحت الدراسة أن التغيرات المناخية تؤثر في زيادة معدلات البطالة و انخفاض مستوى النمو الاقتصادي.
- كشفت الدراسة عن أن التغيرات المناخية تؤثر في حركة السكان بين الأقاليم و بين الدول و تؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة.
- تبين من الدراسة أن التغيرات المناخية تؤثر في علاقات الأفراد بعضهم بعض و كذا علاقتهم داخل أسرهم.
- أشارت الدراسة إلى العلاقة القوية بين التغيرات المناخية و تردي أوضاع التعليم و الصحة.
- كشفت الدراسة عن دور التغيرات المناخية في انتشار الجرائم و أنماطها و تغير أشكالها و فقاً للمكان وتغيرات درجات الحرارة.

- تبين من الدراسة وجود علاقة بين التغيرات المناخية و التطرف و زيادة معدلاته وأشكاله نتيجة تردي الأوضاع التعليمية المتربطة على التغيرات المناخية .
- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين التغيرات المناخية و الإرهاب ومعدلات انتشاره علي إثر تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .
- كشفت الدراسة عن العلاقة بين التغيرات المناخية و الحروب الأهلية الخارجية و الاضطرابات الناتجة عن تدهور الأوضاع و نقص الموارد الطبيعية والغذاء.
- أوضحت الدراسة العلاقة بين التغيرات المناخية و الطاقة ، نفاذ جزء كبير منها نتيجة الاستهلاك المتزايد المتربطة على الحرارة المرتفعة أو البرد . القارص.
- كشفت الدراسة عن العلاقة ما بين التغيرات المناخية و تردي الأوضاع البيئية وتأثير ذلك في مجتمعات الصيادين وبيئة الصيد .
- أوضحت الدراسة وجود استراتيجيتين لمواجهة التغيرات المناخية الأولى و هي التخفيف عن طريق العمل على خفض نسب الغازات الدفيئة المتصاعد في الهواء ، و الأخرى التكيف عن طريق التعايش مع تداعيات تلك التغيرات .
- أشارت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية آتية لا محالة و أن المردود من استراتيجيات التخفيف ضعيف و لا مناص أمامنا إلا التكيف.

- توقعت الدراسة أربعة سيناريوهات لأوضاع التنمية المستدامة في المستقبل

إثر التغيرات المناخية وتداعياتها :

١ - سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة(السيناريو الاتجاهي)

وفي هذا السينario يتوقع الباحث استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية السائدة حالياً في مصر كما هي في المستقبل حتى عام (٢٠٣٣) . والذى يعد سيادة اقتصاد السوق الحر ، وترسيخ النظام الرأسمالي في إطار غياب واضح لدور الدولة في السيطرة على السوق والحد من ارتفاع معدلات التضخم، واهتمام كبير بمشاريع البنية التحتية على حساب المشاريع الإنتاجية، وزيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي. وتردى الأوضاع الاقتصادية أبرز ملامحها.

٢ - "سيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر(المحتمل)"

و في هذا السيناريو يتوقع الباحث غياب الاهتمام من الدولة بملف التغيرات المناخية ، مما يعكس وضع كارثي يطرأ على الاقتصاد و على مؤشرات التنمية المستدامة كافة خلال العقدين القادمين.

٣- سيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية (المفاجأة)

ويتوقع الباحث في هذا السيناريو تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مصر خلال العقدين القادمين و زيادة اهتمام الدولة بملف التغير المناخي و انخفاض معدلات الفقر وزيادة الأجور للعاملين

بالدولة ، وسن بعض القوانين التي تسهم في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وتحفظ من التلوث وتنمى الوعى الاجتماعى بالحفاظ على البيئة .

٤ - سيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية (المعيارى)

وهو سيناريو معيارى لأوضاع التنمية وفي هذا يتوقع الباحث أن مصر ستصبح إحدى الدول المتقدمة ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، في ظل ديمقراطية في اتخاذ القرار ، وحكومة تكنوقراط وتعددية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ، وتوافق واستقرار سياسى ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ، واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية

الوصيات :

- أوصت الدراسة بمزيد من الندوات والمؤتمرات من أجل إذكاء الوعى الاجتماعى بقضية التغيرات المناخية .
- الاهتمام بالصناعة بوجه عام وتصنع الريف المصرى بوجه خاص .
- دمج القطاع غير الرسمي فى إطار القطاع资料 الرسمى .
- سن مزيداً من القوانين التي تتعلق بالتلوث والحفاظ على البيئة وتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- عودة دور الدولة فى التنمية من خلال تشييد من المصانع والمؤسسات الخدمية العامة التابعة للدولة وكذلك عديد من المشاريع الزراعية .

- توفير قواعد بيانات ومعلومات خاصة بالتغييرات المناخية لإعلام المواطنين بها فضلاً عن رصد الدراسات و البحوث المرتبطة بهذه القضية
- اتباع استراتيجية تصنع الريف .
- تسليط الضوء على المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل الامونيا الخضرا والنيتروجين الأخضر والسدادات الخضراء و الاقتصاد الأخضر

المراجع

أولاً- المراجع العربية :

١- إبراهيم، نيفين فرج إبراهيم. (٢٠٢١). التغيرات المناخية والأمن الغذائي

في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٢١ - ٢٦٢.

٢- البنك الدولي. (٢٠١٠). تقرير عن التنمية في العالم "التنمية وتغير

المناخ، ٥٢*١ مسترجع من:

www.worldbank.org.

٣- الجبوري، رقيبة خلف حمد، الدليمي، ندى سهيل سطام، والنعمة، علاء

وجيه مهدي. (٢٠٢٠). أثر التغيرات المناخية في الأمن الغذائي

لعينة من الأقاليم العربية للمدة ٢٠١٥ - ٢٠٠٥. مجلة جامعة الأنبار

للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجل ١٢٧، ع ١٠٨، ٣١٤، ١٢٧ - ١٠٨. مسترجع

من:

[http://search.Mandumah.Com/Record/1145215.](http://search.Mandumah.Com/Record/1145215)

٤- الحكيم، رباب مصطفى عبد المنعم. (٢٠١٩). أثر التغيرات المناخية

على السلوك الإجرامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية

والعربية، العدد السادس والثلاثون، الجزء الأول، ٤/١. ص ص ١٠ -

.٤٩

- ٥- العجمى ، ضارى ناصر . (٢٠٠٨) . التغيرات المناخية واثرها في
البيئة . عالم الفكر ، مجل ١٥٧، ٣٧، ٢، ١٨٣-٣٧، ٢، ١٥٧ . مسترجع من //
search.mandumah.com/Record/138852.
- ٦- المقرن ، عبد المنعم مصطفى . (٢٠١٢) . الانفجار السكانى والاحتباس
الحرارى، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ،
الكويت ، العدد ٣٩١ ، ص ٣٤ .
- ٧- العتابى ، عبد الزهرة شلش ، وكاظم ، شفاء حسن . (٢٠١٦) . التحديات
الاقتصادية والسياسية الناتجة من التغير المناخي في قارة أفريقيا ، مجلة
كلية التربية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٣ ، ٣٣٣ - ٣٤٨ .
- ٨- العيسوى ، إبراهيم حسن (٢٠٢٠) : الدراسات المستقبلية ومشروع
٢٠٢٠ ، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة ، القاهرة ، العدد
٣٦ ، ص ص ٣٢ - ١١ .
- ٩- الرمضانى ، مازن (٢٠١٦) : دراسات المستقبلات رؤية فى إشكاليات
المفهوم ومقاربات التوظيف ، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية ،
العدد الاول ، الدوحة ، قطر .
- ١٠- بارينتى ، كريستان . (٢٠١٤) . مدار الفوضى ، تغير المناخ
والجغرافيا الجديدة للعنف ، ترجمة ، سعد الدين خرفان ، عالم المعرفة ،
العدد ٤١ ، المجلس الوطنى ، للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ص
ص ٢٧ - ١٧ .

١١ - بشير، هشام. (٢٠١٦). التغيرات المناخية كمصدر لتهديد التنمية: دراسة حالة مصرة. مجلة الاستقلال، ع٤، ٣، ٧٨ - ١٠٧. مسترجع من:

<http://search.Mondumah.Com/Record/774370>.

١٢ - بيك، أولريش. (٢٠١٣). مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وأخرون، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، عدد٦ ، ٢٠٠٦ .

١٣- بنت الإمام ، ميمونة. (٢٠١٩) . التغيرات المناخية واثرها على القطاع الزراعي في ضفة اليمنى نهر السنغال . مجلة الدراسات الإنسانية ، ع٢١ .

١٤- ٢٣٣ . مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/996736>

١٤ - تسعديت ، بو سبعين. (٢٠١٤) . أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطنى الأول حول : البيئة والتنمية المستدامة ، جامعة العقيد الكلى مهدى أول حاج .

١٥ - جيدنر، انتونى. (٢٠٠٥) . علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ، ترجمة فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، لبنان .

- ١٦ - حميداني، سليم. (٢٠١٨) : التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع ٢٤ ، ٥٢ - ٢٩.
- ١٧ - حافظ، محمد السيد. (٢٠١٩) . الاتجاهات الحديثة والمعاصرة والرؤية المستقبلية لدراسة التغيرات المناخية . مجلة الباحث العلمي في الآداب ، ع ٢٠، ج ٢، ٤٩٣ - ٥٢٢
- ١٨ - رضوان، منى محمد عبد الحميد، ومندور، أحمد فؤاد. (٢٠١٥) التغيرات المناخية وأثرها على مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع ٤. ٥٣١، ٥٦٢ . مسترجع من:
- <http://search.Mandwmoh.Com/Record/763686>
- ١٩-سيد ، حوراء احمد.(٢٠١٩) . التغير المناخي أسبابه ونتائجـه ،المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشرالعلمي،الإصدار الخامس . ٢٠-١٠ .
- ٢٠ - طواهرية، منى. (٢٠٢٠) . التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج ١٦ ، ع ٢٢ ، ٣٥١ - ٣٦٢ . مسترجع من:
- <http://search.Mandumah.com/Record/1234598>
- ٢١-طلبة ، مصطفى كمال . (٢٠١١) . سيناريوهات مصرية لمواجهة التغيرات المناخية، الأهرام.

-٢٢

عقل، ممدوح تهامي عبد الحي، هلالي، عبير على فرغلي، وشعلة،

ماجد محمد محمد .(٢٠١٦) تأثير العمليات البحرية والتغيرات المناخية في نطاق الطريق الساحلي الدولي بين دمياط ورفح شمالي مصر؛ دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية، رسائل جغرافية، الرسالة ٤٣٦ ،٦٦-١

مسترجع من:

[http://search.Mandumah.com/Record/823973.](http://search.Mandumah.com/Record/823973)

-

٢٣- عبد المعطى ، عبد الباسط (١٩٩٢) : الدراسات المستقبلية : المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، مج ٤ ، ع ٤ ص ص ٤٩ - ٨٨ - ٧٠ - كورنيش ، أدوارد (١٩٩٤) : المستقبلية مقدمة في فن وعلم فهم وبناء عالم الغد ، ترجمة محمود فلاحة ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة .

.

٤- عبد الجليل ، إبراهيم.(٢٠٢١) .ادارة نظم الحماية البيئية في مصر : نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدى لمخاطر تغير المناخ ، في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٢١ ، القاهرة .

٢٥- عامر، علياء عبد الرءوف .(٢٠٢٢) .التغيرات المناخية وتحديات تمكين المرأة: الواقع والمأمول. مجلة الديمقراطية، مج ٢٢ ، ع ٨٦ ، ١٣٥ - ١٣٥ مسترجع من:

[http://search.Mandumah.com/Record/1274548.](http://search.Mandumah.com/Record/1274548)

٢٦- فواز ، محمود ، سليمان ، سرحان أحمد عبد اللطيف . (٢٠١٥) . دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وأثارها على التنمية المستدامة في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثالث . ١٩-١ .

٢٧- محبي ، ناهد عبد اللطيف . (٢٠١٠) . التغيرات المناخية وانعكاساتها على قطاع الزراعة والغذاء في مصر . مجلة النهضة ، مج ١١ ، ع ١١ ، ٣٥ - ٧٠ .
مسترجع من :

<http://search.Mandwmoh.Com/Record/68291>

٢٨- محمد ، أحمد أبو زيد . (٢٠٠٨) . هل تصبح التغيرات المناخية مصدراً للنزاعات وزعزعة الاستقرار السياسي؟ مجلة الدبلوماسي ، ع ٣٩ ، ١٠ - ١٥ .
مسترجع من :

[http://search.Mandumah.com/Record/386098.](http://search.Mandumah.com/Record/386098)

٢٩- مصطفى ، انجى أحمد عبد الغنى . (٢٠١٩) . الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، مج ٤ ، ع ٣ . مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1124212>

٣٠- نويل ، بيتر ، و باترسون، ماثيو . (٢٠١٤) . رأسمالية المناخ ، ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمي ، ترجمة منير الجنزوري : المركز القومي للترجمة، القاهرة، العدد ٢٣٨٢.

٣١- يحيى، رندا يوسف محمد. (٢٠٢١) . أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة بواحة سيبة، مجلة الاقتصاد الراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد، ١٢ (١٢) : ١١٤١ - ١١٤٧ .

.

ثانياً-المراجع الأجنبية:

٣٢-Adam , Barbara (2011) : Wendell Bell and The Sociology of the future , futures 43. Pp: 590– 595 .

33-Alam, E, & Mallick, B. (2022). climate change perceptions, impacts and adaptation practices of fishers, in southeast Bangladesh. Coast International Journal of climate change strategies and Management. Vol 14, No, 2,

34-Al-Amin, A. Q., Jaafar, A. H., & Siwar, C. (2010). Climate change mitigation and policy concern for prioritization. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*, 2(4), 418–425..

35–Bell ,Wendell: (2001) futures studies comes of age twenty – five years after the limits to growth , futures volume 33 , pp: 63 – 76 .

36–Briguglio, L. P. (2010). Defining and assessing the risk of being harmed by climate change. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol 2(1),pp23–34.

37–Bessah, E., Raji, A. O., Taiwo, O. J., Agodzo, S. K., Ololade, O. O., Strapasson, A., & Donkor, E. (2021). Gender-based variations in the perception of climate change impact, vulnerability and adaptation strategies in the Pra River Basin of Ghana. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol,13(415),pp435–462

38–Becker, P. (2012). The importance of integrating multiple administrative levels in capacity assessment for disaster risk reduction and climate change adaptation. *Disaster Prevention and Management: An International Journal*.vol,21No2,2012,pp.226– 233.

- 39–Coffman, M. (2009). University leadership in island climate change mitigation. *International Journal of Sustainability in Higher Education.*, vol 10(3), pp.239–249.
- 40–de San, J. A. S. R., Díaz, E. M., & Becerril, D. M. M. (2021). The relationship between climate change and internal migration in the Americas. *Management of Environmental Quality: An International Journal*, 32(4), 822–839.
- 41–Franssen, H. J. H. (2009). The impact of climate change on groundwater resources. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol,1 No.3,pp241–254
- 42– Gobreyes, M. Tesfaye, K. & rlrke, B. (2017). Climate schange adaptation– olisaster risk reolution nexus: case stuoly from Ethiopia. International Journal of climate change. Strategies and Monagement. Volg No. 6, pp. 829, 845.
- 43–Hung, L. S., & Bayrak, M. M. (2022). Taking gender ideologies seriously in climate change mitigation: a case study of Taiwan. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol14,N(2),218–236.

- 44–Huynh, p.t. Le, N. D. le, S.T., tran, T. N. (2021). Adaptive livelihood stratehies among Small- Scale fishing households to climate change- related stressors in central coast Vietnam, Inrternational Journal of climate change strategies and Management. Vol. 13 No. 4/5, pp. 492– 510
- 45–Kalli, R., & Jena, P. R. (2022). How large is the farm income loss due to climate change? Evidence from India. *China Agricultural Economic Review*.vol,14,no,2,pp331–343.
- 46 –Kreibich, H. (2011). Do perceptions of climate change influence precationdry omeasures? International Journal of climate change stratehies and management vol. 3. No., pp. 189– 199
- 47 –kaijage, H. R. (2012). A basis for climate change adaptation in Africa: burdens ahead and policy options. International Journal of climate change Strategies and Management, 4 (2), 152– 160.

- 48–Leal Filho, W., Ternova, L., Fayyaz, M. M., Abubakar, I. R., Kovaleva, M., Donkor, F. K., ... & Begum, H. (2022). An analysis of climate change and health hazards: results from an international study. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*, vol ,14,No.4pp.375–398.
- 49–Malaska, Pentti(2001): A futures research outline of a post – modern , futures 33 , , , Elsevier Science Ltd . www . Elsevier . com / Locate / futures
- 50– Menghistu, H. T., Tesfay, G., Abraha , A. Z, & mawcha, G. T. (2021) socio– economic oletermindnts of small holder mixed croplivestock farmer's choice of climate change adaptation in the olrylands of Northern Ethiopia. International Journal of climate change strategies and Management. Vol, 13, No, 4/5. 564– 579.
- 51– Mugambiwa, S. S., & Rukema, J. R. (2019). Rathinking indigenous. Climate governance through. Climate change and variability discourse by a Zimbabwean. Rura al

community, International Journal of climate change strategies and Management. Vol 11, No, S, pp. 730– 743

52–Mohapatra, G., & Grorge, M. (2021). perception and adaptation of agricultural households. To climate change in the semi– aridregions of Rajasthan– a gender perspective stuoly. Ecofeminism and climate change. Vol. 2. Np. 3, pp: 146– 155

53– Nyahunda, L., & Tirivangasi, H. M. (2022). Adaptation Strategies employed by rural womn in the face of climate change impacts in Vhembe district, Limpopo province, South Africa. Management of Environmental. Quality: pp 1061– 1075. 54–Paillard , Sandrine (2006) : futures studies and public decision making in Sweden , foresight , vol 8 No 5200 , pp 56 – 61

55–Rankoana, S. A. (2020). Climate change impacts on water resources in a rural community in Limpopo province, South Africa: a community–based adaptation to water

insecurity. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*. vol,12No5 .pp587– 598.

56– Rankoana, S. A. (2022). Indigenous knowledge and innovative practices to cope with impacts of climate change on small– scale farming in Limpopo provimce, south Africa. International Journal of climate change strategies and Management. Vol, 14, No. 2, pp 180– 190.

57–Sun,Y.,Yu,c.,Zhang.H., and Wang,Z.,2017,). migration in reponse to climatechage and its impact i china. International Jouranl of climate change strategies and Managemet, vol, No,3, pp,352– 373

58– wu, M., Zhu, X., & yang, Q. (2021). Diversification or specialisarion? Far meers, cropping stategy and economic performance under climate change in china. International Journal of climate change strategies and management. Vol, 14, No. 1. Pp 20–38.

59– yila, J. o. & Resurreccion, B. P. (2013). DXeterminants of smallholder farmers adaptation stratehies to climate change in the semi ariol Nguru Local Government Area,

Northeastem Nigeria. Management of Environmental Quality:
An International Journal, 24 (3), 341– 364.

.

60-Yan, S., & Alvi, S. (2022). Food security in South Asia under climate change and economic policies. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*, vol 14 no.3, pp.237–251..

الفصل العاشر

علم الاجتماع و مستقبل التنمية في مصر

تمهيد :

لقد أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة ، لما أسفرت عنه العولمة وما رافقها من ثورة تكنولوجية و معلوماتية ، من تحولات وتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية سريعة ومتناقصة .^(١) حيث إن استشراف المستقبل يكسبنا المعرفة التي تمكنا من التعرف إلى الصور المحتملة له ، وامتلاك الوسائل والآليات التي من خلالها نستطيع مواجهة التحديات والمشكلات التي تدد تقدم المجتمع ^(٢) نحن نحتاج إلى أن نتوقع مستقبلنا الذي نرغب فيه ، وإن لا سنتعامل مع مستقبل ليس من اختيارنا ، و لكنه مستقبل بالمصادفة .^(٣) أو مستقبل يصنعه لنا غيرنا .

إن استشراف المستقبل لا يقصد به البحث عن المجهول ، وإنما هو فعل إيجابي يسهم في تحديد ملامح الغد ، والعمل على تفعيل قدرات المجتمع للدفع بعملية التنمية ؛ ولهذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالدراسات المستقبلية في بناء خططها التنموية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية .^(٤)

وما من شك أن عمليات صنع القرارات الرشيدة تستند إلى الوعي والأدراك المستقبلي، فكل أنواع السلوك الهاذف والرشيد تتضمن وعيًا مستقبليًّا^(٥) وعليه فالدراسات المستقبلية تعد إحدى أدوات ترشيد القرارات ، غير أن إجراءها لا يعني ضمان حدوث ذلك الترشيد ؛ وذلك لأن قدرتنا على صوغ القرارات السديدة تتوقف على درجة فهمنا للتغيرات الاجتماعية السريعة ، والارتباطات بين الظواهر ، وفهم احتمالات تطور تلك التغيرات في المستقبل .^(٦) ومع ذلك يظل لتلك الدراسات دورها الإيجابي الهام ، كمرشد ووجه لاتخاذ القرارات السليمة ، وفضلاً عن ذلك يبقى لها دور عظيم الشأن ، حيث إنها تمكّن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التي تتبعها مدارس فكرية متباعدة ، وتنشر بين عدد كبير من المثقفين والأكاديميين ، كما أن بيان صور المستقبل في ظل تلك الأحوال يساعد في حسم كثير من المناقشات ، ويفضي إلى تكوين تيار فكري وطني وقومي حول المستقبل المرغوب فيه ، وتحديد الآليات والإجراءات التي تساعده في الوصول إليه .^(٧)

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية والاهتمام الواضح بها من قبل دول العالم المتقدم ، حيث يُدرس في الجامعات والمعاهد الأمريكية نحو ٤٧٥ مقرر في الدراسات المستقبلية^(٨) فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها في الثقافة العربية المعاصرة ؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها : الاستغراق في الحاضر بمشكلاته وألامه ، و خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عده ، تشجع على النظر إلى الماضي والتوقف عنده **وتقويض** أي محاولة للطلع إلى المستقبل ؛ علاوة على

وطأة الكثير من القوى المحافظة التي ترى في أي محاولة للتقدم تهديداً لوجودها.

(٩)

ومع ذلك لم يقتصر الإنتاج العلمي المرتبط بالدراسات المستقبلية على الدول الغربية وحسب ، وإنما ثمة إسهامات عربية في هذا المجال بعضها فردي والبعض الآخر مؤسسي ، وقد جاءت هذه الإسهامات انعكاساً للاهتمام العالمي بالدراسات المستقبلية ، وكثرة النماذج المطروحة في المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، وكذلك انعكاساً للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربي

(١٠).

وبالنسبة إلى مصر ، فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة المستقبل في النصف الثاني من القرن العشرين ، بالإضافة إلى أربع دراسات حديثة تم إنجازها في العقد الحالي وهي : رؤية مصر ٢٠٢٢ التي أصدرتها وزارة التخطيط ، ورؤية ٢٠١٥ التي تضمنها تقرير التنمية البشرية في مصر في عام ٢٠٠٥ ، ورؤيتا ٢٠٣٠ ، ٢٠٢٥ اللتان أصدرهما مركز معلومات مجلس الوزراء ، فإن موقع مصر في الدراسات المستقبلية يعد موقعاً متواضعاً ، إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية في مجال الدراسات المستقبلية التي تم إنجازها حتى الآن ، وذلك لأن بعض هذه الدراسات لم يتم استكمالها وتوقف فجأة ، وبعضها يفتقر إلى الصحة المنهجية ، والعمق العلمي ، و القليل منها هو الذي تم إنجازه بدقة ، أو تم الاستفادة منه في وضع الخطط التنموية ، فعلى سبيل المثال كان مشروع مصر ٢٠٢٠ من أشهر المشاريع المستقبلية في مصر في

النصف الثاني من القرن العشرين واستمر لفترة ، وكانت ثمرة بعض الأعمال الرصينة ، ومع ذلك ظهرت عقبات أجبرت المشروع على التوقف قبل أن يكمل مهمته.(١١)

وقد أفضى اندلاع ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى عديد من التحولات في البنية الاجتماعية للمجتمع المصري ، بالإضافة إلى جملة من التساؤلات ، شغلت بالمفكرين والعلماء وغيرهم من المهتمين بالشأن المصري ، تدور معظمها حول مستقبل التنمية في مصر وهي : ما مستقبل النظام السياسي في مصر ؟ هل ثمة إمكانية لصنع مستقبل أفضل ؟ وما الصور المتاحة والممكنة للمستقبل؟ وما الاستراتيجيات الازمة للخروج من الأزمة الراهنة التي حدثت على إثر تلك الثورتين؟ كيف يتحقق المستقبل المرغوب فيه ؟ وما الأفق الزمني لتحقيق المستقبل المفضل ؟

وعليه جاء البحث الراهن يسعى إلى استشراف مستقبل التنمية في مصر خلال العقدين القادمين من خلال التوصل إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة لمستقبل التنمية في مصر ، والوقوف على السياسات والإجراءات التي يلزم اتباعها ؛ من أجل أن تصبح مصر في مصاف الدول المتقدمة.

أولاً - مشكلة البحث :

أدى غياب الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، وانتشار الفقر ، واستشراء الفساد والمحسوبيّة والبطالة ، وتردي الأوضاع المجتمعية ، علامة على فشل الدولة في توفير حياة كريمة لغالبية أفراد الشعب ، إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير

٢٠١١ ضد نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.^(١٢) والذى تخلى عن الحكم على إثرها فى ١١ فبراير من العام نفسه .

وعلى صعيد آخر أدت حالة الانفلات الأمنى التى رافقت ثورة ٢٥ يناير إلى ازدياد أحداث العنف ، والوقفات الاحتجاجية ، والمطالب الفئوية ؛ وذلك نظراً لرخوة الدولة بعد الثورة ؛ ولأن الحدث الثورى لم يسفر عن إشباع احتياجات الجماهير .^(١٣) كما كان يتوقع غالبية أفراد الشعب - فقد تم خوض عن ذلك دخول الدولة فى أزمة اقتصادية ومجتمعية جسيمة أثرت بالسلب فى أوضاع التنمية بالدولة .

فعلى سبيل المثال ، تراجع ترتيب مصر فى التنمية البشرية من الرتبة ١٠١ على مستوى دول العالم عام ٢٠١٠ ، إلى الرتبة ١١٢ في عام ٢٠١٣ ، في الوقت الذي تقدمت فيه كل من قطر وسنغافورة ، والولايات المتحدة ، وألمانيا من الرتبة ٣٨ ، ٢٧ ، ٤،١٠ ، على التوالي في عام ٢٠١٠ إلى ٣٦ ، ١٨ ، ٥ ، ٣ .^(١٤) وفيما يتعلق بالتنمية الشاملة أوضحت إحدى الدراسات تراجع نمو الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق له . حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالى ١،٨ % خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، مقابل ٥،١ % خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ ، وقد تدهورت أوضاع السياحة في مصر بعد الثورة ، إذ تراجع أعداد السائرين بنسبة ١٣،٣ % ، ليصل إلى ١١،٩ مليون سائح خلال عام ٢٠١١ ، مقابل ١٣،٨ مليون سائح عام ٢٠١٠ ، علاوة على ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى ١٢٥٠،٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠

٢٠١١ مقابل ١٠٨٠،٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠ (١٥). أضف إلى ذلك انخفاض معدل الاستثمار والادخار بعد ثورة ٢٥ يناير ، مقارنةً بالعام السابق للثورة فبالنسبة إلى معدل الاستثمار بلغ ٤% عام ٢٠١١ ، مقابل ١٥،٤% عام ٢٠١٠ /٢٠٠٩ ، أما معدل الادخار بلغ ١٠،٨% عام ٢٠١٠ /٢٠٠٩ عام ٢٠١١ ، مقابل ١٤،١% عام ٢٠١٠ /٢٠٠٩ (١٦). وأوضحت دراسة لأوضاع الأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ارتفاع نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها ، لتبلغ ٥٧،٥% في مايو ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤٥،١% من الأسر خلال شهر مايو ٢٠١٠ ، كما أوضحت الدراسة ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ٦% في يونيو ٢٠١٢ ، مقابل ٩% في يونيو ٢٠١٠ . (١٧)

وتجدر بالذكر أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ازدادت وتيرة تدهورها في ظل الفترة التي حكم فيها الإخوان المسلمين الدولة ، فقد استمر تواضع معدلات النمو الاقتصادي ، وتراجع معدلات الاستثمار خلال شهر مارس ٢٠١٣ ، ليصل إلى ١٣،٨% مقابل ١٥،٤% عام ٢٠١١ (١٨). كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٣،٢% مقابل ١١٣،٢% في الربع الأول من عام ٢٠١٠ ، وارتفعت ديون مصر الخارجية إلى نحو ٤٥،٥ مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ ، مقابل ٣٤،٥ عام ٢٠١٢ ، كما ازدادت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي بنحو ١٠% بعد أن ارتفعت من ٧٩% إلى نحو ٨٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ . (١٩)

فضلاً عن ذلك انخفض صافي الاحتياطات الأجنبية ليصل إلى نحو ١٣،٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٢ ، وقد تسبب ذلك في خفض التصنيف الائتمانى لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ ثورة ٢٥ يناير ، أضف إلى ذلك ارتفع العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى ليلبلغ ٩١،٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقارنةً بعجز قدره ٧٣،٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢ /٢٠١١ (٢٠).

وإذا كانت البيانات السابقة تشير إلى بعض ما اسفرت عنه ثورة ٢٥ يناير فياترى بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو التي تعد الموجة الأولى للثورة الأم (ثورة ٢٥ يناير) هل سيستمر الوضع كما هو أم سينتغير للأسوأ أم للأفضل فما السيناريوهات المتوقعة للنظام السياسي فى مصر فى المستقبل ؟ وما مستقبل التنمية فيها ؟ وكيف تخرج مصر من أزمتها وتصبح دولة متقدمة خلال السنوات القادمة .

وعلى الرغم من تعدد الدراسات والبحوث السابقة التى اهتمت بثورة ٢٥ يناير وما لاتها فإن ثمة بعض الدراسات التحليلية القليلة التى اهتمت باستشراف المستقبل ، مثل دراسة " مصر ٢٠٣٠ " (٢١) عام ٢٠١١ ، ودراسة شادية فتحى عام ٢٠١١ عن الدولة الدينية في مصر والسيناريوهات الثلاثة المتوقعة للدولة في مصر ، ودراسة منار عز الدين عن المستقبل السياسي المصري ، ودراسة إبراهيم عوض عام ٢٠١٥ عن مستقبل الديمقراطية في مصر... وغيرها من الدراسات التي ستطرح في الاطار النظري . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد اهتمت باستشراف جوانب مختلفة من مستقبل مصر ، فإن الباحث باطلاعه

عليها هي وغيرها من الدراسات التي اهتمت بثوري مصر . استخلص بعض الملاحظات اهمها:

- ١- غياب الاهتمام بمستقبل التنمية في مصر والسيناريوهات المحتملة للأوضاع التنموية .
- ٢- لم تستند هذه الدراسات إلى دراسات ميدانية عند صوغ السيناريوهات المستقبلية ، فضلاً عن أن السيناريوهات المصاغة ذات طابع حسى ، ويغلب عليها الطابع الانطباعي .
- ٣- لم تتعرض هذه الدراسات والبحوث إلى السينario المعياري لمستقبل التنمية في مصر .
- ٤- لم تطلق من توجه نظري واضح يؤدى إلى اختبار نظرية علم الاجتماع المرتبطة بالتنمية .
- ٥- غاب عن هذه الدراسات والبحوث الاهتمام بمستقبل التنمية في مصر بعد ثورة يونيو .

وتأسيساً على ما سبق تمكن الباحث من صوغ مشكلة البحث الراهن في تساؤل رئيس مفاده : ما السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية في مصر خلال العقدين القادمين ؟

ثانياً- أهمية البحث:

ترجع الأهمية العلمية للبحث إلى عدد من النقاط نوجز أهمها فيما يلى :

- يسهم هذا البحث في التوصل إلى السيناريوهات المستقبلية الممكنة والمحتملة والمعيارية (المرغوبة) للتنمية في المجتمع المصري خلال العقددين القادمين .
- اختبار بعض القضايا النظرية المرتبطة بنظريات التنمية .

وبالنسبة إلى الأهمية العملية أو التطبيقية للبحث يمكن ردها إلى ما يلى :

- أن التوصل إلى الإجراءات والسياسات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق هذا السيناريو المفضل لمستقبل التنمية في مصر يسهم في تحقيق هذا السيناريو ، وتجنب السيناريوهات البديلة التي تتوقع وضعًا سيئًا لمستقبل .
- التعرف إلى سيناريوهات مستقبل التنمية في مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ، يساعد على إنشاء الوعي الاجتماعي لمتخذ القرار بالآثار السلبية التي يحتمل حدوثها عند انتهاج سياسة معينة ، علاوة على تحذيرهم من أحداث يمكن أن تطرأ فجأة في المستقبل ؛ مما يسهم في تجنبها والحد من آثارها السلبية .
- يساعد البحث الراهن في توفير قاعدة معرفية تقيد متخذ القرار في تحديد الاختيارات المناسبة والخطط التي تسهم في بلوغ المستقبل المفضل .
- البحث الراهن سيوفر المعلومات عن المسارات المحتملة للسوق الاجتماعي في المستقبل ، الأمر الذي يمكن أفراد المجتمع من التعامل العقلاني مع

الأحداث المتوقع حدوثها في المستقبل ، وتعديل سلوكياتهم في اتجاه يتواافق مع الرؤية المستقبلية المرغوبة ؛ مما يسهم في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع و بلوغ المستقبل المرغوب فيه .

ثالثاً - أهداف البحث :

انطلق هذا البحث من هدف رئيس مفاده : التعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغبة المتوقعة للتنمية في مصر خلال العقدين القادمين ، ولقد انبثق من هذا الهدف هدفان فرعيان كما يلى :

- ١- رصد السيناريوهات الممكنة والمحتملة ، المتوقعة للتنمية في مصر خلال العقدين القادمين .
- ٢- الوقوف على السينario المعياري لمستقبل التنمية في مصر .

رابعاً - تساؤلات البحث :

ينطلق البحث الراهن من تساؤل رئيس مفاده : ما سيناريوهات التنمية المتوقعة في مصر خلال العقدين القادمين ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلان فرعيان على النحو التالي :

- ١- ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة المتوقعة لمستقبل التنمية في مصر خلال العقدين القادمين ؟
- ٢- كيف تصبح مصر في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣

خامساً - مفاهيم البحث :

لقد تضمن البحث الراهن أربعة مفهومات محورية هي (الثورة ، والتنمية ، والمستقبل ، والسيناريو) وسنتعرف على أهم التعريفات بصدقها كما يلى :

١-مفهوم الثورة :

اقتبس مصطلح الثورة Revolution من علم الفلك ، حيث يشير إلى الحركة الدائرية والمنتظمة للنجوم حول الشمس . وقد استخدم هذا المفهوم كمصطلح سياسى واجتماعى لأول مرة فى القرن السابع عشر . (٢٢) فأصل الكلمة نشأ فى الفلك ، واستخدم على سبيل التشبيه فى السياسة . (٢٣) وعلى الرغم من تباين التعريفات التى تناولت مفهوم الثورة ، فإن ثمة قواسم مشتركة جمعت بينها ، أبرزها أن الثورة تهدف إلى التغيير الجذرى للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وإحلال نظام سياسى جديد يكون قادرًا على إشباع احتياجات أفراد المجتمع والارتقاء بنوعية الحياة ، محل النظام القديم . وفي هذا الإطار عرفها " جيفري أم . بيج " (٢٤) بأنها " تحول سريع وجوهري في فئات الحياة الاجتماعية والوعى ، والافتراضات التي ترتكز عليها هذه الفئات وعلاقات السلطة ".

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ، والتي تعمل على تحويل المجتمع ظاهريًا وجوهريًا من نمط

سائد إلى نمط جديد يتواافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، وقد تكون سلمية ، كما أنها قد تكون فجائية سريعة أو بطئية تدريجية .^(٢٥)

ويعرفها "مايكل روسكن وروبرت كورد^(٢٦)" بأنها "عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي ، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والخبطة التابعة له ... والتغييرات عادة ما تكون تجميلية . ويمكن اعتبار الثورة ثورة حقيقة إذا أطاحت بالخبطة القديمة، فإذا ظلت في مكانها ، فما حدث لا يعتبر ثورة ."

وقد عرفها "البروفيسور هاري ايكتاين" بأنها "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة .^(٢٧)

وفي ويكيبيديا الموسوعة الحرة^(٢٨) عرفت الثورة بأنها "الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا أو النطلع إلى الأفضل ، أو الغضب من خلل تغيير نظام سياسي قديم لنظام سياسي جديد يحقق العدل ، ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع ."

وفي هذا الصدد عرفها "عزمى بشارة"^(٢٩) أنها "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة ، أو خارج الشرعية ، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة ."

وفي السياق ذاته رأى أحمد مجدى حجازى (٣٠) أنها "مجموعة من الأحداث تستخدم فيها القوة للإطاحة بحكومة أو نظام سياسى معين ."

وفي ضوء التعريفات السابقة يعرف الباحث الثورة بأنها "عملية يقوم بها مجموعات من أفراد الشعب أو فئات من الشعب بهدف التغيير الجذرى الشامل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، عن طريق تغيير النظام السياسى القائم الذى لا ينال رضا الثوار ، واستبداله بنظام آخر جديد يستطيع أن يحقق آمال وطلبات أفراد الشعب ، وقد يرافقها أعمال عنف ، وأحياناً تكون ثورة سلمية ، كما حدث فى ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر ، وقد تقوم بها فئة أو طبقة معينة ، كالفلاحين ، أو الشباب، وأحياناً أخرى يتجمع بها طبقات الشعب كافة ."

٢-مفهوم التنمية:

تحتل التنمية مكانة رفيعة بين المفاهيمات التى تستخدم على مستوى العالم ، فلا يوجد شيء فى العقلية الحديثة يمكن مقارنته بها باعتبارها قوة و مرشد للفكر والسلوك وهذا ما جعل "إرنست هيكيل" يقول منذ قرن مضى : " التنمية من الآن فصاعداً هي الكلمة السحرية التى سوف ترشدنا إلى حلها ."(٣١)

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية مفهوم حديث، ارتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث؛ لتطوير مجتمعاتهم للأفضل.^(٣٢) وقد طرح العلماء تعريفات عديدة؛ لتحديد مدلول التنمية والتي تكشف عن تعدد المنطلقات النظرية في فهم التنمية ، ومع ذلك ثمة قواسم مشتركة بين تلك التعريفات في نظرتها إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضاري ترنو إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، وتوظيف موارد المجتمع كافة من أجل صالح الكل .^(٣٣) ويمكن رصد بعض التعريفات التي تناولت التنمية فيما يلى :

يعرفها " هوبيوس Hobhouse . L.T " بأنها " مفهوم شامل وعمق ، حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج ، بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة في الخدمات لكل مواطن " كما تعنى أيضاً دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة ؛ لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد . ويعرفها " آمارتيا صن " ^(٣٤) بأنها " عملية توسيع في الحريات الحقيقة التي يتمتع بها الناس " .

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها "التغيير المقصود الذي يستهدف أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية ؛ لتحسين مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، عن طريق إتاحة الفرص المتكافئة

لقطاعات السكان التي تعانى من الحرمان ؛ لتأل نصيتها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .^(٣٥)

و عرفها " محمد الجوهرى"^(٣٦) بأنها " عملية تغير ثقافى دينامية و موجهة تتم فى إطار اجتماعى معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) ، و ترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير و توجيهه ، وكذلك فى الانتفاع بنتائج و ثمراته ، أى أن التنمية بهذا المعنى تتطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل ، خاصة تلك القطاعات و الفئات الاجتماعية التي حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم .

وهناك من يعرفها بأنها " التطوير الداخلى والنمو فى ذات المجتمع ، وليس النقل من خارج أو محاولة الاستبدال بصورة كاملة ، فالنمو يعنى أن الشىء يزيد حالاً بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه ، والتطور المؤسسى على نفس قواعد المجتمع الثقافية والاجتماعية ، هو أساس عملية التنمية.^(٣٧)

ويعرفها إبراهيم العيسوى^(٣٨) بأنها " العملية التي ينتج عنها تغييرات عميقه فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادى الدولى ، والتي ينتج عنها زيادة فى الدخل الفردى عبر فترة ممتدة من الزمن ، وعديد من النتائج الإيجابية الأخرى غير الاقتصادية ."

وعلى الرغم من أن الفكر التنموي قد اتجه منذ سنوات طويلة إلى التوسيع في مفهوم التنمية ، وبلورة مفاهيم أكثر شمولًا^(٣٩) ، فإنه في الآونة الأخيرة ظهر عديد من المفهومات المعاصرة للتنمية ، تختلف عن المفهومات التقليدية التي ظهرت في أدبيات التنمية وتراثها النظري، ومن أمثلة تلك المفهومات : مفهوم التنمية المستقلة ، والتنمية المستدامة (التنمية المتواصلة أو المستمرة) و التنمية البديلة ، والتنمية البشرية.

ويتبين لنا في ضوء ما سبق من تعريفات أن ثمة قواسم مشتركة بينها ، وهي أن التنمية عملية تغيير مقصودة ، وأن لها أبعاداً متعددة ، وأنها تكون بهدف تحسين نوعية حياة البشر ، وأحياناً يطغى على تعريفاتها الجانب الاقتصادي ، ولكن هناك تعريفات أخرى تبرز الجوانب والأبعاد الأخرى للتنمية ، وتأكد على أهميتها .

وبناءً على ذلك يعرف الباحث التنمية بأنها " التنمية الشاملة التي تهتم بإحداث تغيير للأفضل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع ، من خلال صوغ خطط وبرامج ومشاريع تنموية ، يشارك في وضعها وتنفيذها الأفراد والحكومة والمؤسسات العامة والخاصة في الدولة ؛ من أجل إشباع حاجات الأفراد في المجتمع ، وتحقيق مستوى معيشى أفضل لهم .

٣- المستقبل :

يشير المستقبل إلى فترة من الزمن لم تصل بعد (٤٠) ، أو هو الزمن الذي يأتي بعد الحاضر. (٤١) وهناك من يعرفه بأنه ما يتصوره الإنسان، وما يعمل على صنعه وإبداعه وتحقيقه . وتزايد هذه القدرة الإبداعية مع حسن الإفادة بشكل عقلانى من إنجازات العلم والتقدم التكنولوجى ، والتراث المعرفي فى مختلف المجالات . (٤٢) ويشير ذلك إلى عدم وجود المستقبل وهذه حقيقة ، أضف إلى ذلك أن المستقبل لن يوجد حتى في المستقبل ؛ لأنه يوجد فقط حين يصبح حاضراً ، عند هذه النقطة لا يعود آلياً مستقبلاً . عبرت بعض الأمثال الشعبية عن ذلك ، فهناك من قال : "اليوم هو الغد الذى قلت عليه أمس" .

وتتبّق هذه الطبيعة المتباينة للمستقبل من حقيقة أن المستقبل لا حقيقة له كشيء مستقل ، فحين نتحدث عن المستقبل نعني فعلاً مستقبل شيء ما ، أو مستقبل موضوع ما ، أو وضع ما ، كما سيصبح في فترة زمنية آتية وهكذا . فالمستقبل يعد إشارة موجزة إلى الحضارة الإنسانية ، أو جزءاً منها في فترة زمنية آتية . والاعتراف بعدم وجود المستقبل هو سبب أهميته . وعليه لا نستطيع دراسة المستقبل أو عالم المستقبل لأنهما غير موجودين ، ونحن في هذا الصدد ندرس أفكاراً مما سيكون عليه العالم في المستقبل. (٤٣)

وأكد على ذلك "برتراند دي جوفنيل Bertrand de Jouvenel" حين رأى أن المستقبل نستطيع أن نتوقعه ولا يمكن معرفته ؛ لأنه لا يوجد مستقبل واحد ، ولكن هناك مستقبلات أو صور متعددة للمستقبل . (٤٤) كما ذهب "

جستون برجيه Gaston Berger "إلى أن المستقبل لا يجب النظر إليه كقدر ، أو كشيء نستطيع أن نكتشفه تدريجياً ؛ وذلك لأنه يصعب اكتشافه والتعرف عليه ، ويتعين علينا أن ننظر إليه على أنه شيء يجب صنعه . فصنع المستقبل أو صوغ الصورة المستقبلية المفضلة ، تمكنا من القيام بالأفعال التي من خلالها ربما نصل إليها." (٤٥) وتضيف "بريارا آدم" أن المستقبل يستند إلى الخيال والابتكار والتجديد والإبداع ، وأنه قابل للصوغ والسيطرة ، وأن هذا الخيال هو الذي قاد الدول الغربية للتقدم والازدهار ، وتكوين التزوات والهيمنة على العالم . (٤٦)

٤ - السيناريو:

يعد السيناريو الداعمة الأساسية للدراسات المستقبلية ، ويعتبر أفضل أساليب تلك الدراسات إثماراً واستدامة . (٤٧) ويستخدم هذا المفهوم في المجالات الفنية والسياسية والعلمية ، وهو في أصله لفظة إيطالية مشتقة من الكلمة "سينا Scena" ، بمعنى النظر ، وقد شاع استخدامها في أوروبا في مجال الأعمال الفنية في القرن التاسع عشر ، وانتقلت بعدها إلى باقي دول العالم ، وظلت تداول حتى ظهر علوم المستقبل في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا ، ولم يجد العلماء لفظة تعبّر عن أفكارهم وأمالهم في مجال المستقبل والتخطيط أفضل من الكلمة سيناريو ، وثمة نوعان من السيناريوهات هما: السيناريو الفني ، والسيناريو غير الفني . وقد عرف "ريموند سبوتيوك Spoitook" السيناريو الفني بأنه "تسجيل المعانى المصورة باستخدام الكلمات التي يمكن ترجمتها فيما بعد ،

بانطباعات مصورة بواسطة الكاميرا والمخرج ، وعلى ذلك فإن السيناريو على الرغم من اعتماده على الكلمة في كتابته ، فإنه ينشأ من الصورة أولاً .^(٤٨)

أما السيناريو غير الفنى فقد ذهب " فيليب موتي Philippe Moati " إلى أنه نوع من السرد القصصى لبعض الأحداث المحتمل حدوثها في المستقبل ، من خلال وضع مجموعة محددة من الافتراضات حول تطور عدد من المتغيرات التي تلعب دوراً هاماً في مسيرة النظام الاجتماعي .^(٤٩) كما عرفه " أدوارد كورنيش " بأنه " سلسلة من الأحداث التي تتصورها تجرى في المستقبل ، ويمتليء تفكيرنا اليومي بأفكار بسيطة عن عالم الغد أو الأسبوع التالي أو السنة التالية ، وهى جميعها سيناريوهات رغم أنها قلما تكون متقدمة تماماً كالسيناريوهات المحكمة التي يصوغها الباحثون المحترفون ".^(٥٠) وهناك من يطلق عليه وصف الحالة المستقبلية ، وأسلوب إدارتها من واقع كونها خطوطاً عاملاً لقصص مستقبليات ممكنة ، أو أنها قصص حول المستقبل . وعادة ما تتضمن قصصاً حول الماضي والحاضر ، كما يقال إن السيناريو وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضاً لتتبؤ محتملاً أو مستقبلاً فعلى . ويُعرف السيناريو أحياناً بأنه تتبع مفترض لأحداث مستقبلية ، أو أنه صورة متسقة داخلياً لمستقبل ممكن .

وهناك من يعرفه بأنه " وصف لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلى ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائى

مفترض" . ويعرف كذلك بأنه "منظومة عمل ، تبرمج من خلال جدول (برنامج) ؛ لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسة المستقبلية ، في إطار التخطيط المستقبلي للدولة ، أو المؤسسة ، وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية" .^(٥١)

ويبدأ السيناريو حين نسأل مثلاً " ماذا يحدث إذا وقع هذا أو ذاك ؟ " وعلى سبيل المثال " ماذا سيحدث إذا رحل الإخوان عن حكم مصر ؟ ونحن ما إن نطرح السؤال نبدأ نتصور شتى نتائج الحدث . وتأسياً على ذلك يعرف الباحث السيناريو في البحث الراهن بأنه الأحداث المحتملة أو الممكنة أو المرغوبة المتوقع حدوثها في مصر خلال العقدين القادمين والتي تؤشر لأوضاع التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة .

سادساً - التراث النظري للبحث (الدراسات السابقة) :

تنوعت الدراسات والبحوث التي تناولت استشراف مآلات ثورات الربيع العربي بعامة وثورة ٢٥ يناير بوجه خاص ، ما بين دراسات اهتمت بمستقبل التحول الديمقراطي ، وأخرى اهتمت بمستقبل الدول التي نشبت بها الثورات ومن بينها مصر .

. وبالنسبة للدراسات التي اهتمت بمستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، نجد أن مريم سلطان لوتابه^(٥٢) قد رصدت في دراسة لها ثلاثة سيناريوهات في هذا الشأن ، الأول سيناريو الصعود الديمقراطي ، والثاني سيناريو

الحرك إلى الوراء ، والأخير سيناريو النفس الطويل ، وقد رأت أن السيناريو الأول (الصعود الديمقراطي) هو الأقرب إلى الحدوث . ولمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : (دراسة أحمد زايد ^(٥٣) عن تحديات التحول الديمقراطي فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ودراسة أسامة عبد الباري ^(٥٤) عن رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ، ودراسة على الدين هلال وأخرون ^(٥٥) عن الصراع من أجل نظام سياسي جديد في مصر بعد الثورة ، ودراسة " علاء الشامي " ^(٥٦) بعنوان " المعاشرة الالكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في العالم العربي ، الثورة المصرية نموذجاً " ، ودراسة السيد يسین ^(٥٧) عن ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة ، ودراسة فريدة فرحي ^(٥٨) عن التحول الديمقراطي ، طرق جديدة لفهم الثورة ، ودراسة عبد الفتاح ماضي ^(٥٩) عن تحديات بناء النظام الديمقراطي في مصر) .

أما عن مستقبل الدول التي اندلعت بها ثورات الربيع العربي ، فقد توصلت دراسة بو حنيه قوى ^(٦٠) عام ٢٠١١ إلى أنه من الممكن أن تؤدي الثورات العربية إلى تغيرات سياسية ، ولكنها لن تستطيع أن تؤدي إلى تغيرات اجتماعية أو اقتصادية كبيرة ؛ وذلك لغياب البعد الأيديولوجي ، كما توصلت إلى أن الثورات تستطيع إزالة بعض النظم القديمة ، ولكن ستترك الساحة للقوى القديمة لكي تبني النظام الجديد أو الدول من جديد ؛ وذلك لعدم ظهور قيادة مسيطرة على تلك الثورات . وفي السياق نفسه جاءت دراسة سلمان بو نعمان ^(٦١) الموسومة بـ " أسئلة دول الربيع العربي : نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة " ؛ لتوضح أن

السيناريو المرغوب فيه لدول ثورات الربيع العربي هو نموذج الدولة العادلة ، والذى سيسهم فى الانتقال الحتمى إلى دولة الرفاهة ، ومع ذلك لم توضح الدراسة الآليات التى من خلالها نستطيع أن نصل إلى الدولة العادلة .

ومن أجل التعرف على مستقبل العالم العربى فى عام ٢٠٢٥ ، جاء تقرير الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية ، طارحاً ثلاثة سيناريوهات للوضع المستقبلى فى العالم العربى ، ورأى أنه لا يمكن ترجيح حدوث أحد السيناريوهات الثلاثة بدرجة أكبر من الأخرى، فالثلاثة عند احتمال متعادل بحدوث أحدهم ، السيناريو الأول بعنوان الإضراب العربى ، ويتسم بعدم استقرار العالم العربى ، والثانى موسوم بالانهيار العربى ، ويشير إلى الانهيار الداخلى لدول العالم العربى ، والثالث معنون بالفقمة العربية ، ووفقاً لهذا السيناريو يبدأ الاقتصاد فى التعافى ، وتهض الأمة العربية.^(٦٢)

وفيما يتعلق باستشراف مستقبل مصر ، فعلى الرغم من رؤية لويد س جاردنر^(٦٣) حول صعوبة استشراف مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، والتى عبر عنها قائلاً: " إنه من الصعب استشراف مستقبل مصر وسط أعمدة الدخان المتتصاعدة من حريق المركبات فى تظاهرات ما بعد مبارك ، فإن هناك بعض الدراسات القليلة التى حاولت الخوض فى هذا المعترك ، ومن ثم جاءت دراسة شادية فتحى^(٦٤) عام ٢٠١١ تتوقع سيناريوهين متعارضين لمستقبل مصر ، هما سيناريو الدولة المدنية ، وسيناريو الدولة الدينية ، ويتوسطهما سيناريو يستلهم النموذج التركى الحالى ، مشيرة إلى أن النموذج التركى هو الأقرب قبولاً ، فى

حين استبعدت فرص تحقق الدولة المدنية ، ورأى المؤشرات تميل إلى احتمال قيام دولة دينية في مصر .

وفي سياق متصل طرح حسن سالمة^(٦٥) ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل مصر ، الأول هو سيناريو الأمل ، والذى تتحقق فى ظله أهداف ثورة ٢٥ يناير ، والسيناريو الثانى هو سيناريو الدولة الدينية ، والذى تستمد الطبقة الحاكمة فيه سلطاتها من أساس إلهى ، والسيناريو الثالث هو سيناريو استدامة الحالـة الانتـقالـية ، حيث يشير هذا السيناريو إلى دوام حالة السجال والصراع القائم بين التـيارات السـيـاسـية .

كما توقعت دراسة منار عز الدين^(٦٦) عام ٢٠١٢ أربعة سيناريوهات لمستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، وهـى السـيـنـارـيو الـامـتدـادـى (الـاـتـجـاهـى) ، والـسـيـنـارـيو الـكـارـثـى ، وـسـيـنـارـيو الـأـمـلـ ، وـسـيـنـارـيو الـمـخـلـطـ ، حيث يـشـيرـ الأولـ إـلـىـ استـمرـارـ الحالـة الـانـتـقالـية ، وـيعـنىـ الثـانـىـ فـشـلـ الثـورـةـ ، بـيـنـماـ يـطـرـحـ الثـالـثـ بنـاءـ الدـولـةـ فـىـ إـطـارـ منـ الاستـقرـارـ ، أـمـاـ الرـابـعـ (الـسـيـنـارـيوـ الـمـخـلـطـ)ـ فـيـتـضـمـنـ عـدـيدـاـ منـ الفـرـصـ وـالـتـحـديـاتـ وـالـتـهـدىـاتـ فـىـ آـنـ وـاحـدـ .

وبالنسبة إلى العوامل المؤثرة في السيناريوهات المحتملة لمستقبل مصر ، جاءت دراسة أحمد فهمي^(٦٧) ، لتكشف عن أن الجيش والقوى السياسية ، والدور الخارجي ، من أهم تلك العوامل في المستقبل .

وعلى الرغم من أن الدراسات والبحوث التي تم عرضها قد دعمت الباحث بعديد من القضايا المعرفية والمنهجية التي ساهمت في توجيه البحث الراهن ، وأثرت الإطار النظري والمنهجي له ، فضلاً عن أن نتائج تلك الدراسات قد أفادته في تفسير وتحليل نتائج بحثه ، وربطها بنتائج تلك الدراسات ، علاوة على الربط بين التوجه النظري للبحث وبين هذه الدراسات عند تحليل النتائج ، فإن هذه الدراسات والبحوث بها أوجه نقص تم طرحها في مقدمة البحث ، وقد كان أهمها ، غياب الاهتمام بدراسة مستقبل التنمية في مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ ، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وعليه جاء البحث الراهن منطلاقاً من الفجوة المعرفية التي يتسم بها التراث النظري فيما يتعلق بموضوعه .

سابعاً - التوجه النظري للبحث :

تعددت النظريات والمداخل النظرية التي اهتمت بقضية التنمية والخلاف ؛ نظراً لاختلاف تخصصات الباحثين من جانب ، ولتباطؤ توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية من جانب آخر وفي هذا الصدد يرى على ليلة (٦٨) أننا نستطيع أن نقسم الأدب التنموي - تاريخياً - إلى مجموعتين من النظريات ، الأولى : وهي النظريات التي لم تهتم بشكل مباشر بقضية التنمية والخلاف ، بل كان جل اهتمامها تفسير وتأويل الواقع الاجتماعي حينئذ ، والاهتمام بمشاكل المجتمع خاصة الصناعي ومراحل تطوره ، وكيفية إعادة بنائه وتغييره للأفضل ، وتتضمن هذه المجموعة بعض الاتجاهات النظرية مثل ، اتجاه النماذج والمؤشرات

، والاتجاه الانتشارى ، والاتجاه السيكولوجي أو السلوكي وغيرهم .

أما المجموعة الأخرى ، فهى النظريات التى اهتمت بقضية التنمية والتخلف بشكل رئيس و مباشر ، وهى نظريات التحديد والتنمية ، ونظريات التبعية - وما تمخض عنها من نظريات أخرى - ، وعلى الرغم من أن تلك النظريات قد اهتمت بالتنمية والتخلف ، فإنها تعداد مدرستين متباعدتين لكل منها قضاياها وافتراضاتها المختلفة ، وتفسيرها ورؤيتها الخاصة بها إزاء التنمية والتخلف.^(٦٩) ومن ثم فهما مختلفان تمام الاختلاف فى معالجتهما لأسباب وعوامل التخلف ، وأليات إحداث التنمية في الدول النامية^(٧٠)

ويخصوص نظريات التحديد والتنمية ، فقد ردت تخلف الدول النامية إلى عوامل داخلية لتلك الدول ، أبرزها النمط القيمى والثقافى السائد ، والصراعات الداخلية ، وسيادة الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية ؛ وذلك لأن هذه الدول لم تستطع أن تسير في الطريق الصحيح للتحديث الرأسمالي ، وقد ذهبت تلك النظريات إلى أن تنمية الدول النامية تكمن في إحداث تغيير قيمى في تلك المجتمعات ، ومحاكاة التجربة الغربية في التنمية ، من خلال نقل النظام الرأسمالى للإنتاج بكل ما يتضمنه من قيم ثقافية وتوجهات أيديولوجية ، فضلاً عن نشر التكنولوجيا الغربية في كل أنحاء البلاد الفقيرة ، وأن هذه الإجراءات تمثل الطريق الوحيد أمام هذه الدول ؛ لتحقيق التنمية والتقىم .^(٧١)

و الباحث لا يؤيد افتراضات وقضايا هذه النظريات ؛ نظراً لعدم استطاعتها تفسير واقع التنمية والتخلف في الدول النامية بشكل موضوعي وسليم ، فضلاً عن تجاهلها - عن عمد - دور الاستعمار والاستغلال الرأسمالي العالمي ، وعلاقات التبعية بأشكالها المختلفة بين الدول النامية والمتقدمة في إحداث التخلف ، كما أنها غضت الطرف عن خصوصية المجتمعات في البلدان النامية ، فما يصلح تطبيقه من سياسات تنموية في الغرب ، ليس بالطبع نستطيع تطبيقه في الشرق ؛ وذلك لتباين النسق الثقافي والقيمي .

وبالنسبة إلى نظريات التبعية ، فهي ترجع حدوث واستمرار تخلف الدول النامية بشكل رئيس إلى التطور التاريخي للعلاقات اللامتكافية بين النظام الرأسمالي العالمي للدول المتقدمة والدول المختلفة ، حيث تهيمن عليه علاقات القوة اللامتكافية بين المراكز والهوامش ، والتي أفرزت نمطاً من التبعية بأشكالها المختلفة .^(٧٢) وقد ركزت هذه النظريات على الحل الاشتراكي الثوري ^(٧٣) واعتبرته أساساً لحل المشكلات التي تعاني منها البلدان المختلفة ، وذهب أنصارها إلى أن التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحررت دول العالم الثالث من تبعيتها للدول المتقدمة ، وأن دراسة التنمية لابد أن تتم في إطار نظرى عالمى ، كما أنه من الضروري التخلى عن الطرق والأساليب التقليدية للتنمية ، والبحث عن أساليب جديدة تسهم في تخلص البلدان المختلفة من تخلفها وتحقيق التقدم المنشود .^(٧٤) وينتمي إلى نظريات التبعية علماء كثر أهمهم ، اقتصاديون ماركسيون من أمريكا اللاتينية مثل دوس سانتوس Dos santos ، وكاردوسو Cardoso ، وسونكل

، فاليتو Faletto ، واقتصاديون غير ماركسيين من أمريكا اللاتينية مثل ، فورتادو Furtado ، وبريبيش Prebisch ، وأمريكيون شماليون ماركسيون جدد مثل بودنهايم Bodenheimer ، وبتراس Petras ، وماجدورف Magdoff ، وأندريه جوندر فرانك André Gunder Frank . وعلى الرغم من أن أغلب علماء هذه النظرية ينتمون إلى أمريكا اللاتينية ؛ لأنها نشأت في إطار تحليل بلدانها ^(٧٥) فإن هناك كتابات قدمها علماء ومفكرون ينتمون إلى بلدان أخرى من العالم النامي ، أهمهم محبوب الحق الباكستاني، وسمير أمين وعادل حسين المصريان. ^(٧٦)

وبتسليط الضوء على القضايا التي طرحتها بعض أنصار هذه النظريات ، نجد أن شارل بيتهaim Bettlheim ذهب إلى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى ثلاثة عوامل هي : التبعية ، والاستغلال، والتجميد (أى يظل النمو الاقتصادي للدول النامية في حالة تكبيل دائم) ، ورأى أن التبعية تحدث على مستويين ، سياسي ، واقتصادي . كما رأى بيتهaim أن تنمية الدول النامية ترتبط بثلاثة شروط ، الأول تحقيق الاستقلال السياسي ، وإقصاء الطبقة الاجتماعية المرتبطة بالإمبريالية والتي تتعاون معها ، والثاني : يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تأميم الممتلكات الخاصة ونزع ملكية رأس المال الأجنبي ، أما الشرط الأخير فيرتبط بإحداث تحول اجتماعي كبير يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفifieية المرتبطة بالاستعمار . ^(٧٧)

وفي هذا الصدد كانت للعالم الاقتصادي الأرجنتيني راؤول برييش Raol Brebich رؤية أخرى ، فقد طرح نظرية القلب والتخوم (الأطراف) والتى تطلق من فكرة رئيسة مفادها: أن الرأسمالية الغربية نجحت فى دمج العالم فى نظام رأسمالى ، عن طريق القوة والاستعمار ، فأصبح بذلك القوة والثروة فى يد القلب (المركز الرأسمالى العالمى) على حساب تخوم هذا النظام ، كما رأى أنه كلما ازداد وزن وقوة القلب (المركز الرأسمالى) ، انجذبت إليه أطراف أو تخوم النظام الرأسمالى العالمى .^(٧٨) كما رأى أن التبادل التجارى غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة يرسخ التبعية الخارجية ، ويفضى إلى استمرار الفقر الذى هو نتاج طبيعى للنظام الرأسمالى ، الذى يعمق الفجوة بين الأغنياء فى البلدان المتقدمة والفقراء فى البلدان المتخلفة ، وقد أشار إلى أن إحداث التنمية فى الدول النامية تكون من خلال اتباع استراتيجيات التصنيع من أجل إحلال الواردات ، والتصنيع من أجل التصدير ، علاوة على التنمية المستقلة المعتمدة على الذات

(٧٩).

وفي سياق متصل ذهب "أندريه جوندر فرانك" إلى أن جانباً كبيراً من تخلف الدول النامية يرد إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة وتلك الدول ، وأن التنمية فى الدول المتقدمة أفضت إلى تخلف الدول النامية .^(٨٠) وأن الدول النامية تشهد أعلى معدلات فى تهمتها الاقتصادية ، وخاصة الصناعية حينما تكون علاقاتها مع الدول الرأسمالية فى أضعف حالاتها ، وأضاف أن هذا حدث بالفعل فى كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ،

وأمريكا اللاتينية في فترات تاريخية متفرقة منذ القرن السابع عشر وحتى الآن.^(٨١) ورأى أن فقر الدول النامية واعتمادها على الدول المتقدمة ، يعد أمراً لا مفر منه في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحالي ، وأن التخلف في الدول النامية لن ينتهي ببساطة بمرور الوقت أو بالتغيير الاجتماعي ، بل إن القضاء على تخلف تلك الدول يرتبط بحماية أسواقها من الدول المتقدمة .^(٨٢) وجدير بالذكر أنه يمكن تقسيم نظريات التبعية إلى مدرستين : الأولى ترى أن التخلف ليس مرحلة ، بل هو ظرف دائم لا مهرب منه إلا بالهروب من النظام الرأسمالي ، ومن أنصار هذه المدرسة كل من " بول باران ، وأندريه جوندر فرانك ، وثيتونيودوس سانتور وسمير أمين " حيث يرون أن الرأسمالية ليست نظاماً تناصياً ، بل هي نظام مبني على الاحتكارات ؛ لذلك لا تستطيع الدول الفقيرة أن تغير أوضاعها من خلال التناقض .^(٨٣) وعليه حاول هؤلاء المفكرون إيجاد نظاماً جديداً بديلاً للرأسمالية ، وهنا ظهر مفهوم الاعتماد على الذات والذي تطورت إلى مفهوم التنمية المستقلة .

أما المدرسة الأخرى يطلق أنصارها أتباع التبعية البنوية ، و منهم " كارد وسووفاليلتو ، جيرفي وايفانز " ، وهم يعترفون بالتأثيرات السلبية للتبعية ، ولكنهم يروا أنه يمكن تحقيق التنمية في ظل نظام التبعية ، ونتيجة لانتقادات التي وجهت لنظريات التبعية البنوية ، برزت نظرية النسق العالمي و التي تمثل تطويراً لنظريات التبعية ، ومن ثم فوحدة التحليل الأساسية عند أنصار هذه النظرية، هي النسق العالمي ، بالإضافة إلى التقليل من أهمية الدولة أو المجتمع القومي كوحدتين لتحليل أسباب التخلف الذي تعاني منه الدول النامية .^(٨٤) ويرى

أنصار هذه النظرية أن مشاكل العالم الثالث وخاصة الاقتصادية ، ترد إلى العلاقات التاريخية بين تلك الدول والدول المتقدمة التي ساد فيها استغلال الثانية للأولى .

ولعل من أبرز الكتابات في هذه النظرية كتاب "النسق العالمي الحديث" : الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد الأوروبي في القرن السادس عشر لـ إيمانويل والرشتайн Immanuel Wallerstein ، وكتابات فرانك الأخيرة ، فضلاً عن كتابات سمير أمين .^(٨٥) التي ذهب فيها إلى أن قضية التنمية تشغل موقعاً مركزياً في المجتمع المعاصر ، وأنها لم تحل بعد ، ولا يمكن أن نجد لها حلأً في ظل النظام الرأسمالي العالمي الراهن .^(٨٦) وأن الاندماج في هذا النظام يؤدي إلى تعزيز التخلف في العالم الثالث؛ وذلك لأن الرأسمالية تسهم في زيادة ثروات وسيطرة المراكز في الدول المتقدمة والتي تمثل (٢٠٪ من سكان الكوكب) وفي الوقت نفسه تعمق من فقر الغالبية العظمى من سكان العالم نحو (٨٠٪).^(٨٧) وهو يبني نظريته هذه على أساس العلاقة بين رأسالية المركز ورأسالية الأطراف ، ويرى أن الطبقة الرأسمالية في المركز متمركزة حول الذات ، وتستعين بعلاقتها في الخارج لخدمة مصالحها ومصالح أوطانها ، بينما الطبقة الرأسمالية في الأطراف فهي طبقة تابعة وفي خدمة مصالح المراكز الرأسمالية ، كما يرى أن تحقيق التنمية بالدول النامية يرتبط باتباع النموذج الاشتراكي الذي سينهى على الرأسمالية في العالم .^(٨٨)

وفضلاً عن ذلك ثمة نموذج نظري حديث ينتمي إلى نظريات التبعية ، هو نموذج المحتوى الزائف ، وينطلق هذا النموذج من فكرة محورية ترى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى اعتمادها على الاستشارات الخادعة وغير الملائمة التي يقدمها الخبراء والاستشاريون الدوليون - خاصة الخبراء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - في الدول المتقدمة إلى الدول النامية . ويعتبر هذا النموذج تلك الاستشارات خادعة؛ لأنها لا تراعي خصوصية المجتمعات ، حيث يقدم الخبراء مفاهيم ونماذج اقتصادية للتنمية تفضي إلى تبني سياسات غير مناسبة للدول النامية . إضافة إلى ذلك فإن غالبية المثقفين والأكاديميين وخبراء الاقتصاد في هذه الدول ، يتلقون تدريبهم وتعليمهم في الدول الرأسمالية المتقدمة وفقاً للنظريات والنماذج الغربية المستسقة من الواقع الغربي . وفي ضوء ذلك يتم صوغ سياسات تنموية معتمدة على النظريات الغربية وتخدم جماعات الضغط المحلية والعالمية بصرف النظر عن مدى ملاءمتها لواقع الاجتماعي الذي تطبق فيه ، ويرى هذا النموذج أن أكثر الطرق قدرة على القضاء على الفقر وإحداث عدالة اجتماعية ورفع مستويات المعيشة بشكل عام ، هو تأمين الممتلكات الخاصة ، حيث إن الملكية العامة للأصول تتيح قدرًا أكبر من السيطرة وتسهم في إحداث التنمية .^(٨٩)

وبعد الطرح الذي قدمه "آمارتيا سن" الذي اعتبر فيه التنمية عملية توسيع للحريات الحقيقة التي يتمتع بها البشر ، من أهم التطورات النظرية الحديثة في الفكر التموي ، فقد تجاوز هذا المنظور الذي يسلط الضوء على حريات الإنسان

المقاربات الضيقة للتنمية . (٩٠) حيث رأى أن الحرية تمثل عاملاً فعالاً وسبيباً رئيساً في إحداث التنمية ، ورأى أن عملية التنمية تسهم فيها مجموعة متباعدة من المؤسسات الاجتماعية ، وترتبط جميعها بعملية تشغيل وإدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع كله ، ورأى أن التنمية تقييم من خلال تقييم الحريات الفعلية التي يتمتع بها الشعب . (٩١)

وفي السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن العولمة أصبحت من النظريات المعاصرة والتي تتجاوز النظريات السابقة عليها ، وبخاصة التحديث والتبعية . (٩٢) وقد ظهر في إطارها عديد من النظريات التي حاولت تحليلها وتفسيرها والتعرف إلى آثارها . وفي هذا الصدد أمكن رصد ثلاث نظريات فيما يتعلق بالآثار التنموية للعولمة هي :

أ- نظرية الليبرالية الجديدة (المتحمسين للعولمة) :

يرى أنصار هذه النظرية " غريدر ، أوهمى ، أوماىي" أن العولمة ظاهرة حقيقة نتعرف إلى آثارها في كل مكان ، كما أنها تفرز نظاماً عالمياً جديداً تسيطر عليه شركات التجارة والإنتاج العابرة للحدود ، وأن دور الدولة تراجع وأصبحت الدولة غير قادرة على السيطرة على اقتصاداتها بسبب التوسع في التجارة العالمية . (٩٣) وقد ذهبوا كذلك إلى أن العولمة قوة إيجابية للتنمية ، وأنها تفرز الديمقراطية الليبرالية والتنمية ، بشرط استدامة تحرير السوق واتباع سياسة السوق الحر ، وأن التنمية يمكن أن تغيب إذا تدخلت الدولة في الاقتصاد ، وازداد الفساد والعزلة

(٩٤).

ب- نظرية ما بعد التنمية (المشككين في العولمة) :

يرى أنصار هذه النظرية (الماركسيون الجدد) أن الاقتصاد العالمي في الوقت الحالى لم يصل بعد إلى درجة كافية من الاندماج والتكامل ؛ لكي يصبح اقتصاداً عالياً ، بل أضحت أقل اندماجاً وتكاملاً مما كان عليه في العقود السابقة ، وأن الدولة ما زالت وستظل الفاعل الرئيس في التنمية ؛ وذلك لأنها تقوم بتنظيم النشاط الاقتصادي وتنسيقه .^(٩٥) واعتبروا العولمة مرحلة من مراحل توسيع الإمبريالية الغربية ، حيث تقوم الحكومات القومية بوظيفة قنوات لاحتكار رأس المال ، وأن غياب التنمية هو نتيجة للاستغلال من قبل النخب الإمبريالية وما بعد الإمبريالية ، وأن العولمة تقضي إلى تخليد التخلف والتهميش ، وأن السياسات التي يلزم أن تتبع لإحداث التطور تتمثل في الانسحاب من الرأسمالية والبحث عن أنماط حياة بديلة .^(٩٦)

ج- نظرية البنوية الجديدة (المؤمنون بالتحول) :

يتبنى أنصار هذه النظرية مثل " كاستيلز ، بيت ، روستو ، ساس ، ... " موقفاً وسطاً بين النظريتين السابقتين ، إذ يرون أن العولمة تمثل القوة المحورية التي أفضت إلى عديد من التغيرات التي تقوم بتشكيل المجتمعات الحديثة ، ويرون أن الدولة لم تفقد سيادتها ، بل أعادت هيكلة مؤسساتها من خلال أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي .^(٩٧) كما يرون أن العولمة تديم التخلف وغياب التنمية في الدولة عندهم نتيجة لطبيعة الاندماج في نظام العولمة ، وأن

الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لإحداث التطور والتقدم يلزم أن تكون انتقائية ، وتصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة . (٩٨)

و يتبعنا في ضوء ما سبق أن نظريات التبعية من أكثر النظريات الملائمة لموضوع البحث ، حيث تصلح لتفسير وتحليل بعض جوانب موضوع البحث الراهن ؛ وذلك لأنها تعكس أوضاع التنمية في الدول النامية - ومن بينها مصر - ، وتوضح المسارات التي يتوجب على الدول اتباعها ؛ من أجل إحداث تنمية مستقلة على أسس سليمة ، كما أنها تسهم في التعرف إلى الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية العالمية في البناء الاجتماعي لمجتمعات الدول النامية والمشكلات التي تتمضي عنها وآليات مواجهتها ، بالإضافة إلى ذلك تسهم هذه النظريات بافتراضاتها وقضاياها في صوغ السيناريو المعياري للدولة المصرية ، بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

وعلى الرغم من أهمية نظريات التبعية في إلقاء الضوء على بعض جوانب موضوع البحث، فإنها لا تصلح بمفردها لتحليل وتفسير جوانب البحث كافة ؛ ولذا سيعتمد الباحث في تحليل وتقسيم موضوع البحث على إطار نظري مكون من بعض الافتراضات والمقولات النظرية المستفادة من نظريات التبعية ، والتي ترتبط بموضوع البحث ، علاوة على قضايا ومقولات مستفادة من أدبيات ثورتي ٢٥ يناير ، و ٣٠ يونيو في مصر ، وعليه اشتمل الإطار النظري الموجه للبحث على

القضايا التالية :

- أن ما حدث في مصر من ثورات منذ بداية العقد الثاني للقرن الحادى والعشرين ، حتى الآن لا ينفصل عن السياق الرأسمالى العالمى ، وتأثيراته السلبية في البنية المجتمعية للبلدان النامية ومن بينها مصر .
- أفضت علاقات الاستغلال التي تعرضت لها البلدان النامية من قبل القوى الرأسمالية إلى تبعية تلك الدول اقتصادياً ، وسياسياً ، وتكنولوجياً ، وثقافياً للدول المتقدمة ، علاوة على استمرار تخلفها .
- أن هناك عقبات تواجه عملية التنمية في البلدان النامية لا تمثل في الثقافات التقليدية ، ولكنها تمثل في علاقات الاستغلال الرأسمالي لتلك المجتمعات ، وأن جوهر عملية التنمية يتمثل في التنمية المعتمدة على الذات أو التنمية بدون تبعية .
- أن النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم يؤد إلى النمو في البلدان الأكثر فقراً ، وأن النشاط الاقتصادي في البلدان الأكثر ثراءً غالباً ما يؤدي إلى مشكلات اقتصادية خطيرة في البلدان الأكثر فقراً ، ومن ثم فإن الفقر في الدول النامية يعد نتاجاً طبيعياً للاستغلال الرأسمالي .
- أن الأسلوب الاشتراكى في التنمية يعد الأسلوب الأمثل الذى ينبغي أن تتحققه البلدان النامية إذا أرادت أن تتقدم .
- أن التحول من التنمية المتجهة إلى الخارج (والتي تعتمد على الاستيراد والتصدير) إلى التنمية المتجهة إلى الداخل (التي تعتمد على التصنيع من

أجل الصادرات ، وإحلال الواردات) سوف يقضي على تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، أو يقلل منها ، فضلاً عن تحول مراكز صنع القرار من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول النامية)

- أن التحول نحو الداخل يؤدي إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات ، ويسهم ذلك في عودة دور الدولة في التنمية ، والتخلي عن تبعيتها لدول العالم المتقدم ، وامتلاك ثقافة متميزة عن ثقافة الدول المتقدمة ، ويساعد في صوغ أيديولوجية للتنمية تستند إلى هدف عام ، هو إقامة مجتمع وطني متقدم ومستقل .

- أن القوى الاحتكارية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطية، ساعية إلى تدعيم نفسها ، وإضعاف الدول المختلفة ؛ مما أفضى إلى ازدياد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، ولعل ذلك ما دفع الدول النامية إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف ، وثورتنا ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو خير شاهد على ذلك .

- أن النظام الرأسمالي يتميز بنمو غير متكافئ لوحداته المختلفة ؛ مما أدى إلى تقسيم العالم إلى أقطار (المراكز) المتقدمة والصناعية ، وأقطار المحيط أو الهامش (المختلفة) .

- لا يمكن أن تتأسس التبعية في الدول النامية على العوامل الخارجية وحسب ، ومن ثم فالناتج والتبعية في تلك الدول ناتج لعوامل خارجية

وأخرى داخلية . فالتبغية فى الدول النامية اليوم تتفذ من خلال طبقة برجوازية محلية راغبة فى ذلك.

- أن إحداث تنمية فى الدول النامية والقضاء على تخلفها يرتبط بحماية هذه الدول لأسواقها فى الدول المتقدمة.

- أن جزءاً كبيراً من تخلف الدول النامية فى الوقت المعاصر ، يعد نتاجاً تاريخياً لماضى وحاضر العلاقات الاقتصادية ، وكذلك العلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى الوقت الحاضر .

- أن انتشار النظام الرأسمالى فى الدول النامية فى القرون السابقة ، أفضى إلى انتشار الخصائص الرأسمالية فى عواصم تلك الدول وتختلف مؤسساتها ، وتردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بها . وكان تردى الأوضاع هذا سبباً فى اندلاع بعض الثورات من بينها ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فى مصر .

- أن الدول النامية تشهد تطوراً وتحسناً فى التنمية الاقتصادية ، خاصة التنمية الصناعية ، عندما تكون روابطها مع الدول المتقدمة فى أضعف حالاتها ، وقد حدث هذا فى فترات الأزمات الكبيرة ، مثل الركود الاقتصادى الأوروبي (خاصة الأسبانى) فى القرن السابع عشر ، وحروب نابليون ، وال الحرب العالمية الثانية .

- أدى فشل الإخوان المسلمين فى إدارة الدولة - بعد تولى مرشحهم للرئاسة الحكم بعد ثورة ٢٥ يناير - إلى تردى الأوضاع المجتمعية ، وتدھور مستوى المعيشة والخدمات ، وازداد عجز الدولة عن إشباع احتياجات

السكان ، وازدادت المظاهرات والإضرابات والمطالب الفئوية ، وتدورت الأوضاع الأمنية بدرجة أصبحت تمثل خطراً على الأمن القومي ، وانتشر الفساد وزادت محاولات الإخوان لأخونة مفاصل الدولة كافة ، وذلك عن طريق تعين الأهل والعشيرة في الوظائف الهامة بها ، وتصاعد حالة الفوضى إلى الدرجة التي هددت مؤسسات الدولة بالانهيار ، وأضحت مستقبل التنمية في ظل حكمهم لا يحمل سوى السيناريو السيء .

- أفضى غياب الرؤية المستقبلية للتخطيط لمستقبل التنمية في مصر أثناء حكم الإخوان ، إلى استمرار انتهاج السياسات الاقتصادية نفسها التي كانت سائدة قبل ثورة ٢٥ يناير (أثناء حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك) ، والذي كان من أبرز ملامحها سيادة سياسة السوق الحر ، وتهميشه دور الدولة في التنمية ، والتركيز على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية كقاطرة للتنمية ؛ مما زاد من ترسيخ تبعية الدولة للدول المتقدمة ، وأفضى إلى استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة .

- يعد تدخل مكتب إرشاد الإخوان في إدارة شؤون الدولة من وراء الكواليس ، ومحاولة الرئيس الأسبق محمد مرسي الانفراد بالسلطة والسيطرة على جميع سلطات الدولة (القضائية- التشريعية- التنفيذية) ، وعدم تحقيق ما وعد به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية أو السير نحو ذلك ، وتعالي أعضاء الجماعة على الشعب ومحاولاتهم المستمرة للاستحواذ على كل المناصب الهامة في الدولة ، وإقصاء الشعب والقوى الثورية من

الحكم ، وتردى الأوضاع المجتمعية ، والتهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى أثناء حكمهم ، من أهم أسباب اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر .

- أن الصراع السياسى بعد ثورة ٢٥ يناير كان - ولا يزال - صراعاً بين أنصار الدولة الدينية ، وأنصار الدولة المدنية ، وإذا كان السلفيون قد أظهروا بعد سقوط حكم الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو أنهم ليسوا مع الفكر الإخوانى ، فإن التيار لا يقل خطورة على الدولة المصرية من جماعة الإخوان المسلمين ، فالسلفيون فكرهم منغلق و أكثر تشديداً من الإخوان . فالتيار السلفي إذا قدر له السيطرة على مقاليد الدولة فى المستقبل ، سيكون الأوضاع أسوأ مما كانت عليه فى عهد الإخوان المسلمين .

ثامناً - الإطار المنهجى للبحث :

اعتمد الباحث فى الاستراتيجية المنهجية للبحث الراهن على مبدأ التعدد المنهجى ، والذى أشار سامي الدامغ إلى أهميته ، ورأى أنه يتكون من خمسة أنواع رئيسة هى : تعدد النظريات ، وتعدد مناهج التحليل ، وتعدد الملاحظين ، وتعدد أدوات جمع البيانات ، وتعدد مصادر البيانات .^(٩٩) وباستثناء تعدد أدوات جمع البيانات قام الباحث بتطبيق هذا المبدأ ، حيث اعتمد على منهجية التحليل المسبوقى والتى رأى عبد الباسط عبد المعطى أنها تهدف من الناحية العملية إلى الدراسة الشاملة لسينариوهات المستقبلية (

الممكنة ، المرغوبة وغير المرغوبة) ، مع توضيح البديل المستقبلي والتكلفة المجتمعية لكل سيناريو . (١٠٠) ، وبالإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على المنهج التشاركي في الاستشراف ، والذى من أهم مبادئه أن يسهم المبحوث ليس فى استشراف المستقبل ، بل فى صنعه ، على أن يكون الأفراد المشاركون فى البحث من تخصصات متعددة و مختلفة مرتبطة بموضوع البحث . (١٠١)

١- نوع البحث والأساليب التي اعتمد عليها :

يصنف البحث الراهن كأحد بحوث استشراف المستقبل ، ويندرج تحت النمط الاستطلاعى - المعياري ، حيث يرتكز على الممكن والمحتمل الذى يمثل محور اهتمام النمط الاستطلاعى ، وكذلك المرغوب فيه الذى يندرج تحت النمط المعياري ، ومن ثم فهو يسعى إلى التعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة للتنمية في مصر ، خلال العقدين القادمين والسياسات والإجراءات التي يتعين على الدولة إتباعها للوصول إلى السيناريو المعياري للمجتمع المصري بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مصر .

ولأن من غير المرغوب فيه الاعتماد على " أسلوب السيناريو " وحسب في بناء السيناريوهات بالطريقة الحدسية أو الانظامية ، بل كثيراً ما يستدعي معه أسلوب آخر من الأساليب الانظامية في الدراسات والبحوث المستقبلية . (١٠٢) لذا اعتمد الباحث على أسلوب السيناريوهات وكذلك أسلوب تحليل آراء ذوى الشأن والخبرة ، وذلك من خلال الاستعانة بطريقة العصف الذهنی . (١٠٣)

ولقد اعتمد البحث على أسلوب السيناريو ؛ لأنه من المعتاد في الدراسات والبحوث المستقبلية بناء عدد من السيناريوهات ؛ نظراً لما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات وصعوبات وتعقيبات ، يستلزم لمعالجتها مسارات مستقبلية متعددة تجمع بين الممكن والمتحتمل .^(١٠٤) ولأن استشراف المستقبل يعتمد على فرضيات لوضع السياق الاجتماعي في المدى (الأفق) الزمني المحدد للبحث .^(١٠٥) فقد قام الباحث بتصميم وبناء أربعة سيناريوهات للسياق الاجتماعي ، معتمداً على الطريقة الحدسية ، حيث يتصور أن المجتمع المصري خلال العقود القادمة سيسير نحو المستقبل في أحدها ؛ و لأن لكل سيناريو نقطة انطلاق أو مجموعة من الشروط الابتدائية أو الأولية فقد قام الباحث بصوغ مجموعة من الشروط الابتدائية للسيناريوهات^(١٠٦)؛ والتي عبرت عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والمؤشرات الخارجية والاتجاهات العامة السائدة ، والاتجاهات المغایرة الصاعدة ، وقد تعبّر تلك الأوضاع عن ظروف فعلية أو ظروف وأوضاع مفترضة أو متخيلة .^(١٠٧) وعليه طرح الباحث أربعة سيناريوهات ، الأول : يشير إلى استمرار الاتجاه الحالى ، والثانى : يشير إلى الانتقال إلى وضع أسوأ ، بينما الثالث ، فيشير إلى الانتقال إلى وضع أفضل ، أما الرابع (السيناريو المعياري) فيشير إلى المستقبل المفضل أو الصورة المستقبلية المرغوب فيها للتنمية في مصر ، راصداً من خلال البحث الميدانى الإجراءات والخطوات التي يشترط انتهاجها لكي تتحقق تلك الصورة ؛ ولأنه يتبعين أن يكون لكل سيناريو بداية ونهاية ، ومدى زمنى تقريري وعنوان معبر .^(١٠٨) فقد

وضع الباحث أربعة عناوين للسيناريوهات تعبّر عن مضمون كل سيناريو كما

يلى :

١-سيناريو الدولة الفاشلة (السيناريو المرجعى) .

٢-سيناريو الدولة التسلطية .

٣-سيناريو الدولة المتهيأة للانطلاق (المفاجأة) .

٤-سيناريو الدولة المتقدمة (المعيارى) .

٥- مصادر بيانات البحث :

تنوعت مصادر بيانات البحث الراهن وفقاً لأهدافه وتساؤلاته ، وتمثلت في

مصدرين كما يلى :

الأول: المصدر الثانوى ويتمثل في المعلومات والبيانات المتوفرة حول ثورتى ٢٥

يناير ، و٣٠ يونيو ، وحول الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قبل

الثورتين وبعدهما ، وقد استقى الباحث هذه المعلومات من المصادر التالية :

٦-بيانات ومعلومات من دراسات وبحوث سابقة .

٧-التقارير الرسمية والتعدادات .

٨-بيانات ومعلومات تاريخية من دراسات وبحوث سابقة .

الثانى : بيانات أولية مستقاة من بعض الخبراء وأساتذة الجامعات فى تخصصات

متباينة و مختلفة ترتبط بموضوع البحث .

٩- أدوات جمع البيانات :

اعتمد البحث على استماره بحث تضمنت تساؤلات مفتوحة ، طرحت على

بعض الخبراء والمتخصصين فى مجالات ترتبط بموضوع البحث ، واتفق ذلك مع

رؤيه تيودور كابلو الذى رأى أن الأسئلة المغلقة فى استماره البحث تفرض على المبحوث الإطار المرجعى للباحث .^(١٠٩) وقد تم تطبيق الاستمارة من خلال مقابلات فردية متعمقة ، وقد اشتملت استماره البحث على ما يلى :

أولاً- البيانات الأساسية .

- ثانياً- أسئلة ترتبط بالانتماء الحزبى والتيار الفكرى .
- ثالثاً- أسئلة عن السيناريوهات البديلة المتوقعة للتنمية فى مصر .
- ثالثاً- أسئلة ترتبط بالسيناريو المعياري (المرغوب فيه أو المفضل) للتنمية فى مصر .

وبالنسبة لصدق وثبات أداة البحث ، فقد تم إجراء اختبارى الصدق والثبات على استماره البحث قبل تطبيقها ، فالبنسبة إلى الصدق تم عرض أداة البحث على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعات الفيوم ، المنيا ، الاسماعيلية ، طنطا ، القاهرة ، وعلى الرغم من أن معظمهم أشاروا إلى أن الاستمارة صالحة لتحقيق المستهدف منها ، وقياس ما وضعت له ، فإن بعضهم أشاروا إلى بعض التعديلات التي كانت ما بين إضافة سؤال أو حذف سؤال ، أو تعديل صيغة سؤال ، وقد التزم الباحث بآرائهم وأعاد تصميم الاستمارة فى إطار ذلك ، وفضلاً عن ذلك أقر أساتذة الجامعات والخبراء الذين طبق عليهم البحث بصدق الأداة .

أما فيما يتعلق بالثبات ، فقد قام الباحث بتطبيق الاستمارة على سبعة من أساتذة الجامعات والخبراء مرتين متتاليتين ، بين المرة الأولى والثانية أسبوعين (خمسة

عشر يوماً) اتضح من مقارنة استجاباتهم على أسئلة الاستمارة في المرتين أنهم يقتربان من التمايز .

٤- المجال البشري للبحث :

لقد تطلب التوصل إلى أهداف البحث ، الاتجاء إلى أفراد يتمتعون بمكانة معرفية إزاء موضوعه ؛ ولذا طلب الباحث من عدد كبير من الخبراء وأساتذة الجامعات المشاركة في الإجابة عن تساؤلات استمارة البحث التي أعدها ، ولكن نظراً لضيق وقت معظمهم وانشغالهم ، تم موافقة عشرين مفردة وحسب على المشاركة في البحث ، وعليه جاء البحث يعتمد على مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين في عدة مجالات قريبة من موضوع البحث ، وهي " الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، والخدمة الاجتماعية " ؛ للتعرف إلى آرائهم وتصوراتهم إزاء السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التنمية في مصر . علاوة على الاستعانة بآراء عديد من العلماء الثقاه الآخرين من خلال آرائهم التي نشرت في دراسات ومقالات علمية؛ وذلك لعدم تمكن الباحث من مقابلتهم ؛ ولأن معاجم اللغة تعرف الخبير بأنه " ذو الخبرة الذي يخبر الشيء بعلمه " (١١٠) مما يشير إلى أن المعرفة بالموضوع والمؤهلات العلمية يعدان من أهم المقومات التي يلزم أن تستند إليها عند تحديد مفهوم الخبير ، وعليه وضع الباحث محددات

اختار على أساسها الخبراء وأساتذة الجامعات المشاركين في البحث كما يلى :

٦- القدرة على تحليل الأوضاع الراهنة واستشراف المستقبل .

- ٧-أن يكون له مساهمة في مجال الفكر المستقبلي أو التنمية .
- ٨-أن يكون حاصل على مؤهل علمي لا يقل عن درجة الدكتوراه .
- ٩-أن يكون ذا سمعة علمية ومهنية ، ويشهد له بالقدرة على تحليل وتفسير الظواهر المتعلقة بالمجتمع المصري .
- ١٠ - العمل في أحد الجامعات أو المراكز البحثية المرتبطة بالبحث العلمي.

٥- المجال الزمني للبحث :

لأن الدراسات المستقبلية بأنواعها كافة يتبعن عليها تحديد مدى زمنى لتوقعاتها . (١١١) فإن الباحث حدد المدى الزمنى للبحث الراهن بعقدين زمنيين ، يبدأ بتاريخ تطبيق البحث من (٢٠١٣ و حتى ٢٠٣٣) وهى مدة متوسطة بالنسبة إلى تصنيف مينيسوتا (١١٢) و تعد كافية للاستشراف المستقبلي لأوضاع التنمية فى مصر وسيناريوهاتها . ومع ذلك حدد الباحث نقطة الصفر الذى يبدأ من خلالها دراسة ماضى وحاضر الظاهرة بعام ٢٠١٣ ، حيث إنه يعد العام الذى اندلعت فيه ثورة ٣٠ يونيو التي تعتبر موجة أخرى للثورة الأُم (ثورة ٢٥ يناير) التي تمثل نقطة فاصلة في تاريخ مصر . ولقد أجرى البحث الميداني في الفترة من بداية شهر ديسمبر ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٣ ، علماً بأنه سبق تلك الفترة نحو نصف عام تم فيه تجميع البيانات وتصميم استماره البحث .

- ١١ - أسلوب التحليل والتفسير :

إن غالبية الأساليب والطرق التي يعتمد عليها دارسو المستقبل تستخدم شيئاً من "التكريم" مهما كان محدوداً كما يندر أن تعتمد الدراسات والبحوث المستقبلية الجيدة على القياسات الكمية وحسب ، دون الاستناد إلى الطرق الكيفية ، على الأقل في مرحلة التحليل والتفسير .^(١١٣) وهذا لأن المعانى والفهم الذاتى الداخلى للأفراد ليس مما يسهل رصده من خلال البيانات الكمية و ثمة مشكلات عديدة يمكن أن تكتفى البحث الذى لا يستخدم سوى المناهج والأساليب الكيفية .^(١١٤) وعليه اعتمد الباحث على التحليل الكمى والكيفى ، حيث كانت استراتيجية الباحث فى التحليل قائمة على الدمج بين البيانات الكيفية والكمية ، من خلال تحويل البيانات الكيفية المستمدة من استماراة البحث غير المقنة إلى بيانات كمية ، ثم الاستعانة ببيانات كيفية من إجابات المبحوثين ، وكذلك من الدراسات والبحوث السابقة ؛ لتأييد أو تفنيد ما جاء بالبيانات الكمية وربطها بالإطار النظري والدراسات والبحوث السابقة .

وبالنسبة إلى التفسير ، فقد تم تفسير البيانات تفسيراً جزئياً من خلال عرض البيانات في مباحث رئيسة ، وتفسيرها في ضوء التوجه النظري والدراسات السابقة ، وجاء التفسير الكلى في خاتمة الدراسة من خلال ربط النتائج بتساؤلات البحث . وقد كان تفسير البيانات من خلال عدة مستويات :

- تفسير البيانات من خلال وصف نتائج البحث وصفاً كمياً كيفياً في إطار تساؤلاتها .

- تفسير البيانات في ضوء الدراسات والبحوث السابقة.
- تفسير البيانات في ضوء التوجه النظري الذي انطلق منه البحث .

تاسعاً - نتائج البحث ومناقشتها :

١-سيناريوهات مستقبل التنمية في مصر خلال العقددين القادمين :

لعل من نافلة القول إن البيانات الميدانية الخاصة بسيناريوهات مستقبل التنمية في مصر ، فيما يتعلق بشكل الحكم والدولة ، قد تم جمعها قبل أحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتي كان الواقع الاجتماعي ، والأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية وقتئذ يؤكد حتمية حدوثها . ومع ذلك كان الباحث قد قام بصوغ الشروط الابتدائية لسيناريوهات مستقبل التنمية في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ، حيث تصور حدوث أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل مصر خلال العقددين القادمين ، يسير السياق الاجتماعي في أحدها في المستقبل ، وهي تتضمن ثلاثة سيناريوهات ممكنة ومحتملة ، وسيناريو رابع معياري ، افترض الأول (المرجعى) استمرار الوضع على ما هو عليه كما كان خلال فترة حكم الإخوان ؛ وذلك لأن اللياقة المنهجية في دراسة المستقبل تتحتم على الباحث عند صوغ سيناريوهات مستقبلية أن يفترض السيناريو المرجعى ، والذي يعني استمرار الوضع على ما هو عليه ، وفي السيناريو الثاني افترض سيطرة أحد الأحزاب الدينية الأخرى على الحكم ، من خلال فوز مرشح لها بالرئاسة خلال العقود

التالية ، وفيما يتعلق بالسيناريو الثالث ، تصور فيه الباحث وصول أى من الشخصيات المدنية أو الشخصيات المدنية ذى خلفية عسكرية إلى الحكم . وجاء السيناريو الرابع (المعيارى) لصوغ الإجراءات والسياسات التى يلزم على الدولة إتباعها ؛ لتصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣ .

وإذا كانت الخريطة السياسية تغيرت بعد ثورة ٣٠ يونيو ؛ حيث يشير الوضع السياسى إلى صعوبة عودة الإخوان المسلمين إلى الحكم ، فإنه لا يزال احتمال وارد – ولو بنسبة ضعيفة جداً – حدوث السيناريو الخاص بسيطرة أحد الرموز الدينية من تيارات الإسلام السياسى – باستثناء الإخوان – على الحكم ، أو احتمال قوى بسيطرة أحد الأشخاص المدنين الآخرين ، أو أحد المدنين ذى خلفية عسكرية على الحكم فى المستقبل ، وهذا السيناريو الأقرب للحدث من وجهة نظر الباحث ، وهذا ما أشارت إليه توقعات عينة البحث فيما يتعلق بالتيار السياسى المتوقع أن يسيطر على الحكم فى مصر ، خلال العقدين القادمين فقد كشفت نتائج البحث أن الاستجابة التى تتوقع سيطرة الأحزاب المدنية جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٠ % من المشاركين ، وجاءت سيطرة الأحزاب الدينية فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٥ % ، بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة الاستجابة التى تتوقع سيطرة ائتلافات تجمع بين التيارين المدنى والدينى بنسبة ١٥ % ، الأمر الذى يشير إلى تآكل شعبية تيار الإسلام السياسى بعد تولي الإخوان حكم مصر ، وأكيد ذلك نتائج انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ . واتفق ذلك مع الإطار النظري للبحث .

أ- السيناريو المرجعى أو الاتجاهى (سيناريو الدولة الفاشلة) :

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها : أن الأوضاع التى كانت سائدة قبل ثورة ٣٠ يونيو فى ظل حكم الإخوان ستظل كما هى فى المستقبل ، وسيبقى الإخوان مسيطرین على الحكم خلال العقدين القادمين ، وعلى الرغم من أن هذا السيناريو مستبعد حدوثه ، فإن معرفته - حسبما يرى الباحث - ستسهم فى الوقوف على أوضاع المجتمع المصرى خلال فترة حكم الإخوان ، وأسباب ثورة ٣٠ يونيو ، ومن أهم سمات وملامح هذا السيناريو :

زواج الدين بالسياسة ، وفشل رئيس الجمهورية فى أن يكون رئيساً لكل المصريين ، والانفراد باتخاذ القرار السياسى ، والإطاحة بسلطات الدولة التشريعية والقضائية ، والتقاضن فى إدارة شئون الدولة ، حيث السرعة الشديدة فى اتخاذ قرارات والعدول عنها أحياناً ، وإصدار تشريعات تحتاج إلى مزيد من الدراسة ، وفي المقابل بطيء شديد فى اتخاذ قرارات تتطلب الحسم والسرعة ، وتختبط الحكومة وفشلها فى تسيير أمور البلاد ، وتزايد الانقسامات والصراعات فى المشهد السياسى ، وارتفاع حدة الصراع بين أنصار الدولة المدنية وأنصار الدولة الدينية ، وغياب الأحزاب السياسية عن التأثير الفعال فى مجريات الأحداث السياسية ، ومحاولات مستمرة من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة (الحزب الحاكم) لتهميش جميع القوى الوطنية والأحزاب ، وإضعاف دورهم فى الحياة السياسية، مثلما كان يفعل الحزب الوطنى المنحل مع باقى الأحزاب فى عهد

مبارك، و من جهة أخرى حضور سياسي كبير لتيارات الإسلام السياسي على الساحة السياسية ، والاعتراف بهم وبضرورة مشاركتهم في التخطيط للتغيير المجتمع للأفضل ، وإجراء تعديلات في بعض القوانين مثل ، قانون الأحزاب ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الغدر ، وقانون التظاهر ، وقانون الصكوك الإسلامية ، وقانون السلطة القضائية . وكل هذه القوانين تخدم مصلحة الحزب الحاكم في التمكين من السيطرة على مفاصل الدولة ، والسيطرة على الصحف والمجلات القومية ، ومحاولات لاستقطاب رؤساء ورموز الصحف الأخرى المعارضة ، ومقاضاة عديد من المفكرين والكتاب واتهامهم بالتحريض على العنف .

اختلافات في ائتلافات الشباب من قبل عناصر مدعومة بتوجهات وأجندة خارجية ، وكذلك من قبل جماعة الإخوان والحزب الوطني المنحل ، وحدوث تصدعات وانشقاقات بين صفوف الثوار وتكوين جبهة معارضة ؛ لمناهضة سلط حكم الإخوان ، ولتحقيق أهداف الثورة .

فشل تام لرئيس الدولة الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة في إدارة شؤون البلاد ، وتزايد السخط الشعبي ضد حكم الإخوان ؛ بسبب شعورهم بأن الذي يحكمهم ليس فرداً ولكن تنظيمياً متمثلاً في مرشد الجماعة ، وتزايد الدعوات للاعتصام في الشوارع والميادين ، وكثرة الاحتجاجات والمظاهرات (المليونية) ضد حكم الإخوان ، وتنامي هذا الشعور ، حتى أصبح

الهدف الرئيس هو إسقاط حكم المرشد ، و "يسقط يسقط حكم المرشد" ، هو أحد شعارات عديد من المظاهرات ، علاوة على استمرار تدهور مستوى المعيشة والخدمات ، وعجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان ، وتعالى الأصوات بالدولة المدنية التي تكون فيها الأمة هي مصدر السلطات ، وتصاعد حالة الفوضى إلى الدرجة التي تهدد مؤسسات الدولة بالانهيار .

تحول الخطاب الديني في المساجد والزوايا الصغيرة إلى خطاب سياسي ، يدعو للحشد في الانتخابات لصالح تيار الإسلام السياسي وال مليونيات المؤيدة لجماعة الإخوان ، وتبرير تصرفاتهم إزاء معارضيهم ، واستخدام العنف الشديد ضد المتظاهرين والمعتصمين من التيار الليبرالي والعلماني (كما حدث أمام قصر الاتحادية ، وحصار جماعة الإخوان وأنصارها لبعض مؤسسات الدولة الحيوية و تعطيلها عن أداء وظائفها ، والحسد والتحرير ضد مؤسسات وطنية كالأزهر ، والقضاء ... وغيرها) ، وغياب كامل لهيبة الدولة أو ضحته بعض الأحداث ، مثل (حصار المحكمة الدستورية ، ومدينة الإنتاج الإعلامي من قبل جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها ، وإحراق مقرات الإخوان المسلمين ، ومقرات حزب الوفد من قبل مجاهولين ، وحصار مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية ، وإلغاء لقاء المصالحة الوطنية الذي رتبت له القوات المسلحة). وتعالى دعوات التكفير لثوار التحرير من الليبراليين والعلمانيين من قبل تيار الإسلام السياسي ، ومحاولة إقصاء شباب الثورة وأبعادهم عن المشهد السياسي ، عن طريق تصفيتهم معنوياً

بالقائهم فى السجون والتشهير بهم، وجسدياً عن طريق القتل كما حدث مع كل من (جيكا ، محمد الجندي، والحسينى أبو ضيف ... وغيرهم) .

وفىما يتعلق بعلاقة مصر بالقوى الخارجية والإقليمية فى إطار هذا السيناريو ، تشهد مصر تحسناً ملحوظاً نسبياً فى علاقاتها ببعض الدول مثل (قطر ، وتركيا ، وإيران ، وأمريكا ، وبعض دول إفريقيا) ، وفى المقابل تتردى وتتدحر علاقاتها بدول أخرى مثل (دول الخليج العربى ، وال سعودية) ، أما روسيا وألمانيا ، وباقى الدول الأوروبية فالعلاقة معهم فاترة.

ومن أبرز السمات الاقتصادية فى إطار هذا السيناريو ، عدم حدوث نقلة نوعية فى الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية تختلف عن فترة حكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك ، ويستمر الاعتماد على القطاع الخاص ، وعلى نظام السوق الحر فى التنمية، مع حصر دور الدولة فى الاهتمام بقطاع الخدمات والبنية التحتية ، وسيطرة الرأسمالية على الحياة فى مصر ، وزيادة نفوذ رجال الأعمال المنتسبين إلى جماعة الإخوان المسلمين ، فى الوقت الذى توجد فيه خطة منهجة لتقويض رجال الأعمال الناجحين من غير المنتسبين للأهل والعشيرة مثل (ما حدث مع نجيب ساويرس وإخوهه) ، وسيطرة أعضاء الجماعة على موقع هامة داخل الدولة وخارجها فى سفارات مصر فى جميع الدول الخارجية ، والاتجاه نحو خصخصة مشروعات قومية كبرى مثل (مشروع تنمية قناة السويس) ، والتعامل غير الجاد والحااسم مع بعض الملفات التى تهدد الأمن القومى المصرى ، متلما

حدث مع ملف سد النهضة الأثيوبي ، وقصور البنية التكنولوجية ، واستيراد المعرفة وضعف الإنتاج ، وانخفاض مستوى ، وزيادة الاستيراد للسلع الاستهلاكية وضعف التصدير ، وغياب الرؤية المستقبلية للتنمية ، والاعتماد على أهل الثقة من رجال الجماعة مثل " خيرت الشاطر ، وحسن مالك " لإدارة الوضع الاقتصادي من وراء الكواليس ، والتفاوض مع رجال الأعمال الهاريين بأموال الشعب بدون صفة رسمية لهم ، والاعتماد على المضاربات في البورصة؛ لتنمية الاقتصاد رغم تذبذب أدائها وكثرة خسائرها ، وتمكين رجال الجماعة تدريجياً في المشروعات الاستثمارية للدولة ، وانتشار الفساد والابتزاز من رجال الجماعة المقربين من الرئيس العديد من رجال الأعمال المصريين الذين لا ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي .

ويتمحض عن كل ما سبق ، تدهور شديد في الوضع الاقتصادي يتجلى في الانخفاض الشديد ل الاحتياطي النقدي ، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية (الدولار واليورو) ، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل كبير ، علامة على عجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان من السلع الأساسية ، وأزمات متكررة في الكهرباء والبنزين والبوتاجاز ، ... وغيرها من السلع الضرورية ، وانتشار الفوضى ودعوات من فئات مشكوك في انتماطها للثوار بتقويض الملاحة في قناة السويس أو غلق مجمع التحرير ، وقطع الطرق العامة ، وزيادة حالات التعدي على الأراضي الزراعية والبناء عليها دون ترخيص ، وتقلص الاستثمار المحلي والأجنبي ، ورحيل عديد من المستثمرين ، وتدهور قطاع

السياحة بعد تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بعد الثورة ، وارتفاع كبير فى معدلات البطالة ، وتزايد ملحوظ فى السعى للاقتراض من الدول والمؤسسات الخارجية مثل (قطر ، ودول الخليج ، وال سعودية ، وروسيا ، وأمريكا ، والاتحاد الأوروبي ، وصندوق النقد الدولى .)

ومن العلامات المضيئة فى هذا السيناريو ارتفاع فى مرتبات بعض الفئات مثل (أعضاء هيئة التدريس ، القضاة ، رجال القوات المسلحة والشرطة ، والمدرسين ... وغيرهم) ولكن هذه الزيادة تأكل معظمها مع زيادة الأسعار ، ومن ثم قلت معدلات الادخار .

ويشهد الوضع السكاني نمواً مطرياً ، حيث ارتفاع فى معدل المواليد ، يقابله انخفاض فى معدل الوفيات ، وخلل فى التوزيع الجغرافى للسكان وتوزيع المشروعات الاستثمارية داخل الدولة ، علاوة على تردى الخصائص السكانية .

وبالنسبة إلى التعليم فى إطار السيناريو المرجعى، يستمر تردى أوضاع التعليم ، ويغلب الكم على الكيف ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، رغم تبني بعض الاستراتيجيات الإصلاحية للنظام التعليمى المستوردة من الخارج ، وتدھور فى الخدمة التعليمية فى جميع المراحل التعليمية فى المدارس والجامعات المملوكة للدولة ، فى مقابل تحسن نسبى فى المدارس والجامعات الخاصة ، وتناقض مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل ، وتزايد التردى فى

الخدمات الصحية وازدياد انتشار عديد من الأمراض الخطرة دون علاج ناجع لها ، وارتفاع أعداد عماله الأطفال يصاحبها ارتفاع أعداد المتسربين من المدارس ، وخاصة في المناطق العشوائية والمتخلفة ، واتساع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وزيادة عدد القراء والأسر الفقيرة في مصر ، وتدور الأوضاع الأمنية وتزايد عنف الشرطة في مواجهة المتظاهرين ، وارتفاع معدلات العنف والبلطجة والسرقة بالإكراه من الخارجيين عن القانون والهاربين من السجون أثناء الثورة ، وتزايد عدد منظمات المجتمع المدني في مصر ، ودور غير ملموس لمعظمها في الواقع الاجتماعي ، وبعضها يتم اختراقه من جهات أجنبية ، وفوضى وانفلات في الشارع ومحاولات متكررة من المساجين للهروب من السجن في بعض الأقسام أو أثناء الترحيل .

إضافة إلى ما سبق تزايد الأزمات اليومية التي يعاني منها المواطنون ، وحدوث خلل في منظومة الأخلاق والسلوك ، وظهور عديد من الأمراض الاجتماعية . وعلى الرغم من إظهار الإخوان المسلمين مرونة ظاهرية إزاء بعض المسائل مثل السياحة ، وبيع الخمور ، وحجاب المرأة ، فإن الخطاب الديني المسيطر بشكل عام يحمل مضموناً متشدداً ، ومن أبرز مؤشراته تزايد دعوات القوى الإسلامية إلى أسلمة الدولة والمجتمع ، والدعوة إلى سيادة الدولة الإسلامية وتطبيق الحدود .

وبناءً على ما سبق أمكن رسم المسار المستقبلي الممكн فى إطار هذا السيناريو وشروطه الأولية فيما يتعلق بوضع التنمية طوال الفترة الزمنية لهذا السيناريو ، وحتى نهاية الأفق المحدد له وفقاً لتصورات المشاركين في البحث

حيث كشفت معطيات البحث أن توقعات المشاركين بخصوص وضع التنمية إذا استمر حكم الإخوان جاءت في ثلاثة اتجاهات : الأول الذي حاز على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين وهو الاتجاه الذي يتوقع تردي الأوضاع التموية خلال العقدين القادمين ، واتفق عليه نحو ٧٠ % من المشاركين . وفي إطار ذلك ذكر أحد المشاركين (مجدى صبحى) " أنه في حالة استمرار حكم الإخوان ، فنحن سنستمر في هذا التدهور ، أما إذا اقتطع الإخوان بضرورة الالتفات إلى الشعب وجذب الخبرات والكافاءات التي خارج حزبهم يمكن أن تتحسن الأوضاع ، وأعتقد أن الإخوان في الانتخابات القادمة في الرئاسة أو البرلمان سيحصلون على أقل الأصوات ؛ لأنهم فشلوا في إدارة الدولة ". وفي هذا الصدد أضاف أحد علماء الاجتماع المشاركين في البحث (محمد سعيد فرح) " أن الأوضاع التموية ستتردى إذا استمر حكم الإخوان ؛ لأن تعيين القيادات عندهم يعتمد على أهل الثقة وليس أهل الكفاءة ، وبالنسبة إلى التنمية السياسية ستتردى جداً ؛ لأن الإخوان عندهم مبدأ السمع والطاعة ، مع أن الديمقراطية هي الرأى والرأى الآخر ". واتفق ذلك مع ما ذكره " سمير أمين " ^(١١٥) في كتابه الموسوم بـ " ثورة مصر " ، حيث قال : " إنه من المشكوك فيه أن تحول

جماعة الإخوان المسلمين إلى منظمة ديمقراطية ، فالتنظيم قائم على مبدأ " طاعة المرشد" دون وجود ديمقراطية أو مجال للنقاش .

وأنفقت نتائج دراسة حديثة لـ " فرانسيس فوكايلاما" (١١٦) مع هذه الرؤية ، حيث أوضحت أن الاستعانة بأهل الثقة من الأصدقاء والأقارب بدلاً من أهل الكفاءة عند التعيين في مؤسسات الدولة من أهم أسباب أ Fowler الأنظمة السياسية ، ويعطى أمثلة كثيرة على ذلك منها : سلالة هان في الصين ، والانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية ، وكبار الموظفين في النظام القديم في فرنسا.

وأتفق " السيد يسين " (١١٧) مع هذه النتيجة ، حيث ذهب إلى أن المشروع الحقيقى للإخوان المسلمين ، هو عدم الاعتراف بالتعديدية السياسية ، وقبولهم لها بعد ثورة ٢٥ يناير ، وهذه هي خطوة تكتيكية للتمكن من حكم الدولة ، ولكنهم عند توليهم السلطة سينقضون على حرية التفكير والتعبير والإبداع .

كما اتفق كذلك " على ليلة" (١١٨) مع الرؤية السابقة ، حيث رأى أن دول الربيع العربى بعد ثوراتها تعانى من أزمة سياسية ، تتجسد أبرز صورها فى تهميش القوى الثورية ، وتجاهل المطالب الثورية ، ولا تزال الدولة تعمل لصالح الفئة أو الجماعة التي سيطرت على الحكم - بعد الثورة- ، والاتجاه إلى بطش الأمن فى التعامل مع الجماهير أصبحى سمة واضحة .

و من ثم فإن الواقع الاجتماعي بعد الثورة، وسلوكيات الجماعة التي سيطرت على الحكم ، يؤكdan صدق النتيجة السابقة، حيث ظهر ذلك في إدارة جلسات مجلس الشعب والشوري الإخوانى، واختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لصوغ دستور ٢٠١٢ ، والتعامل مع الشباب الذين حاصروا قصر الاتحادية بمنتهى العنف والقسوة والمهانة ، كما ظهر ذلك عند تعيين النائب العام " طلعت عبد الله" وتقديم محامي الإخوان بلاغ للنائب العام بعد مظاهرات المقاطع لجمعة "رد الكرامة" في مارس ٢٠١٣ يتهم فيه عدداً من المفكرين والكتاب والنشطاء السياسيين ورؤساء الأحزاب بالتحريض على العنف ؛ الأمر الذي أسف عنه صدور قرار النائب العام بضبط وإحضار عدد من النشطاء والمفكرين والصحفيين وغيرهم .

وعلى الجانب الآخر جاء الاتجاه الثاني الذي توقعه المشاركون في البحث ، في حالة استمرار حكم الإخوان ، والذي يفترض استمرار الأوضاع على ما هي عليه دون تغيرات والذي يشير ضمنياً إلى استمرار الحالة المتدهورة للدولة ، وهذا السيناريو اتفق عليه نحو ٢٠٪ من المشاركين ، ومن ثم أشار أحد المشاركين (ابراهيم العيسوى) إلى " أن البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة لا يكشف عن اختلاف جوهري بين السياسات التي يراد تطبيقها من جانبهم ، والسياسات التي كانت مطبقة قبل الثورة . فهو شكل ونموذج الليبرالية الجديدة أو نموذج واشنطن". ويشير ذلك إلى أن الأوضاع المتردية التي كانت تعانى منها

مصر قبل ثورة يناير كانت نتيجة لانتهاجها سياسات اقتصادية تهمش دور الدولة ، وترزيد من تبعيتها للدول الأخرى .

ويتفق ما سبق مع ما توصل إليه " جون فوران "(١١٩) الذي يرى أن التنمية غير المستقلة أو التنمية المعتمدة على طرف واحد تعد أحد العوامل التي تسهم في نشوب الثورات . واتفق ذلك مع القضايا المشتقة من نظريات التبعية ، والتي تذهب إلى أن القوى الرأسمالية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطية ترنو من ورائها تدعيم نفسها وإضعاف الدول النامية ، مما أفضى إلى ازدياد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، وهذا ما دفع الدول النامية إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف والفقير . (١٢٠) ، الذي يعد نتاجاً طبيعياً للاستغلال الرأسمالي ، ويؤكد ذلك القضية التي ترى أن ما حدث من ثورات منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، لا ينفصل عن السياق الرأسمالى العالمى وتأثيراته السلبية فى البنية المجتمعية للبلدان النامية ، ومن بينها مصر . وهذا ما كشفت عنه أيضاً نتائج دراسة كل من Robert H. Dix ، ودراسة John Bradley . ودراسة جيمس بتراس . (١٢١) كما اتفق ذلك أيضاً مع ما ذهب إليه ديفيد هارفي David Harvey الذى رأى أن مع بداية القرن الحادى والعشرين ، سيكون العالم قد نضج بالقدر الكافى ليحرر نفسه من مأسى رأس المال . (١٢٢) ويتضح من التحليل السابق أن الغالبية العظمى من المشاركين أجمعوا على تردى الأوضاع فى حالة استمرار حكم الإخوان .

وعلى الرغم من الرؤية المتشائمة التي سيطرت على توقعات غالبية المشاركين فيما يتعلق بمستقبل التنمية في ظل استمرار حكم الإخوان ، فإن ثمة اتجاهًا ثالثاً يتوقع تحسن أوضاع التنمية في حالة استمرار حكم الإخوان خلال العقدين القادمين ، عبر عنه نسبة قليلة من المشاركين تقدر بنحو ١٠٪ ، واتفق ذلك مع دراسة شادية فتحى ، بينما عارض ذلك نتائج دراسة بوحنيه قوى .

وفي هذا السياق قال أحد المشاركين (عبد المعبد) : " إن الإخوان لو أتيحت لهم الفرصة السياسية كاملة ، وانتهى الصراع السياسي بإذن الله يمكن إحداث بعض القفزات الاقتصادية الناجحة . " ومن المشاركين (وفاء يسرى) من ربط تحسن الأوضاع التنموية في المستقبل بفتح حوار مجتمعي ، حيث قال : " اعتقد أنه لو فتح باب الحوار المجتمعي الحقيقي والمشاركة الوطنية ، سوف تحل ٨٠٪ من مشاكل مصر خلال حكم الإخوان وستتحسن الأوضاع . " واتفق ذلك مع نتائج دراسة ابتسام الكتبى وأخرون ، ودراسة سلمان بو نعمان .

ويتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من أن التوجه السابق عبر عن الاتجاه المتفائل ، فإنه كان مشروطًا بانتهاء الصراع السياسي وال الحوار المجتمعي في ظل حكم كان يسعى بكل القوى إلى تمكين أهل الثقة وليس أهل الكفاءة ، وبالطبع اعتقد أن هذين الشرطين كانا من الصعب تحقيقهما ؛ لأن الحالة الثورية لم تنته بعد ، وحاجز الخوف من الحاكم الظالم قد كسر بواسطة المصريين في ثورة ٢٥ يناير ؛ مما يشير إلى أن المصريين لن يصبروا مرة أخرى على حاكم لهم ،

يحاول تقويض حريةهم من جديد ، ويتجاهل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . فثورة ٢٥ يناير أزكى لديهم الوعى بأن الثورة على الحاكم الظالم من أهم مبادئ العقد الاجتماعى فى حالة فساد الحاكم وطغيانه . وافق ذلك مع نتائج دراسة أمل حسن أحمد (١٢٣) .

يتضح من التحليل الفائق أن مصطلح "الدولة الفاشلة" الذى ظهر فى بداية التسعينيات ، واعتمدت عليه عديد من المنظمات الدولية لتقدير مدى نجاح أو فشل الدول فى إدارة أمورها والاستفادة منها . (١٤) ينطبق على وصف الدولة المصرية فى ظل حكم الإخوان المسلمين . فقد اتفقت تلك الأوضاع مع المؤشرات المترتب عليها عالمياً وأهمها ، فقدان السيطرة الفعلية على زمام الأمور فى الدولة ، والفشل فى إدارة الدولة وفى إشباع احتياجات أفراد الشعب ، وتوفير الحد المعقول من الخدمات ، والعجز عن التفاعل الإيجابى مع الدول الأخرى فى العالم كعضو فعال فى الأسرة الدولية ، والعجز عن تحقيق العدالة . (١٢٥)

وبناءً عليه جاء الطرح السابق متلقاً مع ما أشار إليه التقرير السنوى لمؤشرات الدولة الفاشلة Failed states Index والذى أعدته مؤسسة Fund for peace الأمريكية عام ٢٠١٣ والذى أوضح أن ترتيب مصر ارتفع ما بين الدول الفاشلة من المرتبة ٤٥ عام ٢٠١٠ إلى المرتبة ٣١ من حيث الدول الأكثر فشلاً ، أى أن مصر دخلت فى مجموعة الدول الأكثر خطورة وفشلًا بين الدول الفاشلة . (١٢٦) ونستنتج من ذلك أن الأوضاع فى ظل حكم الإخوان تحولت من

السيء إلى الأسوأ ؛ مما يشير إلى أن تسمية السيناريو المرجعى بـ (سيناريو الدولة الفاشلة) ، جاء متوافقاً مع ما اتصف به السياق الاجتماعى أثناء حكم الإخوان وكذلك مع الموصفات التى حددتها التقارير الدولية لسمات الدولة الفاشلة والذى جاءت نتائجه متوافقة مع الإطار النظري الموجه للبحث ، ومع نتائج الدراسة التحليلية لـ "حسن سلامة" عن سيناريوهات مستقبل الدولة فى مصر .

وعليه نستنتج من نتائج سيناريو الدولة الفاشلة ، أن تدخل مكتب إرشاد الإخوان فى إدارة شئون الدولة من وراء الكواليس ، ومحاولة الرئيس الأسبق محمد مرسى الانفراد بالسلطة والسيطرة على جميع سلطات الدولة (القضائية- التشريعية- التنفيذية) ، وعدم تحقيق ما وعد به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية ، أو السير نحو ذلك ، وتعالى أعضاء الجماعة على الشعب ، ومحاولاتهم المستمرة للاستحواذ على كل المناصب الهامة فى الدولة ، وإقصاء الشعب والقوى الثورية من الحكم ، وتردى الأوضاع المجتمعية كافة ، والتهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى أثناء حكم الإخوان المسلمين ، من أهم أسباب اندلاع ثورة ٣٠ يونيو فى مصر .

ب- سيناريو الدولة الاستبدادية :

انبعث هذا السيناريو من فرضية مفادها : سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى - باستثناء الإخوان - على حكم مصر خلال الأفق الزمنى للبحث . وتتركز الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو فى أن الرجوع إلى الله من خلال الالتزام بالقرآن الكريم والسنة النبوية ، وما جاء به السلف الصالح هو السبيل الأوحد

للارتفاع والنهوض بالمجتمع ، وعليه تم رفض أنصار هذا السيناريو لكل ما هو غربى أو علمانى أو ليبرالى أو شيعى ، ومن أهم ملامح هذا السيناريو :

تولى رجال الدين مقاليد الحكم ، وسلطوية نظام الحكم ، وانفراد الرئيس بالقرار السياسى ، وسوء إدارة الدولة والتخطى فى اتخاذ القرارات ، وجمود المشاركة السياسية ، وتعديدية سياسية شكلية ، يرافقها تقويض للأحزاب وللديمقراطية ، وظهور عديد من التناقضات داخل النظام ، ورفض الاندماج فى العولمة ، ومحاولات لإلغاء الاتفاقيات التى تلزم الدولة بقبولها والتفاعل معها ، وتزاوج الثروة بالسلطة ، وتورط عديد من رجال الحزب الحاكم فى قضايا فساد ، واشتداد حدة الصراع السياسى بين الليبراليين والعلمانيين والشيعة وال المسيحيين من جهة ، وبين أنصار التيار الإسلامى من جهة أخرى ، وعودة جماعة الإخوان المسلمين للمشهد السياسي ، ويبداً الظهور التدريجي لرجال الحزب الوطنى فى المشهد من جديد .

سيطرة التيار الإسلامى على المجلس النيابى والدعوة إلى عودة مجلس الشورى بصلاحيات واسعة تحول المواطنين إلى رعایا ، ودعوات لتطبيق الحدود وإغلاق الخمارات ومنع التمثيل والرقص ، وإصدار فتاوى من قبل تلك الجماعات بتحريم السياحة وضرورة هدم الآثار ، وإلزام المرأة بالزى الشرعى ، وعدم جواز الخروج على الحاكم ، ووضع قيود على تعليم الفتيات بعد سن معين ، ووقف نسبى للعمليات الإرهابية فى سيناء ، وصراع بين المؤسسة العسكرية ورئيس

الجمهورية ، وتغيرات في قيادات الجيش لاستقطاب القادة الجدد دون جدوى ، ودعوات لإعادة النظر في اتفاقية السلام مع إسرائيل .

ويفترض هذا السيناريو تحسن العلاقات الخارجية مع قطر ، وتركيا ، وبعض الدول الإفريقية ، في مقابل تدهورها - نسبياً - مع أمريكا ، ودول أوروبا ، وروسيا ، والصين ، وعزل مصر عن غالبية دول العالم ، ومحاولات لإجراء ترابط اقتصادي بين الدول الإسلامية .

ويتسم هذا السيناريو كذلك باستمرار الاعتماد على القطاع الخاص الذي تسسيطر عليه الرأسمالية المصرية الأجنبية والسوق الحر في إحداث التنمية ، وسيطرة رجال التيار الإسلامي الذين يعملون في مجال التجارة على الأوضاع الاقتصادية ، وانهيار السياحة ، وتدور قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأخرى ، وفشل تصدير واستيراد بعض السلع الاستهلاكية ؛ نتيجة سوء العلاقات الخارجية مع غالبية دول العالم ، وزيادة عجز الميزانية ، وزيادة كبيرة في الديون الخارجية والدين الداخلي ، والتشديد في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ووضع قيود على حرية التفكير وحرية التعبير ، وارتفاع وتيرة العنف ضد المتظاهرين والمعتصمين الليبراليين والعلمانيين ، والسعى بخطى سريعة إلىأسلمة الدولة والمجتمع ، وسيادة الدولة ذات المرجعية الإسلامية .

كثرة الإضرابات والمطالبات الفئوية ، التي تقضي إلى اضطرابات داخلية ، وتغيير مستمر للحكومات والوزراء ، ومحاولات لتقويض وتهبيش دور الأزهر الشريف ، ومنظمات المجتمع المدني ، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة ، وإلغاء

جهاز الأمن الوطني ، وهيكلة جهاز الإذاعة والتلفزيون ، وتسريح أعداد غير قليلة من ذى التوجهات الليبرالية والعلمانية المتشددة ، وإنشاء عديد من القنوات الفضائية الدينية ، فى مقابل تقويض القنوات ذات التوجه الليبرالى ، ومنع بعضها من البث ، ومقاضاة عديد من المفكرين والصحفيين ومقدمى البرامج والفنانين بتهم إهانة الرئيس أو التحرير على العنف ، أو الدعوة إلى قلب نظام الحكم ، وارتفاع أصوات التكفير للليبراليين والعلمانيين ، و إهانة الشيعة ومحاولات لتقويض إقامة شعائرهم .

إجراء تعديلات فى مناهج التعليم فى كل مراحله ؛ لتناسب والتوجه الإسلامى للدولة ، مع عدم القدرة على تحسين أوضاعه ، واحتكار أبناء تيار الإسلام السياسى للوظائف العليا والهامة فى الدولة ، وزيادة الأممية خاصة بين الإناث ، وانخفاض نسبة الملتحقات منهن بالتعليم .

ارتفاع غير مسبوق فى الأسعار ، وزيادة نسبة البطالة والفقراء ، وعدم مقدرة الدولة على إشباع الاحتياجات الأساسية لأفرادها ، وزيادة تدهور أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى ، وظهور عديد من الأمراض الاجتماعية ، فضلاً عن تغير اتجاه الدولة بالإيجاب إزاء الزيادة السكانية ، وتحول الخطاب الدينى فى المساجد إلى خطاب سياسى يدعو لدعم الحزب المسيطر على الحكم ، وينهى عن الخروج على الحاكم .

وبالنسبة إلى نتائج البحث الراهن ، ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية لهذا لسيناريو من وجهة نظر المشاركين فى البحث ولقد أوضحت معطيات البحث أن توقعات المشاركين عن وضع التنمية فى العقددين القادمين حال تولى

أحد تيارات الإسلام السياسي حكم الدولة جاءت في ثلاثة اتجاهات ، الأول الذي حاز على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين واتفق عليه نحو ٦٥ % من المشاركين وهو الاتجاه الذي يتوقع تدهور وضع التنمية خلال العقدتين القادمين ، . وفي هذا الصدد رأى أحد المشاركين (ابراهيم العيسوى) " أنه لا فرق بين حكم الإخوان وحكم أحد التيارات الدينية الأخرى ؛ لأن برامجهم لا تختلف عن التوجه الإخواني بصفة عامة ، ولكن الخلاف يكون في شيء من التشدد عند تطبيق أحكام الشريعة مثال حزب النور و موقفه من بعض القضايا كالسياحة ، والمرأة ، والحريات ".

وفي السياق نفسه قال آخر (مجدى صبحى) : " لا أظن أنى رأيت حاجة للسلفيين عامة تقول إن عندهم رؤية واضحة لمعالجة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فيما عدا ما يتعلق بالأخلاق والعقيدة الدينية ، ولا أرى ردوداً كبيرة فى توضيح أى رؤية أو خطة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى نعيشها الآن ، وحتى الجماعة الدينية وذراعها السياسى " حزب البناء والتنمية " ليس لها رؤية أو برنامج واضح .

ويشير ما سبق إلى أن نسبة من يرون أن الأوضاع التنموية لم تتحسن في المستقبل في ظل وصول أحد التيارات الدينية الأخرى بخلاف الإخوان إلى الحكم بلغ نحو ٨٥ % من المشاركين بعد إضافة أنصار الاتجاه الأول إلى

أصحاب الاتجاه الثاني ، الذى يرى أن الأوضاع ستبقى كما هى متدهورة والتى بلغت نسبتهم ٢٠٪ من المشاركين .

وعلى الرغم من توقع الغالبية من المشاركين بتردى الأوضاع التنموية فى المستقبل فى إطار سيناريو الدولة التسلطية ، فإن هناك اتجاهًا ثالثاً يفترض تحسن أوضاع التنمية خلال العقدين القادمين إذا حكم أحد التيارات الإسلامية خلال العقدين القادمين باستثناء الإخوان وهذا الاتجاه يمثل أقل نسبة اتفاق تقدر بنحو ١٥٪ من المشاركين .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إنه على الرغم من وجود اتجاه متقائل بخصوص هذا السيناريو ، فإنه لا توجد لدى تيار الإسلام السياسى رؤية واضحة للمستقبل ، أو كواذر علمية مؤهلة لقيادة الدولة ، ولا حتى فهم واضح وصحيح للدين الإسلامي ، وهذا ما أثبتته الشواهد الميدانية قبل وبعد ثورة ٣٠ يونيو ، وما أكدته أحداث عديدة مثل ، مشاركة جانب كبير منهم فى اعتصامات رابعة العدوية ، والتحريض ضد الدولة والتهديد بالعنف وممارسته والمطالبة بالتدخل الخارجى فى شئون الدولة ، وتورط الكثير منهم فى أعمال الحرق والتدمير والتفجير للبلاد والعباد ، وأخرها تفجير الأتوبيس السياحى فى طابا فى فبراير ٢٠١٤ . وبذلك تتوافق نتائج البحث مع ما جاء بالإطار النظري الموجه له ، والذى أكدت إحدى قضاياه على تردى أوضاع التنمية فى مصر فى المستقبل فى حالة سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى على حكم الدولة خلال العقدين القادمين .

ويؤكد ذلك ما أشار إليه "آصف بيات" (١٢٧) في كتابه الحياة سياسة ، بأن الحركة الإسلامية في مصر لم تنجح في أسلمة الدولة المصرية ، كما لم تنجح النزعة ما بعد الإسلامية في إيران في إحداث تحول ديمقراطي في الجمهورية الإسلامية .

ج- سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق (المفاجأة) :

انطلق هذا السيناريو من افتراض مفاده : أنه سيحكم مصر أحد المدنيين الليبراليين أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية ، وأن حكمه سيستمر طوال الأفق الزمني للسيناريو - بعد إجراء تعديلات لبعض مواد الدستور - ، وال فكرة الرئيسة في هذا السيناريو هي افتراض حدوث تغيير جوهري ونقله نوعية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تفضي إلى التحسن التدريجي للأوضاع طوال فترة تقدر بعقد من الزمن ، تتهيأ فيها الدولة لانطلاق ، يليها فترة انطلاق تلائى على المدى البعيد ، يصاحبها فترات من التأرجح ثم الاستقرار ، فالتنمية المستدامة . ومن أهم ملامح هذا السيناريو :

مدنية الدولة ، وتعديدية سياسية حقيقة ، وظهور معارضة قوية تبغي الصالح العام وديمقراطية في اتخاذ القرار ، وصوغ قوانين للحد من السلطة المطلقة للرئيس ، وسيادة دولة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وعودة هيبة الدولة داخلياً وكذلك عودة مكانتها على المستوى الخارجي ، ودعم حرية الفكر

والتعبير والإبداع ، وحرية تكوين أحزاب وارتفاع معدلات المشاركة السياسية ، وحدوث احتجاجات ومظاهرات قوية في بداية مسار السيناريو ، ولكنها تختفى تدريجياً مع مرور الوقت ، بحيث يصبح من النادر حدوثها ، ويقل حدة الصراع السياسي ، ويعود الاستقرار والأمن للدولة وتنتظم الحياة العامة وتنتهى الأضطرابات ، وتتبني الأحزاب السياسية استراتيجية للاندماج مع أفراد الشعب في الشارع ، وبدء تكوين قواعد جماهيرية لها ، وحدوث تصدعات وانشقاقات بين صفوف تيار الإسلام السياسي ، والاختفاء التدريجي له وللتعصب الديني ، واندماج أفراده في المجتمع ، والعودة لأحضانه وتصحيح أغلبهم لأفكاره ، والتخلى عن أيديولوجية الجماعات التي كانوا ينتمون إليها ، وحدوث تحولات جذرية في سياسة مصر الخارجية وحضور سياسي قوى لها في الخارج ، ومن ثم تحسن وتعاون مشترك يطرأ على علاقة مصر بالدول الإفريقية والدول العربية وروسيا والصين ، ومن جهة أخرى علاقات فاترة تتضمن شد وجذب بين أمريكا والدول الأوروبية .

ومن أهم الملامح الاقتصادية لهذا السيناريو ، تدخل الدولة في التنمية ، وسيطرتها على الأوضاع الاقتصادية مع شراكة محدودة للقطاع الخاص ، وضعف نفوذ الشرائح الرأسمالية المصرية والأجنبية ، وسياسة رافضة للشخصية ولبيع أراضي الدولة ومتلكاتها . بدء سداد الديون الخارجية على أقساط لا تتجاوز عشر سنوات ، وانخفاض قيمة الدين الداخلي ، وإنها العجز في الميزانية ، وارتفاع معدلات التصدير ، في مقابل انخفاض في معدلات الواردات خاصة السلع

الاستهلاكية ، والسلع التي لها نظير ينتج في الدولة ، وسن بعض القوانين التي تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعديل بعض القوانين ، مثل قانون الضرائب ، والأجور ، وغيرها ، وتحسن تدريجي في أوضاع الصناعة ، بعد تشديد بعض المصانع في أنشطة متعددة تؤول ملكياتها إلى الدولة ، وإدراج مصر في قائمة ضمن الدول الصناعية الجديدة (جنوب إفريقيا ، المكسيك ، البرازيل ، الهند ، الصين ، إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، تايلاند ، وتركيا) تمهدًا للحاق بدول النمور الآسيوية (تايوان ، سنغافورا ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية) والدخول في قائمة الدول المتقدمة ، أو دول العالم الأول .

زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية في المجتمع بعد تدخلها بشكل قوى و مباشر في عديد من المشروعات التنموية في الدولة ، وإحرازها نجاحات كبيرة فيها ، و تغير سياسة وزارة الداخلية في التعامل مع الجمهور ، واستقرار الأوضاع الأمنية ، وانخفاض معدلات الجرائم .

تحسن تدريجي في الإنتاجية ، وارتفاع معدلات الدخول ، وانخفاض نسبى في معدلات البطالة ، وتحسين في السياحة ، وانتعاش سوقها خاصة بعد انتهاء الصراع السياسي ، وتقنين وضع الجمعيات الأهلية ، وأحكام الرقابة على أنشطتها وغلق عديد منها ، وبروز عديد من القيم والسلوكيات الإيجابية لدى أفراد الشعب تجاه الدولة وممتلكاتها ونحو بعضهم بعضاً .

انخفاض فى معدل النمو السكاني ، وارتفاع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتطوير المناطق العشوائية ، وبداية حقيقة لتعمير الصحراء ، وبناء مجتمعات ومدن جديدة تسهم فى خلخلة الكثافة السكانية فى المدن الكبرى . تطوير الزراعة وإدخال أساليب حديثة، و تغيير ملامح الريف المصرى بعد البدء فى تتميته وتحديثه ، وتشييد بعض المصانع فى بعض القرى .

استحداث سياسات وأفكار جديدة فى مجال التعليم تسهم فى تحسن أوضاعه ، والتوسيع فى البحث العلمى ، وإحداث ترابط بين احتياجات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية ، فضلاً عن الاهتمام بالتنمية البشرية لخريجى المعاهد والجامعات وتأهيلهم لسوق العمل . تحسن فى الأوضاع الصحية ، وتشييد عديد من المستشفيات لاستيعاب المرضى ، وإنهاء طوابير الانتظار فى المستشفيات .

وبالنسبة إلى نتائج البحث الراهن ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية لهذا السينario وآثارها في التنمية في نهاية الأفق الزمني المحدد للسينario من وجهة نظر المشاركين فيه

أوضحت معطيات البحث أن توقعات المشاركين المرتبطة بوضع التنمية في العقدين القادمين إذا سيطر على الحكم أحد المدنيين أو أحد المدینيين ذى الخلية العسكرية جاءت في ثلاثة اتجاهات : الأول الاتجاه الذي يفترض

تحسن الأوضاع في المستقبل النسبة الكبرى من الاتفاق بين المشاركين والتي بلغت ٧٠٪ ، وفي هذا الصدد ذكر أحد المشاركين (مصطفى خلف) "أن في حالة سيطرة التيار الليبرالي على الحكم ، ستحصل الحكومة على دعم خارجي ، وهذا سيحسن من الأوضاع التنموية في الدولة ". وخير دليل على ذلك ما حصلت عليه - ولا تزال - مصر من دعم مادي من بعض الدول العربية بعد ثورة ٣٠ يونيو ، والتي على إثرها خرج الإخوان من الحكم. واتفق ذلك مع نتائج دراسة مريم سلطان لوتاه .

ورأى آخر (مجدى صبحى) أن الأوضاع التنموية في مصر ستتحسن إذا سيطر الليبراليين على حكم مصر حيث قال: وأنا أجد عندهم بوادر برنامج للإصلاح الاقتصادي، مثل حزب الدستور مثلاً ، وأتصور أن مستقبل التنمية في مصر يدعو إلى دور كبير للقطاع الخاص ودور أكبر للدولة في تنظيم الأوضاع الاقتصادية ، وفي ضبط حركة السوق، في تحقيق العدالة الاجتماعية ". كما أشار إلى ذلك مشارك آخر (محمد سعيد فرح) ، حينما قال: " ستتحسن الأوضاع في ظل الليبراليين ، ولكن المعارضة من التيار الإسلامي ستزداد أمام التيار الليبرالي ، وسوف يقولون على الحاكم الليبرالي كافر ، كما قيل على عمرو موسى أنه كافر وبشرب الخمر ، وكما قالوا على بعض النساء الرائدات والفضليات من قبله مثل هدى شعراوى وغيرها كلام سيئ ".

ولقد جاء الاتجاه الثاني يشير إلى بقاء الوضع على ما هو عليه في المستقبل (أى متربّياً) ، واتفق على هذا الاتجاه ٢٠٪ من المشاركين . وفى هذا الصدد قال أحد المشاركين (إبراهيم العيسوى) : " إنه لا يوجد فرق جوهري بين سياسات القوى الليبرالية والإسلامية، الفريقان يتحثان عن اقتصاد سوق حر ، ويهدفان إلى العدالة الاجتماعية ، ولكن بدرجات متفاوتة ، ولكن الأمر مشروط بتغيير سياسات التنمية النيوليبرالية التي كانت تنتهجهما قبل الثورة ." ويتفق ذلك مع قضايا الإطار النظري ، والتى ترى أن الأسلوب الاشتراكى فى التنمية يعد الأسلوب الأمثل ، الذى ينبغى أن تتحققه البلدان النامية إذا أرادت أن تتقدم .^(١٢٨) ويتفق ذلك مع ما أشار إليه فرانك حيث قال : "إن إحداث التنمية فى الدول النامية والقضاء على تخلفها ، يرتبط بحماية هذه الدول لأسواقها من الدول المتقدمة ."^(١٢٩) وذلك لأن علاقات الاستغلال الرأسمالى للدول النامية تعد من أهم العقبات التى تواجه عملية التنمية فى تلك البلدان ، وأن جوهر عملية التنمية يتمثل فى التنمية المعتمدة على الذات .^(١٣٠)

وتفق ذلك مع ما أقره "كارل بولانى" فى كتابه الشهير "التحول العظيم" والذي ذهب فيه إلى أن اقتصاد السوق لو سيطر على الدولة أو المجتمع ، فلابد أن يحدث انهيار اقتصادى ، ورأى السيد يسین أن ما حدث من أزمة عالمية عام ٢٠٠٨ ، أكدت صدق رؤية "بولانى".^(١٣١)

وأكَد ذلك أَيضاً كُل مِن (كاستيلز ، بيت ، ساس) حيث ذهبا إلى أن غياب التنمية في دول العالم الثالث نتيجة طبيعية لسيطرة النظام الرأسمالي والأندماج في العولمة . (١٣٢) وانتفت الرؤية السابقة مع ما أقره " جون فوران " (١٣٣) في دراسته عن مستقبل الثورات ، حيث أوضح أن صوغ بديل اقتصادي للنجلبرالية والرأسمالية ، يكون قادرًا على الصمود أمام الرأسمالية ، بعد أَهم تحد يواجه الثورات في المستقبل .

وفي سياق متصل جاء الاتجاه الآخر الذي يفترض تردِّي الأوضاع التنموية في المستقبل حال سيطرة أحد الليبراليين على الحكم ، واتفق على هذا الاتجاه نحو ١٠٪ من المشاركين .

والباحث يؤيد رؤية الاتجاه الأول الذي يتوقع تحسُّن الأوضاع التنموية حال تولى أحد الليبراليين الحكم؛ وذلك لأن غالبية الشعب - كما أثبتته الأحداث - ضد حكم الإخوان ، وحكم تيار الإسلام السياسي بعامة ، هذا فضلاً عن أن السياق الدولي رضي من رضي ، وأبى من أبى يلعب دوراً رئيساً في دعم الأنظمة الحاكمة ومساعدتها على تخطي أزمتها الاقتصادية ، وهذا ما عكسه مساندة بعض الدول الشقيقة لنا بعد ثورة ٣٠ يونيو ، وكذلك مساندة روسيا وبعض الدول الأجنبية الأخرى للدولة المصرية - سواء دعم مادي أو معنوي - واتفق ذلك مع نتائج دراسة أحمد فهمي.

د- سيناريو الدولة المتقدمة (السيناريو المعياري):

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: أن مصر ستصبح إحدى الدول المتقدمة في العالم ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، وال فكرة الأساسية في هذا السيناريو أنه سيحدث تغييراً جوهرياً ونقلة نوعية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بقدر يسهم في الارتفاع بقطاعات ومؤسسات الدولة كافة ، وإحداث معدلات تنمية غير مسبوقة في تاريخ مصر ، غير أن الوصول إلى هذه المكانة يتطلب انتهاج بعض الخطوات والسياسات والاستراتيجيات .

وبالنسبة إلى أهم ملامح هذا السيناريو :

ديمقراطية في اتخاذ القرار ، وحكومة تكنوقراط وتعديدية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ، وتوافق واستقرار سياسي ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ، واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية ، وجيش قوى - من حيث الحجم والإمكانيات- ومتطور ومدعوم بأحدث الأساليب التكنولوجية العسكرية ، يستطيع حماية مصر والدفاع عنها والوقوف بندية بجوار جيوش الدول المتقدمة (دول العالم الأول) - والتي ستكون مصر إحداها - ويناسب حجم ومكانة مصر الجديدة - وقىئذ- وسط العالم .

علاقات خارجية قوية مع الدول العربية ، وعودة لمكانة مصر بين أشقائها العرب ، وعلاقات جيدة مع روسيا والصين والهند ، وعلاقات متواترة - إلى حد ما - مع باقي الدول الغربية ؛ بسبب موقع مصر الجديد بين دول العالم والمحاولات

المستمية من أمريكا والدول الأوروبية وإسرائيل لِإسقاطها أو تحيتها عن تلك المكانة .

ويفترض هذا السيناريو كذلك وجود رؤية مستقبلية للتنمية خلال العقود الثلاثة القادمة ، ولا وجود لعجز الميزانية وارتفاع في الاحتياطي النقدي ، وتدخل الدولة في التنمية وسيطرتها على زمام الأمور الاقتصادية ، وتكون هي قائد التنمية بمشاركة القطاع الخاص ، وتعامل الدولة بحرص شديد مع العولمة ، وتجري اتفاقيات تعاون دولي مع عديد من الدول العربية وروسيا والصين ، فضلاً عن إجراءات وقائية تتعلق بالتعريفة الجمركية ؛ للحد من آثار العولمة السلبية ، وحماية الصناعة المحلية ، ومكانة متميزة في التجارة العالمية ، وإنشاء قلعة صناعية دون إهمال الدعم الكامل للصناعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها وتشجيعها ، ومشروعات قومية واستراتيجية متعددة ، وتحول اقتصاد الدولة من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد القيمة المضافة .

زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، وأساليب متطرفة للإنتاج الزراعي وإنجاحية مرتفعة من المحاصيل تكفي لإشباع احتياجات السكان والتصدير ، واستراتيجيات حديثة غير نمطية تجارية ، وسياسات صناعية ، وزراعية متكاملة تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في هذه القطاعات ، وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والناتج القومي ، وانتهاج سياسة متكاملة للأجور تحقق العدالة والرضا الوظيفي ، وارتفاع في معدلات التصدير ، يقابله انخفاض في حجم

الاستيراد ، وتنمية مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل ، وربط الأجر بعدد ساعات العمل والإنتاج ، وانخفاض في معدلات البطالة حتى المعدل الآمن والطبيعي (٥٪) ، وحدث تعاون بين الدولة والقطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع المدني المحلية ؛ لتطوير المجتمع والارتقاء به وتراجع في نسبة الفساد ، وعدالة اجتماعية في توزيع الثروات وعوائد التنمية ، وانحسار في الفوارق الطبقية في المجتمع ، وارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة نسبة إنفاق الأسر على الغذاء ، وإشباع لاحتياجات السكان ، وانخفاض في عدد الأسر الفقيرة، وزيادة التحضر وتطور وتنمية الريف وإنشاء مصانع في عديد من القرى .

علاوة على ارتفاع مستوى التعليم العامة والحكومي بوجه خاص ، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل ، وتحول المجتمع نحو إنتاج المعرفة ، وزيادة التحاق السكان بجميع المراحل التعليمية ، وارتفاع مستوى جودة الخدمات التعليمية ومستوى القائمين على العملية التعليمية ، وانتهاء ظاهرة الدروس الخصوصية ، وزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية. ارتفاع في مستوى الخدمات الصحية ، ومستوى جودتها ، ومعدل الإنفاق عليها ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث .

وفيما يتعلق بالوضع السكاني يفترض السيناريو نمو بطيء للسكان أقل من ١٪ سنويًا ، وارتفاع في الخصائص السكانية ، واتجاه نحو تحقيق توازن في توزيع السكان في الدولة بعد غزو الصحراء ، وتشييد عديد من المجتمعات والمدن

الجديدة في ربوع الوطن كافة ، وزيادة في المساحات الخضراء في المدن وفي أماكن الترفيه ، واحتفاء بعض الظواهر السلبية مثل (التسول ، وأطفال الشوارع ، عمالة الأطفال) ، وارتقاء في سلوكيات الأفراد وتغيير قيمى نحو القيم الإيجابية .

استقرار أمنى ، وانخفاض في معدلات الجرائم ، وتوافر خدمات البنية التحتية وتحسين جودتها ، وتحسن في منظومة الطرق ووسائل المواصلات ، يؤدي إلى انخفاض في الحوادث الخاصة بالطرق .

وبخصوص نتائج البحث ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية للسيناريو الراهن من وجهة نظر المشاركين في البحث كشفت النتائج أن المشاركين في البحث قد اقترحوا بعض الإجراءات والسياسات التي يلزم إتباعها ؛ من أجل أن تصبح مصر دولة قوية وفي مصاف الدول المتقدمة بنهاية العقدين القادمين ، وقد جاء مقترح عودة دور الدولة التنموي عن طريق إشراكها المباشر في الإنتاج والاستثمار في الترتيب الأول بنسبة تقدر بنحو ٩٥٪ من المشاركين ، ويتحقق ذلك مع قضايا الإطار النظري التي تذهب إلى أن التحول من التنمية المتوجه إلى الخارج إلى التنمية المتوجهة إلى الداخل ، سوف يقضى على تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن تحول مراكز صنع القرار من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول النامية) ، ويسهم كذلك في عودة دور الدولة في التنمية .^(١٣٤) ، واتفق ذلك مع نتائج دراسة عمرو عدلى ^(١٣٥) التي أوضحت

أن إحداث التنمية الشاملة في مصر لن يكون إلا بعودة دور الدولة في التنمية . واتفق ذلك مع رأى "تشاملرز جونسون Chamlers Johnson" الذي ذهب إلى أن الدولة التنموية لعبت دوراً رئيساً في دفع التنمية والنمو في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، ورأى "أمزدين وويد Amsden and Wade" أن الدولة في كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، لعبت دوراً تدخلياً قوياً لتشجيع التصنيع والتنمية .^(١٣٦) واتفق ذلك أيضاً مع نتائج دراسة أحمد السيد النجار ^(١٣٧) عام ٢٠١١ ، والتي أوضحت أن عودة دور الدولة في التنمية ، من أهم العوامل التي ستسهم في تحقيق نظام اقتصادي قوي لمصر . وجاء في الترتيب الثاني نسبة ٩٠٪ من المشاركين كل من وضع حزمة من القوانين لإصلاح أوضاع التعليم ، والصحة ، والعدالة ، والانتخابات ، والعشوائيات ، والأسعار ، والعمل على تحسين بيئة الاستثمار ، وزيادة الاستثمارات في مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي . ثم جاء تطبيق معايير الجودة في كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل في الترتيب الثالث بنسبة ٨٥٪ ، في حين جاء سن بعض القوانين التي تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات السلمية في الترتيب الأخير بنسبة تقدر بنحو ١٠٪ من المشاركين . وعليه جاء ترتيب مقترحات المشاركين من الخبراء والعلماء للإجراءات والسياسات التي يلزم على الدولة انتهاجها للبلوغ المستقبلي المفضل الذي نرزو إليه جميعاً وفقاً لدرجة الاتفاق كال التالي :

١- عودة دور الدولة في التنمية من خلال اشتراكها في الإنتاج والاستثمار .

- ٢ وضع حزمة من القوانين؛ لإصلاح أوضاع التعليم ، والصحة ، والعدالة ، والانتخابات وارتفاع الأسعار ، والعشوائيات ، والضرائب.
- ٣ تحسين بيئة الاستثمار ، وزيادة الاستثمارات في مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .
- ٤ تطبيق معايير الجودة في كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل .
- ٥ الارتقاء بالبحث العلمي في المجالات كافة ، عن طريق زيادة ميزانيته وتشجيع الأبحاث العلمية بعامة ، وفي مجال التكنولوجيا المتقدمة بوجه خاص .
- ٦ تبني مشروعات قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة وزيادة النمو .
- ٧ الاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال ، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة .
- ٨ وضع استراتيجية تنموية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية الشاملة في مصر .
- ٩ تحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق التوزيع العادل لعوائد التنمية .
- ١٠ الاهتمام بتعهيم الصحراء والتوسيع في بناء المدن والمجتمعات الجديدة .
- ١١ إعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمان .
- ١٢ إنماء الوعى الاجتماعى والسياسى ودعم المشاركة السياسية .
- ١٣ إجراء مصالحة وطنية لوضع نهاية للصراع السياسى على السلطة ، ولتحقيق الاستقرار السياسى .

- ١٤- طرح بعض السياسات التي ترشد من الإنفاق وتحد من الاستهلاك .
- ١٥- تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة .
- ١٦- الاهتمام بالخدمات الأساسية ورفع مستوى جودتها .
- ١٧- إنشاء عديد من المصانع في المحافظات كافة .
- ١٨- تنمية المشروعات الصغيرة .
- ١٩- تطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الدولة .
- ٢٠- الاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً وزيادة الاستثمارات الزراعية .
- ٢١- تمكين المرأة في المجتمع .
- ٢٢- إتاحة المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية وتنفيذها .
- ٢٣- تشجيع السياحة الداخلية والخارجية .
- ٢٤- تطبيق قانون الحد الأدنى والأعلى للأجور .
- ٢٥- تحقيق استقلال التنمية والاعتماد على الذات .
- ٢٦- تطبيق نظام إعانة البطالة .
- ٢٧- سن بعض القوانين التي تحد من كثرة الاحتياجات والمظاهرات غير السلمية .

ويتبين لنا في ضوء ما سبق أن العودة إلى دور الدولة في التنمية جاء في الترتيب الأول؛ مما يشير إلى أن غالبية المشاركين من المفكرين والعلماء يتفقون على أن التردد الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب الدولة في العقددين

الماضيين ، كان بسبب تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ، وسيطرة سياسة السوق الحر ، وعليه فإن مجئه اقتراح المشاركين بوضع حزمة من القوانين لإصلاح كثير من القطاعات في الدولة يشير إلى أن ثمة تغيرات قد حدثت للواقع الاجتماعي ومتغيرات جديدة ، أضيفت له لم يرافقها قوانين تستوعب هذا التغيير ، وتتوافق معه بما فيه المقترن الخاص بسن قوانين للحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية في الترتيب الأخير ، ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من ازدياد حجم ومعدلات تلك الاحتجاجات ، فإن غالبية المشاركين يعتقدون أن حرية التعبير التي منحت للمصريين بعد ثورة ٢٥ يناير تعد من أهم استحقاقات الثورة والتي يلزم الاحتفاظ بها.

وتتجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من أن الاقتراحات السالفة الذكر التي قدمها الخبراء والعلماء قد تضمنت معالجة أبعاد التنمية ، فإنه يوجد بعض المقترنات الإضافية التي لم يذكرها المشاركون ، والتي اجتهد الباحث في صوغها ويعتقد أنها إذا أضيفت إلى المقترنات المقدمة من الخبراء والعلماء ستتسهم في تطوير وتحويل الاقتصاد المصري من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد القيمة المضافة ؛ الأمر الذي سيفضي إلى تحقيق التنمية الشاملة ورثق أي اختلال تنموي ، وأى فجوة تقوض مسيرة التنمية التي نرنا إليها جميعاً ؛ لبلوغ مصر المكانة التي تليق بها وتصبح في صدارة الدول المتقدمة وهذه المقترنات هي :

- ٢١- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والنامية المجاورة ، وفتح أسواق تجارية فيها ؛ لتصريف المنتجات المصرية وتشييط الصادرات .
- ٢٢- إعادة القطاع العام بشكل تدريجي ، وتعظيم دوره في التنمية .
- ٢٣- تشبييد عديد من المصانع في المناطق الريفية في المحافظات كافة .
- ٢٤- رفع أسعار التعريفة الجمركية؛ لحماية الصناعات المحلية .
- ٢٥- ربط الأجر بالإنتاج وساعات العمل لتحفيز العاملين على زيادة الإنتاج .
- ٢٦- تطوير هيئة التصنيع والإنتاج الحربي وتكييفها بتصنيع كل ما يلزم للمصانع ، وتزويد المصانع بماكينات مصنعة محلياً ؛ لتوفير العملات والترشيد من الاستيراد والاستغناء التدريجي عن الصادرات المرتبطة بقطع غيار المصانع .
- ٢٧- العمل على القضاء على اقتصاد "بير السلم" بمساعدة تلك الفئات للخروج إلى النور والعمل في إطار الاقتصاد الرسمي والاستفادة منهم في دعم الاقتصاد القومي .
- ٢٨- فتح ملف صفقات الخخصصة المشبوه ، وإعادة تقييم أسعار البيع سواء للأراضي الزراعية أو العقارية أو المصانع أو المؤسسات التي تم بيعها ، وبخير المستثمر بين دفع الفرق أو رد هذه الممتلكات إلى الدولة بالسعر الحقيقي لها بعد خصم حق الانتفاع بها طوال السنوات التي استغل فيها هذه المؤسسات أو الأراضي .

- ٢٩- ضرورة تحويل الصناديق الخاصة في كل قطاعات الدولة إلى موازنة الدولة ، وتصفيتها لوأد الباب الخافى للفساد في الدولة .
- ٣٠- رفع دعم الطاقة الكهربائية والمواد البترولية من الشركات والهيئات الأجنبية ، وبقائه في مؤسسات وهيئات الدولة بأسعارها العادلة ؛ حفاظاً على مستوى الأسعار .
- ٣١- إنشاء شركات تصدير واستيراد حكومية ؛ لاستيراد وتصدير كل ما تحتاجه الدولة بدلاً من الاعتماد على الشركات الخاصة في ذلك الشأن .
- ٣٢- إصدار قانون ينص على توحيد نسبة الربح على كل السلع الاستهلاكية؛ بما يسهم في توحيد أسعار السلع الاستهلاكية ، والقضاء على ارتفاع الأسعار المبالغ فيه .
- ٣٣- إنشاء بعض شركات القطاع العام التي تتولى مهام استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية .
- ٣٤- إنشاء مجتمعات ريفية متكاملة المرافق والخدمات في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة ، تكون قريبة من الطرق والمواصلات الرئيسية ؛ لتوطين المهاجرين الجدد ، ولاستيعاب الزيادة السكانية من محافظات الجمهورية المكتظة بالسكان ، أسوة بمشروع شباب الخريجين في الثمانينيات والتسعينيات ، ومشروع شمال وجنوب التحرير في الخمسينيات .
- ٣٥- إنشاء عديد من المزارع الحكومية ؛ لإنتاج الثروة الحيوانية وتربيتها في مناطق الاستصلاح الجديدة ؛ لسد احتياجات الدولة من اللحوم ومنتجاتها

الألبان والسيطرة على الأسعار في الأسواق فيما يخص تلك السلع ، وكذلك سرعة تتمية مناطق الاستصلاح الجديدة .

٣٦- تطوير ودعم الاستثمارات في مجال الثروة السمكية في مصر ، بما يحقق الاستفادة القصوى بأنهار وسواحل مصر المتعددة .

٣٧- إنشاء وزارة خاصة بنهر النيل ، يرتكز عملها الرئيس على حماية النهر والحفاظ عليه من التلوث والحفاظ على المياه من الإهدار ، والعمل على زيادة موارده المائية وذلك سيخفف عبئاً كبيراً على الدولة لعلاج عديد من الأمراض التي انتشرت بسبب تلوث مياه نهر النيل ، والذي سببه توصيل صرف المصانع وكذلك الصرف الصحي به .

٣٨- إنشاء صندوق قومي للتشغيل تشرف عليه الدولة ، يتولى إنشاء مشروعات صناعية وزراعية وتجارية ، تسهم في توفير فرص العمل للشباب .

٣٩- إشراك المواطنين في إعداد السياسات العامة وصناعة القرارات ، من خلال الاتصال والتنسيق بين مؤسسات الدولة .

٤٠- إزكاء الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية في استشراف المستقبل وصوغه .

وتأسيساً على التحليل السابق ، فإنه إذا كان الباحث قد طرح أربعة سيناريوهات يتوقع أن يسير المجتمع المصري في أحدها خلال العقدين القادمين (الأفق الزمني للبحث) ، فإن السيناريوهات الثلاثة الأولى (سيناريو الدولة الفاشلة، وسيناريو

الدولة المستبدة، وسيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق) جاءت لتمثل السيناريوهات الاستطلاعية ، والتى نستطيع التعبير عنها فى سؤال واحد مفاده : ماذا سيحدث لو ؟ وجاء السيناريو الرابع (سيناريو الدولة المتقدمة " السيناريو المعياري") يتضمن فكرة عامة يمكن إيجازها فى عبارة واحدة مفادها : إذا أردت أن تصل إلى المستقبل المرغوب ، فعليك أن تقوم بإنجاز بعض الإجراءات والسياسات ؛ لتمكنك من ذلك . وبفرض السياق طرح سؤال مفاده : هل نستطيع أن نشكل المستقبل المفضل أو المرغوب فيه؟

رأى علماء المستقبل أن صورة الإنسان عن المستقبل تسهم فى صنع المستقبل . وفي هذا الصدد قال " دنيس جابور Denis Gabor " إن أفضل وسيلة للتبؤ بالمستقبل هي أن نخترعه" . فالمستقبل هو المساحة من التجربة الإنسانية التي يمكن للإنسان أن يشكلها كما يشاء ؛ ذلك لأن الماضي انتهى ولا نستطيع تغييره، كما أن الحاضر سيختفى بمجرد رصده ، بينما المستقبل هو وحده الذى نستطيع السيطرة عليه والخطيط له . فللهإنسان قدرة على اختراع المستقبل ، ولو في حدود معينة . وما من شك أن هذه القدرة هي التي جعلت المجتمع الإنساني يصل إلى الصورة التي عليها الآن .^(١٣٨)

وبناءً على ما سبق ثمة تساؤل هام فى هذا السياق يطرح نفسه ، وهو يا ترى أى من هذه السيناريوهات المطروحة فى البحث الراهن الأقرب للحدوث ؟

نستطيع مما سبق أن نتبين أن السيناريو المرجعى (سيناريو الدولة الفاشلة) يصعب حدوثه خاصة بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو التى أطاحت بحكم الإخوان المسلمين ، وإن الباحث رغب فى عرض هذا السيناريو رغم تغير الحال ؛ وذلك لرصد الأوضاع الاجتماعية للمجتمع المصرى فى ظل حكم الإخوان ، آملاً فى التعرف إلى العوامل التى فجرت الثورة. ومن ثم يرى الباحث أن مصر خلال العقدين القادمين يحتمل أن تمر بسيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق لفترة ، تمهيداً لتغيير المسار إلى سيناريو الدولة المتقدمة . ولأن طبيعة أى سيناريو مقتراح ربما لا تصل إلى نهاية المدى الزمنى للاستشراف ، حيث قد تقضى ظروف معينة إلى تداعيات (نتائج) أو تناقضات تقوض استمرار السيناريو فى المسار المحدد له وينتقل الوضع إلى تفريعة جديدة أو سيناريو آخر .^(١٣٩) لذا يتوقع ألا يستمر سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق حتى نهاية أفقه الزمنى والمقدر بعقدين من الزمن ، حيث يتوقع أن يستمر هذا السيناريو حتى نهاية العقد الأول ، وربما نصف العقد الثانى ، ويبداً بعدها مسار مستقبل التنمية فى مصر دخول السيناريو الخاص بالدولة المتقدمة ، شرط أن يلتزم متخذو القرار بتنفيذ السياسات والإجراءات التى ذكرها المشاركون فى البحث ، وكذلك المقترنات الإضافية التى طرحتها الباحث .

خاتمة الدراسة واستخلاصاتها

انطلق البحث الراهن من تساؤل رئيس مفاده : ما السيناريوهات المتوقعة للتنمية في مصر خلال العقدين القادمين ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلان فرعيان على النحو التالي :

١- ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة المتوقعة لمستقبل التنمية في مصر خلال العقدين القادمين ؟

٢- كيف تصبح مصر في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣

وقد توصلت نتائج البحث إلى الإجابة عن هذين التساؤلين كما يلى :

بالنسبة إلى **السؤال الأول** المرتبط بالسيناريوهات المحتملة والممكنة لمستقبل التنمية في مصر خلال العقدين القادمين ، توصلت نتائج البحث إلى وجود ثلاثة سيناريوهات يتوقع أن ينتهي المجتمع المصري أحدها في المستقبل ، وقد جاءت توقعات أفراد العينة لوضع التنمية في ضوء تلك السيناريوهات كما يلى :

السيناريو الأول : وهو السينario المرجعى (سيناريو الدولة الفاشلة) الذى انطلق من تصور مفاده: استمرار الوضع السابق على ثورة ٣٠ يونيو (حكم الإخوان) كما هو فى المستقبل. وعليه أسفرت نتائج البحث عن أن توقعات المشاركين ، فيما يتعلق بهذا السيناريو جاءت فى ثلاثة اتجاهات : حاز الأول على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين ، ورأى أن الأوضاع فى المستقبل

ستزداد تدهوراً في ظل هذا السيناريو . و جاء في المرتبة الثانية الاتجاه الذي رأى أن الأوضاع ستستمر على ما هي عليه من تدهور دون تغييرات ، بينما احتل المرتبة الثالثة الاتجاه الذي رأى أن الأوضاع في المستقبل ستتحسن في إطار هذا السيناريو ، ولكنه ربط تحسن الأوضاع بشروط أهمها ، إنهاء الصراع السياسي ، وإجراء حوار مجتمعي يفضي إلى التوافق الاجتماعي .

السيناريو الثاني : وهو سيناريو الدولة التسلطية ، والذى انطلق من تصور مفاده: سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى - باستثناء الإخوان المسلمين - على حكم الدولة وتفاصيلها كافة . ولقد توصلت نتائج البحث إلى أن توقعات المشاركين فيما يتعلق بهذا السيناريو جاءت كذلك فى ثلاثة اتجاهات : الأول الاتجاه الذى يتوقع تدهور وتردى الأوضاع عن ما هى عليه ، ونال أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين ، وجاء فى المرتبة الثانية الاتجاه الذى يفترض بقاء الوضع على ما هو عليه دون حدوث تغييرات ، بينما جاء فى المرتبة الثالثة الاتجاه الذى يتوقع تحسن الأوضاع فى المستقبل ، ولكنه اشترط لحدوث هذا التحسن الاستفادة من موارد الدولة المتاحة ، والاستفادة من التجارب التنموية للدول المتقدمة والقضاء على الفساد فى الجهاز الإدارى للدولة ، وتطبيق الشريعة الإسلامية بصدق وبشكل صحيح .

أما السيناريو الثالث : وهو سيناريو الدولة المهيأة للانطلاق (سيناريو المفاجأة)، والذي انطلق من تصور مفاده : سيطرة التيار التبرالي على الحكم بنولى، أحد

الأفراد المدنيين أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية للحكم . وأوضحت نتائج البحث أن توقعات المشاركين فيما يتعلق بمستقبل التنمية فى مصر فى إطار هذا السيناريو ، جاءت فى ثلاثة اتجاهات ، الأول الاتجاه الذى يفترض تحسن الأوضاع التنموية فى المستقبل ، وبدء النهضة المصرية ، وهذا الاتجاه اتفق عليه غالبية المشاركين ، وجاء فى المرتبة التالية الاتجاه الثانى الذى يفترض بقاء الوضع على ما هو عليه دون تغيير ، وجاء الاتجاه الثالث الذى يتوقع تردى الأوضاع عن ما هى عليه فى الوقت الراهن فى الترتيب الثالث من حيث نسبة الاتفاق ، حيث حاز على أقل نسبة بين المشاركين .

وبالنسبة إلى إجابة السؤال الثانى الخاص بالسيناريو الرابع (المعيارى ، سيناريو الدولة المتقدمة) والذى يفترض أن الأوضاع التنموية فى المستقبل ستصبح أفضل ، بشرط انتهاج الدولة ومتخذى القرار مجموعة من السياسات والإجراءات التى تسهم فى الوصول إلى المستقبل المفضل ، والذى مفاده: أن تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة ببلوغ عام ٢٠٣٣ ، وهو الأفق المقترن للبحث .

ومن ثم جاءت مقترنات المشاركين بالنسبة إلى الإجراءات والسياسات التى يجب على الدولة إتباعها ترتكز على الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية) ، وبالنسبة إلى المقترنات التى ترتبط بالبعد الاقتصادي جاء أهمها : عودة دور الدولة فى التنمية ، من خلال اشتراكها فى الإنتاج والاستثمار ، وتحسين بيئة الاستثمار ، وزيادة الاستثمارات فى

مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتبني مشاريع قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة ، وزيادة النمو ، ووضع استراتيجية تنموية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية الشاملة في مصر ، وطرح بعض السياسات التي تعمل على ترشيد الإنفاق وتحفيز الاستهلاك ، وإنشاء عديد من المصانع في المحافظات كافة ، وتنمية المشروعات الصغيرة ، والاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً ، وزيادة الاستثمارات الزراعية ، وتحقيق استقلال التنمية والاعتماد على الذات ، فضلاً عن تطبيق نظام إعانة البطالة ، وتطبيق قانون الحد الأعلى والأدنى للأجور .

وعن مقتراحات المشاركين في البحث الميداني فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والثقافي للتنمية كانت على النحو التالي : وضع حزمة من القوانين لإنصاف أوضاع التعليم والصحة والعدالة والانتخابات ، وارتفاع الأسعار ، والعنوانيات والضرائب ، وتطبيق معايير الجودة في كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل ، والارتقاء بالبحث العلمي في المجالات كافة ، عن طريق زيادة ميزانيته ، وتشجيع الأبحاث العلمية بعامة ، والأبحاث في مجال التكنولوجيا المتقدمة بوجه خاص ، والاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال ، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق التوزيع العادل لعوائد التنمية ، والاهتمام بتعمير الصحراء ، والتوسيع في بناء المدن والمجتمعات الجديدة ، وإعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمن ، وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة ، ولذوى الاحتياجات الخاصة ،

والاهتمام بالخدمات الأساسية ، ورفع مستوى جودتها ، وتطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الدولة ، والعمل على تمكين المرأة ، وإتاحة المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية وتنفيذها ، وسن بعض القوانين التي تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية .

وبخصوص المقترنات التي ترتبط بالبعد السياسي فأغلبها ارتبط بإنماء الوعي الاجتماعي والسياسي ، ودعم المشاركة السياسية ، علاوة على إجراء مصالحة وطنية لوضع نهاية للصراع السياسي على السلطة ، ولتحقيق الاستقرار السياسي في الدولة .

وعليه يتضح مما سبق أن نتائج البحث قد أجبت عن تساؤلاته فيما يتعلق بالسيناريوهات المتوقعة للسياق الاجتماعي في مصر خلال العقددين القادمين . فقد توقع الباحث وجود أربعة سيناريوهات من المحتمل أن يسير السياق الاجتماعي في أحدها في المستقبل وهم ، سيناريو الدولة الفاشلة ، وسيناريو الدولة التسلطية ، وسيناريو الدولة المهيأة للانطلاق (المفاجأة) ، وسيناريو الدولة المتقدمة .

وفي السياق ذاته تبين أنه من المتوقع أن تسير مصر خلال السنوات العشر القادمة في سيناريو الدولة المهيأة للانطلاق ، وفي العقد الثاني يتوقع أن تصل مصر عند نهايته إلى مصاف الدول المتقدمة (محققة السيناريو الرابع المعياري) بشرط أن ينفذ متخذو القرار والقائمون على الحكم ، السياسات

والإجراءات المقترحة ، التي قدمها المشاركون - والتي كانت نتيجة لقرائح أذهان صفوة من علماء مصر في تخصصات متباعدة - وكذلك المقترنات الإضافية التي طرحتها الباحث ، والتي رأى أنها تكميلية لمقترحات المشاركين ؛ لكن تستطيع الدولة أن تصل إلى السيناريو الذي نطوق إليه جمياً.

المراجع والهوامش

- ١- جاك الول : خدعة التكنولوجيا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠.
- Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la Prospective des secteurs , Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie ,cahier de recherché n 187,2003, P
- ٣- جيمس كانتون : المستقبل الأقصى ، أهم الاتجاهات التي ستعيد تشكيل العالم في العشرين عاماً القادمة ، ترجمة لبنى عليه عبد العليم الريدى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .
- ٤- أمينة الجميل : ماهية الدراسات المستقبلية ، سلسلة أوراق ، الورقة رقم (٥) ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٨ .
- ٥- توم لومباردو، قيمة الوعي بالمستقبل ، في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية ، سينيثيراج واغنر (محرر) ، ترجمة صباح صديق الدملوجى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، و المنظمة العربية للترجمة بيروت ٢٠٠٩ ، ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .

6- E. B. Masini

, New challenges for futures studies , futures
33,2007 , pp 637- 647 . Elsevier science Ltd , www .
elsevier . com / locate / futures .

- ١٢ إبراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربي ، مشروع
المستقبلات البديلة ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط
، ١٩٨٩ ، ص ١٧٥ .

- ١٣ قاسم محمد النعيمي : المستقبل والاقتصاد فى الدراسات المستقبلية
، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ٢٠١٠ ، ص ٧ في
<http://www.Alhadhariya.net/dataarch/dr-mostaqbelai>

- ١٤ سليمان إبراهيم العسكري : "امتلاك المستقبل وإرادة التغيير" تقديم
كتاب أحمد أبو زيد، مستقبليات، رقم ٢٨، إبريل ٢٠١٠ ، ص ٤ .

- ١٥ محمود عبد الفضيل : "الجهود العربية في مجال استشراف
المستقبل ، نظرة تقويمية " ، الكويت ، عالم الفكر ، المجلد الثامن عشر
العدد الرابع ١٩٨٨ ، ص ٥٣ .

- ١٦ إدجار جول : الدراسات المستقبلية في مصر الإطار ، الأمثلة الرؤى ،
ترجمة محمد العربي ، سلسلة أوراق ، العدد رقم ٨ ، وحدة الدراسات
المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٣ ، ص ٣٠

- ١٧ - انظر كلاً من :

- أحمد فاروق غنيم : إصلاح مؤسسى لتفعيل السوق الحر ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، عدد يناير ٢٠١٢ ، ص ١٢ .
- أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

- ١٨ - على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ، الديمقراطية ، العدد ٥٠ ، القاهرة ، إبريل ٢٠١٣ ، ص ٢٧ .

- ١٩ - للمزيد انظر :

- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، الثروة الحقيقية للامم ومسارات إلى التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠ ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، نهضة الجنوب ، تقدم بشري في عالم متعدد ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

- ٢٠ - مركز دعم واتخاذ القرار : ثورة ٢٥ يناير في عام ، تقارير معلوماتية - ، العدد ٦١ يناير ٢٠١٢ ، ص ص ٩ - ١٥ .

- ٢١ - أحمد السيد النجار : نحو برنامج اقتصادي لمصر الثورة (تجاوز تركيبة الفشل وبناء اقتصاد كفاء وعادل) ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٦ - ٢٨ .

٢٢ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تقارير معلوماتية ، العدد ٦٦ سبتمبر ٢٠١٢ ، ص ص ٤ - ٩ .

٢٣ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي : المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣

٢٤ - مى مجىب : حراك سياسى متتابع : البحث عن طريق ، فى على الدين هلال وآخرون ، عودة الدولة تطور النظام السياسى فى مصر بعد ٣٠ يونيو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

٢٥ - منى بدران وآخرون : لمحـة عن الاقتصاد المصرى في ٢٠١٣ ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٣ ، ص ص ٦ - ٧ .

٢٦ - محمد إبراهيم منصور (محرر) : الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ ، دراسة استشرافية ، القاهرة، مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠١١ .

٢٧ - حنة أريندت : رأى في الثورات ، تعريب خيرى حماد ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

- ٢٨- هيثم مزاحم : لماذا تحدث الثورات ؟ في محمود حيدر (محرر) ، ثورات قلقة ، مقاريات سوسيوستراتيجية للحراك العربي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٤ .
- ٢٩- جيفري أم . بيج : إيجاد المذهب الثوري في الثورة ، مفاهيم العلم الاجتماعي ومستقبل الثورة ، في جون فوران (محرر) ، مستقبل الثورات ، إعادة التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت، دار الفارابي ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٥ .
- ٣٠- سلمان بو نعمن : فلسفة الثورات العربية ، مقاربة تفسيرية لنموذج انتقاضي جديد ، مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .
- ٣١- مايكل روسكن وروبرت كورد : مقدمة في العلوم السياسية ، ترجمة عزة أحمد عفيفي ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، إبريل ٢٠١١ ، المجلد ٤٦ ، ص ١٠ .
- ٣٢- سلمان بو نعمن ، مرجع سابق، ص ١٨ .
- ٣٣- ويكيبيديا الموسوعة الحرة/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/> .
- ٣٤- عزمى بشارة : في الثورة والقابلية للثورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الدوحة ، أغسطس ٢٠١١ ، ص ٢٢ .
- ٣٥- أحمد مجدى حجازى : الثورة المصرية عالمة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، العدد ١٤٢ ، أبريل ٢٠١١ ، القاهرة ، ص ٣٧ .

- ٣٦ - جو ستافو إستيفا : التنمية في قاموس التنمية دليل المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير فولفاج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٢، ٢٧.
- ٣٧ - إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٦ .
- ٣٨ - كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص ١٧.
- ٣٩ - آمارتيا سن : التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥.
- ٤٠ - الأمم المتحدة: الأبعاد الاجتماعية لمشروعات تطوير المرأة الريفية ، بغداد ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ٢٠٠٠ ، ص ص ٨٥، ٨٦.
- ٤١ - محمد الجوهرى: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الجزء الأول،دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٤٢ - نصر محمد عارف : التنمية من منظور التجدد ، التحيز - العولمة- ما بعد الحداثة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤.
- ٤٣ - إبراهيم العيسوى : التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨ .

- ٤٤- إبراهيم العيسوى : " التنمية البشرية فى مصر، ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤ " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والمجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥ ، ص ١٠ .
- ٤٥- إدوارد كورنيش : المستقبلية ، مقدمة لفن وعلم فهم وبناء الغد ، ترجمة محمود فلاحة ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤ ، ص ١٩١.
- ٤٦- الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ .
- ٤٧- أحمد أبو زيد : المعرفة وصناعة المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .
- ٤٨- إدوارد كورنيش : مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

44- Pentti Malaska : A futures research outline of a post – modern , op , cit , p 228 .

45- Hugues de Jouvenel : la demarche prospective un bref guide futuribles n 247 , Novembre 1999 , mise à Jour 2002 , p 10 . www.futuribles.com .

46- Barbara Adam : The future told tamed and traded ,<http://www.ac.uk/socsci/whoswho/>

adam / .

47- Peter Gololing : " for The coming features Information
and communication Technologies and
The Sociology of The future , The Journal of The
British sociological Association ,
solihull vol 34,Iss,feb2000,p165.

٤٨ - زهير الأسدى : نحو دراسات مستقبلية إسلامية
www. Alсадرائين . com / fker / 16 . htm .

49- Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la
Prospective des secteurs , Center de Recherch
pour L'Etude et l'observation des conditions de
vie ,cahier de recherché n 187,2003, P6 .

٥٠ - أدوارد كورنيش : ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

٥١ - إبراهيم العيسوى : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة
، منتدى العالم الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

- ٥٢ مريم سلطان لوتاه: التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، قراءة للمشهد السياسي العربي والسيناريوهات المستقبلية ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ١١٦ ، الإمارات العربية ، ٢٠١٢ ، ص ص ١١٢ - ١٤٢ .
- ٥٣ أحمد زايد : تحديات التحول الديمقراطي فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بحث مقدم في أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، القاهرة ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، آداب القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٢٨ - ١٩ .
- ٥٤ أسامة إسماعيل عبد الباري : رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ، بحث مقدم في الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، كلية آداب القاهرة ٢٠١٢ ، ص ص ١٨٥ - ٢٣٢ .
- ٥٥ على الدين هلال وآخرون : الصراع من أجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة ، القاهرة ، الدار المصرية - اللبنانية ، يناير ٢٠١٣ .
- ٥٦ علاء الشامي : المعارضة الالكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في العالم العربي ، الثورة المصرية نموذجاً ، في أية نصار وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، آذار / مارس ٢٠١٢ ، ص ص ٣١٣ - ٣٦٤ .

- ٥٧ - السيد يسین : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١٢ .
- ٥٨ - فريدة فرحي : التحول الديمقراطي ، طرق جديدة لفهم الثورة ، فى جون فوران (محرر) ، مستقبل الثورات ، إعادة تفكير بالتغيير الجذري فى عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٨ .
- ٥٩ - عبد الفتاح ماضى : تحديات بناء النظام الديمقراطي فى مصر ، فى الثورة والدولة الديمقراطية ، تحرير محمد العربى ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .
- ٦٠ - بو حنيه قوى : ثقافة الديمقراطية كمعبّر للعدالة الانتقالية ، مجلة الديمقراطي ، العدد ٤٣ ، يوليو ٢٠١١ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .
- ٦١ - سلمان بو نعمان : أسئلة دول الربيع العربى : نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت . ٢٠١٢ .
- ٦٢ - فلورانس جوب ، وألكسندر لايان (محرر) : تقرير الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية ، السيناريوهات الثلاثة لمستقبل العالم العربي ٢٠٢٥ ، تقرير رقم ٢٢ ، فبراير ٢٠١٥ ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٨ ، ٢٠١٥ .

- ٦٣ - لويد س . جاردنر: مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك ، ترجمة فاطمة نصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥٦.
- ٦٤ - شادية فتحى : الدولة الدينية في مصر : السيناريوهات المستبعدة والتطورات الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل المنطقة العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد رقم ١٨٥ ، يوليو ٢٠١١ .
- ٦٥ - حسن سلامة : ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر ، ملحق السياسة الدولية ، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، النموذج المصري ، مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، العدد رقم ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢ ، ص ص ٧-١٠ .
- ٦٦ - منار عز الدين : نظرة في المستقبل السياسي المصري:
الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٤١ / ٢ / ١٧ ، ٢٠١٢ /
<http://Ahewar.org/news/default.asp> .
- http: www.
- ٦٧ - أحمد فهمي : مصر ٢٠١٣ ، مركز البيان للبحوث والدراسات ، (غير مبينة مكان النشر) ، ٢٠١٢ .

- ٦٨ - على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، آليات التخلف وتحديات التنمية ، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ٧٠، ٧١.
- ٦٩ - المرجع السابق ، ص ٧١.
- ٧٠ - سعيد ناصف : الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التحضر ، في سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التحضر في العالم الثالث، (غير مبنية الناشر) ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٨٧، ٨٨.
- ٧١ - للمزيد انظر كل من :
- سعيد ناصف ، المرجع السابق، ص ص ٨٩ - ٩١ .
 - أندروبيستر : مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادى والى والسيد عبد الحليم الزيات ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٥ ، ص ص ١٢٠ - ١٢١.
- ٧٢ - هناء محمد الجوهرى : علم الاجتماع الحضري ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٦.
- ٧٣ - سعيد ناصف ، مرجع سابق ، ص ٩٦.
- ٧٤ - كمال التابعى : تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥٤ - ١٥٥.

- ٧٥ بى .س. سميث: كيف نفهم سياسات العالم الثالث ،
نظريات التغيير السياسي والتنمية، ترجمة خليل كفت ، المركز
القومى للترجمة، العدد (١٨٧١) ، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٧٩.
- ٧٦ على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، مرجع
سابق، ص ص ٨٢ -٨٤ .
- ٧٧ السيد الحسينى : التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ،
دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- ٧٨ رابح لونيس : نظريات تفسير تخلف العالم الإسلامي، مجلة
إضافات ، العدد الرابع عشر ، ربيع ٢٠١١ ، ص ١٠٦ .
- ٧٩ على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، مرجع
سابق ، ص ٨٣ .
- ٨٠ السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، مرجع سابق ، ص
١٠٤ .
- ٨١ تيمونز روبيرتز وأيمى هايت : من الحداثة إلى العولمة ،
رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، الجزء
الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد
٣٠٩ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤
ص ص ٥٠ ، ٢٥١ .
- ٨٢ المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

- ٨٣ - ج . نيمونز روبيرس وأيمن هايت ، من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، الجزء الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، عالم المعرفة ، العدد ٣٠٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨ .
- ٨٤ - سعيد ناصف ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠١ .
- ٨٥ - تونى بارنت: علم الاجتماع والتنمية ، ترجمة سهير عبد العزيز محمد يوسف، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٤٤ ، ٤٥ .
- ٨٦ - سمير أمين : الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ، ترجمة فهمية شرف الدين ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٩ .
- ٨٧ - سمير أمين : طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي ، المستقبل العربي، العدد ٤٣٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٤ ، ص ١٠ .
- ٨٨ - راجح لونيس : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .
- ٨٩ - هناء محمد الجوهري : علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ - ٦٨ .

- ٩٠ - على عبد القادر على : التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي ، جسر التنمية، مج ٧ ، عدد ٧٦٤ ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ - ١٠ .
- ٩١ - آما رتيا صن : التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، العدد رقم ٣٠٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مايو ٢٠٠٤ ، ص ٢٩٣ - ٣٤٥ .
- ٩٢ - سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التحضر في العالم الثالث ، غير مبينة الناشر ، ٢٠٠٥ ، ص ١١١ .
- ٩٣ - أنتوني غدنز : " بمساعدة كارين بيردسال " : علم الاجتماع ، مع مدخلات عربية ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣١ .
- ٩٤ - د . ورويك موراي : جغرافيات العولمة ، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ترجمة سعيد منتق ، عالم المعرفة ، العدد ٣٩٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠١٣ ، ص ٣١٢ .
- ٩٥ - أنتوني غدنز " بمساعدة كارين بيردسال " ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .
- ٩٦ - د . ورويك موراي: مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

- ٩٧ - أنتونى غدنز " بمساعدة كارين بيردسائل " ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .
- ٩٨ - د. ورديك موارى : مرجع سابق ، ص ٣١٢ .
- ٩٩ - مصطفى خلف ومحمد ياسر الخواجة : الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، القاهرة، يوليو ٢٠٠٩ ، ص ٦٧ - ٧٢ .
- ١٠٠ - عبد الباسط عبد المعطى : الدراسات المستقبلية : المتطلبات والجذوى العلمية والمجتمعية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر، ١٩٩٢ ، ص ٥٩ .
- ١٠١ - ميشال غوديه : المستقبل: أنسترافه أم بنية ؟ لماذا لاستشراف وكيف يكون ؟، في ندوة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال والمآل (تحرير محمد إبراهيم منصور) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ٢٠١٥ ، ص ٣٥ - ٣٠ .
- ١٠٢ - إبراهيم العيسوى : السيناريوهات بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع ٢٠٢٠ ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة رقم (١) ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٢٣ .
- ١٠٣ - لمزيد حول هذين الأسلوبين انظر :

- رمضان الصباغ : سيناريوهات المستقبل التربوي ، مجلة المعرفة ، عدد ١٧٥ ، مايو ، ٢٠١٠ متاح على [www.almarefa.org / news](http://www.almarefa.org/news) .
- إبراهيم العيسوى : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .
- Wendell Bell , foundations of futures studies , transac publishers New Jersey , 1997
- ١٠٤ - على عبد الرازق جلبي : الدراسات المستقبلية ، الأسس والإستراتيجيات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٢ ، ١٣٦
- ١٠٥ - ريل ميلز : التطورات الأخيرة لاستخدام المستقبل في صنع السياسات ، قراءة المستقبلات ومنهج التوقع ، في ندوة الدراسات المستقبلية في الوطن الحال والمال (تحرير محمد منصور) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، تونس ، ٢٠١٥ ، ص ٦٤ - ٦٠
- ١٠٦ - الشروط الابتدائية للسيناريوهات صاغها الباحث في نتائج البحث قبل نتائج كل سيناريو علمًا بان الباحث كتبها بعد قيام ثورة ٣٠ يونيو هي وتقرير البحث .
- ١٠٧ - إبراهيم العيسوى : السيناريوهات ، بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠ ، أوراق مصر

، ٢٠٢٠ ، العدد الأول ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة، يوليوليو

. ٩، ١٩٩٨ ص .

- ١٠٨ مركز الدراسات المستقبلية بمجلس الوزراء : تجارب دولية

فى الدراسات المستقبلية ، القاهرة ، مارس ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤ .

- ١٠٩ تيودور كابلو : البحث الاجتماعي : الأسس النظرية

والخبرات الميدانية ، ترجمة محمد الجوهرى ، الإسكندرية ، دار

المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، ص ١١٠ .

- ١١٠ المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر

العربية ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٤ .

- ١١١ ناهد صالح : المنهج فى البحوث المستقبلية ، مجلة عالم

الفكر ، مارس ١٩٨٤ ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٨

- ١١٢ تتحدد ملامح تصنيف منيسوتا فى ضوء تقسيم المستقبل

إلى خمس فترات كما يلى :

(المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة ، و المستقبل

القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام ، و المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة

أعوام إلى عشرين عاماً.

والمستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاماً إلى خمسين عاماً ، و المستقبل غير

المنظور ويمتد من الآن إلى ما بعد خمسين عاماً أو أكثر) .

(للمزيد انظر : عواطف عبد الرحمن : الدراسات المستقبلية ، الإشكاليات والآفاق ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع، يناير ، فبراير، مارس ١٩٨٨، ص ١٨.)

١١٣ - إبراهيم العيسوى ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر

٢٠٢٠ ، (غير مبينة الناشر) ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٣ ،

. ١٦

١١٤ - ديرك لايدر : قضايا التقطير في البحث الاجتماعي ،

ترجمة عدى السمرى ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠

. ١٠٦

١١٥ - سمير أمين : ثورة مصر ، دار العين للنشر ، القاهرة،

٢٠١١ ، ص ٢٧ ، ٢٩ .

١١٦ - فرانسيس فوكايانا : النظام السياسي والتأكل السياسي من

الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية ، ٢٠١٤ ، عرض يونس

Al Jazeera Centre for studies , http:// Al Jazeera . net .

١١٧ - السيد يسین : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة

الشاملة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦٩ .

١١٨ - على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ،

الديمقراطية ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤ .

١١٩- John Foran : Taking power , ob , cit .

١٢٠ - السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

١٢١ - للمزيد أنظر كل من :

- Robert H. Dix : Revolutions succeed & fail, palgrave

Macmillan Journals, http : // www:

٣٢٣٤٥٥٨jstor. Org / stable /

- John R . Bradley , After the Arab spring : How islamiste

hijacked The Middle Est Revolts , New york ,

. ٢٠١٢palgrave , Macmillan ,

جيمس بتراس : الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، ترجمة -

فاطمة نصر ، القاهرة ، مكتب سطور، ٢٠١٢ ، في السياسة الدولية ، عدد

. ١٩٠ ، ص ١١٦ .

-Fred Dallmayr , Radical changes in The Muslim world :
Turkey , Iran , Egypt SAGE , http : // www . sage publication
.. com

١٢٢- أصف بيات : الحياة سياسة ، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٦٨ .

١٢٣- أمل حسن أحمد : عقد اجتماعى جديد عقب ثورة ٢٥ يناير ،
تحليل سوسيولوجي حول علاقة الشعب بالسلطة ، الندوة السنوية لعلم
الاجتماع ، ٧ أبريل ٢٠١٢ ، ص ص ٣٠١ - ٣٥١ .

١٤- هالة مصطفى : نحو الدولة الفاشلة ، الأهرام، ٢ فبراير ٢٠١٣ .

١٥- ويكيبيديا الموسوعة الحرة : الدولة الفاشلة في : . .
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D9%87%D9%8A_%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9

(على الرغبي : ما هي الدولة الفاشلة في : . com . kw) (www.alqabas.com)

١٢٦ - محمد السمهورى : ترتيب متدهور ، أوضاع دول الربيع العربى فى مؤشر الدول الفاشلة ٢٠١٢ ، دراسة منشورة فى الموقع الالكترونى للمركز الإقليمى للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة على الرابط <http://www.rcssmideast.org> .

^{١٢٧}-آصف بیات : مرجع سابق ، ص ٤٨٨ .

- . ١٢٨ - السيد الحسيني : مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- . ١٢٩ - نيمونز روبرتس : مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .
- . ١٣٠ - سعيد ناصف : مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٢ .
- . ١٣١ - د.ورديك موارى ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .
- . ١٣٢ - السيد يسین : تحديات الدولة التنموية ، الأهرام ٣ سبتمبر ، ٢٠١٥ .
- . ١٣٣ - للمرزيد أنظر كل من :
- جون فوران : الواقعية السحرية : كيف لثورات المستقبل نتائج (نهايات)
أفضل ، فى جون فوران ، مستقبل الثورات ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ،
دار الفارابى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢٤ .
- John Foran : Taking power , on The origins of Third world Revolutions . Cambridge . ٢٠٠٥ university press , New York ,
- John Foran , David Lane and Andreja Zivkovic : Revolution in the making of The modern world , social identities globalization , and modernity . ٢٠٠٨ Routledge , New York ,

- Theda Skocpol : : State and revolution : old regimes and
revolutionary crises in france , Russia
, and China . Springer

<http://www.jstor.org/stable/>

٦٥٩٩٩org / stable /

-Julia Skinner : Social media and revolution : The Arab -
Spring and

seen through three information
studies paradigms , working papers on information
systems , florida state university ,

.٢٠١١

. ١٣٤- السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

١٣٥- عمرو عدلى : دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج
التنمية في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٧ ، القاهرة، يناير

. ٢٠١٥ ، ص ص ٩٨ - ١٠٣ .

١٣٦- نادية رمسيس فرح : الاقتصاد السياسي لمصر ، دور علاقات القوة
في التنمية ، ترجمة مصطفى قاسم ، القاهرة ، المركز القومى للترجمة

. ٢٠١٠ ، ص ٣٧ .

١٣٧- أحمد السيد النجار : الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصرى ،
دراسات استراتيجية ، العدد ٢١٧ ، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٦ .

١٣٨- أحمد أبو زيد : اختراع المستقبل ، فى مستقبليات ، كتاب العربى ،
رقم ٨٠ ، إبريل ٢٠١٠ ، ص ١٢٢ .

١٣٩- إبراهيم العيسوى وأخرون : الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات
مصر ٢٠٢٠ ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة رقم ٤ ، القاهرة ، منتدى
العالم الثالث ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

الفصل الحادى عشر

فن تصميم واجراء البحث العلمي الاجتماعى

تمهيد :

لقد اعتاد الإنسان منذ ظهره على وجه الأرض على محاولة فهم وتقدير أحدات الكون التي تقع من حوله، وقد كان - ولا يزال - باعث الإنسان الأساسي لفهم الظواهر الكونية المحيطة به، هو إخضاع الطبيعة لإرادته والاستفادة منها في إشباع احتياجاته المتزايدة . فالله خلق الإنسان ومنحه القدرة على تغيير وتعديل الطبيعة لكي تساعده على إشباع احتياجاته وكذلك أعطاه القدرة على تطوير نفسه ومجتمعه باستمرار ليتوافق مع الأوضاع المتغيرة في الحياة من حولنا.^(١) ولقد أفضى بحث الإنسان الدائم عن الحقيقة ورغبته في تفسير ظواهر الكون من حوله إلى ابتكاره للعديد من الوسائل التكنولوجية التي تساعده على التكيف مع الحياة وإنجاز الكثير من الأعمال .^(٢) ولقد كان من مستلزمات فهم العلماء للمجتمع هو اجراء عديد من البحوث الاجتماعية، وعلى الرغم من أن ثمة خطوات

اتفق عليها العلماء من أجل تصميم وتنفيذ تلك البحوث ،فإن أساليبها وأنماطها تتباين من بحث لآخر؛ نظراً لتنوع الظواهر الاجتماعية واختلاف الهدف من كل بحث .

وتأسيساً على ذلك جاء الفصل الراهن لتوضيح ماهية المعرفة العلمية وأهدافها والبحث العلمي الاجتماعي وأنماطه وخطوات تصميمه وتنفيذها متضمناً عدّة مباحث كما يلى :

أولاً : ما العلم وما أهدافه ؟

لعل من النافل القول إن المعرفة عبارة عن مجموعة من المعانى والمعلومات والتصورات والأراء والمعتقدات والحقائق التى تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولات المترددة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به .^(٣)

ومفهوم المعرفة ليس مرادفاً لمفهوم العلم. فالمعرفة أوسع حدوداً ومدلولاً، وأكثر شمولاً وامتداداً من العلم والمعرفة فى شمولها تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية ؛ ولذا يمكن القول بأن كل علم معرفة وليس كل معرفة علماً، وتقوم التفرقة بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية على محك محوري، وهو استخدام قواعد المنهج وأساليب التفكير التى تتبع فى تحصيل المعرف، فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمى فى التعرف على الأشياء والكشف عن الظواهر، فإن المعرفة حينئذ تصبح علمية ويفرق بعض الباحثين بين المعرفة والعلم بتعريفهم العلم بأنه " المعرفة المصنفة " أو " المعرفة المنسقة "، بينما يذهب فريق آخر إلى

تعريف العلم بأنه عبارة عن " المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب ، والتى تتم بهدف تحديد طبيعة وأصول الظواهر التى تخضع للملاحظة والدراسة .

ويرى عبد الباسط حسن^(٤) أن العلم منهجاً أكثر مما هو مادة للبحث ويؤكد " كارل بيرسون Karl Pearson هذا الرأى بقوله: كل ميدان علم مadam يستخدم على نحو متson قواعد المنهج العلمى. ويدعوه "محمد الجوهرى"^(٥) إلى أن العلم هو التناول المنهجى والتفسيرى لبعض جوانب الواقع .

والعلم بالصورة التى حددت فى الأطروحات السابقة يمثل مرحلة متطرفة من مراحل التفكير الإنسانى ، وقد حاول أو جست كونت أن يثبت أن المعرفة العلمية جاءت متأخرة فى تطور العقل البشرى عند صوغ قانونه المعروف بقانون الأطوار الثلاثة، والذى انتهى فيه إلى أن المعرفة العلمية كانت ثمرة لعملية بطئية من النضج العقلى، استطاع الإنسان بعدها أن يتخلص من كل التفسيرات الدينية ، والتفسيرات الميتافيزيقية، وأن يتجه إلى تفسير الظواهر تفسيراً علمياً يقوم على ربط الظواهر بعضها ببعض ربطاً موضوعياً بحثاً.^(٦)

وصفة القول إنه إذا كان العلم لغته يعنى معرفة الشىء أو تيقنه ، أو هو إدراك حقيقة الشىء، فإن العلم اصطلاحاً يعنى الحصول على المعرفة والإدراك واليقين ، باتباع قواعد المنهج العلمى، أى أن العلم هو المعرفة المنهجية .

وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم المعرفة إلى ثلاثة أنماط :

١-المعرفة الحسية :

ويطلق هذا المسمى على المعرفة التي تقتصر على مجرد الملاحظة للظواهر ملاحظة بسيطة تقف عند مستوى الإدراك الحسى العادى دون أن تتجه إلى إيجاد الصلات أو تسعى إلى إدراك العلاقات القائمة بين الظواهر .

٢-المعرفة الفلسفية :

تعتبر المعرفة الفلسفية المرحلة التالية من مراحل التفكير . فوراء الأمور الواقعية المكتسبة بالملاحظة ، مسائل أعم ومتطلبات أبعد تعالج بالعقل وحده، وتنتقل الفلسفة هذه المسائل بالدراسة والبحث ولا يقتصر على العالم الطبيعي وحده بل ترتفق إلى العالم "الميتافيزيقى" أي البحث فيما وراء الطبيعة فتحث عن الوجود وعن علته، وعن صفات الموجود(الله) وكثيراً من المسائل التي تتصل بمعرفة الله، وإثبات وجوده ومسائل الفلسفة يتذرع الرجوع فيها إلى الواقع وحسها بالتجربة .

٣-المعرفة العلمية :

تقوم المعرفة العلمية على الأسلوب الاستقرائي الذي يعتمد على الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفرض، وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتثبت من صحة الفرض أو عدم صحتها، ولا يقف العلم عند المفردات الجزئية التي يتعرض لبحثها، بل يحاول الكشف عن القوانين والنظريات العامة التي تفسر الواقع الاجتماعي، بما فيه من ظواهر اجتماعية وتوضح العلاقة التي تربط تلك الظواهر بعضها .

وتجر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المعرفة العلمية تتسم بعدة خصائص أهمها :

- بـ- التراكمية .
- أـ- الموضوعية .
- دـ- التجريد .
- جـ- البحث عن الأسباب .
- هـ- الدقة .
- وـ- التعميم .

ثانياً : أهداف المعرفة العلمية (٧) :

تتطلق المعرفة العلمية من ثلاثة أهداف رئيسة :

١- الفهم: يقصد به فهم الظواهر الاجتماعية الموجودة في البناء الاجتماعي والتوصل إلى أبعادها وأسبابها، وآثارها في البنية الاجتماعية وعلاقاتها بالظواهر الأخرى .

٢- التوقع: إذا تعرفنا على أبعاد الظواهر وأسبابها والعلاقة التي تربطها بغيرها من الظواهر، أفضى ذلك إلى سهولة توقع السيناريوهات المحتملة والممكنة لذاك الظواهر .

٣- الضبط والتحكم: ينتج عن فهم الظاهرة والتعرف على السيناريوهات المتوقعة لها سهولة السيطرة عليها والحد من آثارها السلبية في المجتمع.

* * ما طرق الوصول إلى المعرفة العلمية ؟

هناك طرق قديمة وحديثة للوصول للمعرفة العلمية :

١-الطرق غير العلمية :

- أ- تفسير الظواهر بواسطة المحاولة والخطأ .
- ب- اللجوء إلى شيخ القبيلة لتقسير بعض الظواهر .
- ج-استخدام التفكير الاستقرائي فى القياس على جمع الحقائق المتعلقة بموقف ما قبل إصدار الحكم .

٢-الطرق العلمية :

- أ- تحديد المشكلة .
- ب- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشكلة .
- ج-وضع بعض الفروض أو الحلول المؤقتة للمشكلة .
- د- اختبار صحة الفرض .
- هـ-الوصول إلى النتائج وحل المشكلات .

ثالثاً : ما البحث العلمي ؟

ما من شك أن البحث العلمي ليس جمع الواقع ورصد الملاحظات بشكل عشوائي، وإنما البحث هو نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية؛ من أجل التعرف على العلاقات بين الظواهر ودرجة الارتباط بينها، ثم استخلاص التعميمات التجريبية أو القوانين التي تسهم في تقسير العلاقة بين تلك الظواهر ، ويذهب جيلفورد مودى G. Mody إلى أن

البحث هو منهج لاكتشاف الحقيقة ، يعتمد على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصوغ المشكلات العلمية ، وفرض الفروض، واقتراح الحلول ، وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم يستخلص النتائج.^(٨) وبناءً على ذلك يعد البحث العلمي وسيلة لاكتساب المعرف، فضلاً عن اعتباره دراسة علمية منظمة لظاهرة معينة للتحقق من صدق فرضيات محددة حولها .^(٩)

وقد مر البحث العلمي بأربعة مراحل رئيسة^(١٠) :

- ١-مرحلة الملاحظة العشوائية للظواهر وجمع بيانات عنها .
- ٢-مرحلة البحث المنظم ، وفيها يتم تحديد موضوع ومجال البحث وأهدافه وأدوات جمع البيانات .
- ٣-مرحلة البحوث التي تستند إلى فروض محددة تتطرق منها وتوجه الباحث نحو الحصول على بيانات محددة .
- ٤-مرحلة التجريب العلمي ، التي تهدف إلى التوصل إلى التعميمات والنظريات .

ونستخلص من ذلك أن وظيفة البحث العلمي تتمثل في سبر أغوار الظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمع؛ من أجل فهمها وتفسيرها والتعرف على السيناريوهات المحتملة لها والسيطرة عليها وتجيئها علاوة على ذلك التوصل إلى التعميمات التجريبية ، وبناء التصورات في ضوء النتائج التي توصل إليها .^(١١) والموضوعية تقىدى القول بأن إجراء البحث العلمي في مجتمعنا الحالى

ليس بالأمر اليسير، بل إن هناك عدة معوقات تقوض إجراء البحث العلمي في المجتمع أهمها:^(١٢)

١- انتشار الفكر الأسطوري والفكر الخرافى، والذى يلجأ إلى الأسطورة والخرافة فى تفسير الظواهر الاجتماعية .

٢- الاعتماد على الأفكار الشائعة الانتشار، كالأفكار القديمة والأفكار التى يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع، ويزداد التمسك بتلك الأفكار كلما واجه الإنسان ظروف صعبة ومشكلة تعوق التعبير الحر والتفكير العلمى .

٣- إنكار قدرة العقل البشري، والذى ينظر إليه بالمحظية والعجز عن الوصول إلى الحقيقة، وعدم القدرة على إيجاد حلول سديدة للمشكلات

رابعاً - البحث العلمي الاجتماعي :

فى عالم يواجه التغير كل لحظة ..، بل نسمع عن اختراع جديد كل ثانية، وظهرت عديد من الظواهر الاجتماعية الجديدة، مثل التطرف والإرهاب والعلمة، وكلها عوامل تؤثر فى الإنسان وعلاقاته، وكذلك فى النظم الاجتماعية التى يتفاعل معها؛ ولذا أصبحت الحاجة إلى البحث الاجتماعية ضرورة ملحة لمواجهة تلك الظواهر وفهمها، والسيطرة عليها والتكيف مع الإيجابى منها .^(١٣)

إن البحث الاجتماعى شكل من أشكال السعى للكشف عن حقائق جديدة تتعلق بالمجتمع، ومن ثم فإن البحث يصل إلى حقائق جديدة متصلة بالأنشطة الاجتماعية، والأوضاع الاجتماعية، والتصورات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية، والقيم والأنساق الاجتماعية، علاوة على أنه يهدف إلى التوصل إلى

العلاقة التي تربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض وتمثل غاية البحث الاجتماعي في بناء وصوغ القوانين العلمية المرتبطة بالبناء الاجتماعي وظواهره (١٤).

ويكون العلم من شقين أساسيين لا انفصام بينهما، هما الجانب الحسي والذي يتمثل في الاعتماد على معطيات الحس في التعرف على الظواهر التي يدرسها العالم، وهذا ما ينجزه البحث التجاري، والجانب العقلاني والذي يتمثل في التحليل المنطقى للملحوظات واستخلاص ما بين الواقع المختلفة من علاقات والوصول إلى تعميمات بشأنها وصوغها على شكل بناء أو نسق فكري متراابط يعتمد على المفاهيمات بوصفها مكونات أساسية، ويسمى هذا البناء بالنظرية، وفي هذا الصدد يعرف البحث الاجتماعي بأنه "عملية تقص مقصود ودقيق ومنظم ومتعمق لموضوع محدد؛ بهدف إثراء المعرفة العلمية بواقع وأحداث اجتماعية، تساعد الإنسان على التعامل بكفاءة أكبر مع هذه الظواهر من حيث فهمها والتباين بها والتحكم فيها . (١٥)

وعلى الرغم من أن الهدف العلمي للبحث الاجتماعي هو إثراء المعرفة العلمية عن موضوع البحث، عن طريق إثراء النظرية العلمية المرتبطة بموضوعه بقضايا جديدة، أو دحض قضايا أو تعديل قضايا أخرى، فإن الهدف العملي (التطبيقي) هو إسعاد الناس وتحقيق الرفاهية لهم عن طريق إزالة اللبس أو الغموض عن ظاهرة ما، أو التوصل لحل مشكلة اجتماعية يعاني منها المجتمع، تورق بنائه الاجتماعي، أو توفير معلومات وقضايا علمية ترتبط بالمشكلات

المجتمعية لمتخذى القرار ، تسهم فى اتخاذ القرارات السديدة إزاء مشكلات المجتمع .

بيد أن الطرح السالف يسهم فى بلورة الشروط التى يلزم أن تتوافر فى البحث العلمى الاجتماعى وهو: الدقة، والحياد، وعدم التحيز، والالتزام بقواعد المنهج العلمى، والموضوعية، والوضوح، والبساطة، وهذه الشروط هى التى تفرق بين الرجل العادى ورجل العلم، عند التفكير فى مشكلة ما ومحاولة إيجاد حلول لها .^(١٦)

وتتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن ثمة اختلافاً بين العلماء فيما يتعلق بالتفرقة بين البحث والدراسة ومن ثم فهناك بحوث تعتمد على الواقع الإمبريقي؛ من أجل التحقق من فرضها، وبحوث تعتمد على الدراسات النظرية التحليلية، ونتائج البحوث الميدانية فى جمع المعلومات عن موضوعها، دون اللجوء إلى الميدان، وهناك مدرستان فى هذا الصدد: الأولى ترى أنه يمكن التفرقة بين النوعين على أساس محك الالتجاء للواقع الميداني .

فنطلق مسمى بحث على البحث الذى يعتمد على دراسة ميدانية ، بينما النمط الآخر يسمى دراسة وليس بحثاً، والمدرسة الثانية ترى أن كلتا النقطان يطلق عليهما بحث، الأول بحوث نظرية، والآخر بحوث واقعية أو ميدانية. وفي هذا الصدد نسلط الضوء على ما قدمه "عبد الله عبد الرحمن"^(١٧) حيث صنف البحوث الى بحوث اجتماعية نظرية وواقعية(ميدانية) كما يلى:

١- البحوث النظرية :

يعنى بهذا النمط من البحوث مجموعة الدراسات النظرية التى تهتم بقضايا ومشكلات وظواهر ترتبط بالمجتمع وتؤرق أفراده، وتم تحليلها بصورة نظرية مجردة وحسب، دون الاعتماد على طرق وأدوات وأساليب البحث الاجتماعى الذى تستخدم عند إجراء البحوث الميدانية، وهذا النمط من البحوث يعتمد على الطابع المكتبى، أو يعتمد الباحث فى هذا النمط على الواقع والسجلات مثل، البحث الاجتماعية، التاريخية، وقد يحاول الباحث أن يحل مشكلة اجتماعية معينة من الناحية النظرية، دون إجراء بحث ميدانى، وهذا النمط من البحوث اعتمد عليه علماء علم الاجتماع منذ نشأته الأولى، ونجد فى كثير من أعمال "أوجست كونت" وكذلك فى بعض أعمال "دوركايم" وخاصة بحثه عن قواعد المنهج العلمى ودراساته النظرية حول تطور النظم القانونية والتربوية والأخلاقية، وكانت تصورات "كارل ماركس" التى تناول فيها تحليلاته عن رأس المال، والأيديولوجية والاغتراب، والصراع الطبقى، المجتمع الشيوعى وغير ذلك من تصورات جاءت جميعها دراسات أو بحوث نظرية . حيث لم يقم "كارل ماركس" بأى دراسة ميدانية أو إمبريقية على الإطلاق .

وتعد بعض دراسات " ماكس فيبر" وغيرها من رواد علم الاجتماع أمثل (زيمل، تونيز، سيمون، وما نهايم، وغير ذلك من العلماء الآخرين) دراسات نظرية، ولاسيما دراساتهم الأولى. وعليه تعد البحوث الاجتماعية والنظرية التى نشأت منذ ظهور علم الاجتماع من أهم البحوث التى أثرت موضوع ومنهج هذا العلم، ولا

ترال فقد كانت الموجة الأولى للبحوث الميدانية التي جاءت بعد ذلك، كما أن البحث الميدانية تسهم في اختيار وتوجيه وتعديل مسار الدراسات النظرية .

٢- البحث الميدانية:

يقصد بها الدراسات الميدانية التي تركز على دراسة الواقع مستخدمة عديد من الأساليب البحثية والمنهجية التي تستخدمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة حول الظاهرة التي تدرسها. وبالطبع هذا النمط من البحث يعد مكملاً للبحث النظري ، حيث تسهم جميعها(البحث النظري والبحث الميدانية) في تطوير مناهج البحث العلمي والنظريات العلمية .

خامساً- السمات الأساسية للمشتغل بالبحث الاجتماعي :

يتطلب البحث الاجتماعي توفر خصائص اجتماعية محددة في المشغلين به . فالباحث الاجتماعي يجب أن يكون كثير الاطلاع والقراءة ملماً بالتراث النظري المتصل بالموضوع الذي يرغب في دراسته، وأن تكون لديه الخبرة والمكنة العلمية لإجراء البحث، وأن يكون على علم بأسس تصميم البحث وأنماطها وخطوات تصميمها .

علاوة على ذلك يلزم أن يكون لديه معرفة بالوسائل والآليات الضرورية لإجراء البحث، وأن يكون قادراً على استخدامها بإتقان وبأسلوب يعكس مهارته ، فضلاً عن ذلك يجب أن يكون لديه مقدرة في انتقاء الأدوات والأساليب والطرق الملائمة لدراسة موضوعه، وإذا كان الباحث الاجتماعي يتخد من المجتمع معملاً

له يختبر في إطاره فروضه ، ويجرى بحثه، فإن عليه أن يمتلك مهارة التعاون والذكاء الاجتماعي في التعامل مع الآخرين ، ولابد أن تكون لديه شخصية جذابة وقدرة على التكيف .^(١٨) وأن يكون لديه مخيلة سوسيولوجية .

ولقد كانت سمات الباحث الاجتماعي وأخلاقه من الموضوعات التي شغلت عديد من رواد العلوم الاجتماعية فنجد على سبيل المثال ابن خلدون يحدد في مقدمته السمات التي يلزم أن يتحلى بها مؤرخ الأحداث الاجتماعية، الذي يجب أن يتلوى الدقة التامة، وأن يعالج التاريخ دون فصلها عن سياقها الاجتماعي الذي حدثت فيه كما أشار "أوجست كونت" عند حديثه عن الفلسفة الوضعية على صفات يلزم أن يلتزم بها الباحث الاجتماعي أهمها البعد عن المثالية وأن يسعى إلى أن يكون موضوعياً في تحليل أفكاره وتصوراته .^(١٩)

وفي السياق نفسه يرى محمد سعيد فرح^(٢٠) أن ثمة ظروفاً تعوق البحث الاجتماعي في العالم العربي أهمها:

- ١- عدم وجود هيئات وطنية تقوم بتمويل الأبحاث الاجتماعية رغم وجود هيئات عامة تعمل في مجال تصميم البحث، وجهات خاصة تدور حولها كثير من الشبهات، فضلاً عن أنها تخفي نتائج البحث عن أبناء الوطن في الوقت الذي تعطى تلك النتائج لجهات التمويل الخارجية .
- ٢- غياب الباحثين المدربين بشكل جيد على إعداد وتصميم وتنفيذ الأبحاث .
- ٣- تعامل الجهات الإدارية بشيء من الاستهتار مع البحث الاجتماعية والقائمين عليها .

- ٤- افتقد الأرقام والبيانات التي تعتمد عليها البحوث الاجتماعية إلى الدقة ، فضلاً عن عدم وجود أرقام وبيانات كثيرة للعديد من الظواهر التي تحدث في مجتمعنا .
- ٥- افتقد الجدية والالتزام الخلقي في الإشراف على الرسائل الأكademie.
- ٦- غياب الاستقلال العلمي وعدم الارتباط بالواقع الاجتماعي في كثير من البحوث .
- ٧- غياب الديمقراطية في دول العالم العربي، يؤثر في نتائج الأبحاث وبعدها عن الموضوعية والحيادية .
- ٨- البعد عن القضايا التي تمس الواقع العربي والاستاد عادة على تصميم أبحاث تم تطبيقها في سياقات اجتماعية غربية تتباين سماتها عن مجتمعاتنا .
- ٩- سلبية بعض المواطنين تجاه ما يحدث في المجتمع وتجاه البحث العلمي وأهمية وتقدير القائمين به .
- ١٠- سيطرة المرادفات الغربية مثل الحداثة وما بعد الحداثة والتوككية والرمزية والقومية والمادية التاريخية على البحوث الاجتماعية في العالم العربي .
- ١١- عدم ثقة بعض النظم السياسية في العالم العربي في جدوى البحث الاجتماعية .
- ١٢- تقويض بعض المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد إجراء بعض البحوث الاجتماعية، خاصة التي تتناول المسائل الشخصية .

١٣- ريبة كثير من المواطنين خاصة القرويين ومحدوبي التعليم والثقافة إزاء جدوى البحوث الاجتماعية والمقصود منها ، وقد تفهم على أنها أحوالهم ، أو أنها وسيلة للحصول على معلومات تقدم للضرائب ، فيدلل الأشخاص بمعلومات مضللة .

١٤- انتشار الأمية والفهم الخاطئ لأغراض البحوث الاجتماعية .

١٥- تؤثر الجهات الممولة للبحث في موضوع البحث وأهدافه وتساؤلاته ونتائجها .

١٦- عجز الباحثين العرب عن إبداع وإنتاج نماذج نظرية تفسر واقع مجتمعاتهم .

١٧- قلة عدد الهيئات التي تعمل في مجال إنتاج وتصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية .

وإذا كان ما سبق يعد مشكلات عملية تقوض مسيرة البحوث الاجتماعية ، فإن هناك مشكلات علمية ترتبط بالقدرة على إبداع طرق بحث ملائمة لجمع البيانات والمعلومات الصادقة، فضلاً عن القدرة على صوغ نظرية علمية تفسر السياق الاجتماعي للمجتمعات العربية بدلاً من استيراد النظريات الغربية ومحاولة الاستفادة منها في تفسير سياقات اجتماعية تتباين عن السياقات التي نشأت فيها، علاوة على أننا نفقد الدراسات المقارنة والتبعية ، وأصبح كل باحث يدور حول نفسه ولا يستكمل ما انتهى إليه الآخرين .

سادساً - أنماط البحوث الاجتماعية :

تعددت تصنیفات البحوث بتعدد المعيار أو المحك الذى اتخد معياراً للتصنیف، الأمر الذى أفضى إلى صعوبة وجود تصنیفاً واحداً للبحوث الاجتماعية. فهناك من اعتبر المنهج معياراً للتصنیف، فقسمها إلى دراسات تاريخية وأخرى تجريبية، ومن العلماء ما اعتبر مجال البحث محكاً فصنفها إلى بحوث مسحية وأخرى متعمقة. وهناك من اعتبر خطوات المنهج العلمي المستخدم في البحث معياراً، فقسمها إلى بحث استطلاعية وبحث وصفية وأخرى تشخيصية (تفسيرية)، وهناك فصيل من العلماء وضع الأهداف النهائية للبحث معياراً ، وقال أنها دراسات تطبيقية وأخرى نظرية أو أساسية ... وهكذا . ولأى باحث له مطلق الحرية في أن يتخذ من المحکات والمعايير ما يشاء أساساً لتصنیف البحوث بشرط أن يكون معياره منطقياً.^(٢١)

ما لا جدال فيه أن طبيعة البحث أو الدراسة تحدد المنهج المستخدم وبالتالي يتحدد أسلوب البحث الذي يستعين بآداة مناسبة عن غيرها من أدوات البحث في دراسة موضوع ما، والأداة البحثية تحتاج إلى فن في تطبيقها، ونستنتج من ذلك أن هناك أنماطاً متباعدة من البحوث الاجتماعية .

١-البحوث الكشفية (الاستطلاعية):

يقصد بها " تلك البحوث التي يقيمها الباحث من أجل سد فجوة معرفية إزاء الموضوع الذي يقوم بدراسته، إذ تضيف إلى الباحث والمعرفة العلمية قضايا موضوعات جديدة . وتهدف البحوث الكشفية إلى التعرف على ظاهرة معينة باكتشاف معارف وأفكار جديدة؛ مما يسهم في تحديد المشكلة البحثية بشكل دقيق،

ووضع أو استخلاص بعض الفروض بصورة يسهل اختبارها، أى أن هذا النمط من البحوث يساعدنا على التعرف على أهم الفروض التي ينبغي أن توضع موضع البحث والتجربة في بحث تالية، ويمكن رصد أهداف البحث أو الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية فيما يلى (٢٢):

١-صياغة المشكلة صياغة دقيقة تمهدأ لبحثها بحثاً متعمقاً .

٢-التعرف على الفروض التي يمكن الاستعانة بها في أبحاث قادمة.

٣-توضيح مفاهيم البحث والتعرف على ما هيتها .

٤-جمع البيانات العلمية عن إمكانية تنفيذ البحث الميداني .

٥-التوصل إلى موضوعات جديدة جديرة بالبحث والدراسة .

ويرى كاتب هذه السطور أن من أهم أهداف البحوث الاستطلاعية هو سد الفجوة المعرفية للباحث إزاء موضوعه. فالدراسات الاستطلاعية تهدف كذلك إلى التعرف على ظاهرة مجهولة، أو تكوين رؤية جديدة متعمقة عن موضوع البحث؛ من أجل تحديد دقيق لمشكلة البحث، أى تزويد الباحث بالمعرفة عن الظاهرة التي يرغب في دراستها من أجل إجراء بحث آخر والدراسات الاستطلاعية هي بحوث رائدة عن موضوع ما وضرورية عندما يتضح أن النظرية التي يتبعها الباحثون محدودة للغاية، أو عامة جداً ويصعب تبنيها في البحث التجريبي، ومن ثم فهى خطوة مهمة يتلوها خطوة صوغ فروض مستخلصة من الواقع الاجتماعي وتتلاعما مع البيئة ومع ذلك فالدراسات الاستطلاعية لا تخبر فروضاً، بل تستخلصها (٢٣).

٢-البحوث الوصفية :

تهتم البحوث الوصفية بدراسة الحقائق المرتبطة بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع . وعليه فإن هذا النمط من البحوث لا يتضمن فروضاً تشير إلى أن متغيراً ما يؤدي إلى متغير آخر. وهذا لا يعني أن تحصر أهدافها في جمع الحقائق فقط ، ذلك فالباحث يتناول البيانات التي جمعها بالتحليل والتفسير، لكي يستفيد من هذه البيانات في توضيح بعض الارتباطات المحتملة بين الظواهر وغيرها من الظواهر الأخرى دون أن يؤكددها . وبالطبع هذا يتطلب قدرأً كبيراً من المعلومات والبيانات حول موضوع البحث، ويتم توفير هذه البيانات والمعلومات عن طريق إجراء الدراسات الاستكشافية (الاستطلاعية).^(٢٤)

ويستهدف البحث الوصفي التعرف على خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها؛ لاستنتاج دلالتها، ويفضي ذلك إلى إصدار تعميمات تجريبية بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، وتشترك الدراسات الوصفية في نقطتين :

الأولى: أنها تتجه إلى الوصف الكمي أو الكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي توجد عليها في المجتمع، وذلك للتتعرف على معالمها وخصائصها وبنيتها .

الثانية : تسعى إلى رصد العوامل المتباينة المؤثرة في الظاهرة، وقد تتضمن فروضاً مبدئية تربط بين متغيرين أو أكثر، إلا أن هذه الفرضيات ليست من النوع الذي يقول بأن متغيراً ما يسبب أو يحدث متغيراً آخر . فالنوع الآخر من الفرضيات

يستلزم دراسات تفسيرية أكثر عمقاً.^(٢٥) فالطريقة المتبعة في البحوث الوصفية هي الإجابة على سؤال مفاده: ما الذي حدث؟ بخلاف البحث التفسيرية التي تهدف إلى الإجابة على سؤال مفاده لماذا حدث ما حدث؟ وتبعد الخطوة الأولى في البحث الوصفية من تحديد مشكلة البحث ووصفها وتحديدها، ويمثل وصف المواقف والأحداث والنظم الاجتماعية أحد الأهداف الرئيسة لكثير من بحوث العلوم الاجتماعية. فالباحث يلاحظ ثم يشاهد ثم يصف، والحقيقة أن الاهتمام بالوصف في الدراسات الاجتماعية ليس جديداً. فالاهتمام بها ارتبط بالاهتمام بالمسوح الاجتماعية والمسح الاجتماعي طريقة بحث أكثر تعمقاً وأكثر شمولاً لتوضيح طبيعة حياة بعض الجماعات أو الطبقات .

وتدرس البحوث الوصفية الأفراد والجماعات في بيئاتها الطبيعية وتحاول أن تصف وتصور السلوك والأفعال أو النظم في مواقف القابل الطبيعية غير المصطنعة، كما تبين لنا النشاط التلقائي للناس الذي يعكس أحوال البناء الاجتماعي ومعتقدات الناس، كذلك تهتم البحوث الوصفية بوصف الباحث لعمليات التفاعل في السوق بين المشترين والبائعين وسلوك المسجونين في السجن، ومن أهم عيوب الدراسات الوصفية أنها تستغرق وقتاً طويلاً ، ولا يجدى هذا النوع من الدراسة إلا إذا نجح الباحث في إقامة علاقة طيبة مع المبحوثين وتقبلوه، ويستخدم الباحث في الدراسات الوصفية عادة الملاحظة بالمشاركة .^(٢٦) وبعد الهدف النهائي للدراسات الوصفية صوغ النتائج على هيئة قضايا تقبل الاختبار في بحوث تالية .

٣-البحوث التفسيرية :

يطلق على هذا النمط من البحوث، البحوث التشخيصية أو البحوث التي تختبر الفروض السببية؛ لأنها تهتم بدراسة الأسباب المحتملة التي تسبب الظواهر الاجتماعية، والفكرة المحورية في هذه البحوث هي أن ظاهرة ما أو حادثة ما تؤدي إلى حدوث ظاهرة أو حدث آخر، وتلك البحوث لا ترد حدوث الظاهرة؛ لسبب واحد بل ترجع حدوثها نتيجة لتضافر مجموعة من الأسباب، وقد نصل إلى أسباب الظاهرة من خلال التجربة، ولذلك أحياناً يطلق عليها بحوث تجريبية؛ لأنها قد تستخدم التجربة لاختبار صحة بعض الفروض المحددة مسبقاً، وتستخدم هذه البحوث المقاييس الإحصائية للتعرف على مدى صحة الفروض .^(٢٧)

وتتطلب البحوث التفسيرية من فروض توجه البحث ، وتسعى إلى التحقق منها، وتهدف البحوث التفسيرية إلى إجراء البحوث الميدانية تحقيق هدفين: الأول، التتحقق من صحة نظرية علمية سائدة أو بعض قضايا نظرية ما ، والآخر التوصل إلى نظرية علمية تستقرأ من الواقع التجريبية والبيانات الميدانية، وتحاول الدراسات التفسيرية معرفة العلاقات بين سبب ونتيجة العلاقات السائدة أو الأفعال المنتشرة في المجتمع أو الأفعال النادرة أو سبب الظاهرة والنتائج المترتبة عليها، ولا يدرس الباحث المهم بالدراسات التفسيرية المجتمع كله أو قطاع منه، بل يختار عينة محددة ممثلة للمجتمع الأصلي ويشترط فيها أن تعكس الخصائص الأساسية للمجتمع الذي سُحب منه .^(٢٨)

وإلى جانب الأنواع الثلاثة السابقة للبحث الاجتماعي يضيف طلعت عيسى (٢٩) نوعين آخرين.

١ - البحث النقدية :

ويقصد بها البحوث التحليلية التي تهدف إلى تأكيد حقيقة موجودة بالفعل، أو رفض فكرة ما، أو تصحيح بعض المفاهيم التي انتشرت في الحياة المعاصرة، وهذه البحوث تتطلب ما يلى :

أ- أن تبدأ بفرض أو بمجموعة من الفروض، ويبحث عن العوامل التي تمنع ظهور فرض معين وظهور آخر .

ب- إن الفرض أو مجموعة الفروض هذه، تحتاج إلى توثيق مرجعي لا يختلف من ناحية الشكل أو المضمون عن التوثيق الذي استلزمته البحوث الكشفية، وإن كانت طبيعة البحوث التجريبية ذات الطابع التحليلي تستند إلى المراجع في المقام الأول أكثر من اعتمادها على المصادر، هذا فضلاً عن إعداد قائمة بالمراجع تنمو مع تطور ونمو مراحل البحث .

٢- البحث التجميعية :

وهي تلك البحوث التي ترتكز على جمع شتات الأفكار المنتاثرة حول قضية معينة، أو عرض النظريات المختلفة التي تعالج ظاهرة اجتماعية معينة ، وتفسر كل منها من زاوية خاصة، ولهذه البحوث فوائد أهمها :

أ- تجميع الأفكار التي تتناول موضوعاً مبيناً على حقيقة واحدة يسهم في خدمة هذا الموضوع من جهة ، وتساعد الباحثين في تدعيم أبحاثهم بوجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع من جهة أخرى .

ب- تجميع النظريات المصاغة حول ظاهرة اجتماعية معينة، وعرض النظرية وقضاياها والآثار المترتبة على الأخذ بكل نظرية من هذه النظريات التي تتناول موضوعاً واحداً .

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن غريب سيد أحمد^(٣٠) حدد البحث المستخدمة في الخدمة والرعاية الاجتماعية فيما يلى :

١- بحوث تقييس الاحتياجات الأساسية :

هذا النمط من البحوث تستخدمه الخدمة الاجتماعية ب مجالاتها الثلاثة (الفرد والجماعة والمجتمع)؛ من أجل الوقوف على الحاجات الأساسية لمجتمع البحث، مع العلم أن هذا النوع من البحوث يتخذ صفة الاستمرار لأن الحاجات متغيرة ونسبة أي متغيرة حسب الزمان ونسبتها وفقاً لظروف المجتمع والجماعة والفرد .

٢- بحوث تقييس الخدمات :

وإذا كان النوع السابق الإشارة إليه (بحوث الاحتياجات الأساسية) يعتبر مسحاً لاحتياجات والقدرات والمتطلبات ، فإن هذا النوع من البحوث يعتبر تحديداً لأوجه الخدمات التي يجب أن تقدم للفرد والجماعة للمجتمع وتهتم بالتعرف على مدى إشباع هذه الخدمات لاحتياجات أفراد المجتمع .

٣- بحوث التقويم :

وتهدف إلى تقويم النتائج التي تترتب على تقديم خدمات معينة دون غيرها، كما تهدف كذلك إلى تقويم الأساليب التي تقدم بها هذه الخدمات ويعتبر هذا النوع من البحوث بمثابة محاولة جادة للكشف عن التأثير الذي يتركه البرنامج أو المشروع الاجتماعي، ولا يعني ذلك أن هذه البحوث تجرى بعد تنفيذ المشروع أو البرنامج الاجتماعي، بل إنه يمكن إجراؤها أيضاً قبل التنفيذ ، وأثناء التنفيذ وبعده ، وذلك لرفع مستوى الأداء وتعديلاته وتغييره إذا تطلب الأمر ، وعليه أنقسم التقويم إلى ثلاثة أنماط ، تقويم قبلى وتقدير تبعى، أو مرحلى ، وتقدير نهائى أو تجميعى.

سابعا - خطوات تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي (٣١) :

تبينت خطوات البحث الاجتماعي بين العلماء؛ نظراً لتبين المنطقات الأيديولوجية لكل منهم، فمنهم من حددها بثلاث مراحل كبرى هي: المرحلة التحضيرية، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليل البيانات وهناك من رأى أنها تتضمن مرحلة تمهيدية ، ومرحلة تحضيرية ، ومرحلة ميدانية وأخرى نهائية، ومع ذلك إضافة كاتب هذه السطور، مرحلة أخرى للمراحل المتعارف عليها للبحث الاجتماعي لتصبح هذه المراحل كما يلى :

١-المرحلة التحضيرية.

٢-مرحلة صوغ الإطار النظري.

٣-المرحلة الميدانية .

٤-المرحلة النهائية (تحليل البيانات واستخلاص النتائج).

وتتقسم كل مرحلة من المراحل السابقة إلى عدة خطوات فرعية كما يلى:

المرحلة الأولى التحضيرية :

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بعدة خطوات هي:

١- اختيار موضوع البحث :

ويتم اختيار موضوع البحث من بين الموضوعات الطبيعية والاجتماعية المحيطة بالباحث والمرتبطة بتخصصه ، ويجب على الباحث أن يصوغ عنوان موضوع بحثه يتمشى مع هدف البحث، ويغطى الجوانب الذى يرغب فى دراستها ويربط عنوان البحث بالفرض والنتائج، و لا يكون مبعهاً أو غامضاً .

٢- تحديد مشكلة البحث :

تعرف مشكلة البحث بأنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض وأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير، فهى موضوع خلاف، وهى موضوع يتحدى تفكير الباحث، ويطلب إزالة الغموض وإبراز الحقائق . وثمة خلط بين مشكلة البحث والمشكلة الاجتماعية. فال المشكلة الاجتماعية عبارة عن موقف يتطلب معالجة إصلاحية، حيث ترتبط بالجوانب التى يصطلح على تسميتها بالجوانب السوية أو الجوانب المرضية، وعموماً فإن اصطلاح مشكلة البحث أوسع حدوداً وأكثر شمولاً وامتداداً من اصطلاح المشكلة الاجتماعية .

وهناك عدة اعتبارات يلزم على الباحث أن يراعيها عند اختيار مشكلة البحث هى :

- ١- إحساس الباحث بالمشكلة وشعوره واهتمامه وميله لدراستها .
- ٢- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة وأهمية علمية .
- ٣- أن يكون موضوع البحث جديد غير مكرر .
- ٤- توفر المصادر والمراجع العلمية والبيانات المطلوبة للمشكلة .
- ٥- يجب أن يتخير الباحث مشكلته فى حدود الإمكانيات البشرية والمادية والزمنية المتاحة .
- ٦- يجب على الباحث اختيار مشكلة بحثه فى نطاق تخصصه .
- ٧- مراعاة الدقة البالغة والتأنى فى اختيار عنوان البحث . فهناك شروط للعنوان الجيد هى :
 - أن يحقق العنوان أهداف البحث .
 - أن يعطى العنوان جوانب البحث ومشتملاته .
 - أن يكون العنوان موجزاً بقدر المستطاع دون اختصار مخل أو إطالة لا مبرر لها .
 - مراعاة سلامة الصياغة فى كتابة العنوان والاختيار الدقيق للألفاظه كافة .
 - أن يكون واضحاً مفهوماً غير مهم أو غامض .
 - أن يكون شيئاً يجذب قارئه .
- ٣- تحديد أهمية البحث :

يتضمن أي بحث أهمية علمية تفيد فى إثراء النظرية المرتبطة بتخصيص الباحث من خلال اختبارها أو اختبار بعض قضایاها أو تعديل بعضها أو دحض

النظرية أو بعض قضاياها . أما بالنسبة للأهمية العملية للبحث فتعنى إلى أي مدى سيشهد البحث في حل مشكلات المجتمع والارتقاء به وتنميته .

٤- عرض التراث النظري المرتبط بمشكلة البحث أو أحد أبعادها :

يعنى عرض الدراسات السابقة العالمية والقومية والمحليه المرتبطة بموضوع البحث ، سواء كانت أبحاث نظرية أو أبحاث ميدانية فكلاهما يفيد في معرفة مشكلة البحث وأبعادها وإثراء الإطار النظري والميداني له .

٥- عرض التوجه النظري للبحث :

ويقصد به أن يعرض الباحث لأهم النظريات التي عالجت موضوع بحثه ثم يخبرنا بأى النظريات التي سوف تتبناها من هذه النظريات، ولماذا تم اختيارها وفضيلتها عن غيرها، وقد يجمع الباحث بين أكثر من نظرية علمية وهذا يسمى التوثيق بين الاتجاهات النظرية، وقد حدد عبد الباسط عبد المعطى^(٣٢) شروط لهذا التوثيق أهمها :

- ١-ألا يحدث التوثيق تناقضًا علميًّا بين المكونات والأبعاد المؤلف بينها ولضمان هذا يقترح أن يكون التوثيق بين اتجاهات نظرية ليست متناقضة في الأسس المعرفية والفلسفية، بمعنى أن تكون تنتهي لاتجاه فكري واحد .
- ٢-أن يفضي التوثيق إلى رؤية تركيبية مبدعة، تسهم في بلورة التوجهات المؤلف بينها، وأن تطبق على التركيب الجديد معظم شروط وخصائص النظرية العلمية .

٦- تحديد المفاهيم الرئيسية في البحث :

نستقصى مفاهيم البحث من عنوانه، ونركز على المفهومين أو الثلاث الهامة في العنوان، والذى يعكس العلاقة بين المتغيرات، ونقوم بعرض ثلاث أو أربع تعريفات نظرية (تصورية- تكوينية) لكل مفهوم، ثم نقدم التعريف الإجرائي لكل مفهوم، والذى نعنى به تعريف المفهوم بمؤشرات تدل على كيفية قياسه .

٧- تحديد الأهداف الرئيسية للبحث :

أهداف البحث تمثل سبب وجود هذا البحث أو بمعنى لماذا نقوم بتصميم وتنفيذ البحث و ما الغرض منه ؟

٨- وضع تساؤلات البحث (فروض البحث) :

أحياناً إذا كان البحث ينتمي إلى النمط الاستكشافي أو الوصفى فينطلق حينئذ من تساؤلات تمثل الإجابة عليها قضايا علمية، تصلح للاختبار من خلال بحوث تالية، أما إذا كان البحث يعد بحثاً تفسيراً في هذه الحالة ينطلق من فروض علمية؛ بهدف اختبارها حتى تستخلص منها التعميمات التجريبية أو القانون العلمي، وربما النظرية العلمية .

٩- تحديد نوع الدراسة أو البحث :

تقسيم البحث إلى أنماط ثلاثة تم طرحها فيما سبق و هى البحث الاستطلاعية، والوصفية ، والبحث التفسيرية أو التشخيصية .

١٠- تحديد الإجراءات المنهجية :

وتعنى تحديد المنهج المناسب والأساليب والطرق والأدوات البحثية المناسبة لموضوع البحث وأهدافه . وفيما يتعلق بالمنهج تجر الإشارة إلى أن هناك مدرستان إزاء هذا الموضوع، المدرسة الأولى ترى أن هناك مناهج متعددة تستعين بها البحوث الاجتماعية منها، المنهج التجريبى والمنهج التاريخى، ومنهج المسح الاجتماعى ، ومنهج دراسة الحالة ومنهج تحليل المضمون، والمنهج الإحصائى، والمنهج الأنثروبولوجى ومنهج التقويم ، بينما المدرسة الأخرى ترى أن لا يوجد مناهج متعددة فى إطار العلوم الاجتماعية ، إنما هو منهج واحد هو المنهج العلمى؛ وذلك لأن وحدة العلم تقضى إلى وحدة المنهج، وأن ما يطلق عليه مناهج هو عبارة عن أساليب وطرق تسهم فى دراسة الظواهر الاجتماعية، ولا ترقى لأن تكون مناهج وينتمى كاتب هذه السطور للرأى الأخير .

١١- تحديد مجالات الدراسة (البحث) :

يقصد بها تحديد المجال المكانى والمجال البشرى والمجال الزمنى للبحث ويعنى بالمجال الزمنى تحديد الوقت أو الفترة التى ستجمع فيها المعلومات .

١٢- تحديد حجم عينة البحث وطريقة اختيارها :

ويتم فيها تحديد الحجم المناسب للعينة وفقاً لنوعها ولهذ الباحث وتتوافقاً مع المقاييس الإحصائية المخصصة لذلك .

المرحلة الثانية : صوغ الإطار النظري للبحث :

نقصد بهذه المرحلة كتابة المباحث النظرية للبحث أو كتابة بعض الفصول النظرية التي تجيب عن تساؤلات أو فروض البحث على المستوى النظري .

المرحلة الثالثة : المرحلة الميدانية (مرحلة جمع البيانات)

وتتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية :

١- وضع خطة متكاملة من أجل جمع المعلومات الازمة لتحقيق أهداف وفرضيات البحث، وذلك بتحديد الأبواب والميادين الرئيسة لتلك البيانات.

٢- تحديد طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة وهي :

- الملاحظة بنوعيها البسيطة والمنظمة .

- الاستبيان بأنواعه البريدى وغير البريدى والصحفى والتليفزيونى .
- مقابلة.

- القياس وفيها يقوم الباحث بقياس المؤشرات الازمة قياساً مباشراً بواسطة مقياس معد لذلك .

٣- تصميم الاستماره وإجراء اختبارات الصدق والثبات عليها : ويعنى إعداد بعض الورقات تتضمن الأسئلة أو المؤشرات التي تلزم لتحقيق أغراض البحث .

٤- إعداد وتدريب الكوادر الازمة لجمع البيانات .

٥- جمع البيانات من مصادرها .

المرحلة الرابعة : مرحلة تحليل البيانات واستخلاص النتائج :

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بما يلى :

- ١- فرز وتفریغ البيانات .
 - ٢- جدوله البيانات ومعالجتها إحصائياً .
 - ٣- تحليل الجداول(بيانات) وتقسيم البيانات، ويأخذ تحليل الجدول عدة مستويات يبدأ بوصف الجدول، من خلال وصف القيم البارزة فيه وحسب(أعلى قيم وأصغر قيم ونحاول تفسير مدلول ذلك) ثم نحاول ربط نتائج الجدول بالدراسات السابقة، ثم نربط نتائج الجدول بالتوجه النظري الذي انطلق منه البحث، وأخيراً نستخلص أهم القضايا من الجدول .
 - ٤- استخلاص النتائج العامة ويلزم لذلك استخلاص النتائج في ضوء أسئلة أو فروض البحث ثم عرض النتائج الإضافية على هيئة قضايا علمية تصلح لأن تكون موضع اختبار في أبحاث قادمة .
- ونختم هذه المرحلة بكتابه التقرير النهائي للبحث والذي يجب أن يتضمن:
- التعريف بالمشكلة .
 - تحديد خطوات البحث والإجراءات المنهجية .
 - تفسير وعرض نتائج البحث .
 - استخلاص النتائج العامة في ضوء تساؤلات وفرضيات البحث .

مراجع الفصل الحادى عشر

- ١- سمير نعيم : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٧ ، ص ١٢ .
- ٢- ميل تشيرتون وآن براون: علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهرى ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٥٨٨ ، ٥٨٩ .
- ٣- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة، مكتبة وهبة ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .
- ٤- عبد الباسط حسن: مرجع سابق.
- ٥- أحمد الجوهرى وعبد الله الخريجى : مناهج البحث العلمى، الجزء الثانى ، طرق البحث العلمى ، جدة، دار الشروق ، ١٩٧٩ ، ص ٤١ .
- ٦- باسل محمد سعيد العيدة: مهارات تصميم وتنفيذ البحوث والدراسات العلمية وتحليلها باستخدام برنامج SPSS ، الكويت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨ .

- ٧- عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ٨- محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص ١٨ .
- ٩- أحمد النكلاوى: طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .
- ١٠- محمد محمد الهدى: أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣٥ - ٣٨ .
- ١١- أحمد النكلاوى : مرجع سابق، ص ٣٧ .
- ١٢- باسل محمد سعيد العيدة : مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- ١٣- محمد سعيد فرح: لماذا وكيف نكتب بحثاً اجتماعياً ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١ .
- ١٤- أحمد النكلاوى، مرجع سابق، ص ٣٨ .
- ١٥- سمير نعيم، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٧ ، ٦٨ .
- ١٦- على عبد الرازق جلبي وآخرون: البحث العلمى الاجتماعي " لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه" ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٧ ، ص ١١ .
- ١٧- عبد الله محمد عبد الرحمن، ومحمد على البدوى: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٦ ، ٤٧ .

- ١٨- أحمد النكلاوى : مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- ١٩- عبد الله عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- ٢٠- محمد سعيد فرح : لماذا وكيف تكتب بحثا اجتماعيا ، مرجع سابق ، ص ٣٥، ٣٦.
- ٢١- غريب سيد أحمد وعبد الباسط محمد : البحث الاجتماعي ، الجزء الأول ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٧٨ - ٧٩ .
- ٢٢- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
- ٢٣- محمد سعيد فرح : مرجع سابق، ص ٥٨ .
- ٢٤- غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٣ .
- ٢٥- محمد ياسر الخواجة : البحث الاجتماعي أساس منهجية وتطبيقات عملية ، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر ، طنطا ، ٢٠٠١ ، ص ص ٦٣ ، ٦٤ .
- ٢٦- محمد سعيد فرح ، مرجع سابق، ص ص ٦١ ، ٦٢ .
- ٢٧- غريب سيد أحمد : مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- ٢٨- محمد سعيد فرح : مرجع سابق، ص ص ٦٩ ، ٧٠ .
- ٢٩- محمد طلعت عيسى : تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ ، ٩٢ - ٩٤ .
- ٣٠- غريب سيد أحمد : مرجع سابق، ص ٤٧ .

٣١ - اعتمد الباحث على المراجع التالية لمعالجة هذا المبحث :

- أحمد النكاوى، مرجع سابق، ص ص ٤١ - ٤٧ .

- محمد شفيق: *أساليب البحث العلمى بين النظرية والتطبيق*، دار المعرفة

الجامعة، الاسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص ص ١٨ - ٢٣ .

- محمد سعيد فرح ، مرجع سابق .

٣٢ - عبد الباسط عبد المعطى : *البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤية نقدية*

لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٩٤ .